

RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

تسامح

العدد الرابع والعشرون، السنة السابعة، آذار ٢٠٠٩



رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

هيئة التحرير

ريما نزال

سميح محسن

زياد عثمان

طلال عوكل

علي خليل حمد

صلاح الصوباني

مجلة فكرية دورية

تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

المحتويات

جميع الحقوق محفوظة

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ص. ب. 2424، رام الله، فلسطين

هاتف 02 2413001

فاكس 02 2413002

بريد الكتروني rchrs@rchrs.org

موقع الكتروني www.rchrs.org

©Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

Rosa Luxemburg
Stiftung

Generous support for publishing this issue has been provided by
Rosa Luxemburg Foundation - Germany

ملاحظة

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان

تصميم الغلاف: بشار الحروب

٥	بدل الافتتاحية
٧	دراسات ومقالات
٩	غزة، سياسة المحاور... و«العثمانيون الجدد» خالد حيدرية
١٧	حرب غزة وتحولات السياسة الأردنية صادق أبو السعود
٢٣	الخريطة الإقليمية بعد العدوان على غزة محمود الفطافطة
٣٧	ما بعد العدوان على غزة الحرب تفتح على الأسئلة الفلسطينية الصعبة والمؤجلة الحرب على غزة حسام خضر
٤٥	تعميق للانقسام السياسي أم مبرر للمصالحة الوطنية؟ زينب الغنيمي
٥٥	تحولات ما بعد العدوان على غزة مصطفى الصواف
٦٥	تداعيات سياسية للحرب على غزة رجب أبو سرية
٧٣	منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس صراع على التمثيل الفلسطيني محمد حجازي
٨٣	الواقع الراهن لمنظمة التحرير الفلسطينية وعناوين التطوير وإعادة البناء المترتبة هشام أبو غوش
٩١	النظام السياسي الفلسطيني... تحديات متواصلة صلاح عبد العاطي
١٠١	النظام السياسي الفلسطيني ما بعد الحرب على غزة أكرم عطا الله
١١١	النظام السياسي الفلسطيني... بين واقع الحال وآفاق المستقبل رامي مراد



بدل الإفتتاحية

«I»

مثلما فرض العدوان الإسرائيلي الأخير، على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، نفسه على أجندة الأحداث في العالم، كذلك فرض نفسه على مجلة «تسامح». فلقد كنا بالعادة نتوجه للكتاب لكي يكتبوا في محور معين نختاره نحن ليكون موضوعا للعدد، لكن الكتابة عن العدوان على غزة حددت محور العدد هذه المرة.

نكتب في مواضيع كثيرة، ولكن الأحداث أسرع منا. قد يمثل العدوان على غزة بداية لأحداث أكبر، لكن إذا ما أردنا تشخيص حالة المنطقة بعد ذلك العدوان مباشرة نجد الآتي: فلسطينيا، المزيد من المعاناة... والصمود... واغتراب النخب ومنها القيادات. لم يكن تدمير غزة وقتل وجرح الآلاف، وتدمير المنازل وتشريد عشرات الآلاف كافيا ليعيد اللحمة للفلسطينيين. إسرائيليا، على نفس النهج... الإرهاب الإجرام...، وانتخابات أتت بأكثرية يمينية... والتوجه إلى الرغبة في المزيد من الإجرام... والعنصرية والعدوانية في إسرائيل.

عالميا، المجتمع الدولي أولا، شعوب متضامنة،... وتعود القضية الفلسطينية لتكون ضمير شعوب العالم ومعيار تمسكها بإنسانيتها.

المجتمع الدولي ثانيا، حكومات تجتمع في شرم الشيخ من أجل إعادة إعمار غزة، لكن دون الحديث عمّن دمر غزة،... إسرائيل تدمر والعرب يعيدون الإعمار، أو يعيدون الإمكانية أمام إسرائيل للتخريب مرة أخرى.

١٢١	محمد فياض صلاحات	الأمن والسلام بعيون إسرائيلية
قوانين وتشريعات		
١٣٥	ناصر الرئيس	الآليات القانونية لمساءلة قادة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائم الحرب
١٥١	رامز أحمد العايدي	فترة ولاية الرئيس الفلسطيني بالنص القانوني
تقارير		
١٦٥	حسن شاهين	أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على نظم الحياة
١٧٣	خليل الشيخ	الأداء الإعلامي خلال الحرب على غزة جهود وعقبات وحرديات
١٧٩	حفصة أفيال وناتالي رباح	المغاربة في إسبانيا: حلم تعايش أم واقع؟
ثقافة		
١٨٧	علي خليل حمد	الأخر في شعر محمود درويش
١٩٩	ليانا قويدر	واقع المكتبات القانونية الأكاديمية في فلسطين في الفترة ما بين ١٩٩٤ - ٢٠٠٧
حلقة نقاش		
٢٠٩	طاهر تيسير المصري	إشكالية التمثيل الفلسطيني في ضوء إفرازات الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة

الوضع في فلسطين بات سرياليا إلى أبعد الحدود . . . استيطان واستيلاء على الأرض وتدمير وقتل . . . ونعود وندفع للضحية للاستمرار كضحية . . . الشرط الوحيد أن تبقى الضحية . . . ضحية .

المجتمع الدولي ثالثا، محكمة الجنايات الدولية تتهم الرئيس السوداني بارتكاب جرائم حرب . . . الأمم المتحدة تفكر في اعتبار طرد الحكومة السودانية لبعض الجمعيات الدولية من السودان على أنها جريمة حرب، . . . لكن قصف مقرات الأمم المتحدة في قطاع غزة بالطائرات ليست جريمة حرب، . . . أية معايير يعتمد عليها المجتمع الدولي في الحكم على الأمور، . . . إلى متى ستبقى إسرائيل استثناء؟

يبدو أن المجتمع الدولي لا يعتبر إسرائيل «الفاعل» للجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين، بل إنها «نائب فاعل» تقوم بذلك نيابة عن القوى المتحكمة في النظام العالمي الجديد.

«II»

لم نتردد كثيرا في هيئة تحرير «تسامح» في اختيار صورة الكاتب والمفكر والفيلسوف المصري والعربي والاممي الراحل محمود أمين العالم لكي تكون صورة غلاف العدد. لقد اعتبرنا ذلك أقل واجب يمكن أن نقوم به وفاء لذكرى الراحل الذي كان لعشرات السنين رمزا للمثقف والمناضل الذي جعل مهمته الأولى تغيير الواقع لصالح الجماهير العريضة من الفقراء والكادحين .

على ما أذكر التقيته لأول مرة في عام ١٩٨٧، في مؤتمر في القاهرة؛ في الدقائق الأولى يشعر هذا الشخص أنه يعرفك من مدة طويلة وأنت تعرفه من مدة أطول. كما يشعر بأسلوبه البسيط وروحه المرححة وتواضعه اللافت . . . أنه قضى طفلة حياته تلميذا نبيا في مدرسة الحياة والتجربة والنضال . . . محمود أمين العالم . . . كم نحن مدينون لك . . . وكم نحن بحاجة لك . . . وداعا .

«III»

في أثناء مراجعتنا في هيئة التحرير للمقالات التي وردت للمجلة، وبخاصة تلك التي تناولت بالتحليل العدوان على غزة وما تلا ذلك العدوان من أحداث، كنا نتفق مع رأي هنا ونختلف مع رأي هناك. وقد كنا في كثير من الأحيان في موقع لا نحسد عليه بين حرصنا على الدفع باتجاه الوحدة الفلسطينية وعدم الذهاب إلى استخدام لغة قد تأخذنا إلى عكس ما نريد، وبين حرصنا على حالة التسامح، التي كرسنا لها المجلة بكاملها، والتي تعني لنا الحق في الاختلاف ونشر الرأي ونقيضه، لأن الحرص على الحرية هو الذي سيقودنا نحو الوحدة الحقيقية .

لذلك كان الرأي الأخير لهيئة تحرير «تسامح» نشر ما ورد لنا رغم عدم الاتفاق مع كثير مما جاء فيه .

د . إياد البرغوثي

دراسات ومقالات



غزة، سياسة المحاور... و«العثمانيون الجدد»

خالد حيدرية *

أبرز غياب الموقف العربي الموحد والمؤثر تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، الدور التركي بصيغة جديدة؛ إذ كشفت تطورات الأيام الأخيرة عن تراجع واضح لكل من المحورين، المعتدل والراديكالي في المنطقة، وعن دور تركي جديد سيكون أكثر تأثيراً في المنطقة على المديين القريب والمتوسط.

فالمنطقة شهدت عودة نشطة للديبلوماسية التركية، في محاولة لإيجاد مخرج ملائم للجهنم الذي عاشته غزة على مدار أكثر من عشرين يوماً.

وقد تمحور التحرك التركي، حول أربع قضايا أساسية: الحصار، التهدة، مستقبل التسوية في المنطقة، بالإضافة إلى الموقف الدولي.

وقد أطلت أنقرة بصفة الطرف الراغب في الحل، وذلك بحكم قربها من العالم الإسلامي وعلاقتها مع إسرائيل التي تمكنها من أن تلعب دوراً وسيطاً يقبل به الجميع من دون حساسيات بما فيها حركة حماس. وتميّز الدور التركي، بميزتين:

الأولى، سرعة التحرك وتعليق المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، إذ اعتبر الأتراك أن العملية العسكرية ضد غزة تنطوي على عدم احترام لدور تركيا التي طالبت إيهود أولمرت في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) الفأنت باحترام التهدة وتجديدها. وقد ارتفع أيضاً مستوى الإدانة التركية هذه المرة، إذ وصف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) الهجوم الإسرائيلي على سكان قطاع غزة

* كاتب وباحث، الأردن

بأنه «جريمة ضد الإنسانية»، كما استقال جميع أعضاء لجنة الصداقة التركية - الإسرائيلية في البرلمان التركي من عضوية اللجنة على خلفية العدوان على غزة، وأنشأوا لجنة للصداقة الفلسطينية - التركية.

ويلاحظ أن هذه المواقف عبرت عن توافق تام مع مشاعر الشارع التركي الذي تدفق الى اسطنبول في تظاهرة مليونية في الرابع من كانون الثاني (يناير)، احتجاجاً على بدء العملية البرية الإسرائيلية ضد غزة.

هذه المظاهرات المليونية انطلقت بحرية، دون أن يمنعها الأمن، أو يعتقل قادتها والمشاركين فيها، كما حدث ويحدث في بلادنا العربية، رغم أن تركيا تجمعها علاقةً صداقة قوية مع إسرائيل، وتقدّر مبيعات المعدات العسكرية الإسرائيلية لتركيا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً، كما تتبادل الدولتان معلومات مخابراتية أمنية حيوية، ورغم أن تركيا حليف استراتيجي للولايات المتحدة، ورغم حرصها على العلاقة الطيبة مع الاتحاد الأوروبي، ورغم عضويتها في حلف شمال الأطلسي، رغم ذلك كله، إلا أن الموقف الرسمي التركي، وكذلك الموقف الشعبي، كانا أفضل من مثيليهما في البلاد العربية.

الثانية، فهي أن الدور التركي، جاء بطلب مصري مباشر إثر زيارة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط الى أنقرة، مما يعني أنه دور مطلوب ومقبول عربياً حتى للتوسط بين حركة "فتح" و"حماس"، وهو ما استثمارته الدبلوماسية التركية بشكل ذكي وناجح أثناء قيام رئيس الوزراء أردوغان بجولة على دول المنطقة شملت سورية فالأردن فمصر فالسعودية.

أبعاد الدور التركي

ومن رحم المعطيات أعلاه يمكن لنا كمراقبين الاستنتاج أن ثمة الكثير من الجوانب تحملها تحركات الدبلوماسية التركية التي ما فتئت دبلوماسية واشتطن تحاول إبعاد أنقرة عن دمشق من جهة والعمل من الجهة الأخرى على إبعادها من حلفاء أمريكا الآخرين، والهدف من ذلك هو قطع الطريق على توجهات أنقرة بإعادة إدماج نفسها في بيئتها الإقليمية سواء مع حلفاء أمريكا أو مع خصومها.

إذن، جاءت أزمة غزة لتكشف إلى أي حد وصل ضعف وهوان النظم السياسية العربية، التي وقفت عاجزةً تتفرج على المجازر الإسرائيلية والصمود الفلسطيني، والانتفاضة الشعبية في العالم العربي والإسلامي، كانت هذه الأزمة نفسها هي التي أكدت صعود نجم تركيا كدولة إقليمية مهمة.

وتمثلت أبعاد الدور التركي إبان الحرب الإسرائيلية على غزة في الوساطة بين الدول العربية (ولاسيما بين ما يعرف بمعسكر الاعتدال ومعسكر الممانعة)، بل والوساطة بين بعض دول المعسكر الأول (طلبت قطر إلى تركيا إقناع السعودية ومصر بقبول حضور القمة العربية الاستثنائية التي دعت إليها لمناقشة العدوان الإسرائيلي)،

التدخل لدى إسرائيل لوقف عملياتها العسكرية، ممارسة النفوذ على حماس للقبول بالتهدة، وربما القيام بدور، كما وعدت، في المصالحة الفلسطينية، والمصالحة العربية إن أمكن. ولم تفوت تركيا الفرصة، وتحركت دبلوماسيتها على أعلى مستوى لـ "رسم خارطة طريق للخروج من الأزمة".

تركيا التي تكاد تكتمل لديها عناصر القوة الإقليمية الكبرى بعد إضعاف دول المشرق العربي ومصر، اثبتت عجز الجامعة العربية ومحوري الاعتدال والممانعة على حد سواء، وأسقطت ورقة التوت عنهما وكشفت حدود فعاليتها ودورها إزاء القضية الفلسطينية.

وعمل الدور التركي على سحب البساط من العرب التي بدا موقفهم السياسي أقرب إلى المساندة الإعلامية ومطالبة الدول الإسلامية بنصرة أهل غزة، في حين بدا الموقف الإيراني أقرب الى المساندة الدبلوماسية، أما "حزب الله" فقد انفرد بمهاجمة مصر (ولهذه المهاجمة أضرار سوف تظهر على المدى القريب).

ويرى المراقبون أن الملفت في دبلوماسية تركيا هذه المرة أن سلوك أردوغان تجاه ما حدث في غزة يسجل إرهابات تحول "جذري" في سياسة أنقرة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. فربما تكون هذه المرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية التي تتبنى فيها سلوكاً منحازاً إلى أحد طرفي الصراع، ومن ثم تخرج عن أسر مبدأي التوازن والحياد التقليديين. ولكن، في الحقيقة، يندرج هذا السلوك في إطار الاتجاه التكميلي لحزب العدالة والتنمية، سواء على مستوى التصورات الفكرية والتوجهات الخارجية أو السياسات العملية. يقصد بالتكميلية هنا محاولة قادة الحزب التوليف بين أفكارهم وتوجهاتهم وسياساتهم الإسلامية وبين الأفكار والتوجهات والسياسات "الكمالية" التقليدية ذات التوجه الغربي.

تركيا . . . دولة ليست عظمى لكن لها حساباتها

رسالة تركيا ممثلة بدبلوماسية «العثمانيين الجدد» التي اتوقف عندها كمراقب هي أن الموقف الضعيف لمحور دول الممانعة قبل الاعتدال من حرب غزة يحمل دليلاً على حدود المراهنة الفلسطينية على الدعم الممكن من هذه المحاور؛ وهي مسألة يجب التفكير في سبل حلها لإخراج هؤلاء من وطأة الصراع؛ وعلى حماس إعادة تقييم هذه العلاقة مع تلك الدول ولنتبعد ولو قليلاً عن تبرير ذلك بالقول إن لبعض الدول حساباتها، فالمنطق يقول أيضاً إن لتركيا حساباتها أيضاً والتي ستخسرها العديد من مصالحها في العالم وفي المنطقة.

رسالة أخرى من المهم التوقف عندها وهي أن تعاضم الدور السياسي التركي لم يكن لولا أن أنقرة لم تقيد نفسها باتفاقات إقليمية أو دولية تمنعها من التواصل مع محيطها، والتأثير فيه، واتخاذ مواقف معينة والدفاع عنها، مثلما فعلت الأنظمة السياسية العربية، التي كبلت نفسها بقيود صنعها بأيديها وباختيارها.

ومن المهم القول، إننا عندما نتحدث عن تركيا لا نتحدث هنا عن دولة عظمى، أو قوة خارقة، ولكننا نتحدث

عن دولة عادية، لديها مشكلاتها الداخلية والخارجية، وتناقضات سياسية جمّة؛ وكانت نظمها السياسية التقليدية، التي هي إما عسكرية أو علمانية "كَمَالِيَّة"، تأتمر بأمر العسكر، تدور في دائرة مفرغة، نتيجةً لعيوب كبيرة في النظام السياسي، ونتيجةً للفساد الذي يأكل التنمية الاقتصادية، حتى جاءت جماعة سياسية لُسُدَّة الحكم بإرادة جماهيرية واسعة، فعملت بوطنية وحب لبلدها على حل هذه التناقضات، حتى وصلت في ست سنوات إلى هذا المستوى، الذي جعل تركيا العادية صاحبة المشاكل الكثيرة، دولةً إقليمية مؤثرةً، ولها كلمتها ووزنها.

ويلاحظ في جولة بين التحليلات السياسية التركية أن هناك ما يشبه الإجماع بين المراقبين والخبراء والمحللين السياسيين الأتراك بما في ذلك خصوم حزب العدالة والتنمية باتجاه التأكيد على ضرورة أن تستند أجندة السياسة الخارجية التركية ودبلوماسية أنقرة على الآتي:

- التأكيد على ضرورة إحياء الدور التركي في المنطقة.
- التأكيد على التوازن في العلاقة بين الأطراف الإقليمية والدولية.
- تحرير السياسة الخارجية التركية من التبعية.
- الالتزام ببناء الشراكة المتوازنة مع كل الأطراف الإقليمية والدولية.
- تفادي الالتزامات التي تورط تركيا في الخلافات والتوترات الإقليمية.

على هذه الخلفية، جاء تحليل الخبير التركي "بولينت عاراس" الذي أكد فيه على ضرورة تعزيز "القوة الناعمة" التركية في المنطقة، وتوظيف دبلوماسية تركيا في دفع أنقرة إلى الوقوف بين سوريا وإسرائيل وتماها في النقطة الفاصلة بين الطرفين وذلك على النحو الذي يمكن تعميمه في كافة خطوط مواجهات جبهات الصراع العربي - الإسرائيلي؛ وليس معنى ذلك حماية الأطراف العربية من رد حقوقها العادلة وإنما لردع إسرائيل من التماهي في مشروعها العدواني، ويجعلها تفهم أن وجودها يرتبط حصراً بمدى مصداقية تل أبيب في الالتزام بمعايير العدالة واحترام حقوق الشعوب الأخرى.

التطور التاريخي للدور التركي

لا شك أن العامل الحاسم في السياسة الخارجية التركية قائم على الدور الإقليمي الذي يمكن لأنقرة أن تلعبه وسط التوازنات السياسية المعقدة التي تعيشها المنطقة، ووسط التزام تركيا بدورها الأطلسي وتطلعاتها الشرقية والإسلامية. ولا يمكن فهم هذا الدور إلا بالعودة إلى نهاية الحرب الباردة (أو آخر التسعينيات من القرن الفائت) عندما طرح الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل استنهاض الدور الإقليمي التركي في الدوائر الخمس التي تتحرك الديبلوماسية التركية في إطارها، وهي: دائرة منطقة البلقان التي كانت مسرح الحروب الصربية الدموية في تلك الفترة، دائرة منطقة القوقاز وأواسط آسيا التي كانت مسرح صراع على النفوذ بين تركيا وإيران، دائرة شرقي المتوسط التي أسفرت لاحقاً عن تعاون عسكري تركي - إسرائيلي، ثم دائرة ما

يسمى الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد الصراع العربي - الإسرائيلي، وأخيراً الدائرة الإسلامية إذ اعتبرت تركيا نفسها بمثابة الجسر التاريخي بين الغرب والعالم العربي.

فرضية الدوائر الخمس هذه وجدت تجاوباً في واشنطن، باستثناء ما يتصل بمنطقة البلقان التي كانت للولايات المتحدة فيها مخططات تتعارض مع قيام دولة إسلامية - ولو علمانية النظام - بدور مؤثر فيها.

وخلال عقدين من الزمن أو ربما أقل، استطاعت الدبلوماسية التركية في عهد أردوغان، أن توجد لنفسها دوراً إقليمياً بديلاً عما كانت عليه في حقبة الحرب الباردة، وقد استطاعت، في الشرق الأوسط بصورة خاصة، أن تتنزع لنفسها درجة معيّنة من الاستقلالية الحذرة عن السياسات الغربية (الأطلسية بصورة عامة) كما ظهر في تعاملها مع حرب احتلال العراق، أو مع جهود واشنطن لفرض العزلة على سورية وإيران.

رغم أن أنقرة تاريخياً قد تراوحت سياستها الخارجية في عمومها تجاه القضايا العربية بين السكون والإقدام، وفقاً لما تملبه عليها مصالحها الإستراتيجية مع الغرب وإسرائيل، إلا أنها استطاعت أن تنمي بحذر وتؤدة علاقاتها مع دول إسلامية أخرى، بما تجاوز حتى الأرضية التي حاول نجم الدين أربكان من قبل تثبيت دعائمها في ما سمي مجموعة الدول الإسلامية الثماني، وهذا ما وصل بالتعاون التركي مبدئياً إلى منطقة الخليج. ولا تزال السياسة التركية راغبة في تنمية هذه العلاقات، رغم ما تواجهه من عقبات بسبب ارتباط كثير من الدول الإسلامية المعيّنة بالسياسات الأميركية ارتباطاً أقرب إلى التبعية منه إلى "التحالف" عبر الأطلسي كما هو الحال مع تركيا.

وتظهر أنقرة حرصاً كاملاً على تنمية دورها الإقليمي من خلال ثلاثة محاور رئيسية في المرحلة الأخيرة:

الأول، محور تهديئة قضية قبرص والتوجه بها نحو حل مقبول عند الأطراف المعنية في الجزيرة وأوروبياً، وهو ما انعكس في ما وصلت إليه الجولة الحالية من سلسلة المفاوضات في نيويورك على مستقبل الجزيرة.

الثاني، محور التأثير في الأحداث الساخنة على الخط الممتد من إيران عبر العراق إلى سورية وفلسطين ولبنان وحتى السودان والصومال، وكان من انعكاساته الدور التركي في المفاوضات السورية - الإسرائيلية غير المباشرة.

الثالث، منطقة القوقاز ووسط آسيا وكان من أبرز الخطوات الجديدة على صعيدها الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس التركي عبد الله غول إلى أرمينيا.

بعض المحللين السياسيين الأتراك عزوا التعاطف التركي مع قطاع غزة لأسباب تاريخية أيضاً؛ فالبعد التاريخي حضر بقوة في مشهد الحرب الإسرائيلية على غزة. فوفقاً للكاتب "إبراهيم أقباب" قال إن السبب يكمن وراء

رابعاً، تركيا لا تنافس النظام العربي ولا أي دولة عربية أخرى، وليس لها أي حسابات خلفية مع بعض الدول العربية.

ومن هذا المنطلق؛ فإن الأجواء تبدو ممهدة أمام تركيا لكي تمد نفوذها الإقليمي في المنطقة، لعدد من الأسباب؛ فمن ناحية أولى تتوق تركيا للعب دور أساسي في منطقة الشرق الأوسط بعد ابتعادها أكثر من ٨٠ عاماً عن قضايا المنطقة، فقد أدت مخالطتها للدول الغربية طيلة تلك السنوات إلى إكمالها لبعض النواقص التي كانت تعاني منها، ومن ثم أصبحت تتطلع إلى دور رئيسي في المنطقة. ومن ناحية ثانية تحظى تركيا بالقبول لدى جميع دول المنطقة، حيث إنها ليست لها حسابات للسيطرة السياسية أو العقديّة مثلما هو الحال لدى إيران.

ومن ناحية أخرى تركيا هي الدولة الوحيدة التي بوسعها أن تمنع إيران من التوسع تجاه الدول العربية، سياسياً وعسكرياً وعقائدياً؛ فلديها إمكانيات لا توجد لدى غيرها من الدول العربية، فمصر على سبيل المثال تعاني من بعض المشكلات في السياسة الداخلية.

التوحد التركي في الموقف مع غزة في الاعتبار التاريخية؛ حيث "الشعب التركي، بمختلف أطيافه، لديه أحاسيس تاريخية تجاه القضية الفلسطينية. والأترك لديهم ذكريات أليمة مع غزة، فحتى عام ١٩١٧ كان العثمانيون موجودين في غزة، ودافعوا عنها كثيراً ضد الإنجليز، قبل أن تسقط في قبضتهم؛ وبالتالي يعتبر الأترك القضية قضية وطنية بحته، بنفس القدر الذي يعتبرها العرب كذلك".

ومن المهم القول أيضاً في هذا السياق، أن تنامي الدور التركي في المنطقة قد يخلق حساسيات لدى الدول الإقليمية الرئيسية مثل مصر التي قد تعتبر تنامي الدور التركي على حساب تراجع دورها الإقليمي، وهو ما ينطبق على إيران حيث لديها نفس الحساسية، وربما هذا ما يفسر تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين بأن الدور التركي لن ينجح في التوصل إلى تسوية للعدوان على غزة.

تركيا . . . أهداف داخلية وأخرى خارجية

لا شك أن تركيا تتطلع بدورها إلى تحقيق أهداف متعددة في الداخل والخارج من وراء تنشيط دورها الإقليمي، وتتجلى الأهداف الداخلية في سعي حكومة العدالة والتنمية لتوسيع قاعدة شعبيتها وتأكيد جدارتها، علاوة على الاستقواء بهذا الدور الإقليمي لتحسين موقفها السياسي في مواجهة خصومها السياسيين المتربصين بها على نحو ما تجلّى في الدعوى القضائية التي كانت مرفوعة ضد حزب العدالة الحاكم وقياداته أمام المحكمة الدستورية العليا، طلباً لتجميده ومنع قياداته من مزاوله العمل السياسي بتهمة مناهضة العلمانية والسعي لأسلمة الدولة التركية.

وعلى الصعيد الخارجي، تتطلع حكومة العدالة إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة، عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام والتعاون في الشرق الأوسط والتقارب مع دول الخليج العربية وسوريا ولبنان والفصائل الفلسطينية.

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق هو هل الظروف والعوامل مهيأة الآن لأن تلعب تركيا هذا الدور على مستوى السياسة الخارجية؟ معظم المراقبين للمشهد التركي يرون أنه يمكن لأنقرة أن تلعب دوراً رئيساً في المنطقة وأن الظروف مهيأة لها ويرجعون ذلك لعدد من الأمور أهمها:

أولاً، كما هو معروف تركيا دولة علمانية، وبالتالي فهي تحظى بالقبول لدى الدول العربية.

ثانياً، تركيا وريثة الدولة العثمانية، ولأنها ما زالت تحتفظ بركائز تلك الدولة في قيمها وثقافتها وحضارتها ونظامها العسكري، فإنها تتمتع بقبول أيضاً لدى المشرق العربي.

ثالثاً، تركيا دولة لديها من القوة الاقتصادية والعسكرية ما يجعلها تحتل مرتبة متقدمة على المستوى العالمي.



حرب غزة وتحولات السياسة الأردنية

صادق أبو السعود *

كان صباح يوم السابع والعشرين من كانون الأول ٢٠٠٨، على موعد جديد مع الهمجية والوحشية الإسرائيلية في عملية أطلقت عليها إسرائيل «الرصاصة المصهورة» حيث أعلنت إسرائيل عن بدء حربها على غزة بقصف عنيف من البر والبحر والجو؛ وهو ما سمي بالضربة «الصعقة» سقط معها أكثر من ١٨٠ شهيد في الضربة الأولى. وأعلنت إسرائيل من جانبها بأن أهداف الحرب على غزة تتمثل بوقف إطلاق الصواريخ وتدمير الأنفاق المستخدمة لتهرب الأسلحة والقضاء على قوة حماس العسكرية وفي أسوأ الأحوال التقليل منها.

الموقف الأردني من الحرب

ومع بدء الجولة الأولى من الحرب كان للأردن موقفه الخاص من هذه الحرب لأنه كان يرى بأن الحرب تتجاوز مجرد تدمير المراكز الأمنية والمقرات الحكومية وتدمير الأنفاق ووقف إطلاق الصواريخ باتجاه المدن والمستوطنات الإسرائيلية. وهي بعكس ما تحدثت به إسرائيل في هذا الإطار بأن الحرب جاءت ردا على عدم تجديد اتفاقية التهدئة، لأن إسرائيل كانت تعد لحربها منذ مدة ليست بالقصيرة؛ وهذا ما تناولته وسائل إعلامها وكانت بحاجة فقط لتوفير الذريعة لانطلاقها وتحقيق الأهداف غير المرئية من الحرب.

الخطاب الرسمي الأردني

وفي هذا السياق ركز الخطاب الأردني الرسمي على عدة معطيات، أولها وصف الحرب والضربات الجوية

* كاتب وباحث، الأردن

خلاصة

تركيا تسعى لان تكون الدولة الإقليمية المركزية في النظام الإقليمي الجديد الذي بدأت تشكل ملامحه في الوقت الراهن، وهي تريد من خلال هذا الدور المحوري الاقتراب من حلمها التاريخي الذي يتمثل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتقدم نفسها على أنها جسر التواصل بينها وبين العالم الإسلامي. وهو الأمر الذي يختبره الاتحاد الأوروبي حاليا، حيث إنه لم يقبل عضويتها ولم يرفضها، ويجري معها حوارا حول قضايا اقتصادية وحقوقية وثقافية؛ لكنه في نفس الوقت يختبر دورها الذي يمكن أن تقوم به لصالح الاتحاد في المراحل المقبلة.

فالدور التركي وإن كان يحظى على الدوام بدعم رسمي من دول لها مصالح في منطقة الشرق الأوسط أو من بعض دول المنطقة، فإن الجديد الآن هو أن مثل هذا الدور أصبح يحظى بشعبية شعبية بسبب الموقف التركي المتشدد إزاء الهجمات الإسرائيلية الوحشية ضد سكان غزة. وهو ما بدا من تصريحاته القوية من جهة، ورفضه الحديث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت من جهة ثانية. وهذه النقطة إذا ما أضفناها إلى الجانب المذهبي ضمن مقومات الدور التركي انضح لنا أن تركيا قطعت شوطا كبيرا على صعيد تكريس دورها الإقليمي الواسع في المنطقة.

وفي هذا السياق، تسعى تركيا ممثلة بحزب العدالة إلى تحقيق اختراق في عملية سلام الشرق الأوسط على الصعيد الفلسطيني الإسرائيلي والسوري الإسرائيلي، وفي الملفين اللبناني والإيراني، والنزاع الجورجي الروسي، إلى جانب توثيق علاقاتها بمحيطها الإقليمي ودول الجوار، بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية ويعيد الحيوية لمكانتها في العالمين العربي والإسلامي.

الأولى «بالعدوان»؛ وهذا ما في جاء في تصريحات الملك عبد الله الثاني بعد ساعات قليلة من العدوان الإسرائيلي على غزة. الجانب الثاني للخطاب الرسمي الأردني تمثل بالامتناع عن إدانة حماس وتحملها مسؤولية الحرب، وركز على رفض العدوان والمطالبة بوقفه فوراً لأن استمراره يهدد الجوانب الإنسانية والأمنية، ويرفع وتيرة التطرف والإرهاب الذي يمكن أن يطال المنطقة بصورة قد يصعب السيطرة عليها.

والحكومة الأردنية لم تكن بعيدة عن موقف الملك حين صرح رئيس الوزراء المهندس نادر الذهبي أمام البرلمان بأن الأردن سيقوم بمراجعة علاقاته مع دول الجوار، بخاصة إسرائيل. هذا «التصريح» بمثابة سابقة في الخطاب الرسمي الأردني، الذي اعتاد أن يُدافع عن معاهدة السلام وعن علاقاته الدبلوماسية بإسرائيل، ومن جانب آخر لجأ الخطاب الرسمي إلى تبرير بقاء العلاقات الدبلوماسية للمساعدة الإنسانية للفلسطينيين.

ورغم عدم استجابة الموقف الرسمي لمطالب الشارع الأردني بضرورة سحب السفير، إلا أنه اتخذ خطوة ذات مغزى سياسي يتمديد إجازة السفير الأردني في عمان وتأجيل عودته إلى تل أبيب، وهي رسالة مزدوجة، تجاه إسرائيل من ناحية، تعكس الغضب الرسمي، وتجاه الرأي العام من ناحية أخرى، تستجيب لشيء من مطالبه، وفي المقابل تؤكد الحكومة من جانبها أنها ليست مغرمة بإسرائيل، هذا بالإضافة إلى بعض التسريبات الرسمية حول انقطاع الاتصالات السياسية مع إسرائيل في المستويات العليا، منذ البدء بالعدوان.

ويمكن للمراقب أن يلاحظ أن هذا الموقف مغاير لما جرت عليه الأعراف الأردنية، التي كانت تقليدياً تحمى مظاهر التعبير في المسيرات والمظاهرات والمهرجانات، مما كان يؤدي في أغلب الأحيان إلى اشتباكات داخلية وبالتالي تآزيم العلاقة الداخلية بين الحكومة والشارع، والذي كان من شأنه أن يجعل الأردن يدفع أثمنا سياسية وأمنية لما يجري في قطاع غزة.

وبحسب رأي النقاد والمراقبين فقد استطاعت الحكومة أن تنجح في إدارة الأحداث، ونجحت بقيادة الشارع بصورة إيجابية بعيداً عن الانفعال والعنف، رغم وقوع بعض الحالات إلا أنه تم تداركها بسرعة كما حصل عند الاعتداء على مراسل الجزيرة الذي تلقى اتصالاً من العاهل الأردني يدين ما حصل له وكذلك قام بزيارته رئيس الوزراء، واستطاعت الحكومة تفكيك الكثير من الألغام من خلال انفتاحها على الحوار مع الأطراف والقوى السياسية المختلفة.

الخطاب الإعلامي

شهدت الحرب الحالية تغيراً في المشهد الإعلامي المعتاد وغاب مقص الرقيب، حيث سهلت الحكومة كافة مظاهر التعبير، وفتحت الصحف صفحاتها للعبير عن الغضب، وارتفع سقف الكتابة لدى كتاب الصحف اليومية إلى درجة دفعت بالعديد منهم بالمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي، وتوجيه انتقادات حادة للنظام الرسمي العربي، ما جعله يتعد عن الضوابط المألوفة في حرية الإعلام الأردني بما فيها وسائل الإعلام الرسمية.

الخطاب الشعبي ومظاهر التضامن مع قطاع غزة

تركز هذا الجانب على القيام بالعديد من الفعاليات الجماهيرية والشعبية، حيث سمحت الحكومة للجماهير الأردنية في التعبير عن ذاتها في رفضها للعدوان حتى أن ذلك كان يتم أحياناً دون الحصول على تصريح من وزارة الداخلية حسب قانون الاجتماعات العامة وهي سابقة في الأردن، حيث شهد الأردن تنظيم مظاهرات ومسيرات جماهيرية حاشدة في كثير من المواقع لم تقتصر فقط على العاصمة عمان بل شملت جميع محافظات المملكة، هذا بالإضافة إلى حملات التبرع التي نظمتها الكثير من الفعاليات السياسية الأردنية أهمها حزب جبهة العمل الإسلامي وحركة الإخوان المسلمين التي اعتبرت حرب غزة بمثابة الحرب على كل المسلمين.

ولا شك أن الخطاب الديني أثناء إدارة هذه الحرب كان الأقوى والأكثر تميزاً في هذا الإطار فقد نشطت حركة الإخوان المسلمين والقوى الإسلامية الأخرى في حشد التأييد لحركة حماس ورفض الحرب على غزة، وحسب ما يرى بعض المحللين المقربين من دوائر الإخوان المسلمين بأن الحرب على غزة هي الأولى التي تخوضها حركة إسلامية وربما هي الأعنف منذ ١٩٤٨، فكان لزاماً أن تصطف الحركة الإسلامية بقوة مع حركة حماس وخصوصاً أنه يؤخذ عليها دائماً أنها كانت غائبة دائماً عن دائرة الصراع مع إسرائيل واكتفت بالعمل الدعوي والخيري، والتي رأت في حرب غزة فرصة لإعادة ترتيب أوراقها وأولوياتها، لتؤكد من خلالها أن الحرب مع الإسرائيليين ليست طابعاً قومياً فقط بل ذات طابع ديني؛ وهو الأقوى والأقدر على حفظ ديمومة الصراع إلى أن تتحرر فلسطين بحدودها التاريخية.

وهذا لا يعني أيضاً أن القوى الوطنية الأخرى قد نأت بنفسها عن مظاهر الاحتجاج ورفض الحرب، بل إن الكثير من القوى المحسوبة على النظام السياسي في الأردن كان موقفها مشهوداً في رفض الحرب إلى حد ذهب معه بمطالبة طرد السفير الإسرائيلي من عمان وقطع العلاقات الدبلوماسية، في وقت كان من المعروف عن مواقف هذه القوى تأييدها لخط التعايش السلمي. وهذا يؤكد حقيقة مهمة أن الساحة الأردنية على المستويين الشعبي والحكومي قد شهدت إجماعاً لم يتوافر في السابق، فقد كان الشعب الأردني يجمع أطرافه السياسية ومكوناته الاجتماعية ومناصبه مع رفض الحرب، الذي لا يؤكد بالضرورة أن جميع هذه المكونات كانت مؤيدة لحماس، ولكنها كانت مع فلسطين بعنوانها العربي والإسلامي الكبير. حيث إن هذه الحرب رغم وحشيتها وسقوط هذا العدد الكبير من الشهداء أعادت للقضية الفلسطينية زخمها السياسي والمعنوي ليس على صعيد الأردن فحسب ولكن على صعيد العالم أجمع.

الأردن والموقف من دول الاعتدال

وهنا لا بد من الإشارة أن الأردن بموقفه الرسمي قد ابتعد عن مواقف دول الاعتدال المتمثلة بمصر والسعودية اللتين حملتا حركة حماس، رسمياً أو ضمناً، المسؤولية عن عدم تجنب أهل غزة هذه الحرب الدموية المدمرة، بل وحملتا كلا من سوريا وإيران المسؤولية عن قرار حماس بوقف اتفاق التهدئة مع إسرائيل. علماً

أن الموقف الحالي للدولة الأردنية ليس هو نفسه من الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦، فالمرقب يستطيع أن يدرك أن هناك اختلافاً عن الموقف الرسمي الأردني الحالي.

فحسب ما يرى بعض المحللون فإن الاختلاف بين الموقفين جاء لجهة تحميل حزب الله المسؤولية عن الحرب بينما اختلف في واقع الحال في الحرب الأخيرة من جهة عدم تحميل حماس مسؤولية الحرب وركز على خطورة الحرب وأهدافها الإستراتيجية التي تتجاوز حرب غزة. ويرى هؤلاء أيضاً أنه لا يوجد خلاف في الموقف الأردني الرسمي مع الموقفين المصري والسعودي من الناحية الإستراتيجية فالأردن بدوره دأب على تركيزه على أهمية التسوية السلمية للنزاع، والاختلاف مع رؤية حماس لمجريات الأحداث وبرنامجه السياسي، وتأيدها للرئيس عباس.

في الطرف المقابل هناك من يرى أن الأردن ليس لديه عقدة الحركة الإسلامية كما هو الحال في مصر ومسألة التورث والموقف من الإخوان المسلمين، بل إن الحكومة الأردنية قد عقدت في الفترة الأخيرة مصالحة مع حماس، بينما السعودية تختلف مع حركة حماس من باب اختلافها مع إيران وسوريا. ويحذر هؤلاء من المرحلة القادمة وما سيواجهه الأردن من ضغوط سياسية واقتصادية في سبيل قبول الحل الإقليمي للقضية الفلسطينية على حساب الأردن.

حرب غزة «والخيار الأردني»

عند قراءة المشهد الأردني يستطيع القارئ أن يدرك أن التحول في الموقف الأردني وابتعاده قليلاً عن موقف دول الاعتدال جاء لاعتبارات مهمة تتعلق بصورة أساسية بالحساسية الشديدة للوضع الداخلي الأردني في ظل وجود ما يقارب من نصف عدد سكان المملكة من أصول فلسطينية، والقضية الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار وجود فاعل وقوي للحركات الإسلامية وأطراف أخرى من المعارضة الشرسة لإسرائيل، هذا من جانب، ولكن الجانب الأخطر في الفهم الرسمي للحرب على غزة ما جاء على لسان العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني مؤخراً حين قال «إن هنالك مؤامرة ضد الشعب الفلسطيني ومستقبله»، فعند قراءة ما بين السطور لتصريح العاهل الأردني يمكن القول إن ساحة المعركة كانت في غزة ولكن العيون تذهب باتجاه الضفة الغربية والأردن وقضية «الخيار الأردني» الذي تؤكد عليه الكثير من التحليلات والتصريحات الإسرائيلية في هذا الإطار.

وبالنسبة «للمطبخ السياسي الأردني» يعتبر هذا الطرح السياسي من أسوأ السيناريوهات المحتملة والذي تعزز ببعض القراءات الأمريكية والإسرائيلية حول خيار «الدول الثلاث» المتمثلة بإسرائيل وإلحاق الضفة الغربية بالأردن وقطاع غزة بمصر. والأردن ينظر بعين القلق لبعض الطروحات الإسرائيلية التي تتحدث عن طبيعة الحل للقضية الفلسطينية خصوصاً ما صرح به بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود مؤخراً حين قال بأنه لا توجد دولة فلسطينية ولكن هناك ترتيبات اقتصادية ويمكن حل القضية الفلسطينية بترتيبات مع الأردن من خلال منح

الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً تحت المظلة الأردنية، وبالتالي تكون إسرائيل بذلك قامت بتصدير الأزمة الفلسطينية إلى الأردن، الأمر الذي يرفضه الأردن جملة وتفصيلاً لأنه يعتبر مثل هذه المخططات تدميراً لوجوده وبمثابة إعلان بشهادة الوفاة للقضية الفلسطينية.

السياسة الأردنية ما بعد الحرب على غزة

يدرك الجميع بما فيهم الأردن أن الأيام القليلة القادمة ستشهد ترتيبات معينة تتعلق بالتهديئة وفتح المعابر، وهي ترتيبات ستنتظر إليها جميع الأطراف بأنها نصر قد حققته سواء من جانب حركة حماس أو من الجانب الإسرائيلي، وكذلك الموضوع بالنسبة لمحوري الاعتدال والممانعة، ويعلم الجميع أن ما جرى في حرب غزة سيتجاوز قضية التهديئة المزمع عقدها والتي ستبقى هشة في ظل الوضع الفلسطيني القائم وانقسامه بين حكومة مقالة في غزة سيرفض المجتمع الدولي وجزء من العالم العربي التعامل معها إن هي أبقّت على خياراتها الحالية ولكنها ستحظى بدعم محور الممانعة بقيادة إيران وسوريا وهذا الدعم سيبقى محدوداً في إطار الدعم المعنوي، أما الدعم المادي سيكون محدوداً لوجود رقابة صارمة على الأموال التي ستدخل قطاع غزة ومحاوله منع أن تعيد حماس من بناء نفسها وقدراتها العسكرية والمالية. وحكومة انتهت صلاحيتها في رام الله ولكنها تحظى بالدعم الدولي وجزء من النظام العربي المعروف بمحور الاعتدال. والنظام الرسمي العربي ليس بأفضل حالاً من الوضع الفلسطيني لأنه يعاني أيضاً من الوهن والانقسام وانعدام التأثير.

في ظل المعادلة الجديدة لا بد من أن الأردن قد درس خياراته جيداً وما يترتب عليه القيام به في الفترة القادمة، بانتظار التحرك الأمريكي القادم في المنطقة بعد الرحلة الاستكشافية للمبعوث الأمريكي جورج ميتشل للمنطقة، بانتظار الكيفية التي ستصرف بها الولايات المتحدة بإدارتها الجديدة مع ملف الشرق الأوسط والنزاع العربي الإسرائيلي، رغم أن الكثيرين لا يعلقون كثيراً على تغيير جذري للرئيس أوباما في منطقة الشرق الأوسط، ولكنهم في نفس الوقت يتحدثون أنه لن يكون على غرار الرئيس السابق جورج بوش الابن.

وعلى الرغم أن الشهور الماضية قد شهدت ابتعاداً أردنياً ولو بصورة جزئية عن سياسة المحاور نتيجة لخيبة الأمل الأردنية على صعيد مسار التسوية واجتماع انابوليس، واتفاق التهديئة بين حركة حماس وإسرائيل الذي كان قائماً قبل الحرب، وصفقة الأسرى بين حزب الله وإسرائيل، وضعف حركة فتح، وحقيقة أنه ليس هناك من داع أمام الأردن للدخول في سياسة المحاور دون تحقيق ثمن سياسي معقول يحقق الدولة الفلسطينية ويبعد عنه شبح «الخيار الأردني». وفي هذا الإطار تحركت السياسة الخارجية الأردنية لترميم العلاقات السياسية مع سوريا وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة الأردنية القطرية حيث قام العاهل الأردني بزيارة لقطر لترطيب الأجواء بين البلدين، بالإضافة لذلك الانفتاح على حماس وفتح حوار معها في إطار إزالة الشوائب التي سادت العلاقة بينهما.

ولكن يمكن القول أن الحرب الإسرائيلية على غزة أحييت سياسة المحاور وبقوة، حيث شهدت تداعيات الحرب

الخريطة الإقليمية بعد العدوان على غزة

محمود الفطافطة *

مقدمة

كثيرة هي الأصوات العربية الرسمية التي رأت في التدخل الإقليمي، وتحديدًا من قبل إيران في شؤون العالم العربي تدخلاً مرفوضاً، واجب مواجهته بأسرع وقت ممكن، باعتبار أن هدفه هو الهيمنة لا التعاون المشترك، وأن مثل هذا "الزحف الفارسي" نحو المنطقة العربية سيزيد خريطتها الجغرافية تفتتاً وسياساتها تعقيداً ومجتمعاتها توتراً وعنفاً.

هذه الجغرافيا المفتتة، وتلك السياسة المعقدة، لم تكن وليدة هذا الزحف، وخصوصاً في بلاد الرافدين، ذلك الامتداد الذي كان سبباً في "شرعنة" الرئيس العراقي الراحل صدام حسين خوض حرب ضروس مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بذريعة مواجهة التغلغل الشيعي في هذا البلد العربي. فإيران أصبحت في نظر عدد من الأنظمة العربية، خاصة دول الخليج ومصر، الدولة التي تريد نشر وتوسيع مذهبها الشيعي في النسيج العربي من جهة، ومحاولة التحكم، بصورة أوسع وأعمق، في تضاريس ومنافذ الخليج العربي.

وبعد مشهدي التصارع بين إيران، وتلك الدول العربية، واللذين أخذوا صورة البعد المذهبي (سنة وشيعة)، والبعد الجغرافي-سياسي، مجسداً بالصراع على الخليج العربي/الفارسي، وما له من تداعيات عميقة، لاسيما بعد احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث في العام ١٩٧١، اتسع حيز عدم الثقة بين الطرفين الجارين، ليحمل بذوراً من مفردات الاضطراب والريبة بينهما.

* صحفي وباحث في العلاقات الدولية

في أيامها الأخيرة انعطافة في السياسة الخارجية الأردنية تمثلت بعودتها نحو سياسة المحاور، وذلك بالتماهي مع موقف دول الاعتدال والغياب عن قمة قطر بالتوافق مع الموقف المصري والسعودي.

ولكن ذلك لا يمنع بأن الأردن في المرحلة القادمة سيبقي على العديد من المراجعات في سياساته الخارجية، بدءاً من حركة حماس، ومن المعتقد أن يستمر الأردن بمسيرة المصالحة مع الحركة ولكن ضمن الثوابت التي رسمها لسياساته الخارجية والانفتاح على حركة الإخوان المسلمين التي تمثل الخط السياسي الرئيسي في الساحة الأردنية والتي يعتبرها البعض أنها انعكاس للوجود السياسي الفلسطيني في الأردن، وذلك دون أن يرجع عن تحالفاته مع دول الاعتدال والتي تمثل حسب رأيه صمام الأمان في علاقاته الداخلية وسياساته العربية والدولية.

ولا شك أن الأردن من خلال تعاطيه مع أزمة الحرب على غزة استطاع أن يحسن من صورته الإعلامية التي ساءت على مدار السنوات الماضية وتجنب الأزمة الداخلية التي يمكن أن تترتب على الأردن في حال كان موقفه من الحرب بصورة مغايرة، وقد نجح الأردن في التنسيق ما بين مطالب الشارع والمعارضة من جهة وعدم الانسياق وراء المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية وطرده السفير الإسرائيلي من جهة أخرى. ويدرك الأردن جيداً أن الفترة القادمة جلي بالأحداث التي قد تطال استقراره وأمنه، لذلك تنشط المؤسسة السياسية الأردنية بتفادي الأضرار التي قد تلحق به بعد صمت المدافع في غزة.

وشبهاً فشيئاً أصبح التوجس العربي من إيران يتملك حيزاً أوسع، خصوصاً بعد مسألة الملف النووي، واحتلال العراق. فالقضية الأولى رأت فيها عدد من دول الخليج، وغيرها كمصر على وجه التحديد أداة قد تهدد سلم وأمن المنطقة، ناسين، هؤلاء، أو متناسين أن إسرائيل التي تستحوذ على أكثر من ٤٠٠ قنبلة نووية، وتحتل أراضي عربية عديدة هي العدو الأول لهذه الأمة والأداة الرئيسة، ليس لتهديد هذا الأمن فحسب، بل وللجغرافيا السياسية على وجه العموم. هذا الملف النووي مما لا ريب فيه سيكون له أبعاد متدرجة، وحادثة مستقبلية، خاصة إذا علمنا أن العالم الغربي، وفي مقدمته أميركا، ودول الاتحاد الأوروبي، مع عدم إغفال إسرائيل، مصمم على إجهاض هذا المشروع، ما ستترتب عليه انعكاسات ليست محمودة العواقب، إقليمياً وعالمياً على حدٍ سواء.

أما المسألة الثانية، المتعلقة باحتلال العراق، فهي قضية شديدة التعقيد والحساسية كذلك، لاسيما وأن العرب ينظرون إلى إيران على أنها دولة ذات تدخل واسع في العراق، وأن لها قدرة في التحكم والضغط ببعض المحافظات، خاصة الجنوبية منها كالبصرة وغيرها، إلى جانب ما تعتقده نسبة، ليست بالقليلة من العرب أن إيران لها دور أساسي في إذكاء نار الفتنة المذهبية في العراق، وأنها تساهم في العداء بين المذهبين الإسلاميين، ليس على أرض الرافدين فحسب، بل وفي مناطق العالم عموماً.

وفي ظل هذه الصورة البانورامية للعلاقة بين "العرب" وإيران، خصوصاً في ظل ضعف النظام الرسمي العربي الذي لم يقوى على منع احتلال العراق، أو حتى منع تدخل إيران بشؤونها، دون أن يكون لهم (أي العرب) تأثير يذكر في الساحة العراقية أصبح هنالك وقود مضاف لعلاقة مستقبلية محتمة، وغير صحية ما بين الطرفين، وإن استثنينا، هنا، دولة مركزية في النظام السياسي العربي، وهي سوريا التي اتسمت علاقتها مع إيران بالتميز، لتصل إلى حد العلاقة الاستراتيجية والتحالف القوي.

من هنا، يمكن البدء برسم الخيوط الأولى التي توضح "الخريطة الإقليمية" للمنطقة، بكل ما تحمله من علاقات تناحر، أو تحاور. علاقات تحالف، أو تباغض، دون أن ننسى إطلاقاً دور وتأثير تركيا، تلك الدولة التي لديها من المقومات المادية والإستراتيجية الكثيرة التي أهلتها لأن تشغل دوراً مشاركاً، بل ومخططاً لتراكيب ومسارات خريطة النظام السياسي العربي ومجتمعاته.

خريطة جديدة أم إنتاج لقديم

إن غياب الثقة في تنسيق الجهود العربية وإفلاس الإستراتيجية العربية في الدفاع عن نفسها، بدا ضعيفاً أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية، مما ساهم في ظهور فاعلين جدد في المنطقة، والذي جسده التحرك الإيراني عن طريق تقربه من حركة حماس مما أقلق العديد من الدول العربية المجاورة لفلسطين، كون إيران تتطلع إلى دور فاعل في المنطقة العربية، وهو مؤشر على اختراق النظام الإقليمي العربي، ثم يليه تحرك الطرف التركي الذي قام بجولات مكوكية في عدد من الدول العربية لمحاولة تهدئة الوضع في غزة، وهذه التحركات التي تجرى

خارج المظلة العربية، تشكل اعترافاً بانهايار النظام الإقليمي.

وبعد أحداث غزة فإن العديد من الخبراء يرون أن الخريطة الإقليمية للمنطقة ستتغير كثيراً، وأن قوى جديدة ستظهر قريباً، سيكون لها أثر وتأثير كبيران في مفاعيل السياسات والقرارات لواقع المنطقة ومستقبلها. ووفق هذا المشهد يذكر البعض أن هنالك خصائص أربع تمثل الملامح العامة للشرق الأوسط "الجديد"، وهي:

أولاً: انتقال مركز الثقل في تفاعلات النظام الإقليمي من القلب (مصر والسعودية والعراق) إلى الأطراف (إيران وتركيا)، بالإضافة إلى انتهاء أسطورة التوازن العربي مع إسرائيل، فالتفاعلات الرئيسية في المنطقة هي بالأساس تفاعلات غير عربية، وهي موزعة على النحو التالي: تفاعلات أميركية - إيرانية، وتفاعلات إيرانية - إسرائيلية، وتفاعلات إسرائيلية - تركية، وفي كل من هذه التفاعلات لا تقوم الأطراف العربية فيها إلا بأدوار المحفز (سورية) أو المسهل قطر وحزب الله وحماس.

ثانياً: حدوث تحولات إستراتيجية في منظومة الأمن الإقليمي، وهي تحولات تجسد عملياً انتهاء أطروحة "الأمن الإقليمي العربي"، كي تحل محلها أطروحة الترتيبات الأمنية الثنائية. وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى ثلاثة أنماط من الترتيبات الأمنية الجديدة، أولها ترتيبات إقليمية عربية تظهر جلياً في صيغة التحالف السوري - الإيراني. وثانيها الترتيبات الأمنية الوظيفية وتتجسد جلياً في علاقة التحالف بين طهران والفاعلين الجدد (حزب الله وحماس). وثالثها ترتيبات إقليمية دولية سواء من خلال الصيغة الإسرائيلية - الأميركية التي تمت بلورتها أخيراً في الاتفاق الأمني بين تل أبيب وواشنطن، والتي تقوض الأمن العربي من باب المندب وحتى البحر المتوسط، أو من خلال صيغة التحالف الأمني بين إسرائيل والقوى الأوروبية الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا من أجل وقف تهريب الأسلحة لحركة "حماس".

ثالثاً: تحول أنماط الدولة من المحيط العربي إلى نظيره الإقليمي، وهو ما تجسده بوضوح حالنا إيران وتركيا. فالأولى لا تعرض نفسها على الشعوب العربية كقوة إقليمية تسعى للهيمنة، بقدر ما تتلبس عباءة المدافع عن القضايا والحقوق العربية، بخاصة في ظل القيود المفروضة على القوى العربية التقليدية. وهي ببساطة تسعى كي تصبح نسخة مكررة عن "مصر الناصرية" وذلك عبر وسيلتين، أولاهما الظهور بمظهر الداعم لقوى "المقاومة والتحرير" في العالم العربي (كما فعل عبد الناصر مع حركات التحرر الإفريقية والعربية). وثانيهما، الإصرار على امتلاك التكنولوجيا النووية لتحقيق التوازن "المفقود" مع إسرائيل، ما يزيد من رصيدها وشعبيتها في الشارع العربي بوصفها قوة نووية إسلامية.

أما تركيا فلا تقدم نفسها باعتبارها قوة إقليمية ناشئة تسعى لمد نفوذها إلى حديقتها "الخلفية"، بخاصة في ظل الأبواب الأوروبية الموصدة أمامها، وإنما كطرف نزيه يعبأ بحال الضعف والهزال العربي. وهي في ذلك تملك مزيتين، أولاهما أنها دولة سنية شأنها في ذلك شأن الدول العربية، ما ينفني عنها التهمة المذهبية. وثانيهما أنها دولة ديمقراطية ما يجعلها منافساً أصيلاً لإسرائيل وينفي عنها صفة التفرد

«النموذجي» في المنطقة. لذا، فلا عجب أن تصبح كلتا الدولتين (إيران وتركيا) محط إعجاب الكثيرين في العالم العربي، وأن تحظيا بتأييد ومباركة كل خطواتهما في سبيل تعزيز نفوذهما في المنطقة.

رابعاً: التحول في طبيعة «العدو»، ما يعني عملياً انتهاء أطروحة «العمل الجماعي»، مقابل ترسيخ سياسة «المحاور». وهي علامة بارزة على نهاية أهم ملامح الشرق الأوسط القديم الذي حملت فيه إسرائيل لقب «العدو» الأوحده من دون منازع. والآن ثمة تحولات جذرية في الوعي الرسمي العربي، تسعى لإعطاء هذا «اللقب» لقوى إقليمية جديدة.

أولاً، إيران

رغم أن الفرس كان لهم دور كبير في السيطرة على مناطق شاسعة في قارة آسيا منذ بضعة قرون خلت، واستطاعوا أن يؤسسوا حضارة فارسية لها من النفوذ والأهمية وقتذاك، إلا أن وليدتهم في العصر الحديث «إيران» قد اتبعت سياسة العزلة، والانطواء حول الذات سياسياً وحتى اجتماعياً دون أن يكون لها دور تجاه العالم أو حتى صوب جوارها. هذه السياسة من العزلة لم تتبع نهج الاستمرارية في ذلك، فبعد الثورة الإسلامية، على وجه التحديد أخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تثير سؤال وجدل الكثير من دول العالم سواء أكانوا قادة أو مفكرين أو رجال دين، خاصة وأنهم رأوا في هذا الثورة منعطفاً تاريخياً هاماً نحو طبيعة العلاقة بين الإسلام والغرب. هذا التحول أدى بدوره إلى اهتمامات من قبل الدول، خاصة العظمى منها في متابعة الشأن الإيراني^١.

وفيما يتعلق بالبعد العربي وإيران، فلم يمر عام على قيام الثورة الإيرانية إلا وقد نشبت بينها والعراق حرب ضروس استمرت ثمانية أعوام كلفت البلدين الجارين كثيراً من الدماء والأحزان والدمار. هذا الحدث الكبير عقد من العلاقة العربية الإيرانية بشكل كبير، خاصة وأن العراق أعلن أن الحرب ضد إيران هي حرب عقائدية في أساسها، والهدف منها منع انتشار المذهب الشيعي في أرض الرافدين وفي المنطقة العربية عموماً، والتي معظم سكانها ينتمون إلى المذهب السني. هذا «الصراع المذهبي»، هو الذي نراه اليوم أكثر احتداماً وتجلياً في العلاقة بين الطرفين، وفق ما يروج له كثير من الكتاب والمثقفين العرب، وقبلهم بعض القادة والزعماء العرب.

وهناك جملة^٢ عوامل أساسية ساعدت إيران في أن تلعب دوراً هاماً في مجريات ومسارات الخريطة الإقليمية، وأن يكون لها تأثير ليس على هذا الصعيد فحسب، بل على المستوى الدولي كذلك. ومن أهم هذه العوامل: الاهتمام البالغ الذي أولته إيران لتطوير ذاتها داخلياً، خاصة في المجال العسكري، إلى جانب موقعها الاستراتيجي وتحكمها وإشرافها على عدد من المضائق، وامتلاكها لثروة نفطية، الثانية على المستوى العالمي بعد السعودية، فضلاً عن انهيار نظامين معادين لها، هما طالبان الأفغانية ونظام صدام حسين، حيث اعتمدت إيران إستراتيجية مزدوجة في العراق تقوم من جهة على تعزيز نفوذها وتقوية موقع الجماعات الموالية لها لتمسك بخيوط هامة في قواعد السلطة في هذه المحافظة العراقية أو تلك، في الوقت الذي ساهمت فيه

إيران في إدامة الفوضى في العراق وارتكاب جرائم ضد السنة وجماعاتها في العديد من المحافظات العراقية.

وعلاوة على كل ذلك، هنالك من يؤكد على وجود علاقة بين إيران وإسرائيل وواشنطن. فقد كُشف في كتاب (التحالف الخبيث: أسرار التعاملات بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة) لمؤلفه الأستاذ الأميركي في جامعة جونز هوبكينز تريتا بارسى^٣، أن إيران عرضت صفقة على أمريكا بعد إسقاط نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين تضمنت مقترحات منها احترام المصالح الإيرانية في العراق ونزع سلاح حزب الله ودعم المبادرة العربية للسلام والتعاون في الحرب على الإرهاب.

وفي مجمل الإطار هنالك من يرى^٤ إن إيران تعتبر من حقها لعب دور إقليمي يليق بوزنها البشري والثقافي والمالي، وامتداداتها الإيديولوجية و«الثيولوجية»، لكنها تفهم أن هذا الهدف لن يتحقق في ظل النظام الإقليمي الراهن، وبالتالي يجب إسقاط هذا النظام الإقليمي وأنظمة الحكم التي يتألف منها، وأنه رغم الهجمة الإيرانية المستتوية على خصومها بورقة «تحرير فلسطين»، قد لا تستطيع طهران بسهولة احتكار ولاء الساحة الإسلامية المضايقة من سلبية الاعتدال العربي، وما يظهر للبعض عجزه عن إقناع المجتمع الدولي بجدوى إرضائه وتعزيز صدقيته في وجه صلف التعنت الإسرائيلي وهجمة التشدد الإيراني.

ثانياً، تركيا

قامت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، على توجه أحادي نحو الغرب، وهو ما اتفق مع سياسة الثورة الكمالية، ومن ثم كانت القطيعة التامة، بل والعداء أيضاً مع دول الجوار العربي، والإسلامي. ثم أصبحت تركيا أثناء الحرب الباردة طرفاً في الاستقطابات الدولية، وخاصة بعد عضويتها في حلف الناتو. ودورها الضالع أيضاً في الحرب الباردة. ولم تنكسر هذه السياسة الأحادية إلا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، بانفتاحها على العالم ودوله المختلفة^٥.

فتركيا التي بارحت المنطقة بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عادت خلال السنوات الأخيرة لاكتشاف جزء من هويتها غيب قسراً. وكما حصل للاعتدال العربي مع المجتمع الدولي، خذلت أوروبا المسيحية تركيا الكمالية لفترة طويلة رغم خدماتها «الأطلسية» في عز استعمار الحرب الباردة، مما أدى إلى تعزيز مواقع الإسلاميين على أنقاض العلمانية المتهاوية. ويشير الكاتب أبو شقرا إلى أن أول الغيث في روزنامة التمرد التركي رفض أنقرة التعاون الميداني في موضوع غزو العراق، وها هي عبر زعيمها اردوغان تكشف لأوروبا، من قلب منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، عن نبض شارعها ومشاعره الجياشة تجاه الشعب الفلسطيني وأبنائه في قطاع غزة^٦.

هذا فيما يتعلق بمرتكزات سياسة تركيا الخارجية في الوقت الراهن، أما بشأن سياسة تركيا بعد أحداث غزة، يجب القول بداية، أن تركيا مثلت صوتاً ناقماً وناقداً للعدوان الإسرائيلي، وسعت ومنذ الأيام الأولى للحرب

إلى وقف العدوان من خلال مبادرة تقدمت بها . كما كان للشعب التركي دور رائد ومميز في التضامن مع أهالي غزة . وفي هذا الإطار كان لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان العديد من التصريحات خلال العدوان أثارت حفيظة إسرائيل ، وذلك عندما قال : إن ما تقوم به إسرائيل من عدوان ضد الشعب الفلسطيني هو نقطة سوداء في جبين الإنسانية» ، و«إن على المجتمع الدولي أن يحاكم مجرمي الحرب الإسرائيليين» .

والمهم هنا أن الجديد في الحسابات العربية أن تركيا دخلت كـ «كابح» للدورين الإقليميين الإسرائيلي المتوحش والإيراني المتربص ، ولعل هذا يثبت صحة رأي الكاتب التركي «جنكيز تشاندار» من أن «تطورات عملية التسوية العربية - الإسرائيلية تنقل مركز الثقل في المنطقة إلى تركيا ، التي تكاد تكتمل لديها عناصر القوة الإقليمية الكبرى بعد إضعاف دول المشرق العربي ومصر ، فضلا عن تأثير التسوية في إبراز أهمية إيران التي تظل مركزا إقليميا مهما لكنه أقل شأنًا من تركيا» .

وفي تصريحات صحافية^٨ قال اردوغان : «يجب أن تأخذ حماس مكانها على الساحة السياسية الديمقراطية الفلسطينية بالتوازي مع العمل للوصول إلى حل نهائي ودائم من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ، موضحاً أنه يجب على «حماس» أن تكون لاعبا سياسيا وجزءا من مسار التنافس الديمقراطي المتحضر مع الأحزاب السياسية الفلسطينية الأخرى . وعلى الجميع احترام نتائج الانتخابات الفلسطينية وعلى السلطة الفلسطينية أن تستمد شرعيتها وقوتها من إرادة الشعب الفلسطيني وليس من الدعم الخارجي» .

وفيما يتعلق بموقف تركيا تجاه إسرائيل خلال الحرب قال اردوغان : «إن الموقف الذي اتخذناه خلال الحرب تجاه إسرائيل لم يكن ضد الشعب الإسرائيلي لكنه كان موجها للقيادات السياسية في إسرائيل ، ولكل من أيد وساند عمليات القتل الوحشية الإسرائيلية في الهجوم على غزة» . وحول رأيه في إنشاء منظومة إقليمية للتعاون والأمن بين دول المنطقة ، أوضح اردوغان أن هنالك الكثير من الآليات والمنظمات الفاعلة والموجودة حالياً ، فهناك الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وأيضاً كلما اقتضت الحاجة ، تجتمع دول جوار العراق في المنطقة ، مؤكداً على أن العلاقات الثنائية بين الدول أكثر فائدة وأكثر عطاء في مثل هذه الأمور .

ثالثاً : إسرائيل

لا تزال إسرائيل تسعى لأن تكون القوة الإقليمية الوحيدة المهيمنة على كل الشرق الأوسط الكبير ، حيث إنه وعلى مدى تاريخ اصطناعها في هذه المنطقة منذ بضعة عقود ، وهي تسعى بكل ما أوتيت من قوة ذاتية ودعم أميركي غير محدود ، وتواطؤ غربي معلن إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وفرض أجنداتها المختلفة ، سواء العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية .

وفي الوقت الذي كانت فيه الوظيفة الأساسية للقوى العربية «التقليدية» طيلة العقود الخمسة الماضية هي

محاولة تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل . وذلك على نحو ما فعلت مصر طيلة الخمسينات والستينات ، والعراق وسورية في السبعينات والثمانينات ، إلا أن هذه الوظيفة انفرطت في عقد التسعينيات من القرن الماضي ، وانتهت صلاحية النظام العربي الرسمي الذي نشأ بالأساس لمواجهة هذه الدولة المحتلة .

وعلى الرغم من المجريات والتحويلات التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية إلا أن كثيراً من العرب يأبى الاعتراف بأن نظاماً إقليمياً جديداً جرى ترسيخه طيلة الأعوام الستة الماضية ، وأن ما يحدث حالياً ليس مجرد تجاذبات تملئها ظروف طارئة أو محاولات لفرض إرادة طرف على طرف ، بقدر ما هي مخاض لنظام إقليمي جديد ينهض على أنقاض «الشرق الأوسط القديم» الذي انقضى بانتهاء التوازن «التقليدي» بين العرب وإسرائيل ، وذلك إما نتيجة لخروج مصر من اللعبة وتحديد سقف تحركها بعدم الدخول في مواجهة جديدة مع إسرائيل ، وذلك على نحو ما كان واضحاً في أزمة غزة الأخيرة ، أو بسبب اختفاء العراق «القديم» وانهاكته في ترتيب أوضاعه الجديدة .

وفي الوقت الذي لم تحسب إسرائيل فيه كثيراً للدول العربية بسبب ضعف أنظمتها ، إلا أنها تبدو «مفزوعة» من الخطر الإيراني الذي بات يطوقها بأذرع الممتدة إلى قلب المنطقة العربية . وهي لم تعد تلقي بالاً للنظام العربي الذي بات كأسد عجوز فقد أسنانه ، بقدر ما تتحسب لبروز إيران كقوة إقليمية ونووية لا يمكن ردها مستقبلاً . ويرى البعض أن التصادم بين طموحات إيران الإقليمية وإصرار إسرائيل على الهيمنة الاستراتيجية سيقى سببا في زعزعة الاستقرار والإضرار بمصالح واشنطن في المنطقة ما لم تعترف الأخيرة بأنه لا يمكن إرساء الاستقرار ولا الديمقراطية بدون إنهاء لعبة اللاتوازن والسعي بصدق إلى بناء شرق أوسط يكامل بين التطلعات المشروعة للدول كافة ، بما في ذلك إيران^٩ .

وبشأن العلاقات التركية الإسرائيلية ، خاصة بسبب ما جرى لها خلال العدوان على غزة ، فيرى بعض المحللين أنها ستتأثر سلبياً ، وأن اللوبي اليهودي سيكون بالمرصاد لمعاينة تركيا ، إلا أن كثيراً من المحللين يرون أن العلاقات التركية الإسرائيلية لن تتغير جذريا في مثل هذه المواقف ، معترفين بأنها قد تتراجع قليلا ولكن هذا التراجع سيكون أمرا طبيعياً ، لكون العلاقات بين البلدين قد تطورت في التسعينيات بشكل غير متكافئ لصالح الكيان الصهيوني ، وبالتالي فإن تراجعها ليس إلا عودة للعلاقات إلى طبيعتها .

إن الكيان الصهيوني يدرك تماماً أنه بحاجة إلى تركيا أكثر من حاجة تركيا إليه ، وهي حقيقة يدركها القادة الأتراك أيضاً ، ومن المؤكد أنه سيسعى إلى تجاوز هذه الأزمة ، ولهذا اتصل بيريز بأردوغان بعد انسحابه من منتدى دافوس ، ليعتذر منه ، ويبلغه بأنه رفع صوته لأنه لا يسمع جيدا لكبر سنه . وفيما يتعلق بوساطة تركيا في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ، تقول أصوات في إسرائيل إن تركيا فقدت حياديتها ولن تقبلها إسرائيل بعد الآن وساطتها . وردا على سؤال حول هذا الموضوع ، قال رئيس الوزراء التركي عبد الله غول ، إن تركيا دولة كبيرة وذات أهمية بالغة في المنطقة ، وتسعى دائما للأمن والسلام ، وعلى الجميع أن يدرك هذه الحقيقة ويستفيد منها . وأضاف : «إن كان هناك من لا يرغب في الاستفادة من الدور التركي فهذا شأنه»^{١٠} .

رابعاً: مصر

عندما نقوم باستعراض مبادئ سياسة مصر الخارجية بصورتها الكلية نجد أنها تتمثل في^{١١}:

١. دعم السلام والاستقرار في المحيط الإقليمي والدولي .
٢. الالتزام بسياسة خارجية متزنة ترتبط بالأهداف والمصالح الإستراتيجية في إطار استقلال القرار المصري .
٣. دعم مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول والتمسك بمبادئ القانون الدولي واحترام العهود والمواثيق ودعم دور المنظمات الدولية وتعزيز التضامن بين الدول والدفع نحو إصلاح الأمم المتحدة .
٤. الاهتمام بالبعد الاقتصادي للعلاقات الدولية .
٥. اعتبار الإطار العربي مجال تحرك رئيسي لسياسة مصر الخارجية، مع استمرار التركيز على النشاط الخارجي المتصل بالأطر الحيوية الأخرى المتمثلة في الإطارين الإسلامي والأفريقي وارتباط مصر بدول حوض النيل .

ولو قمنا بتحليل هذه المبادئ ارتباطاً بموقف مصر من العدوان الإسرائيلي على غزة لوجدنا أن هذا الموقف لم يتصل بشكل كبير مع هذه المبادئ. وأن موقف مصر الرسمي من الحرب على غزة أضعف كثيراً من تأثيرها في مفاعيل النظام الإقليمي للمنطقة، خاصة في ظل الدور الكبير الذي ظهر من قبل تركيا وإيران، مع الإشارة هنا إلى أن هذا الدور جاء على حساب «قوى فاعلة» على رأسها مصر، ويستدلون بهذا على الاعتلال في صحة النظام العربي، والذي قام على إثره بتصدير قضاياها الرئيسية إلى فاعلين إقليميين.

كل هذه الوقائع، مضافاً إليها عوامل ذاتية عدة، أسفرت عما نشهده الآن من انحسار كبير للدور العربي، ومن تقدم أكبر للأدوار الإيرانية والتركية واليهودية في صياغة مستقبل الشرق الأوسط^{١٢}.

خامساً: حماس وحزب الله

ستشكل كل من حركة حماس وحزب الله قوة أساسية في البعد الإقليمي للمنطقة، خاصة في ظل صمود وانتصار الأولى خلال الحرب الأخيرة، وانتصار حزب الله على إسرائيل في حرب تموز ٢٠٠٦. وقد أدى هذان الانتصاران إلى تعميق دور وفاعلين الطرفين، الأمر الذي حال دون تمرير أو خطط أو مشاريع في المنطقة دون أن يحسب لهما حساب. وقد مثل عام ٢٠٠٦ تراجعاً أكبر في حدود القوة الأميركية وتعزيزاً من موقع ما يسمى بمعسكر الممانعة، وتحديداً مع حدثين مهمين، الأول انتصار حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ما شكل سؤلاً رئيساً لدعوات الديمقراطية المنطلقة من واشنطن، والثاني صمود حزب الله في حرب لبنان وعجز الآلة العسكرية الإسرائيلية عن حسم المعركة والصراع، مع استدامة الفوضى والأزمة في كل من لبنان والعراق، ولاحقاً فلسطين^{١٣}، «وصولاً إلى الصمود والانتصار على إسرائيل في غزة في ٢٠٠٩».

وستبقى حركة حماس في نطاق سياسة دفاعية بإمكانات محدودة جداً وغير كافية لحماية المدنيين الفلسطينيين

من همجية الآلة الصهيونية، وهي مسألة يجب التفكير في سبل حلها لإخراج هؤلاء من وطأة الصراع، حتى لا يكون سقوطهم عنصراً ضاعطاً على إستراتيجية المقاومة. ورغم ذلك، تبدو حركة حماس في موقع الراح -على الأقل من الناحية المعنوية- خصوصاً إذا توقف إطلاق النار في وقت قريب دون أن يتوقف قصفها للمدن والمستعمرات الإسرائيلية، وإن كان هذا لا يعني بالضرورة أنها ستجني مكاسب سياسية فورية تترجم إلى فك الحصار عن غزة كلياً وقبولها لدى النظام العربي كطرف مسئول عن غزة. ولعل أقصى ما يمكن توقعه هنا هو تخفيف الحصار بانتظار تبلور موقف الإدارة الأمريكية الجديدة الذي سيظل على الأغلب قريباً من المطالب الإسرائيلية، مما يعني إجمالاً أن حركة حماس والشعب الفلسطيني قد كسبا جولة لكن الصراع مازال مفتوحاً، في ظل إرادة إسرائيلية واضحة مع غياب عربي رسمي شبه تام يشبه صمت الأموات أو هو أشد.

وبرغم هذا كله فلا شك أن القضية الفلسطينية كسبت شيئاً رئيسياً في هذه الأزمة يتعلق بالتأكيد على مكانتها الهائلة لدى شعوب الأمة، وقدرتها على إلغاء التقسيمات بين المحاور الإقليمية في المنطقة؛ إذ تبقى فلسطين وقضيتها وأهل غزة بحاجة لدعم المعتدلين والممانعين على حد سواء.

أين العرب؟

الموقف الرسمي العربي -خصوصاً لمصر والسعودية- ينطوي على دليل إضافي على التمسك بخيار «السلام الإستراتيجي» الذي يعني ضمناً إدانة القوى الفلسطينية التي تمارس المقاومة المسلحة. وكان الموقف الرسمي العربي من الحرب على غزة كأنه إعادة للمشهد العربي أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف ٢٠٠٦، مع التأكيد على تراجع جديد في مضمون المواقف العربية، وبينما تقدم الدور الإيراني سابقاً (في منطقة البحر المتوسط مستغلاً حالة فراغ القوة الهائلة الناجمة عن غياب الدعم العربي للمقاومة اللبنانية) تشهد المنطقة حالياً عودة نشيطة للدبلوماسية التركية التي دخلت بطلب عربي في محاولة لإيجاد مخرج من الأزمة الراهنة في قطاع غزة.

وقد سحبت الحرب على غزة البساط من محوري الاعتدال والممانعة على حد سواء؛ إذ بدت مصر والسعودية وسوريا، فضلاً عن الجامعة العربية بطبيعة الحال، في موقف متراجع كشف حدود فعاليتها ودورها إزاء القضية الفلسطينية. والسؤال يطرح هنا أين العرب من كل هذه الديناميات؟ وهل ثمة مخرج ما من هذه النهاية المحزنة لدور العرب في التاريخ؟ لقد فشل العرب، أولاً، في تأسيس الدولة الأمة الموحدة، ونجاح الإيرانيين والأتراك والى حد ما اليهود في ذلك.

هذا ما يعطي الآن القوى الإقليمية الثلاث إيران وتركيا وإسرائيل القدرة على صياغة مشاريعها الخارجية الخاصة لمستقبل الشرق الأوسط، فيما الأمة العربية عاجزة حتى عن ضبط سياساتها الداخلية. وفشلهم (العرب)، ثانياً، في تعويض عجزهم عن إقامة الدولة الأمة العربية عبر بلورة سيناريوهات أخرى تستبدل الوحدة بحد أدنى من التنسيق والتضامن، والدولة الأمة المحاربة بأمة في سلام مع نفسها داخل أطرها الكيانية. ثم لا يجب

أن ننسى أيضاً أن العرب يتعرضون بالفعل منذ عهد محمد علي باشا وحتى الآن إلى عمليات ضرب وتدمير وإنهاك لم يتعرض مثلهم احد^{١٤}.

لكن هذه قد لا تكون بالضرورة نهاية المطاف بالنسبة إلى العرب لأسباب عدة. ففي المدى المنظور على الأقل، لن يكون وارداً أن تتفق القوى الإقليمية الأخرى خاصة إيران وإسرائيل، لا بل وحتى تركيا وإيران، على تقاسم النفوذ في نظام إقليمي شرق أوسطي جديد. وهذا ما يجعل العرب، موضوعياً، قادرين على تجنّب أن يوضعوا على لائحة طعام الوليمة الإقليمية الجديدة، والديموغرافيا سبب آخر: فالعرب سيصبحون قريباً ٣٥٠ مليوناً، أي ضعف الشعوب الإيرانية والتركية واليهودية مجتمعة. وبالطبع، لن يكون في الوسع إقامة نظام إقليمي جديد مع شطب هذه الكتلة السكانية الضخمة من مكوناته.

ورغم هذه المعطيات الايجابية، ينبغي على العرب الاعتراف بأن نظامهم الإقليمي قد انهار، وأن أفضل ما يمكن أن يقوموا به الآن ليس الرفض أو الاستسلام، بل بلورة أفكار جديدة حول نظام إقليمي جديد يكون أكثر تنوعاً وشمولاً. كيف؟ أساساً عبر التذكّر بأن إيران الحالية دولة إسلامية لا قوة قورشية فارسية، وأن تركيا هي الأخرى دولة إسلامية ديمقراطية لا إمبراطورية بيزنطية أو حتى سلطنة عثمانية. وبالتالي، ثمة فرصة حقيقية لتأسيس شرق أوسط عربي إسلامي جديد، تنضم إليه الجمهوريات الإسلامية "التركية الفارسية" الست في آسيا الوسطى، وتستبعد إسرائيل الصهيونية^{١٥}.

استنتاجات:

١. لعبت حيثيات ومسار وأبعاد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عاملاً رئيساً في بداية تبلور الخريطة الجديدة لنظام إقليمي. فأحداث غزة ما هي إلا بداية لتشكيل جديد لإقليم الشرق الأوسط والذي ستدخل ضمن ترتيبه الجديد تركيا لتعويضها ببديل عن الاتحاد الأوروبي، وإيران يبعدها النووي ضمن دور قيادي واعتراف بمصالحها في المنطقة، وإعادة ترتيب للوضع السوري اللبناني بعد إخراج سوريا من محور الشر سواءً بالجزرة أو بالعصا. كما ساهم هذا العدوان في تبيان وفرز مواقف القوى والدول المختلفة إزاء مجرياتها، مع الملاحظة أنه لم يسبق أن شهدت منطقة الشرق الأوسط مثل هذا الفرز الإقليمي.
٢. لم تتضح بعد الصورة الكلية أو «الخريطة النهائية» لتلك القوى الجديدة التي أصبحت، أو سيصبح لها أثر ودور في تلك الخريطة. والسبب يعود لقصر الفترة بعد العدوان من جهة، وضبابية المشهد العام للمواقف، إلى حد ما، من جهة أخرى.
٣. العامل الرئيس في تبدل أو التبلور الجديد لخريطة النظام الإقليمي هو الضعف الواسع الذي عانى، ولا يزال منه النظام الرسمي العربي.
٤. الدول الأكثر تأثيراً في المنطقة هي أربع دول (وحركتان). أما الدول فهي إيران وتركيا في الشمال وإسرائيل ومصر في الجنوب، إلا أن إسرائيل ليس لديها إلا القوة المسلحة، وبالتالي دورها أقل، خاصة وأنها تنال كراهية من الجميع. والحركتان حماس وحزب الله.
٥. (حماس وحزب الله) يمثلون حركات استطاعت أن تنتصر على أعتى دولة في المنطقة، وبالتالي نجحاً كلا الطرفين في إثبات ذاتهما بقوة، داخل إقليمهم الجغرافي، والعربي والإقليمي، بحيث لا يمكن أن تتبلور أو تتشكل قواعد للخريطة الإقليمية في المنطقة بدونهما، سواء بصورة مباشرة، أو ضمناً.
٦. إيران تسعى إلى أمرين في آن: لعب دور الزعامة الإسلامية في المشرق العربي والعالم عبر مدخل الصراع الأيديولوجي والأمني مع القوة الإقليمية الإسرائيلية المسيطرة، والتوصل في الوقت نفسه إلى اتفاقات مع أميركا تضمن أمن نظامها ومجال نفوذها الحيوي.
٧. قد يكون لسوريا دور فاعل في النظام الإقليمي، وكذلك السعودية. ولكن الأول قد ينخرط في التسوية فيصبح ضعيفاً والثاني ما هو إلا قوة مالية ليس له تأثير سياسي أو حتى اقتصادية بالمفهوم الكلي في المنطقة وبالتالي فإن دوره ينحصر في إقليم الخليج على أكثر تقدير.
٨. تركيا، تسعى عبر فلسفة "العثمانية الجديدة"، إلى استعادة نفوذها الإمبراطوري وإن يكن غير الامبريالي في المنطقة العربية من جهة، وإلى استخدام هذا النفوذ كورقة تفاوض مع الغرب الأوروبي بوصفها بوابة العالم الإسلامي ونموذجه الإسلامي الديمقراطي.
٩. في حال بقاء الفلسطينيين على انقسامهم، فلن يجدوا ما يسرهم من تبدل وتبلور أي خريطة إقليمية جديدة. فالانقسام لن يثري عدالة أي قضية أو يساند حقوقها، في المقابل فإن الوحدة الوطنية، والقيام بوضع إستراتيجية واحدة، وواضحة، من شأنها تمكين الفلسطينيين (قيادة وشعباً) من تحقيق مكاسب سياسية كبيرة وفاعلة.
١٠. إن منطقتنا العربية في مرحلة مخاض وستتغير الكثير من المعالم كما تدل مجريات الأحداث. ولكن

من الواضح، أيضاً أن هذه الحرب الإسرائيلية قد شنت على أشباح لا تموت ولا تنتهي لأنها تعبر عن إرادة تاجها التصميم على نيل الحق والحرية والاستقلال.

الهوامش

- ^١ جميل مطر، هلال: النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٧
- ^٢ خليل العناني: «القوى الإقليمية الناشئة والشرق الأوسط القديم»، جريدة القدس: ٢٠٠٩/٢/١٣
- ^٣ السبكي، أمال: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦م - ١٩٧٩م)
- ^٤ <http://www.carnegie-mec.org/arabic>
- ^٥ خليل العناني: «القوى الإقليمية الناشئة والشرق الأوسط القديم»، جريدة القدس: ٢٠٠٩/٢/١٣
- ^٦ إياد أبو شقرا، تغيير الخرائط والأنظمة في منطقة على مفترق طرق: جريدة القدس: ٢٠٠٩/٢/٣
- ^٧ http://www.akhbaralalam.net/news_print.php
- ^٨ أبو شقرا، تغيير الخرائط والأنظمة في منطقة على مفترق طرق: جريدة القدس: ٢٠٠٩/٢/٣
- ^٩ مأمون فندي: دافوس والغبراء، جريدة القدس: ٢٠٠٩/٢/٣
- ^{١٠} بارزي، تريتيا: حلف المصالح المشتركة: ترجمة أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨، ص ٣٨٩
- ^{١١} www.alasr.ws/index.cfm?method=home
- ^{١٢} www.alasr.ws/index.cfm?method=home
- ^{١٣} <http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/ForeignPolicy/Princi>
- ^{١٤} <https://www.alskilbieh.com/modules.php?name>
- ^{١٥} <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite>

ما بعد العدوان على غزة الحرب تفتح على الأسئلة الفلسطينية الصعبة والمؤجلة

حسام خضر *

جاءت الحرب الأخيرة على غزة لتكتمل الحصار على شعبنا الفلسطيني، ولتضع حلاً جذرياً ونهاية مأساوية لأوهام السلام، معرّية عملية التفاوض بشكل فاضح وغير مسبوق، ولتظهر الوجه الحقيقي والقبيح للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وما يضمه من عداء للشعب العربي الفلسطيني دون أخذ الاعتبار مستقبل المنطقة أو مجمل عملية السلام.

فإسرائيل دولة حرب لا تعرف السلام ولا تعترف به، وكل ما يهملها أمن حدودها وأمان مواطنيها وسلامتهم، غير أن الحرب لم تشن على شعبنا من أجل هذا الهدف الإستراتيجي وحسب، إنما جاءت محصلة اعتبارات وسياسات وأهداف عديدة، منها معالجة أمر حماس من خلال إخضاعها لشروط اللعبة السياسية الجارية، وإجبارها على العبور بالممر التفاوضي المتاح والمحكوم لشروط اللاعب الإسرائيلي، وتقديم كل ما يلزم من تنازلات تتطلبها شروط الأمن والتفاوض الإسرائيلية، أي أن هذه الحرب شنت من أجل إنزال حماس عن الشجرة وتعجيل مراحل تساقها مع العملية السياسية، واختزال الزمن للولوج من ثقب إبرة مراثون التفاوض الإسرائيلي المعروف والمسوق دولياً وعربياً بشكل لا يقبل التأويل أو حتى الرفض.

اختارت حماس، كحركة إسلامية، المقاومة نهجاً ووسيلة منذ عقدين ولعبت دوراً مؤثراً وفاعلاً في مقاومة الاحتلال، وأبدعت في هذا المجال متسلحة بتجربة المقاومة الفلسطينية المسلحة وتحديداً حركة فتح من حيث إعداد العنصر وبنائه وتأهيله لخوض مقاومة طويلة ودامية، وسارعت إلى بناء جهازها العسكري القائم على الجاهزية والطاعة، وألمت الاحتلال الإسرائيلي من خلال عشرات العمليات الاستشهادية النوعية المميزة، وظلت تشكل تهديداً حقيقياً لعملية السلام ما بعد أوصلو تحديداً، إلا أن طابع المقاومة تميز في هذه المرحلة بالمناكفة

* نائب سابق في المجلس التشريعي، أسير محرر

والموسمية شأنها في ذلك شأن بقية فصائل العمل الوطني الفلسطيني عبر مسيرتها الكفاحية وتحديدًا اليسار .

ومع بداية انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، ورغم الضربات الموجعة التي لحقت بحركة حماس إلا أنها دخلت الانتفاضة بقوة ولكنها تأخرت كثيراً عن حركة فتح والجهاد الإسلامي والشعبية والديمقراطية، وسرعان ما تميزت حركة حماس بعملياتها النوعية لتعيد من جديد مرحلتها الذهبية التي خط ملامحها المهندس الشهيد يحيى عياش بامتياز وإبداع، وقادت حماس إلى جانب شهداء الأقصى وسرايا القدس الفعل الاستشهادي والشعبي المقاوم مراكمة بذلك تجربة فريدة نظراً للتناغم والتكامل ما بين قيادتها السياسية وجناحها العسكري الأمر الذي لم يتوفر لحركة فتح .

ومع الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة نجحت حماس في تشكيل بنيتها العسكرية وطورت من قدراتها وأساليبها القتالية، الأمر الذي منح حماس الشعور بحجم التعاطف والتأييد الجماهيري، مما دفعها إلى تغيير مسارها التعبوي ١٨٠ درجة، من خلال موقف سياسي هو في حقيقة الأمر فتوى دينية لقيت المبرر والقناعة كما السمع والطاعة في صفوف عناصرها، ومن تحريم وتجريم أو سلو أو المشاركة في أي من إفرازاته، وجدت حماس نفسها وجهاً لوجه مع حقيقة واقع ضرورة المشاركة في العملية السياسية تحت سقف أو سلو الذي ازداد هبوطاً مع الأيام وتراجعاً في الشكل والمضمون والنتائج .

ومن أجل تبرير ذلك أمام عدم جرأة العقل السياسي الفلسطيني على ممارسة النقد أو الاعتراف أو حتى المراجعة، فإن حماس أطلقت شعارات سياسية براقة تحتفظ بالمقاومة وترفض الاعتراف بإسرائيل أو عملية السلام فيما هي تمارس ذلك عملياً على الأرض .

إلا أنها ومن أجل حفظ ماء وجهها أمام عناصرها من جانب واستجابة لمدى الجماهيري واستحقاقات هذا المد سياسياً ووظيفياً، دخلت الانتخابات التشريعية وفقاً لشروط «أوسلو» وقبلت بالتعاطي بنتائجها مع الإبقاء على خطاب سياسي عالي الوتيرة لا مكان له على أرض الواقع، مما أسقطها في تناقض ساقيها إلى ازدواجية الخطاب السياسي من جانب والممارسة الجهادية من جانب آخر، وفيما أوقفت أي فعل مقاوم في الضفة الفلسطينية المحتلة أبقى المقاومة شعاراً يمارس من خلال صواريخ القسام التي نجحت حماس في تطويرها مع الأيام، ولم تبق حماس هذا الشعار إلا من أجل التمايز عن خط فتح وركام من فصائل م . ت . ف . العاجزة سياسياً والفلسة كفاحياً وجماهيرياً .

وجاءت نتائج الانتخابات خارج أي توقع، مع أنني شخصياً كنت قد كتبت حول ذلك بعامين وخلصت إلى نتيجة أن المستقبل السياسي لحماس، وأن حماس إذا ما قررت الدخول في العملية السياسية وخاضت الانتخابات فإنها ستحقق نجاحاً ساحقاً وستخط ملامح المستقبل السياسي الفلسطيني، وقد تشكل رافعة للعمل الوطني والمؤسساتي إن تحررت من العقلية السياسية التقليدية المتوارثة والتي هي استنساخ مكرر لذات تجارب الفشل منذ مطلع القرن الماضي وأبعد إلى الآن .

وإذ مس دخول حماس للسلطة من خلال حقها في تشكيل الحكومة العديد من أصحاب تيار أو سلو الاقتصادي، فإن عراقيل كثيرة برزت أمام حماس على الأرض، تكاملت حلقاتها مع شروط المجتمع الدولي واشترطات إسرائيل، بضرورة الاعتراف بالعملية السياسية ومتطلباتها؛ من اعتراف بإسرائيل؛ والتخلي عن الكفاح والمقاومة، أيما كان المسمى، هدنة أم صلح، الأمر الذي جعل من حماس عبئاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً على الشعب الفلسطيني أمام رفضها المتناقض واقعياً .

ومع تنامي المصالح لدى أبناء حماس من السلطة وتراجعها لدى تيار أو سلو الاقتصادي، زادت حدة التناقض وبرزت أجندات مختلفة أدت إلى صدمات كان هدفها دفع حماس على الفشل والتخلي عن السلطة أمام المآزق السياسي والفقر الجماعي للشعب الفلسطيني، وبالتالي دفعها للقبول بانتخابات مبكرة لم تستعد فتح لها بحكم عقلية القيادة التقليدية وخشيتها من نتائج العملية الديمقراطية داخلها، الأمر الذي زاد الأمور تعقيداً، وغيب مركزية القرار والقيادة في فتح، فاتحاً المجال أمام العابثين في مقدرات شعبنا على مذابح مصالحهم الشخصية وحماية لمصدر رزقهم غير المشروع الذي كانت توفره هوامش الفساد في السلطة، مما أدى إلى صدام على الأرض نجحت حماس في حسمه عسكرياً لصالحها، وهو ما أودى بالنظام السياسي الفلسطيني وهدد شرعيته ومصداقيته في ذات الوقت، وأدى هذا الحسم نهاية إلى انقسام سياسي حاد ما بين مؤسستي الرئاسة والمجلس التشريعي وخلق نظامين سياسيين متعارضين في الأهداف ومتناقضين في التوجهات والمنطلقات والدوافع، رافقه ثقافة جديدة على شعبنا ومجمل القضية الفلسطينية، اتسمت برفض الآخر المختلف وتجريمه والعمل على إقصائه بشكل فج وسافر وغير مسبوق .

وغني عن البيان أن الانقسام أدى إلى تعزيز أهداف إسرائيل في رؤيتها للسلام وممارسته من خلال انقسام جغرافي حاد، وهو ما وفر أفضل فرصة للاحتلال كي يستمر في مشاريعه الاستيطانية التوسعية، وأعطاه المبرر القوي للتنكر لمجمل عملية السلام واستحقاقاتها وكذلك الاستفراد في فرض إرادته على السلطة من أجل مزيد من تنفيذ التزاماتها الأمنية دونما أي مقابل يذكر حتى على مستوى فتح حاجز صغير مثل حاجز بيت إيل قرب رام الله .

هذا الانقسام غذى فضول حماس وغرورها ودفعها للمضي في مشروعها السياسي القائم على شعارات المقاومة في بقعة جغرافية انسحب منها الاحتلال، من جراء الثمن الباهظ الذي دفعه من تصاعد المقاومة، دون شروط تذكر، مكتفياً بفرض الحصار والإغلاق على معابر حدود قطاع غزة، كمحاولة أخيرة لإخضاع حماس لشروط اللعبة السياسية غير المتكافئة في المنطقة بعد أن قبلت حماس للمشاركة فيها وفقاً لسقف أو سلو الهابط سياسياً ووطنياً .

ولم تمارس حماس أي دور عسكري يذكر في الضفة الفلسطينية المحتلة، أو حتى داخل فلسطين المحتلة كتذكرة عبور إلى المسرح السياسي، تحت تبرير واهي كشف مدى هشاشة بنيتها العسكرية، متخذة ذريعة تحمل السلطة في رام الله المسؤولية الكاملة عن تفكيك خلاياها العسكرية وضرب بنيتها التحتية ومصادرة أسلحتها وكأنها

حماس هي فصيل صغير يعتمد في بنيته على عدة خلايا محصورة هنا أو هناك، ومن أجل تبرير قرارها المبيت بعدم المقاومة خارج غزة، راحت حماس تغذي الاعتقاد لدى عناصرها بأن عدوها الأساسي فتح مثلما راحت فتح في المقابل تعلق عجزها التفاوضي وفشلها في التصدي لمخططات الاحتلال على حماس، وهكذا أوجدت كل من حركتي فتح وحماس عدوا افتراضيا لها من أجل تبرير عجزها وقصورها في كافة البرامج.

وعلى هامش هذا العجز وأمام تهويل المخاوف وتضخيمها تداعت المآسي على شعبنا من اعتقال وقتل وإطلاق رصاص، وإغلاق مؤسسات، ومصادرة ممتلكات، وحرق ونهب وسلب، وتدمير، وتكميم أفواه وقمع حريات، لنتنتج كل من السلطتين أشنع الممارسات البوليسية القمعية في حق أبناء شعبها، الذي مزقه الانقسام رغما عنه، مما وفر الفرصة لخلق ثقافة جديدة تتنافى مع ثقافة الشعب الفلسطيني القائمة على المحبة والوفاء والتسامح.

لقد وفر الانفصال الجغرافي الفرصة الذهبية لحركة حماس لتطوير جهازها العسكري ومؤسساتها الأمنية الأمر الذي بات يشكل تهديداً لأمن إسرائيل أمام قدرة حماس على إدخال الأسلحة من الأنفاق وغيرها وتطويرها لمدي صواريخها محلية الصنع أو المدخلة، وزاد ذلك من دائرة الخطر والتهديد لقرابة ٧٥٠ ألف مواطن إسرائيلي حول قطاع غزة، كما ارتفعت نسبة هذا الخطر بعد الحرب العدوانية الإسرائيلية الثانية على لبنان وهزيمة إسرائيل أمام حزب الله، مما زاد من شعبية خيار المقاومة ورفع من معنويات الفصائل المقاتلة مثل حماس والجهاد الإسلامي وألوية الناصر صلاح الدين وكتائب شهداء الأقصى في غزة وغيرها.

وأمام تدهور معنويات الجيش الإسرائيلي قتالياً وتهشم صورة الجيش الذي لا يقهر، وأمام إحراج حكومة إسرائيل من استمرار إطلاق الصواريخ من غزة وعجزها الكامل عن وقفها، وتجاوبا مع طموح واضح بالمنطقة بضرورة إنهاء إمارة حماس ووقف تعاضم قوتها وضرورة الإسراع في وقف تسليحها، خططت إسرائيل لضربة عسكرية خاطفة، تضعف حركة حماس وتشتت قدرتها على تطوير أسلحتها محلية الصنع وتدخلها في شروط العملية السياسية من جانب، وتعيد للجيش الإسرائيلي قدرته على الردع وتستعيد معنوياته التي تدنت بشكل خطير اثر حرب تموز ٢٠٠٦ بلبنان.

غير أن قرار حركة حماس، ونظامها السياسي وجناحها العسكري، بالمقاومة والتصدي والصمود أعطى حماس مصداقية عالية جداً على المستوى الشعبي، ويسجل هنا لبقية فصائل المقاومة دورها وتحديداً كتائب شهداء الأقصى التي تعالت على جراحها ونهضت من تحت الرماد وأمام مصادرة أسلحتها، من قبل حركة حماس، لتشارك جنباً إلى جنب وبسالة وبطولة وإبداع في معركة الدفاع عن شعبنا الفلسطيني البطل.

ولقد كان لمشاهد القتل والمجازر كبير الأثر في إثارة الشارع العربي والدولي مما خلق أوسع حملة تضامن مع قطاع غزة وحركة حماس والتي نجحت في تجنيد كافة وسائل الإعلام والفعاليات من خلال الحركة الإسلامية العالمية عالية التنظيم، فيما وقعت حركة فتح والسلطة والمنظمة في حرج كبير أمام عجزها عن فعل أي شيء

علماً بأن من قاد الشارع في الضفة الفلسطينية وفي كل المدن هي حركة فتح.

لكن مقاطعة حركة حماس للمشاركة بجماهيرها ويأس المواطن الفلسطيني من جراء تداعيات ثقافة الانقسام جعل ساحة الضفة هي الحلقة الأضعف في حركة التضامن مع قطاع غزة، مما دفع بحركة فتح إلى مزيد من الإحراج، وأمام تصريحات غبية من قبل بعض العابثين والانتهازيين جنرالات الفضائيات، وأمام ممارسات خاطئة هنا وهناك رافقت بعض التظاهرات من قبل أفراد في الأجهزة الأمنية وقدرة حماس والإعلام المجند على إبرازها، وأمام عدم قدرة حركة فتح الرسمية والسلطة على اتخاذ قرار جريء بضرورة الاستنفار جماهيرياً، فقد نجحت حماس في تعليق عجزها وخوفها عن النزول إلى الشارع على فتح والسلطة، ولم يتسن لأي مواطن أن يتساءل أمام ذلك عن لماذا لم تنفذ حركة حماس أية عملية عسكرية واحدة في طول البلاد وعرضها رغم دعوة خالد مشعل لتنفيذ عمليات عسكرية وتفجير انتفاضة جديدة تواكب كل هذا العنف المستخدم بجنون الثأر ضد قطاع غزة من الآلة العسكرية الإسرائيلية.

صمد شعبنا في قطاع غزة رغم الدمار والقتل وعمليات التهجير المنظمة، وحصدت حركة حماس ثمار هذا الصمود، متسلحة بأوسع قاعدة تضامنية فلسطينية في المهجر والمنفى وعربية ودولية، وبالطبع فان فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها المعلنة ولاسيما وقف إطلاق الصواريخ ووقف إدخال، وليس تهريب، الأسلحة إلى القطاع، فإن قوة حماس تعاضمت أكثر وأكثر، وبغض النظر عن الثمن الباهظ الذي دفعه شعبنا من شهداء وجرحى وتدمير كلي للبنية التحتية والمباني والمؤسسات، إلا أن شعبنا انتصر بصموده.

وبقناعتنا إن الصمود البطولي لقوى المقاومة وفي مقدمتها حماس أدخلها في طور سياسي جديد وإن ظلت قيادتها السياسية عاجزة عن النضج بمستواه، ويظهر هذا من عدم قدرة حماس على جني هذا النصر العسكري والتعاطي معه سياسياً، حيث راحت الحركة تتأرجح ما بين ردات الفعل العاطفية والخطوات السياسية المراهقة، مما أفقد الحركة وشعبنا طعم الانتصار داخليا.

وبدلاً من أن يتوحد شعبنا بقواه السياسية على أرض المعركة، ومع اعتلاء بعض غلاة المتطرفين أثيرنا، زادت الهوة ما بين فتح وحماس أكثر وأكثر، ولولا تدافع الوطنيين الغيورين نحو الوحدة الوطنية وإطلاقهم المبادرات المسؤولة ودعواتهم للحوار وتحميلهم للطرفين المتخاصمين المسؤولية لتحولت الحرب الأخيرة إلى كارثة وطنية جديدة، إذ لا معنى للانتصار في ظل الانقسام.

وبالمحصلة يمكن الاستنتاج والوقوف على العديد من الحقائق والنتائج التي أظهرتها الحرب العدوانية على غزة والتي ستترك آثارها السياسية على الوضعين الفلسطيني والإسرائيلي وقد تمتد لتطال بأثرها البعدين الإقليمي والدولي وأبرزها:

١- تأكد وبما لا يدع مجالاً للشك أن إسرائيل لا تريد سلاماً مع الفلسطينيين ولا تعترف ولن تعترف بالحقوق

السياسية للشعب العربي الفلسطيني .

٢. هشاشة وخذاع شعار الأرض مقابل السلام لأن إسرائيل لا تمارس سوى نظرية الأمن مقابل الاستسلام، وما وإصرارها على سياسة التوسع الاستيطاني والمصادرة والتهويد في القدس إلا دليل قاطع على صوابية هذا الاستنتاج .

٣. تراجع خيار التفاوض والسلام أمام خيار المقاومة خصوصاً أن خيار التفاوض لم ينجم عنه أية نتائج سياسية يعتد بها بل إن التفاوض في ظل الاستيطان والعدوان على شعبنا في الضفة وغزة هو العبث بعينه .

٤. تعزيز قوة حماس على الأرض وإعدادها لقيادة الشعب الفلسطيني سياسياً على المدى السياسي المنظور .

٥. استعداد حماس للدخول في صفقة حوار مع فتح من أجل تقاسم الأدوار والمشاركة في قيادة م . ت . ف وسلطة الحكم الذاتي وبشكل أكبر مما كانت لترضى به قبل الحرب .

٦. إن حماس بعد الحرب هي غيرها حماس ما قبل الحرب، حيث يبدو أن التيار البراغماتي داخل حماس بات يتعزز؛ الأمر الذي سيقود الحركة إلى هدنة طويلة الأمد واستعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة وأسرع مما هو متوقع .

٨. اكتساب حماس الشرعية الثورية إلى جانب شرعية صندوق الانتخابات سيفتح الأبواب أمامها فلسطينياً وعربياً ودولياً، وهناك أصوات بدأت تتعالى على المستوى الدولي تطالب المجتمع الدولي بتخفيف الاشتراطات على حماس ورفع الحصار عن غزة .

٩. توفير المناخات لنشوء حركات أكثر راديكالية على الصعيد الفلسطيني مثل تنظيم القاعدة وحزب الله الفلسطيني وغيرهم والذين سيدخلون كلاعب رئيس في الملعب السياسي الفلسطيني قريباً .

١٠. زيادة التطرف لدى الشارع الإسرائيلي الأمر الذي أدى إلى دخول اليمين إلى الحكم والسلطة مما سيدفع في مسار التسوية السياسية إلى الخلف أمام خيارات الحرب والعدوان .

١١. وإن استمرت الصواريخ في ضرب المعتصبات الإسرائيلية إلا أن هذه الحرب أظهرت مدى عجز تشكيلات المقاومة الفلسطينية وتحديدًا حركة حماس عن المستوى المروج له إعلامياً، ويظهر ذلك جلياً في حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالإسرائيليين أثناء الحرب البرية مما يقتضي إعادة النظر في الأساليب والاستراتيجيات المتبعة .

١٢. ن هذا العدوان الإسرائيلي ما كان ليكون بهذه الوحشية لولا حالة الانقسام السياسية والجغرافية والتي

أعدت قضيتنا إلى المربع الأول وشعبنا إلى كارثة وطنية جديدة . الأمر الذي يتطلب تجاوز حالة الانقسام دون إبطاء أو ماطلة لإغلاق الثغرة التي فتحت في جدار الوحدة الشعبية والوطنية والاجتماعية الفلسطينية التي كانت وستبقى طوق النجاة للمشروع الوطني وشرطاً ضرورياً لتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة .

١٣. إن الخيار الديمقراطي هو الخيار الأسلم والأكثر ضمانة لشعبنا، والانضباط إلى هذا الخيار يعني أنه لا بد من احترام التعددية السياسية والفكرية والثقافية والإقرار بالتداول السلمي للسلطة أياً كانت نتائج الانتخابات، وبالتالي يجب التوافق على حكومة وحدة وطنية تعدل لإجراء انتخابات تشريعية ورتاسية في أسرع وقت، وبما لا يتجاوز التاريخ المستحق انتخابياً .

١٤. أظهرت هذه الحرب مدى حجم التواطؤ الرسمي العربي والدولي ومدى الانحياز لصالح إسرائيل المعتدية التي تجاوز جنون عدوانها كل تقدير ممكن . لكن الوجه الآخر المشرق للتواطؤ الرسمي هو حركة التضامن الواسعة شعبياً والتي تعكس تحولا في اتجاهات الرأي العام ضد إسرائيل والتي تمثلت في تزايد الدعوات على الساحة الدولية بشكل كبير لمقاضاة القادة العسكريين الإسرائيليين بتهم ارتكاب جرائم حرب وانتهاك اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني بشكل سافر .

إن إفرازات هذه الحرب وتداعياتها على حماس وفتح والقضية الوطنية الفلسطينية والصراع الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي لن تتوقف، وما أشبه اليوم بالبارحة، ولسوف يعاد إنتاج التاريخ الفلسطيني على نحو جديد دون قدرة أو جرأة على قراءة موضوعية أو استفادة من تجارب أو استخلاص العبر، أو ممارسة نقدية لحقبة سياسية هابطة ومدمرة عصفت بمجمل نضالنا وكفاحنا وارثنا الوطني .

وإن ما يمكن التنبؤ به هو انتفاضة فلسطينية أكثر عنفاً ودموية كرد على ثقافة الانقسام وإفرازاتها البشعة وعلى الاحتلال وممارساته العدوانية؛ مما سيرتك المجال واسعا لتغييرات نوعية في الواقع الفلسطيني وتركيباته السياسية وربما تمتد لتطال الواقع العربي والإقليمي .



الحرب على غزة تعميق للانقسام السياسي أم مبرر للمصالحة الوطنية؟

زينب الغنيمي *

استقبل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات العام الجديد (٢٠٠٩) بتقديم المزيد من القرابين على مذبح القضية الوطنية جرّاء الحرب على غزة، في حين أنهم كانوا يحملون ويستنجدون أن يستقبلوه وقد تحققت آمانيهم في مصالحة وطنية وزوال حالة الانقسام والتشرذم.

واليوم بات الفلسطينيون يتساءلون: ما هو المستقبل؟ وماذا في جعبة الأقدار يكمن لنا؟ لأن ما يجري على أرض الواقع حول القضية الوطنية وكأنها مسألة غيبية يتحكم في تحريكها ونتائجها أناس غير مرئيين، حيث كل الأطراف الشريكة في الصراع والحرب على المستوى الفلسطيني الإسرائيلي، وأطراف الانقسام السياسي على المستوى الداخلي تتنصل من المسؤولية وتجتهد لتحميل مقدمات ونتائج هذه الحرب على الآخر، ويبدو وكأن كل الأطراف شرفاء ونواياهم حسنة محلياً وعربياً ودولياً، وأن ما حدث ولا زال هبط من السماء دون فعل فاعل، ويجب أن نتضرّع إلى الله بالدعاء ونستجير به لإزاحة هذه الغمة كما فعل بعض القادة والسياسيين أثناء الحرب وأقنعوا جمهورهم بأن هذه طريقة أساسية للخلاص.

وتعج الفضائيات الإعلامية بالرموز والسياسيين الذين يقسمون أغلظ الأيمان أنهم يناضلون من أجل انتصار قضية الشعب الوطنية، وأنهم حريصون عليها حرصهم على بؤبؤ العين ومصرّون على انتزاع المكاسب والانتصارات لهذه القضية؛ هؤلاء وأولئك يصفعهم واقع الحال بقوة حيث إن الحرب على غزة باعتبارها المحطة الأولى في الصراع مع مطلع العام الجديد لها أبعادها المتعددة والقاسية على كافة المستويات على مصير القضية الوطنية ومستقبلها من ناحية وعلى حياة الشعب الفلسطيني اليومية من ناحية أخرى.

* باحثة قانونية مقيمة في قطاع غزة

فهل تكون دروس هذه الحرب تعميق للانقسام الفلسطيني - الفلسطيني لتجر المزيد من الولايات والحروب وصولاً إلى تدمير القضية والشعب، أم تكون ناقوس خطر يعلو طنينه ليدفع بالفلسطينيين إلى التوافق والمصالحة الوطنية؟

وكي يمكننا استشراف ثمة إجابة أو احتمالات إجابة لا بد من قراءة المشهد الذي خلفته هذه الحرب، كما علينا إدراك حقيقة الانقسام السياسي على أرض الواقع لنرى ما إذا كان بالإمكان أن تنفخ الغمامة السوداء التي ظللت سماء كل الأمكنة التي يعيش بها الفلسطينيون داخل الوطن وخارجه .

الحرب على غزة حصار مسبق وشهداء ودمار شامل

يعيش مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة الذي لا يعدو كونه شريطاً جغرافياً ضيقاً على ساحل البحر، تكظ فيه البيوت متلاصقة بعد أن دمر الاحتلال المساحات الزراعية على مدار السنوات الطويلة من الحصار الخائق، كما دمر بناه الاقتصادية والحيوية، وتحوّل إلى سجن كبير لا منفذ له ولا معبر، وبعد أن استعصى على المواطنين كسر الحصار من سطح الأرض ابتدعوا فكرة الولوج إليه والخروج منه وتأمين احتياجاتهم الاستهلاكية من باطن الأرض عبر الحدود المصرية على عمق عشرين وثلاثين متراً عبر الأنفاق والتي راح ضحية حفرها وتجهيزها عشرات الضحايا، لتصبح منفذاً وممراً وحيداً وقاتلاً في ذات الوقت .

وبالرغم مما عاشه المواطنون في القطاع خلال السنوات العجاف والقاسية بكل ما حملته من حصار ودمار وانقسام سياسي وعزلة كاملة عن العالم الخارجي، إلا أن الحرب الأخيرة كانت الأشد ضراوة، حيث أفاق الغزيون في كل مناطق القطاع وهم يودعون العام المنصرم على أصوات القنابل الفسفورية التي لم تبق ولم تذر، فالقذائف تنهمر جواً وبراً وبحراً لتحصد من القتلى نحو ١٣٣٤ شهيداً ولأول مرة في تاريخ الحروب المتكررة على الشعب الفلسطيني وفي وقت قياسي يسجل الضحايا من الأطفال رقماً قياسياً بلغ (٤١٧) طفلاً، وكذلك الضحايا من النساء اللواتي استشهد العديد منهن وهن يحتضن أطفالهن ليصل العديد إلى (١٠٨) نساء، ولم تستثن هذه الحرب الشيوخ الذين سقط منهم نحو (١٢٠) مسناً، في حين لم يشأ قادة هذا العدوان الهمجي أن يظل المصابون أحياء؛ لأنهم أرادوها حرب إبادة حقيقية فكانت آلة الموت تلاحق الجرحى في سيارات الإسعاف مما أدى إلى استشهاد (١٤) من رجال الإسعاف، أما الجرحى فقد بلغ عددهم نحو (٥٤٥٠) جريحاً منهم (٤٠٪) أطفال ونساء، وأكثر من نصفهم فقدوا أعضاء أجسادهم الأساسية (الأرجل والأيدي) ليصبحوا بالنتيجة الأحياء الأموات بسبب حالة الشلل والإعاقة .

ولم يخف قادة العدو أهدافهم المعلنة في هذه الحرب التدميرية حيث كانت الآليات العسكرية والطائرات تقوم بعملية تدمير شاملة، فهدمت بشكل كلي ما يزيد على (٤١٠٠) منزل، وتضرر بشكل جزئي نحو (١٧٠٠٠) من المساكن والمباني، و(٩٢) مسجداً، ونحو (٢٩) مدرسة وجامعة، و(٤) محطات بنزين، أما بالنسبة للمقرات الحكومية ومباني الوزارات والبلديات فقد أحدثت دماراً على ما يزيد عن (٨٣) موقعاً منها، وما أحدثه كل ذلك من إتلاف لمحتويات كل هذه المساكن والمباني، وحرق لعشرات السيارات منهم نحو (٢٠)

سيارة إسعاف ودفاع مدني .

كما استهدفت بشكل مباشر خطوط المياه والصرف الصحي حيث تم تدمير نحو (١٠) خطوط بالإضافة لعشر محطات لتوليد الكهرباء، والجسر الذي يصلان جنوب القطاع بشماله بالإضافة إلى نحو (٥٠ كم) من الطرق العامة وعشرات الأنفاق على طول الشريط الحدودي، وفي إطار تخريب البنية الاقتصادية والزراعية تم تدمير أكثر من (١٥٠٠) منشأة من المصانع وورش الحدادة ومحلات تجارية ومحلات صرافة، وعشرات الآلاف من الدونمات الزراعية تم تحريفها وحرقتها بالقنابل الفسفورية .

مشهد الحرب وحجم الخسائر

وقد بلغت قيمة إجمالي الخسائر في البنية التحتية والمباني نحو (١٢٢٤٦) مليون دولار، إن مجموع هذه الخسائر مضافاً لها عشرات الملايين من الخسائر اليومية التي مني بها القطاع الاقتصادي خلال ما يزيد على عامين متتاليين، تشير إلى حجم الكارثة التي مني بها قطاع غزة والتي تؤكد نتائج هذه الحرب أن إعادة الإعمار يحتاج إلى عدة سنوات والمليارات من الدولارات، وأن الحديث عن إعادة الإعمار ليس من السهولة بمكان تداوله في اجتماع وإطلاق تصريحات واعدة من هذه الدولة أو تلك، لأن استحقاقات تجاوز ما خلفته الحرب فقط على البنية التحتية والاقتصادية يحتاج إلى خطط واضحة وإلى جدية في تنفيذها وإلى تمويلات مالية، فهل يمكن إنجاز ذلك في ظل انقسام المشهد العربي والدولي؟

أما على المستوى الاجتماعي والنفسي فقد كان من نتائج هذه الحرب تشريد عشرات الآلاف من العائلات خارج بيوتها وابتلاء آلاف الأسر باستشهاد واحد منها أو أكثر، بالإضافة للأعداد الهائلة للجرحى والمعاقين وما يعانیه هؤلاء من آثار نفسية ومرضية جراء هذه الإصابات .

من ناحية ثانية نجد الآثار النفسية نتيجة حالة الخوف والرعب والفرع في نفوس المواطنين وخصوصاً الأطفال، حيث يبست المواطنون في حالة مستمرة من القلق منذ وقف العمليات الحربية بشعور أن الحرب لم تنته، مما أدى إلى اختلاط أصوات البرق والرعد بصدى القنابل والصواريخ .

وقد أدى ذلك كله إلى مزيد من المشكلات والخلافات على المستوى العائلي، مما سيؤثر على مستقبل العديد من الأسر واستقرارها نتيجة للفقر المتزايد وفقدان الآباء والأمهات .

الحرب ومشهد الانقسام السياسي : المقدمات والنتائج

إن أسوأ مشاهد الحرب في غزة مضافاً لكل ما سبق هو الانقسام السياسي وآثاره المدمرة في الشارع الفلسطيني وغياب حالة الشعور بالأمان نتيجة هذا الانقسام نتيجة تقادم حالة انتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة،

فقد عانى المواطنون على مدار عامين منذ حزيران ٢٠٠٧ من كابوس ثقيل عنوانه السلطة أحادية الجانب حيث سيطرت حركة حماس على مقاليد السلطة في غزة، واعتمدت في سياق ترسيخ سلطتها على نفي الآخر وتجميعه بما طال اغتياالات واعتقالات ومداهمة بيوت ومؤسسات مجتمعية وإعلامية وإنهاء وظائف عديدة لأشخاص، وذلك على شبهة الانتماء السياسي لحركة فتح. وذلك في سياق القضاء الجذري على مساحة الاختلاف في الرأي أو مجرد التعبير عن هذا الاختلاف.

وقد جاءت كل تلك الأحداث في سياق الاتهامات المتبادلة بين سلطة الأمر الواقع بغزة والسلطة في الضفة الغربية، في حالة متفاقمة وغير مسبوق لانتهاكات حقوق المواطن الفلسطيني والحريات العامة.

وبالرغم من التراجع النسبي لمثل هذه الانتهاكات في الفترة القصيرة قبيل الحرب واستقرار الأوضاع على ما آلت إليه، إلا أن ما جرى في واقع الأمر خلال أسابيع الحرب الصروس كان أشد إيلا ما على المواطنين، ففي حين تقصف الطائرات والدبابات المواطنين وتوقع الشهداء في صفوفهم، ذهب عدد من القتلى ضحية الانتماء السياسي في إطار تنفيذ أحكام ميدانية بالقتل بعد إصاق تهمة الجاسوسية لهؤلاء الأفراد، بالإضافة إلى أعداد غير قليلة بالمئات تم إطلاق الرصاص على أرجلهم لإجبارهم على عدم التنقل تحت دعوى الحرص على الأمن الداخلي، وهذا ما أقر به مسؤولون في حركة حماس على شاشات التلفزة في محاولة لتبرير هذه الانتهاكات التي تمت.

هذا بالإضافة لما يشعر به المواطنون من أذى بسبب حالة الانقسام هذه حيث الشعور بضيق الحقوق بين سلطتين، مثلاً هناك أعداد كبيرة من الموظفين شهريا تعاني من قطع الرواتب من الحكومة برام الله بسبب تقارير في الغالب هي تقارير كيدية على خلفية الانتماء السياسي مما يزيد الشعور بالقهر، كما أن متابعة كافة القضايا العالقة والخاصة بشؤون المواطنين في الدوائر الحكومية هي من الصعوبة بمكان بسبب عدم التواصل المباشر من ناحية، وإهمال واضح من قبل هذه الدوائر لقضايا المواطنين في غزة من ناحية ثانية، وخصوصا ما يتعلق منها بالمعاملات بوزارة المالية وقضايا العلاج بالخارج والتنسيق للسفر عبر معبر الكرامة وكذلك قضايا التعويضات.

مشهد الحرب في الضفة الغربية

بدأت الحرب في غزة في ظل الانقسام السياسي في أيامها الأولى وكأنها حركة تأديبية لحركة حماس كما جرى تصديرها إعلامياً من قبل العدو الإسرائيلي، وانجز البعض الفلسطيني لتحليل أسباب الحرب ودوافعها وكأنها حرب على حركة حماس، دون النظر إلى التفكير بنتائج هذه الحرب على مقدرات الشعب الفلسطيني وقضية الوطنية ومصالحه ككل.

وقد تحرك الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية في مظاهرات عكست الإحساس بالألم والبكاء والعيول على ما ألم بالمواطنين، شأنهم شأن الشعوب في العالمين العربي والإسلامي حيث هزت الجميع مشاعر الحزن والألم

على الصور المفجعة والجثث الموتى وأجساد الجرحى المقطعة، ومشهد الدمار للمباني والمقار الرسمية.

وقامت رموز السلطة الوطنية بحالة حراك سياسي على المستوى العربي والدولي في محاولة للشجب والإدانة للحرب التي تطال الشعب الفلسطيني بغزة، واستنشرت الدول المانحة من أجل تعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم، في ذات الوقت التي استمرت فيه الحرب الإعلامية بين السلطة وحركة حماس لتحميل كل طرف للآخر مسؤولية ما آلت إليه الأمور، وتبادل الشتائم والتخوين مما ساهم بعكس صورة سلبية للمشهد الفلسطيني على المستوى العالمي وعلى المستوى الداخلي أيضاً، ولكن رجحت كفة التعاطف والتأييد في هذه الحرب الإعلامية لصالح من هم تحت الحرب مباشرة بسبب هزال وضعف الإعلام الفلسطيني بالضفة.

في ذات الوقت الذي استمرت فيه حالة انتهاك حرية التعبير وحقوق المواطن الفلسطيني من قبل السلطة على نفس النسق الذي يجري في غزة في محاولة لنفي الآخر بهدف تثبيت السلطة.

والمؤسف في هذا المشهد أن الاحتلال الإسرائيلي كان مستمراً بحربه في الضفة الغربية حيث حركة الاستيطان الإسرائيلي مستمرة، والجدار العازل يتقدم ليتوغل عميقاً في قضم الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى قمع المواطنين والاعتقالات المستمرة من قبل الجيش الإسرائيلي على الحواجز، ولكن لم تأخذ هذه الحرب العناية الكافية من التعرية والانكشاف الإعلامي، نظراً لاحتلال الحرب على غزة ومشاهدها المؤثرة مساحات الإعلام وشاشات التلفزة في خطة مبيتة ومسبقة، مما جعل الضفة الغربية تدفع ما دفعت من خسائر دون توثيق أو تسجيل.

ومن المؤسف القول إن جولة الحرب هذه انفضت وخلفت ما خلفته من دمار في كافة أرجاء الوطن وفي نفوس الشعب وحالة الانقسام الفلسطيني لازالت قائمة، ولا زالت أطراف الانقسام تحاول أن توظف مشهد الحرب المأساوي لأغراض سياسية متفاوتة، منها ما ليس له علاقة بالفلسطينيين ولا بمصالحهم، ومنها بغرض تثبيت سلطة هذا الفريق وذاك لحسابات حزبية وفتوية، والخاسر الرئيسي هو الشعب وقضية الوطنية.

مشهد الحرب على المستوى العربي والدولي

لفت الانتباه في هذه الجولة من الحرب كيف تم تجنيد الإعلام للكشف عنها وقد تسابقت الفضائيات على رصد مجرياتها، وكان واضحاً أن الأحزاب الإسلامية في العالم وظفت جهودها لتظهير الحرب وكأنها حرب على المسلمين، وركزت مشاهدها بالجوانب الإنسانية مما ساهم باستثارة مشاعر الشعوب وعواطفهم وحركت التظاهرات والمسيرات وأشكال الاحتجاجات المتعددة بكاء وغيلاً على مصير المسلمين في غزة، وحثتهم على جمع التبرعات أموالاً نقدية ومواد عينية لإغاثة أهالي غزة والتي دخل البعض منها ولم يدخل القسم الآخر، وكان من شأن ذلك كله إظهار أن هناك مقاومة حقيقية وصمود بطولي ثم تسجيل انتصار مؤزر بالنتيجة النهائية، وكان واضحاً أن الهدف من ذلك كسب التأييد الشعبي والرسمي لحركة حماس التي تدافع

عن شرف الأمة الإسلامية في غزة باعتبارها رأس الحربة الأولى دفاعاً عن هذا الشرف .

كما أن هدفاً آخرًا كان واضحاً للعيان ، أن القوى الإسلامية حاولت إرسال بطاقات تذكير للأنظمة الحاكمة في العالمين العربي والإسلامي مفادها أن احذروا وإننا لقادرون أن نخلق لكم إرباكات داخل بلدانكم، واستغلال الحرب على غزة لتوصيل هذه الرسالة وكأنها تجريب لاختبار القوة لما يمكن أن تحدثه هذه الجماعات في البلدان التي تختلف فيها مع أنظمة الحكم .

وليس أشد دلالة على ذلك من تسابق قادة الجماعات الإسلامية على أجهزة التلفزة للتقليل من شأن ما يحدث من قتل ودمار باعتباره صموداً ودفاعاً عن الإسلام، والدعوة إلى عدم الخوف من الموت باعتباره شهادة في سبيل الله وأن أجر كل ذلك عند الله، مما أحال غزة في هذه الحرب كجزء من حرب إعلامية لجماعات الإخوان المسلمين على المستوى العالمي، وتقرمت فيها القضية الوطنية للشعب الفلسطيني .

ولوحظ أن أنظمة الحكم في العالم العربي كعادتهم دائماً كانوا في حالة انتظار لما يمكن أن تسفر عنه الحرب، حيث جاءت التداعيات بطيئة ومتأنية في اجتماعات منقسمة على نفسها، سواء في الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية أو في قمة الممانعة في الدوحة الداعمة لحركة حماس وخرج عنها مواقف مكررة ووعدت بتقديم الدعم المالي وهو أقصى ما يمكن تقديمه، في ذات الوقت الذي لم تتخذ فيه الدوحة قراراً بتجميد علاقاتها بإسرائيل شأن الدول الأجنبية التي فعلت ذلك، وكل ما وعدت به دفع الملايين لتعويض عن دم الضحايا الذين سقطوا في الحرب .

أما قمة الاعتدال في الكويت فلم تكن بحال أفضل من سابقتها، ولكن كشفت هذه الحرب حجم الانقسام العربي و طبيعة الزيادات هنا وهناك في خوف ملحوظ من الأنظمة على استقرارها في الحكم .

ولاشك أن إسرائيل كانت تدرك جيداً الحالة العربية هذه، وخاضت حربها ضد الشعب الفلسطيني وهي مطمئنة إلى عدم استعداد الأنظمة العربية على مواجهتها أو التصدي لها، وقد عبّر عن ذلك شمعون بيرس يوم ١١/١ في مقابلة متلفزة للقناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي بالقول: «إن هناك تفهماً واسعاً لدى أوساط حكومات (الاعتدال العربي- المتعاونين) لموقف إسرائيل، وأن أيًا من الدول العربية لا تستطيع القيام بما قامت به إسرائيل» بل اتهم حكام هذه الحكومات بأنهم فرحون بدخلهم لما يجري في غزة ودون أن يفصحوا عن ذلك لأن هذه الحكومات وكما يرى بيرس لا تريد حماس في الحكم لأنها تعتبرها امتداداً لنفوذ إيران في المنطقة .

وإذا كان من شأن هذا القول أن يؤكد حالة الانقسام العربي والتواطؤ من جهة ثانية مع إسرائيل، فهو من وجهة أخرى يسهم في تعزيز الانقسام الفلسطيني الداخلي حيث أظهر أن حركة حماس وحدها في مواجهة إسرائيل وأنها وحدها المستهدفة من إسرائيل، وليس المشروع الوطني الفلسطيني برمته مما أضعف جانب م . ت . ف . التي تدافع عن هذا المشروع .

مشهد الحرب وتعميق الانقسام الفلسطيني

يبدو واضحاً من كل ما تقدم أن حالة الانقسام السياسي الفلسطيني باتت عميقة نحو الجذور، وأن كل ما يحدث ضد الشعب الفلسطيني من عدوان إسرائيلي منظم على مدار السنوات المنصرمة وآخرها الحرب المباشرة على غزة والغير مباشرة في الضفة الغربية لم تجعل الفرقاء السياسيين يدركون أن حالة الانقسام هذه والصراع على السلطة تقود إلى تدمير مقدرات الشعب الفلسطيني، وتجعل ورقة القضية الفلسطينية في مهب الريح تتقاذفها المصالح العربية والدولية وللأسف الفتوية الداخلية .

وأن ما جرى على أرض الواقع في الساحة الداخلية من قتل وتصفيات واعتقالات وتخوين وتكفير وتحريض ما هي إلا مظاهر للانقسام السياسي الفلسطيني، والذي حفرت جذوره عميقاً في الأصل بسبب وجود مشروعين متناقضين، مشروع منظمة التحرير الفلسطينية ومشروع حركة حماس المعبرة عن طموحات حركة الإخوان المسلمين للوصول للسلطة على المستوى العربي والعالمي .

وهذا التناقض يجد أساسه في موقف حركة حماس التاريخي من النظام السياسي الفلسطيني، حيث اختارت أن تعمل خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية وترفض القبول بالانضواء تحت مظلتها كما ترفض الاعتراف بالمنظمة بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من ناحية ثانية بحجة أنها غير ممثلة فيها، ولم تكن متوافقة مع المنظمة لكونها حركة علمانية؛ ولا شك أن هذا الخيار كان واضحاً لقيادة المنظمة وقيادة حركة فتح التي تعد الفصيل الأكبر بها، كما كان سبباً في التوتر الدائم بينهما، حيث إن حركة حماس رفضت المشاركة في السلطة، وكانت تستخدم السلاح للمقاومة لإعاقة المفاوضات والتفاهمات التي كانت تجريها السلطة مع إسرائيل بما فيها تلك المتعلقة بالحياة اليومية للمواطنين كفتح المعابر .

وبالرغم من حوار القاهرة الذي تمخض عن وثيقة في عام ٢٠٠٥ شاركت به حركة حماس من أجل إصلاح المنظمة إلا أن موقفها ظل رافضاً لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها صاحبة المشروع الوطني التحرري تحت دعوى رفض المساومات السياسية مع إسرائيل، وضرورة إصلاح منظمة التحرير وإعادة هيكلتها، ورفض مفهوم العلمانية بما يعنيه لجهة فصل الدين عن الدولة، مما أدى إلى تعثر هذه الخطوات ووقوفها عند حدودها في القاهرة .

إن هاجس حركة حماس للسيطرة على م . ت . ف . كان محكوماً بتعقيدات عدة، من جهة لكون المنظمة اثتلافاً يضم العديد من الفصائل الأمر الذي لن يمكن حركة حماس من السيطرة عليها بالانقلاب الديمقراطي ولا بالعنف أيضاً، من ناحية ثانية كانت تدرك حماس أن وجودها داخل المنظمة سوف يقيد حركتها بسبب الالتزامات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل وهو ما يتنافى وبرنامجها المعلن خيار مقاومة الاحتلال؛ كل ذلك دفع بها للتوجه نحو التفكير بالسيطرة على السلطة وحصلت عليها من خلال خوضها للانتخابات التشريعية الثانية في مطلع العام ٢٠٠٦، باعتباره تحولاً تكتيكياً في برنامجها، وهو الوصول للسلطة عبر القنوات الديمقراطية

بما لا يؤثر من وجهة نظرها على استحقاقات العلاقة مع إسرائيل، وإقناع جمهورها أنها لم تتنازل بالتالي عن شعار مقاومة الاحتلال، وأن الحديث عن التهدة إنما يأتي في إطار تكتيكات المقاومة واستعداداتها.

بعد أن نجحت حماس في اختبار قواها ووزنها الجماهيري بفوزها بالانتخابات البلدية أولاً ثم التشريعية ثانياً، بدأت تفرض شروطاً بسقف مطالب أعلى كئمن لدخولها منظمة التحرير الفلسطينية، بما يصل إلى تغيير جذري في هياكل المنظمة تحظى حركة حماس من خلاله بالنصيب الأوفر للسيطرة على المنظمة كما حظيت على السلطة إبان الانتخابات، وما كشفت عنه هذه الحرب ونتائجها أن حركة حماس اعتبرت مكسباً لبرنامجها وانتصاراً لها من خلال حجم التأييد الجماهيري وتأييد القوى الإسلامية ودعمها لها في السابق واللاحق بالمال والسلاح، وانحياز بعض الأنظمة العربية والإقليمية لصالحها.

وفي إطار ذلك كله أطلقت قبلتها الموقوتة كخطوة تكتيكية جديدة، والتي جاءت في تصريحات رئيس المكتب السياسي السيد خالد مشعل بالقول: إنه يجب تأسيس مرجعية وطنية جديدة للشعب الفلسطيني، في إشارة واضحة لتجاوز م. ت. ف. باعتبارها من وجهة نظره لم تعد تشكل مرجعية وطنية للشعب الفلسطيني على ذات الأسس المعلنة من قبل حماس سابقاً، مضافاً إليها الشروط الجديدة بتوسيع المنظمة ليس فقط بمقاعد محددة للحماس وحركة الجهاد الإسلامي، بل بما يشير إلى نسبة عالية جداً للحماس للسيطرة على المنظمة من خلال تحشيد أحزاب وقوى صغيرة منشقة عن فصائل المنظمة مقرها سوريا، بالإضافة إلى أحزاب وقوى صغيرة موجودة بغزة تدور جميعها في فلك زعامة حماس لها والانصياع لأوامرها وبرنامجها، وذلك تحت طائلة التهديد لقيادة م. ت. ف. بإنشاء منظمة جديدة في حال عدم قبول شروط حماس، ويأتي إفصاح حماس عن خطوتها التكتيكية هذه في سياق حصدها نتائج الحرب لصالحها لشحن قواها مجدداً ولتحسين شروط المساومة على المستوى الداخلي الفلسطيني لتثبيت حقها في السلطة، وتحسين شروط مساومتها على مستوى فرض الشروط لفك الحصار الإسرائيلي عن سلطتها في غزة.

أما السلطة الوطنية و م. ت. ف. واللذان كانتا في هذه الحرب فافتدتين لواجهة إعلامية تدعمهما على المستوي الجماهيري والدولي، وفي نفس الوقت لا تملكان أوراقاً ضاغطة للمساومة لتحقيق تقدم على صعيد المفاوضات مع إسرائيل، بل إن تصريحات عديدة متناثرة لمسؤولين إسرائيليين نوهت إلى ضعف السلطة ورئيسها بما يشير إلى أنها ليست الشريك الأمثل لاستكمال المفاوضات، هذا بالإضافة إلى ضعف المساندة العربية للسلطة في ظل واقع الانقسام العربي القائم.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ألم يدرك الفرقاء السياسيون أن المستفيد الأول من حالة الانقسام هذه هي إسرائيل على حساب القضية الوطنية ومصالح الشعب الفلسطيني؟ وأن وصول اليمين الإسرائيلي إلى سدة الحكم وتحشيد الرأي العام الإسرائيلي إلى تأييد الحرب والتصفيق للعنف والتدمير كان عنواناً لهذا المكسب الإسرائيلي.

والسؤال الآخر على المستوى الدولي في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة: ألا يدرك الفرقاء طبيعة السياسة التي

تتبعها هذه الإدارة؟ والمتمثلة في خلق حالة تقارب مع الساحة العربية والدولية بما سوف يضع مصالح بعض الدول التي في مواجهة مصلحة القضية الفلسطينية وفي مدى ليس ببعيد.

مشهد الحرب والمصالحة الوطنية

السؤال الذي يطرح نفسه على أطراف الصراع الفلسطيني: هل يمكن الخروج من حالة الانقسام السياسي هذه بوجود الحد الأدنى لقواسم مشتركة تعفي الشعب الفلسطيني المزيد من الويلات والدمار؟.

نعتقد أنه من المهم إدراك أن الوطن ليس كرسياً للسلطة يسهل تحطيمه أو كسره أو اعتلاؤه بالقوة، وأن غزة ليست كل فلسطين، وأن ما جرى في غزة لم يكن نصراً، بل كان مسماراً جديداً دق في نعش القضية الوطنية لأن ثمن الحرب كان مزيداً من التعنت الإسرائيلي ووصول اليمين إلى الحكم، كما أننا لم نكن بحاجة إلى حرب جديدة مدمرة لنندرك أن إسرائيل لا تؤمن بثقافة السلام ولا تعترف بالمواثيق الدولية والمعاهدات إلا فيما يحقق مصالحها بالدرجة الأولى.

كما أننا لم نكن بحاجة إلى إهدار كل هذا الوقت بما سمح بنشوء جيل جديد مملوء بالإحباط والرغبة في الهروب من هذا الوطن، ونحن في حالة انتظار ومراهنة على أحصنة خاسرة، ولم نكن بحاجة لأن يكون شعبنا وقوداً لصالح أجنادات الآخرين لقاء شاحنات إغاثة ودولارات وريالات تنفق بالنهاية على تجوال السياسيين لتفادي ما خلفته الحرب، ليعود هؤلاء السياسيون ليقدموا تنازلات جديدة من أجل جمع المال لإعمار ما هدمته الحرب والتي تأتي لاحقاً حرباً جديدة لتدمير كل ذلك وهكذا دواليك كما كان في المشهد المكرر منذ سنوات.

وتكمن أهمية تجاوز الانقسام السياسي الداخلي والإسراع بإنجاز مصالحة وطنية اليوم أكثر من أي وقت مضى، إدراكاً لخطورة هذه المرحلة، وأن المسؤولية تقع على عاتق كل من حركتي فتح وحماس لتجاوز الأزمة الداخلية، وعلى عاتق القوى والأحزاب الشريكة في المنظمة أيضاً بأن تمتنع عن إعاقه أي تقدم نحو المصالحة لحسابات المحاصصة الفئوية الضيقة، لأن عدم تحقيق المصالحة يعني نهاية المشروع الوطني التحرري برمته، حيث ستنفرد إسرائيل بإنهاء الوجود الوطني بالصفة واستكمال سياسة الاستيطان والتهويد، واستكمال الحرب على غزة في جولات أشد مما لا يبقى معه من يدعي أنه قادر على المقاومة.

وحتى تتم المصالحة الوطنية فإن استحقاقاتها معلومة وواضحة وهي تجاوز المصالح الفئوية الحزبية، في سبيل مصالح الشعب الفلسطيني وقضية الوطنية، وأن على الأطراف الفلسطينية أن تقدم تنازلات بعضها لبعض في سبيل هذه المصالحة لأن عدم الوصول إلى تحقيق المصالحة يعني أن هذه الأطراف ستقدم تنازلات مثلاً لصالح إسرائيل وعلى حساب دماء وجراحات شعبنا وأمنياته بالعيش بكرامة على أرضه ووطنه.

كما أن على الأطراف مجتمعاً أن لا تكتفي بالمصالحة الفوقية للقادة والزعماء فقط، بل هناك استحقاقات



تحولات ما بعد العدوان على غزة

مصطفى الصواف *

الوضع الفلسطيني لا يحتمل حالة الانقسام الحادثة بين قطاع غزة والضفة الغربية، وفي نفس الوقت هذا الانقسام لن ينتهي بالطريقة التي تم التعامل معها من قبل الرئيس محمود عباس منذ ما قبل العدوان، وربما الذي عمق هذا الانقسام ما حدث عقب فوز حركة حماس عام ٢٠٠٦، في انتخابات المجلس التشريعي، وطريقة التعامل السليبي مع هذا الفوز بما ثبت بكثير من الأدلة والقرائن منها القرارات التي سبقت تولي حماس تشكيل الحكومة، والتي جردتها من كثير من المهام التي كانت ممنوحة لحكومات حركة فتح، ورفض التعاطي مع الوزراء الجدد من قبل موظفي الوزارات، والذين هم في غالبيتهم من حركة فتح، وتعطيل عمل الوزراء من خلال رفض التقيد بتعليماتهم وتنفيذ قراراتهم، والاعتداء من قبل عناصر حركة فتح في الضفة الغربية على المؤسسات الرسمية بعد فوز حماس. ولعل حرق المجلس التشريعي خير دليل، والأهم من ذلك التمرد الحاصل من الأجهزة الأمنية لحكومة حماس العاشرة.

ثم بعد ذلك المواجهات الدموية التي وقعت بعد تشكيل القوة التنفيذية كذراع أمني لوزير الداخلية، والتي اعتمد تشكيلها الرئيس محمود عباس رئيس السلطة في ذلك الوقت، ووقوف الرئيس عباس موقف المتفرج دون أن يحرك ساكناً كونه رئيس السلطة والقائد العام للأجهزة الأمنية وقائد حركة فتح، والتدخل لصالح وقف حالة الفلتان الأمني والتعدي من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية سواء على القوة التنفيذية أو على المواطن الفلسطيني، وأخذت الأمور في التدحرج، وفشلت كل المحاولات المحلية والعربية لتدارك الأوضاع حتى انفجرت الأمور، وكانت أحداث حزيران ٢٠٠٧ وسيطرة حماس على قطاع غزة.

ولعل تاريخ ١٤-٦-٢٠٠٧ كان له ما بعده، حيث ثبتت الأحداث شرعية حركة المقاومة الإسلامية حماس،

* رئيس تحرير صحيفة فلسطين

يجب النظر إليها بعين الاعتبار على الصعيد الاجتماعي، ودراسة آليات تجاوز ما خلفه الانقسام والافتتال من احتقان على مستوى فئات الشعب كافة، حتى يمكن الوصول إلى وفاق وطني حقيقي وإعادة اللحمة للنسيج الاجتماعي، بما يكفل ضمان استعداد المواجهة للدفاع عن القضية الوطنية لشعبنا وتحقيق آماله.

التي منحنتها إياها صناديق الاقتراع، وتمكنت من وقف التعدي على شرعيتها ومحاولة الانقلاب عليها من حركة فتح التي لم تستوعب حتى اللحظة أن تكون خارج السيطرة، ولم تعترف حتى اللحظة أن هناك متغيرات باتت واضحة في الخارطة السياسية الفلسطينية. هذا التاريخ رغم كل محاولات حركة فتح فيما بعد، رسخ مكانة حركة حماس سياسياً وشعبياً. ولعل حالة الأمن التي شملت قطاع غزة كانت واضحة رغم محاولات المس بهذا الاستقرار الأمني ما أوجب التعامل معه، وكان هناك بعض التجاوزات لكن سرعان ما تم معالجتها لصالح استتباب الحالة الأمنية الفلسطينية.

العدوان على غزة جاء بعد اشتداد الحصار على القطاع وإغلاق المعابر وشل الحركة التجارية وإغلاق معبر رفح، وبات جل اعتماد القطاع على المواد المدخلة عبر الأنفاق، وكان جل ما يُدخل هو مواد غذائية وبتروولية كالبترول والبنزين، مع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ورغم التهدة التي استمرت ستة شهور قبل العدوان، والتي لم يلتزم بها الجانب الإسرائيلي وخرقها عبر ارتكاب عمليات الاغتيال والتوغلات التي راح ضحيتها أكثر من عشرين فلسطينياً؛ الأمر الذي دفع بالمقاومة بعد ضغوط شعبية إلى عدم التجديد، طالما أن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بشروط التهدة. وعقب رفض الاحتلال الالتزام بشروط المقاومة انتهت التهدة وتصاعد التهديد الإسرائيلي والذي توج بجريمة قتل ١٤٠٠ فلسطيني جُلهم من الأطفال والنساء والمدنيين، وحالة التخريب والدمار الشامل للقطاع عبر القصف بطائرات ال (F ١٦) والتي نفذت آلاف الطلعات، واستخدام القنابل المحرمة دولياً مثل الفسفور الأبيض وقنابل الدايم المحرمة دولياً.

هذا التقديم الطويل لما قبل العدوان الإسرائيلي وخلالها يجعلنا نصل إلى الغاية التي نسعى إليها وهي شكل النظام السياسي الفلسطيني بعد العدوان على غزة، وستتناول هذا الأمر من خلال ثلاثة محاور، الأول: المحور الفلسطيني، والثاني: المحور العربي، والثالث: المحور الدولي.

على الصعيد الفلسطيني

أوجد العدوان على غزة معادلة جديدة في الواقع السياسي الفلسطيني، هذه المعادلة عززت شرعية حماس ومكانتها في الساحة الفلسطينية، وذلك بعد صمود المقاومة الفلسطينية التي تتولى رأس حربة حركة حماس من خلال كتائب الشهيد عز الدين القسام، كان الهدف من الحرب هو القضاء على حماس وقوتها القتالية، وتغيير الواقع السياسي في قطاع غزة، فشل العدوان في تحقيق ذلك، بل عزز أيضاً مكانة حماس والتفاف الناس حولها في قطاع غزة على عكس المتوقع، وأعاد العدوان قانوناً فلسطينياً قديماً مفاده أن من يمتلك زمام المقاومة يجب أن يمتلك زمام قيادة القضية الفلسطينية.

قيادة الشعب الفلسطيني عادة ما تنتقل إلى من يقاوم الاحتلال؛ لأن فلسطين لازالت تقع تحت الاحتلال، ياسر عرفات تولى قيادة القضية الفلسطينية يوم حمل البندقية وقاوم المحتل، والقانون لازال سارياً أن من يقاوم الاحتلال يجب أن يتولى قيادة الشعب الفلسطيني؛ لذلك سنتقل الآن بشكل عملي قيادة الشعب

الفلسطيني للمقاومة وعلى رأس هذه المقاومة حركة حماس التي يجب أن تستعد لقيادة المشروع الفلسطيني رغم محاولة البعض وقف حركة التاريخ وسن الكون، ولكن هذه المحاولات لن تجدي نفعاً وستمضي سنن التاريخ في صالح التغيير وتولي حركة حماس قيادة الدفة، وهذا سنشاهده في المرحلة القادمة التي ستتجاوز محاولات ما يسمى بدول الاعتدال العربي التمسك برئيس السلطة محمود عباس والعمل على فرضه على الشعب الفلسطيني بعد أن انتهت ولايته في التاسع من يناير الماضي.

معركة غزة التي أعطت لحركة حماس هذه الشرعية لقيادة المشروع الفلسطيني، والتفاف الجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج حول المقاومة وحماس زاد من شرعيتها، وموقف الرئيس عباس وحكومة رام الله لم يكن بالموقف الذي يدفع بالجماهير الفلسطينية والعربية بالوقوف إلى جانبه، بل بالعكس هناك نظرة سلبية من السلطة الفلسطينية ومن السيد محمود عباس للموقف السلبي له من العدوان على قطاع غزة وعلامات الاستفهام التي أثرت حول معرفته بالعدوان، والذي كان يرى فيه وسيلة للضغط على حماس وخفض السقف السياسي لها، وان هذا العدوان سيجبرها على الحضور جاثية على ركبها تطالب أن يكون لها مكان، فجاءت النتائج على عكس ما توقع البعض وخرجت حماس أكثر قوة.

معركة غزة أنهت عدداً من المشاريع السياسية، وقضت عليها وإن استمر البعض بالتمسك بها، وعلى رأس ما قضت عليه معركة غزة عملية التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية ولو على المدى القريب، وكذلك عطلت أي مشروع سياسي تم الترتيب له خلال الفترة الماضية خلال المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؛ لأنه ليس من المقبول أن تعود مظاهر القبلات والابتسامات مع الجانب الإسرائيلي ولازال هناك من الجثث المطمورة تحت الركام.

عدوان غزة أنهى ما يسمى القضاء على حماس وعودة عباس بعد فشل كل الوسائل من فلتان امني، ومحاولة الانقلاب على شرعية حماس، وحصار القطاع، وتفهم عمليات التدمير بحق قطاع غزة من أجل إضعاف حماس، وعزز كما اشرنا من مكانة حماس وثبت أنها مكون أساسي لا يمكن تجاوزه في الساحة السياسية الفلسطينية، بل هو مكون أساسي لا يمكن بدونه أن يكون هناك استقرار أو حلول، وهذا أدركه الرئيس عباس وحركة فتح بعد معركة غزة أكثر من ذي قبل، ولعل الموقف المتخبط للرئيس محمود عباس وحركة فتح بعد تصريحات السيد خالد مشعل حول تشكيل مرجعية وطنية للقوى الفلسطينية غير المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية لتنسيق المواقف السياسية وخدمة مصالح الشعب الفلسطيني.

عدوان غزة سيحمل من عطل منظمة التحرير الفلسطينية وعطل اتفاق القاهرة ٢٠٠٥، القاضي بإعادة إصلاح منظمة التحرير حتى تكون ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني بعد دخول حركتي حماس والجهاد ومن هو خارج المنظمة؛ لأن هناك تغييرات وأحداثاً كبيرة كانت على مدى الأربعين عاماً الماضية، كما أن المنظمة لم تعد ذات فعالية بل هُمشت عن عمد بعد أوصلو واستنفدت مهمتها عقب قرارات غزة خلال زيارة الرئيس الأمريكي كليتون، والتي أخرجت المنظمة عن أهدافها التي أنشئت من أجلها، كما أن إعادة تشكيل المنظمة سينهي حقبة من سيطرة القطب الواحد عليها والذي مثلته حركة فتح طوال الفترة الماضية، ولعل هذه السيطرة

هي التي حالت دون إعادة تشكيل المنظمة، إضافة إلى بعض المواقف الإقليمية التي ترى أن دخول حماس والجهد سيحرف المنظمة عن منهجها السياسي الحالي المتساق مع المشروع الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة، وعليه كان التعطيل لاتفاقية القاهرة واتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني.

يعتقد الكثيرون أن العدوان على غزة من شأنه أن يسارع في المصالحة الفلسطينية لأنها باتت ضرورية أكثر من ذي قبل، ولم يعد هناك مجال لمزيد في الانقسام وحالة التشرذم التي أضرت بالشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، لكننا لا نعتقد أن هذه المصالحة ستكون قريبة بين الطرفين (فتح، وحماس) وذلك مرده إلى أسباب عدة أهمها: اختلاف البرامج لدى الفصيلين الكبيرين، حيث لازالت فتح بقيادة محمود عباس ترى في خيار التفاوض مع إسرائيل يمكن أن يحقق دولة فلسطينية، ووثقت السلطة الفلسطينية كثيراً وعلقت الآمال على وعود الرئيس الراحل عن البيت الأبيض بوش بإقامة الدولة الفلسطينية قبل انتهاء ولايته، وعود تلاشت ولم تتحقق وانصرف بوش ودخلنا عام ٢٠٠٩، وعلى الأقل في الظاهر أن الجانبين الفلسطيني بقيادة عباس والإسرائيلي بقيادة اولمرت فشلا في التوصل إلى اتفاق، وذهبت سنوات التفاوض أدراج الرياح ولم تتحقق وعود بوش، التفاوض السياسي لم يفض إلى نتيجة وفشل في منح الفلسطينيين بعضاً من حقوقهم، وجاء عدوان غزة ليؤكد فشل الخيار السياسي (التفاوضي) على الأقل في ظاهره، ولكن قانون الشك يدفعنا أن نقول أن هناك في الأفق اتفاقاً غير واضح المعالم، لكن نؤكد أن هذا الاتفاق المتوقع الكشف عنه لن يعطي الفلسطينيين إلا ما تريده إسرائيل، نتوقع أن لا يشمل الاتفاق القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية ورفض العودة وإزالة الاستيطان، وإمكانية تبادل أراض بدلاً من المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية مقابل منح الفلسطينيين بعض الأراضي في النقب، ولا سيادة للفلسطينيين لأن هذه الدولة الموهومة ستكون منزوعة السلاح وتعمل على حماية أمن إسرائيل، اتفاق بهذا الشكل لن يقبله الشعب الفلسطيني ولن يحل السلام المنشود في فلسطين، بل على العكس سيشتعل الأراضي الفلسطينية ناراً في وجه المحتل ومن يوقع الاتفاق، وهذا الاتفاق لو ظهر على العلن سيقضي على غالبية التأييد لحركة فتح ومحمود عباس، وسيدفع بمزيد من الشعبية لحركة حماس ويعزز فكرة تسلم قيادة الشعب الفلسطيني.

عدوان غزة نرى فيه أنه عزز مكانة حماس وقضى بالكلية على فكرة تهميش حماس أو القضاء عليها، وعزز شراكتها السياسية وبالطريقة التي تريد، وسينقل دفة القيادة لها في المرحلة القادمة.

على الصعيد العربي

أظهرت الحرب على غزة حجم الانقسام العربي والخلاف بين الدول العربية، وكان هذا واضحاً في اجتماعات الملوك والرؤساء العرب أو اجتماعات وزراء الخارجية والملاسنات والاتهامات التي جرت بين الوزراء، هذا الخلاف الذي حاولت الكويت في المؤتمر الاقتصادي عقد لقاءات جانبية بين الدول العربية بهدف المصالحة وإزالة هذا الخلاف، فكان اللقاء شكلياً ولازال الانقسام العربي سيد الموقف، ولعل هذا الانقسام أشد من الانقسام الفلسطيني، ولعل الانقسامين العربي والفلسطيني مرتبطان ببعضهما البعض وكل منهما يؤثر في

الآخر، وإنهاء الانقسام العربي سيساعد على إنهاء الانقسام الفلسطيني وليس العكس.

بات في الساحة العربية جناحان الأول يضم الرباعية العربية (مصر والأردن والسعودية والإمارات) ومشاركة السلطة الفلسطينية والإدارة الأمريكية وإسرائيل، وهذه الرباعية عقدت عدة لقاءات في العقبة وشرم الشيخ، وجاء تشكيلها بعد فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وكان هدفها الحد من آثار هذا الفوز، والعمل على وضع العقبات أمام حماس حتى لا تحقق أي نجاحات سياسية، فشلت الرباعية العربية في مهمتها الأساس، وباتت بلا قيمة وزاد من ذلك الموقف الأردني من حركة حماس والذي تغير بشكل جوهري، وباتت العلاقات الأردنية مع حركة حماس تأخذ منحى مختلف عما كانت عليه منذ فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية، والحادث الذي استندت إليه الأردن لمنع أي اتصال مع حركة حماس.

الموقف الأردني جاء بعد أن شعرت المملكة أن هناك أطرافاً فلسطينية متمثلة بالسلطة الفلسطينية وإسرائيل وأطراف إقليمية ودولية تسعى إلى توطين الفلسطينيين في الأردن وتطرح المشروع الإسرائيلي المسمى (الخيار الأردني)، وباتت الأردن تستشعر خطورة المواقف والأطراف المختلفة والتي ترى فيها الأردن خطراً كبيراً على المملكة، وفي المقابل هناك موقف حركة حماس المتوافق مع موقف المملكة الأردنية والذي يرفض التوطين ويصر على عودة اللاجئين إلى ديارهم.

من هنا وجدت الأردن أن سياستها تجاه حماس خاطئة وأن حركة حماس هي الأقرب لها من سلطة رام الله التي لا ترفض قضية التوطين بل تشجع عليها، ولا ترى إمكانية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلا بالتوطين وليس بالعودة وخاصة في الأردن وهذا ما يهدد مصالح الأردن وحالة الاستقرار فيه، من هنا جاء الموقف الأردني الذي أضعف الرباعية العربية وشكل اختراقاً في مواقفها من حركة حماس.

الدول العربية تحاول الآن العمل على محاصرة المقاومة الفلسطينية وحركة حماس من خلال الموقف من محاولة تركيا البحث عن مكان لها في المنطقة، وهذا دفع ما يسمى بدول الاعتدال من التداعي في دولة الإمارات العربية الثلاثاء إلى اجتماع بتاريخ ٣/٢/٢٠٠٩، والهادف إلى حصار حماس والمقاومة بدعوى عدم التدخل من الدول غير العربية في الموضوع الفلسطيني، المشكلة الآن لا تكمن في إيران.

هذه الدول قد تجد ما تبرر به موقفها من إيران؛ لأنها تريد نشر المذهب الشيعي، قد يجد هذا المبرر من يطرب له، ولكن الحقيقة هم يريدون تركيا لأنها دولة إسلامية كبيرة وهي دولة سنية وليست شيعية، الآن شعر العرب أن هناك من يعمل على ملء الفراغ في الساحة الفلسطينية، هذا الفراغ الذي أحدثه هو الموقف السلبي للدول العربية وخاصة دول الاعتدال من القضية الفلسطينية، وقالوا لها اذهبي أنت وربك فقاتلا إن ها هنا قاعدون، الآن أصبحت الدول العربية تستشعر بالخطر التركي السني لانتفاء حجة المذهب الشيعي، هم يعلمون أن الشعب الفلسطيني لا يعينهم كثيراً هذه الدولة شيعية وهذه سنية، ما يهمه هو من يدعم مقاومته ضد الاحتلال، الساحة الفلسطينية تقبل باليد التي تساعد في مقاومة الاحتلال سنية أو شيعية، ومن هنا

كان التقارب الواضح بين حماس وقوى المقاومة من إيران وتركيا ويات موقف الدولتين يهدد دول الاعتدال، ويرون أن هناك خطراً من أي مشاركة إسلامية سنية أو شيعية في الموضوع الفلسطيني؛ لأنه يعزز موضوع المقاومة التي تسعى هذه الدول إلى القضاء عليها.

وهناك نقطة أخرى تسعى الدول العربية المعتدلة إلى تحقيقها وهي دعم الرئيس محمود عباس، واعتباره جزءاً مهماً وأساسياً في اللعبة السياسية، ولو رجعنا إلى الوراثة قليلاً، وإلى قرار وزراء الخارجية العرب الذين اعتبروا أن الرئيس محمود عباس هو الرئيس الشرعي للشعب الفلسطيني، رغم انتهاء ولايته التي مددتها الدول العربية حتى إجراء الانتخابات الفلسطينية بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وأن تتعامل مع حماس على أنها معتدية على الشرعية بسبب ما جرى من في قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧، الدول العربية تشعر بضعف الرئيس محمود عباس وهي تريد تثبيت مكانته لأنه يتوافق مع سياساتها.

هذا يدفعنا للتحديث عن منظمة التحرير الفلسطينية وموقف الدول العربية منها، والتي تقف حائلاً دون إعادة تشكيلها وترتيبها وفقاً لاتفاق القاهرة ٢٠٠٥، ووثيقة الوفاق الوطني (الأسرى)، وعطلت ذلك مع السلطة الفلسطينية حتى لا تدخل حماس والجهاد الإسلامي إلى منظمة التحرير، ولكن عقب دعوة رئيس المكتب السياسي لحماس عن نية حركته تشكيل مرجعية وطنية للقوى غير المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطيني، الأمر الذي شكل أزمة إعلامية عقب ردود الأفعال الانفعالية من الرئيس عباس وقيادات حركة فتح، والتي تحدثت عن فكرة البديل للمنظمة، علماً أن مشعل لم يتحدث عن بديل للمنظمة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه إذا كانت المنظمة إلى هذه الدرجة عزيزة على الرئيس عباس وفتح والأنظمة العربية المعتدلة، لماذا لم تستجيب لدعوة القوى على مدى سنوات أربع من أجل العمل باتفاق القاهرة الداعي إلى إعادة بناء المنظمة؛ لكي تكون ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني؟.

ونعتقد هنا، ما لم يتم إعادة تشكيل المنظمة وإصلاحها، فإن حماس والقوى الفلسطينية الأخرى ستشكل هذه المرجعية، ولكن انتبهت مصر لهذه الدعوة، ولام مبارك عباس الذي تحدث في باريس بعكس ما تحدث به من قبل في القاهرة عن رفضه للحوار قبل الاعتراف بالمنظمة، ولا نعتقد أن إعادة تشكيل المنظمة سيتم قبل تمرير المشروع السياسي المتوقع أن يكون الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي توصلوا إليه، ويكون الرئيس عباس ودول الاعتدال العربي قد استغلوا الحالة التي هي عليها المنظمة من ضعف وإهمال من أجل تمرير الاتفاق، وبعد ذلك تقول للقوى الفلسطينية الآن ممكن النظر في اتفاق القاهرة.

نعم العدوان على غزة كشف حجم الانقسام العربي والخلل في المواقف للدول العربية من الأطراف الفلسطينية، والذي عمق الانقسام وأصبح العرب منقسمين بين من هم مع الرئيس محمود عباس ومن هم مع حماس والمقاومة، الأمر الذي زاد من حالة الانقسام الفلسطيني.

ونرى أن الموقف العربي من حركة حماس سيتغير لصالح الحركة؛ لأن ما بعد عدوان غزة مختلف عن ما هو

قبل العدوان، وفشل كل محاولات إضعاف حماس أو كسرها وتشويه صورتها باستخدام كل الوسائل والتي كان آخرها المجزرة التي ارتكبت ضد قطاع غزة بتواطؤ عربي، لذلك ستعمل الدول العربية على التعامل مع حماس بشكل مختلف بعد أن صمدت حماس بالشعب الفلسطيني وتمكنت من إفشال أهداف العدوان الإسرائيلي على القطاع، لذلك من المتوقع أن تتعامل في المستقبل القريب مع حماس على أنها من يمثل الشعب الفلسطيني، وأي حل دون حماس لن يمر بعد أن ثبت أن حماس تتمتع بمكانة كبيرة في الساحة السياسية الفلسطينية والشعبية والحضور والتأييد من قبل شعوب العالمين العربي والإسلامي.

المحور الدولي

الموقف الأمريكي نموذج للمحور الدولي، لأن من يحرك هذا العالم هي أمريكا، والعالم الغربي هو تبع لها ولسياساتها، فلو حددت الحكومة الأمريكية طريقة التعامل مع حماس ورفعتها من قائمة المنظمات الإرهابية وقررت التعامل معها تحت أي شكل من الأشكال، أعتقد أن الموقف الأوروبي سيتغير وسيلحق بالموقف الأمريكي.

توصيفنا للموقف الأمريكي انه لن يتغير بعد تولي باراك اوباما مقاليد السلطة؛ لأن السياسة الأمريكية في الشؤون الخارجية لا يرسمها الرئيس أو أي شخص آخر، فالولايات المتحدة دولة مؤسسات، والسياسة الأمريكية ترسمها مؤسسات للتخطيط الاستراتيجي مشكلة من خبراء وكبار السياسيين، وتكون السياسة الخارجية والتعامل مع القضايا الخارجية وفق هذه المؤسسات ودور الرئيس أو وزيرة الخارجية هو تنفيذ هذه السياسات، ولا نعتقد أن السياسة الأمريكية ستتغير في عهد اوباما عنه في عهد المنصرف بوش، ونعتقد أن التغيير سيكون فقط في وسيلة وأدوات التعامل مع القضايا الخارجية وعلى رأسها في منطقة الشرق الأوسط.

لقد حدد اوباما موقفه منذ اللحظة الأولى من إسرائيل، وأكد أن الأولوية لديه هي المصلحة الإسرائيلية، وأن الإدارة الأمريكية لن تتخلى عن إسرائيل وسيبقى أمن إسرائيل أولوية، في نفس الوقت كان واضح في موقفه من حركة حماس واستمرار النظر إليها على أنها منظمة إرهابية، وأنها السبب فيما حدث للشعب الفلسطيني في قطاع غزة وتحملها المسؤولية، وأكد أن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها، وأن أمريكا ستكفل بحماية أمن إسرائيل بكل الوسائل، رغم تأكيده على ضرورة التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم بين إسرائيل وحماس، وان يتم الإسراع في عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ومن المعروف أن الموقف الأمريكي من أي عملية سلام في المنطقة يستند إلى الموقف الإسرائيلي المدعوم أمريكياً، وهذا الموقف يتعارض مع مصالح الشعب الفلسطيني بما يخدم مصلحة إسرائيل، والرئيس الأمريكي الجديد عين السيناتور السابق في مجلس الشيوخ موفد في مرتبة سفير لمنطقة الشرق الأوسط ومن أولوياته الإسراع في التوصل إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، وهذا الهدف الأساسي في زيارة ميتشل الأولى وسيكون في الثانية.

إلى جانب ذلك تعمل الولايات المتحدة على دعم الرئيس محمود عباس كونه من دعاة السلام مع إسرائيل، وهو يرى أن الطريق الوحيد نحو حل الإشكالية في المنطقة من خلال حل الدولتين، الفلسطينية واليهودية، إسرائيل تعرف الدولة التي تريد وتعرف ماهية الدولة الفلسطينية، بلا قدس وبلا عودة وبقاء الاستيطان ونظرية تبادل الأراضي على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، ودولة وظيفية لخدمة أمن إسرائيل وحمايتها من أي الأطراف المعادية الرافضة لهذه الحلول، والجانب الفلسطيني يدرك الدولة الفلسطينية التي ترغب بها إسرائيل ويبيدي تفهماً لمطالبها، ولكنه لا يملك الشجاعة ليقول ذلك للشعب الفلسطيني الرافض لمثل هذه الحلول، وهو يبحث الآن مع دول الاعتدال العربي عن مخرج لذلك، ويعلم وإسرائيل ودول الاعتدال أن ذلك لن يتحقق إذا بقيت المقاومة على قوتها وعلى رأس هذه المقاومة حماس، فكان العدوان على غزة، إلا أن النتائج جاءت عكس ما خطط له.

نتائج هذا العدوان غيرت وجهة النظر في السياسة الأمريكية والدول الأوروبية التي تبحث الآن عن طريقة للتفاوض مع حركة حماس، وبت الجميع على قناعة أن حماس طرف لا يمكن تهيمشه واستثنائه من أي عملية سلام أو إبعاده عن الحوار، ومن الضروري التعامل معها، وهذه المواقف وهذه الدعوات باتت تأخذ مساحة كبيرة من النقاش وهناك توصيات في هذا الاتجاه من كثير من المسؤولين والسياسيين الغربيين، حتى أشارت وسائل الإعلام إلى أن هناك ميلاً لفريق أوباما نحو الحوار مع حماس.

لا يعني كثيراً أمريكا والاتحاد الأوروبي والغرب مع من يتعاملون، فهم يدركون أن الرئيس محمود عباس ضعيف، ومكانته تضععت أكثر بعد العدوان على غزة، هذا الضعف جاء لحساب قوة حماس في الشارع الفلسطيني.

الخلاصة:

هذا الاستعراض حاولنا فيه أن نستعرض المواقف والأحوال لنصل في نهاية الأمر لما ستكون عليه الصورة السياسية في المنطقة، والتي من خلال هذا الاستعراض نشير إلى ما يلي:

بعد معركة غزة نالت حماس شرعية جديدة وهي شرعية المقاومة دون منازع، أو إثارة الشكوك في ذلك على الأقل معنوياً في نفوس حماس والمقاومة والشعب الفلسطيني والشارعين العربي والإسلامي والحر من العالم العربي، وبتت حماس كمن يزف لتولي الراية في قيادة المرحلة القادمة للقضية الفلسطينية، لأن القانون يقول أن من يقود المقاومة يقود المشروع، ولنا مثال في ذلك الرئيس ياسر عرفات عندما تولى قيادة المنظمة والشعب الفلسطيني والقضية عندما امتلك زمام المقاومة ضد المحتل، واليوم حماس هي المؤهلة للمرحلة القادمة، ستواجه صعوبات من العديد من الأطراف ولكن الصمود واستمرار المقاومة والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني سيدفع الراية إليها، وستقبل كل الأطراف في نهاية المطاف وبسرعة أقرب مما يتصوره البعض.

معركة غزة كشفت عورة النظام العربي الرسمي (دول الاعتدال العربي) وبينت العجز الكبير وحالة الانقسام العربي التي في مكوناتها أعمق من الانقسام الفلسطيني، وبينت الانحياز العربي الكامل نحو تصفية القضية الفلسطينية والتآمر على المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس، وثبت حجم المشاركة العربية في الحصار على قطاع غزة لمساعدة إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني؛ ليأتي مهزوماً ويقبل شروط المنتصر، فلا إرادة الشعب الفلسطيني انكسرت وحماس كسبت، وعورتهم انكشفت، ولن يجدوا في نهاية المطاف إلا العودة إلى خيار حماس والتفاوض معها؛ لأن القوي دائماً من يفرض رؤيته إذا ساند هذه القوة التأييد الشعبي زانها، فكيف لو زدنا تأييداً عربياً وإسلامياً واسعاً وتعاطفاً دولياً.

معركة غزة ستغير النظرة نحو حماس وأمريكا والغرب سيعمل على تغيير الموقف لصالح التفاوض مع حماس، لأن الجميع أدرك أن حماس تملك مفاتيح الحل، وإن الرئيس محمود عباس وحركة فتح ليست الجهة المؤهلة والمخولة لتولي زمام الأمور والعالم لا يعترف بالضعفاء، ونعتقد أن الرئيس عباس يمر في أصعب مراحل وأضعفها، وأن هذا الوقوف إلى جانبه هو وقوف مؤقت.

المشروع السياسي القادم هو إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس عاصمتها وعدم إسقاط حق العودة وإن لم يتحقق في هذه المرحلة، على أن تكون هناك تهدئة طويلة الأجل قد تصل من عشرة إلى خمسة عشر عاماً، وخلال هذه السنوات ستغير المعادلة الإقليمية لصالح المقاومة والتحرير وعندها سيكون مستجدات كثيرة.

معركة غزة أعادت البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية ودعمت الموقف الشعبي العربي، وهذا سيشكل قوة للمقاومة ولحركة حماس وسيشكل سباجاً حامياً لها في الحاضر والمستقبل.



تداعيات سياسية للحرب على غزة *

رجب أبو سرية **

معركة غزة قضت على الحلول السياسية، وأثبتت فشلها في تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني، وأظهرت حقيقة العقلية الإسرائيلية الدموية والإرهابية، ثم عمقت الكراهية للإسرائيليين، وزادت من الرفض الشعبي، وهذا يعني القضاء أيضا على إمكانية نجاح أي تطبيع مع الإسرائيليين.

أسقط عدوان غزة نظرية الوطن البديل، وأن الفلسطينيين يسعون إلى التوطين في سيناء والتي روج لها السياسيون المصريون والإعلام الرسمي، وأثبت الشعب الفلسطيني تمسكه بأرضه ورفضه رغم الموت أن يفكر بالنزوح عن الأرض نحو سيناء بل قبل الموت على الذهاب إلى أي مكان آخر وتشبث بأرضه ودياره.

في الختام، نرى أن الوضع في المنطقة يتجه نحو التغيير لصالح حقوق الشعب الفلسطيني ومقاومته، وأن دولة الاحتلال تقترب من نهايتها، والمعادلة السياسية الإقليمية تسير بشكل متسارع، هذا التحول الإقليمي سيكون لصالح المشروع الإسلامي في فلسطين وفي المنطقة الإسلامية، وسيعمل على تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني في التحرير وإقامة الدولة، هذا إلى جانب حدوث تغييرات عالمية في نفس الاتجاه، لأن قطبية العالم الأحادية ستنتهي ولن تكون فيها أمريكا من يسيطر على هذا العالم ويحدد خياراته.

أهداف متباينة للحرب

كان للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أهدافها الأمنية والسياسية، وقبل ذلك ومنذ أن عقد الجانبان، حركة حماس وحكومة إسرائيل، تهدئة مؤقتة استمرت ستة أشهر ما بين ٢٠٠٨/٦/١٩ وحتى ٢٠٠٨/١٢/١٩، بدا أنهما في طريقهما إلى التوافق لتحديد الجانب الأمني بينهما مقابل تحقيق هدف يبدو مشتركا بينهما وهو فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وإقامة كيان في القطاع تسيطر عليه حركة حماس معتدلة ولا تهدد إسرائيل أمنيا، لكن على ما يبدو الذي عكس صفوه هذا «التوافق» غير المعلن، هو حلفاء حماس الإقليميون الذين لا يهتمون لإقامة ولاية حماسية تتبع أو تشكل نموذجا لحكم إخواني في المنطقة بقدر ما يريدونها منصة صواريخ تكون بمثابة قطعة شطرنج متقدمة في لعبة الصراع الإقليمي.

وهكذا فعلا لوحظ أنه منذ بداية توصل حماس مع إسرائيل عبر مصر إلى تفاهات التهدة تلك أبدى حليفها المحلي -الجهاد الإسلامي- المرتبط أكثر منها بإيران والذي لا يبدي أي استعداد للانخراط في العملية السياسية الداخلية، كونه منظمة عسكرية بالأساس تحفظه على التهدة، وواصل انتقادها، حتى دفع حماس إلى الإعلان عن إنهاؤها وعدم التجديد لها مع انتهاء المدة المحددة لها.

إعلان حماس عدم تجديد التهدة، الذي ترافق بإطلاق رشقات من الصواريخ على جنوب إسرائيل، فتح الباب للحرب وجر إسرائيل لها، التي كانت وجدت بدورها الوقت مناسباً لشنها، ارتباطا باللحظة الانتقالية للإدارة الأمريكية ولقرب الانتخابات الإسرائيلية، وهكذا قوبلت الحرب الإسرائيلية بتأييد ٩٠٪.

** كتب هذا المقال قبل إجراء الانتخابات الإسرائيلية (المحرر).

* كاتب صحفي مقيم في قطاع غزة

من الإسرائيليين وتمتعت بغطاء دولي، ساعدها على ارتكاب المجازر بحق المدنيين، الذين سقطوا خلال لعبة القتل والفار بين متقاتلين هرب كل منها من وجه الآخر، ولم يشتبكا فعليا فيما بينهما، وقد كان ذلك واضحا خلال فصول الحرب البرية التي بدأت منذ الأسبوع الثاني لانطلاق الحرب.

حددت إسرائيل منذ البداية أهدافها من الحرب وكانت من طبيعة أمنية بحتة، فهي سعت لوقف إطلاق الصواريخ، وضرب القوة الصاروخية لحماس، سواء تلك التي تصنع محليا من خلال ضرب منصاتهما، وحرقت المنطقة القريبة من حدودها وتحويلها إلى مناطق عازلة، وهذا شمل كل المنطقة الحدودية من الشمال إلى الجنوب - أي شرق قطاع غزة، وهذا يوضحه التجريف وهدم المنازل والمباني الكبير في تلك المنطقة، ثم منع تهريب السلاح متوسط المدى - صواريخ جراد وقذائف الهاون - من خلال ضرب أنفاق رفح، ثم تاليا تركيز الضغط على منع التهريب بعقد الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة. ولم تحدد إسرائيل لها هدف إسقاط حكومة أو سلطة حماس في غزة، حتى لا تقدم خدمة مجانية للسلطة الفلسطينية المركزية أو لنظام الاعتدال العربي.

فيما حددت حماس هدفها من الحرب ومنذ اليوم التالي لشنها، من خلال تصريحات كل من خالد مشعل وحسن نصر الله، بفتح معبر رفح دون قيد أو شرط، أي دون تفاهات ٢٠٠٥، وكان واضحا أن حماس لم يكن بمقدورها أن تبدأ باقتحام معبر رفح الحدودي دون ضربة إسرائيلية لأنها حينها كانت ستبدو كمن يشن الحرب على مصر، ولم تكن بالتالي لتنال تأييد أحد، وكانت تقدر أن إسرائيل ستكفي بغارات جوية لمدة يومين أو ثلاثة وأنها، أي إسرائيل، ستجنب خوض الحرب البرية، التي كانت تتردد إزاءها فعلا، وهذا ظهر من خلال مداوات إدارة الحرب الثلاثية: اولمرت، براك، ليفني. وفعلا كانت قوى الإخوان المسلمين وحلفاء حماس من إيران إلى قطر مروراً بسوريا وحزب الله تعد التظاهرات ضد السفارات المصرية، وليس السفارات الإسرائيلية للمطالبة بفتح معبر رفح.

ما بدا من توافق في الهدف السياسي بين إسرائيل وحماس، على حساب أحد أعمدة النظام الإقليمي، مصر، كان واضحا لدرجة أن الرئيس المصري حسني مبارك سارع ومنذ اللحظة الأولى للإعلان شخصيا عن أن معبر رفح لن يفتح دون الاتفاق الدولي المبرم عام ٢٠٠٥، وبسبب انشغال الإدارة الأمريكية بانتقال السلطة للوفد الجديد للبيت الأبيض، فقد سارع الرئيس الفرنسي نقولا ساركوزي بصفته رئيس الاتحاد الأوروبي وارتباطا بدور فرنسا لحماية نظام الاعتدال العربي، الذي بات مستهدفا من قبل إرهابات ظهور حلف إقليمي جديد تتم صناعته في الحفاء بين من يبدون متحارين، محور الممانعة وإسرائيل، خاصة وان بعض أطراف هذا المحور ترتبط بعلاقات خاصة مع إسرائيل فيما أطراف أخرى تسعى إلى التوصل معها إلى حل سياسي، وكانت المبادرة المصرية - الفرنسية لوقف الحرب، التي تمتعت لاحقا بدعم دولي من خلال إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ الذي وإن يكن لم ينفذ بالكامل إلا أن أهميته كانت سياسية ومفادها عدم استعداد النظام العالمي للتضحية بمصر، وهكذا أعيد الاعتبار لدور تلك الدولة العربية المركزية في المنطقة.

تطورات ميدانية

اضطرت آلة الحرب الإسرائيلية بعد مرور عشرة أيام تقريبا على بدء الحرب، وبعد أن أتضح لها تفويت فرصة تحقيق الهدف، من خلال الضغط على سكان الشمال من بيت حانون إلى مخيم جباليا تقريبا، والدفع بأهالي قطاع غزة المكتظين للتوجه جنوبا باتجاه سيناء، أن تبدأ بقصف بعض الأنفاق خاصة أنفاق تهريب السلاح، فضربت إسرائيل خلال الحرب حوالي ١٢٠ نفق من أصل أكثر من ١٢٠٠ نفقا، أي ما نسبته ١٠٪ تقريبا من مجموع تلك الأنفاق، لتبقي أداة الضغط على مصر باتهامها بأنها لا تمنع التهريب، رغم علمها بأن مصر المكبلة باتفاقية كامب ديفيد، هي محدودة القوة في مواجهة الدعم اللوجستي الذي تتلقاه حماس من أطراف إقليمية ومن قوى محلية في مصر ذاتها.

أما حماس فمنذ بدء الحرب البرية، فبدأت في مراجعة حساباتها خوفا على رأسها، خاصة قيادتها في قطاع غزة، التي، ورغم ما أبدته قيادتها خاصة في الخارج وحلفاؤها خاصة حزب الله من تطاول على مصر ودورها الإقليمي وذلك الخاص بالوضع الفلسطيني، إلا أنها لم تجد بدا من بلع لسانها والذهاب إلى مصر بحثا عن طوق نجاتها.

بعد أن توقفت الحرب، نظريا وما لم تشهد الحدود بين غزة وإسرائيل فصلا جديدا من الحرب، فإنه يمكن القول بان نتائجها باتت متعلقة بما سببها من ترتيبات سياسية، ذلك أن حدوث الحرب ذاتها قطع الطريق على حماس بإعلان دولتها في غزة، حيث كانت ترتب إلى أن عملية جوية إسرائيلية خاطفة، لمدة يومين أو ثلاثة، يتخللها فتح معبر رفح، مع وجود القوة الصاروخية لديها في غزة، وخلال مدة أسبوعين تقريبا، الفترة بين شن الحرب ١٢/٢٨ و ١/٩، ما تعتبره يوم انتهاء ولاية الرئيس أبو مازن، ستعقد خلالها جلسة التشريعي في غزة وتعلن احمد بحر رئيسا للسلطة، وبعد أن حدث ما حدث أراد خالد مشعل لاحقا أن يؤكد هذا الخيار بإعلانه مرجعيته الجديدة والبديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

نظام الاعتدال العربي ومن ضمنه السلطة الفلسطينية أراد أن تقتنع حماس باستحالة قدرتها على تنفيذ أهدافها بإقامة نظام سياسي بديل للسلطة المركزية في الضفة وغزة، ومن حولها نظام م. ت. ف بالقوة ومن الخارج ليس بسبب وجود قوة مانعة في الإطار الفلسطيني، بل لاستحالة قبول النظام الإقليمي والدولي لدولة ممانعة في المنطقة حتى لو كانت تحقق هدفا إسرائيليا، خاصة وأن هذه الدولة سترتبط بإيران، وليس فقط تكون إمارة معتدلة من شأنها أن تدعم هدف الإخوان المسلمين في مصر بإقامة نظامهم فيها، لذا فان كل الحوارات التي جرت خلال وبعد توقف الحرب في مصر، وجدت نفسها أمام جملة ملفات مترابطة: التهدة، فتح المعابر، والمصالحة الفلسطينية.

حماس اتبعت تكتيكا سياسيا مفاده انه إذا كانت هذه الجولة من الحرب لم تنجح فإنه لابد من جولة جديدة أو فصل آخر من الحرب على غزة، وهذا يفسر إعلان وزير الدفاع الإيراني وخالد مشعل عن أن الحرب مستمرة وان هناك فصلا آخر منها بعد بضعة أشهر من الآن.

انعكس هذا الموقف على رد حماس على المقترحات المصرية إزاء الحل الذي بات من الواضح أن معركة إعادة اعمار غزة مرتبط به أيضا، هذا الرد الذي جاء متلعثما ومراوغا بهدف كسب الوقت حتى تمرير لحظة إجراء الانتخابات الإسرائيلية، حيث من المتوقع أن يفوز بها اليمين الإسرائيلي، وهذا من شأنه أن يوقف مفاوضات التهدئة، وان يضع العراقيل في طريق أهداف إدارة باراك اوباما لإطلاق مفاوضات حل الدولتين، لكن الحديث عن احتمال أن تنتهي الانتخابات الإسرائيلية باتتلاف بين الليكود وكادىما وربما العمل، من شأنه أن يمر حلا فلسطينيا - إسرائيليا نهائيا يبدو انه تم التوصل إليه، فيما كان حكومتا الجنايين غير قادرتين على تمريره، وهذا يتضح أولا من خلال تبكير الانتخابات الإسرائيلي لتجنيء بعد تغيير الإدارة الأمريكية ومن خلال دعوة الرئيس الفلسطيني المستمرة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة.

ربما كانت الحرب على غزة بهذا الشكل أو ذاك حرب تحرير حماس من تبعية إيران، من جانب، ومن الجانب الآخر حربا لتحويل غزة إلى مخلب قط ينقض على أحد أعمدة نظام الاعتدال الإقليمي الذي على ما يبدو بات هدفا لقوتين إقليميتين تسعيان إلى السيطرة على المنطقة بالقوة، بما قد ينتهي الأمر بينهما إلى حرب مفتوحة على الساحة العربية التي ستكون محروقة، أو إلى اتفاق على تقاسم المنطقة العربية، لكن كلمة النظام العالمي تبدو هي كلمة الفصل في هذا الأمر خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد التقدم في حركة النظام العالمي على طريق العولمة، حيث لم تعد هناك مناطق أو أقاليم مغلقة أو منزوية خارج إطار دائرة التوافق الدولي.

ما زال الأمر غير محسوم إذ، وحتى لو تم التوصل إلى اتفاق في القاهرة فإنه لن يكون نهائيا كما كان الحال في لبنان، فقد عطل وجود قوى متعارضة وعلى أكثر من جانب عقد أكثر من قمة عربية، لكن ما أوضحته تلك الحرب أمران: أولهما سفور ارتباط بعض الدول العربية بصراع المحاور الإقليمية وظهر ذلك جليا في قمة الدوحة - التي كان يفترض في أنها قمة عربية فإذا بها تعقد بقيادة إيران وتجمع أنظمة انقلابية مثل، موريتانيا ومشعل ودولا دكتاتورية وأنظمة شمولية، وأن هدف هذا المحور هو الانقضاض على نظام الاعتدال العربي وليس إسرائيل.

والثاني، إبقاء الوضع الفلسطيني على حاله، مع ازدياد حدة التدخل الإقليمي في شؤونه الداخلية، حيث بات واضحا أن الفلسطينيين لا يفتقدون فقط السيطرة على وضعهم الداخلي وحسب ولكنهم باتوا يفتقدون إلى التأثير الجدي على هذا الوضع، وقد اتضح ذلك من خلال تضارب المواقف بين قادة حماس في غزة وفي الخارج، في دمشق، نظرا لتعارض التأثيرات على المركزين القياديين. وظهر ذلك أكثر وضوحا حين كان وفد الحركة في مصر منعدم الصلاحيات تقريبا، يذهب إلى دمشق في جولات مكوكية لتلقي التعليمات منها فيما يخص تفاصيل المقترحات المصرية بشأن تهدئة جديدة لا يبدو أنها تلوح في الأفق رغم استجابة إسرائيل ومصر لكثير من مطالب حماس بهذا الشأن.

لذا فإنه يمكن القول بان النظام السياسي الفلسطيني بات بعد الحرب على غزة أكثر ارتهانا بالخارج وبمحاوره

وبمستقبل الحل الإقليمي، ليس بالضرورة فيما يتعلق بتفاصيل هذا الحل، ارتباطا بمصر والأردن، ولكن يمكن القول بأن شكل وطبيعة حل المشكلة الفلسطينية والنظام السياسي الذي سينجم عنه سيتم فقط بعد التوصل إلى حلول إقليمية لكل الملفات الشائكة، وأن الفلسطينيين باتوا نهبا للتجاذبات الإقليمية ومرتبطين أكثر بالمحاور الإقليمية أكثر مما هم موحدون في إطار نظامهم السياسي القائم على أساس م. ت. ف. والسلطة في الضفة وقطاع غزة.

وصحيح أنه لم يعلن عن نظام انفصالي في غزة إلا أن الحرب لم تنه الانفصال هذا إن لم تعززه فعليا؛ حيث إن النتيجة على الأقل وفي حال تمت مصالحة هي أن النظام الفلسطيني سيذهب إلى احتمال الكونفيدرالية الداخلية بين غزة والضفة أكثر مما كان عليه الحال قبل الحرب.

بعد الحرب: نظام اقل ترابطا في الداخل وأكثر ارتباطا بالخارج

وحيث إن حماس كانت تحضر لإعلان مرجعية فلسطينية في الداخل بعد يوم التاسع من كانون الثاني ٢٠٠٩، ارتباطا بما تعتقد أنه انتهاء لولاية الرئيس أبو مازن، فإن استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة فترة تجاوزت ذلك الموعد، ثم ما نتج عنها من فرض استمرار حالة الاختفاء على قادة حماس في غزة، إضافة إلى تدمير مقرات ورموز السلطة بما في ذلك مقر المجلس التشريعي نفسه، جاءت مفاجأة خالد مشعل بإعلان مرجعية سياسية جديدة بقيادة حماس بديلا عن م. ت. ف، التي تقودها حركة فتح ويرئسها الرئيس أبو مازن بالذات بمثابة التعويض على عدم تمكن الحركة من إعلان أحمد بحر رئيسا للسلطة الفلسطينية في غزة والضفة، وللتأكيد على استمرار حركة حماس في الذهاب بمشروعها الانقلابي البديل عن المشروع الوطني الفلسطيني الذي سارت عليه فصائل العمل الوطني منذ ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وهكذا فإن هناك احتمالات بأن يتحول النظام السياسي الفلسطيني إلى مجرد سلطة تذهب إلى إقامة نظام إسلامي لحركة الإخوان المسلمين، ويهدف إلى أن يشكل رافعة ومنطلقا لإقامة تلك الدولة على الأرض المصرية، غزة وسيناء أو حتى على أرض مصر كلها.

يمكن القول بأن الخطاب السياسي الذي ترافق والحرب، انحصر في تحديد مفهوم جديد مرتبط بكيان جديد هو كيان غزة، وذلك بالحديث عن نصره غزة وكلنا غزة وما إلى ذلك.

لقد تكرر بعد هذه الحرب واقع الانفصال - فصل غزة - عن بقية الوطن الفلسطيني خاصة في الضفة الغربية، وربما بات مفهوم الوطنية الفلسطينية مشابها لمفهوم القومية العربية، التي بقيت تتحدث عن الوحدة المرغوبة دون أن تتحقق في الواقع.

أي نظام جديد؟ البرنامج والأداة

لا يمكن في كل الأحوال تحميل الحرب على غزة كل ما سبقها من تراجع في قوة النظام السياسي الفلسطيني

الذي ارتكز على م. ت. ف. والسلطة الفلسطينية بعد اوسلو، ذلك أن المنظمة كانت وما زالت تعاني من ترهل في مؤسساتها، ومن «تثبيت» مقدس لميثاقها، الذي لم يراجع على مدار أكثر من أربعة عقود، فيما لم تتفعل هيكلها ومؤسساتها منذ عقدين، وعمليا حلت مكانها السلطة بعد أقامتها عام ١٩٩٤، لكن الحاجة إلى المنظمة وتوظيفها في الصراع السياسي مع حماس دون دفع استحقاقات ذلك هو الذي أبقى حركة فتح ورياسة السلطة متمسكين بالمنظمة كشعار وكأطر محنطة.

لا بد من القول إذا بأن تفعيل المنظمة هو الشرط الواجب لبقائها، وهذا التفعيل في الحقيقة يتجاوز حالة الاستجابة لمطالب بعض التنظيمات والقوى الطامحة في الحصول على مكاسب سياسية ناجمة عن المكائنة التمثيلية للمنظمة في المحافل الإقليمية والدولية، وذلك ارتباطا بأمرين:

أولا، تفعيل المنظمة لا بد أن ينطلق من عملية مراجعة استجابة إلى مرور أربعة عقود ونصف على تأسيسها، جرت خلال تلك الفترة تحولات إقليمية ودولية حاسمة، لذا لا بد من مراجعة برنامج المنظمة (ميثاقها) وذلك حتى يستجيب إلى المفهوم المتحول للوطنية القومية في ظل تسارع حركة العولمة الكونية لدرجة أن أوروبا التي أنتجت الدولة القومية الحديثة، بدأت بالذهاب الحثيث والثابت منذ عدة سنين إلى تجاوز الدولة القومية أو الحفاظ عليها ضمن إطار الاتحاد الإقليمي الأوروبي؛ لذا فإنه لا يمكن الإصرار على طبيعة محددة أو معينة للمشروع الوطني الفلسطيني دون أخذ التحولات الدولية بعين الاعتبار، والتي باتت مثلا تحدد مضمون الدولة الفلسطينية بكونها ديمقراطية، ومقترنة بقبول دولة إسرائيل — حل الدولتين — وما إلى ذلك.

من ضرورة أن يشكل المشروع الوطني حلا ليس فقط للمشكلات الفلسطينية الناجمة عن احتلال فلسطين منذ العام ١٩٤٨ فقط ولكن أيضا لا بد له أن ينسجم مع النظام الإقليمي العام وفي إطاره.

بذلك فإن مشروعا وطنيا فلسطينيا لا بد أن يطرح للحوار العام في الأوساط الثقافية والفكرية والسياسية الفلسطينية، بما يعيد الاعتبار إلى جوهر المشروع القائم منذ عام ١٩٦٤، ميثاق م. ت. ف. وبشكل مفتوح وعصري، وقبول نتائج ما ينتهي إليه هذا الحوار، وذلك لتحديد الإطار العام لبرنامج ذلك المشروع، الذي ربما يكون ميثاقا معدلا أو متطورا، وربما ميثاقا جديدا.

بعد ذلك يتم بحث الأداة، أداة تنفيذ المشروع في إطار البرنامج، الذي نتوقع أن يكون متنوعا، انسجاما مع واقع تحقق للفلسطينيين، بأشكال مختلفة (فهناك كيانات غزة والضفة الغربية، ثم تجمعات ٤٨) وهؤلاء يشكلون فلسطينيي الداخل (حوالي ٦٠٪) من الفلسطينيين. ثم تجمعات الأردن، ولبنان، ومكانة الفلسطينيين فيهما متعارضة تماما، حيث اندمج التجمع الأول بحصوله على الجنسية كاملة فيما الثاني معزول في تجمعات فقيرة أشبه بالمعازل.

لا بد أن يلحظ المشروع الوطني الفلسطيني، حلا متنوعا للفلسطينيين فلم يعد يكفي اعتبار إقامة الدولة المستقلة

في الضفة الغربية وغزة والقدس، فضلا عن عدم يقينية تحققها كهدف، حلا للمشكلة الفلسطينية حتى لو ترافقت إقامتها بتنفيذ حق العودة وفق ما يريده الفلسطينيون، وهذا أمر بعيد المنال أصلا. يمكن الحديث عن حل متنوع ومتعدد مثل إقامة الدولة في الضفة وغزة والمطالبة بحكم ذاتي ثقافي لفلسطيني دولة إسرائيل، وبمواطنة فلسطينية مع حق الإقامة والتنقل لفلسطيني الشتات، ثم وهذا الأهم أن يهدف المشروع بالأساس إلى توحيد الفلسطينيين ثقافيا، حتى لو لم يكونوا موحدين سياسيا، في إطار دولة مستقلة وحكم ذاتي ثقافي وحقوق مواطنة وإقامة وما إلى ذلك.

أداة تنفيذ المشروع (المنظمة بعد إعادة بنائها من جديد) أو أي إطار يمكن أن يرثها أو ينجم عنها، لا بد أن تكون قادرة على جمع الفلسطينيين، وتوحيدهم، سياسيا حيث يمكن ذلك، في الضفة والقطاع والقدس، حتى لو كان ذلك عبر الإطار الكونفدرالي، ثم اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، عبر الدخول في أطر مثل الكونفدرالية الاقتصادية بين الأردن — إسرائيل — وفلسطين — وهذا من شأنه أن يوحد في الإطار الاقتصادي حوالي ثلاثة أرباع الفلسطينيين أو أكثر حتى من ذلك.

ثم الإصرار على حدود مفتوحة بين هذه الدول حتى تتم المحافظة على الوحدة الاجتماعية بين الفلسطينيين بين هذه الدول الثلاث، وكذلك البحث عن كل الأشكال التي تحقق الوحدة الثقافية للفلسطينيين في الداخل والخارج، مستفيدين من التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال، عبر الفضاء والانترنت والفيديو كونفرنسات.

يمكن كذلك عبر عقل مفتوح وحلول متنوعة ومتعددة وخلاقة أن يتم تجاوز ما تشترطه الفصائل التي تشكل عقبة كأداء في طريق تقدم المشروع الوطني الفلسطيني، بمطالباتها وإصرارها على التحكم الفوقي به والتحكم فيه والصراع عليه للظفر بالمحاصصة والاستئثار بإدارته وما تحققه من مكاسب بيروقراطية، لدرجة أن حركة مثل حماس ما زالت ومنذ عشرين سنة خارج إطار مؤسسات المنظمة لأنها تشترط السيطرة عليها لدخولها، كما فعلت مع السلطة التي لم يكفها فوزها بالأغلبية النيابية فيها بل تابعت الانقلاب عليها عسكريا للسيطرة الكاملة عليها وإقصاء الآخرين، حيث تضع شرطا تعجيزيا يحقق لها السيطرة وهو المطالبة بنسبة الـ ٤٠٪ من عضوية المجلس الوطني واللجنة التنفيذية وما إلى ذلك.

يمكن في سياق إعادة بناء المنظمة كأداة للمشروع الوطني أن يتم البدء بإجراء الانتخابات في الاتحادات الشعبية، حيث يمكن أن تشارك كل القوى بما في ذلك حماس، وهكذا تحقق الفصائل عبر الانتخابات هذه ما تستحقه بالضبط، ويمكن أيضا الاستفادة من وسائل الاتصال التكنولوجي - دوائر الفيديو كونفرنس، والانترنت لإجراء أية انتخابات تحول عوامل التوزيع الجغرافي أو استحقاقات حصول الفلسطينيين على جنسيات متعددة دون إجرائها.

تعدد أماكن وجود وإقامة الفلسطينيين وكذلك تعدد ما لديهم من جنسيات لا بد من التوقف عنده بهدوء وأخذ بعين الاعتبار عند تحديد ملامح الوطنية الفلسطينية، والنظام السياسي الذي يمكن من خلاله أن يجتمع

منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس صراع على التمثيل الفلسطيني

محمد حجازي *

الفلسطينيون رغم كل هذا التنوع والتعدد، وتحويل ذلك إلى عامل إيجابي وليس سلبيا، مدخله «اتصال الفلسطينيين بأكثر من نظام إقليمي، وانفتاحهم على العالم» وهذا يعني انه يمكنهم أن يقيموا نظاما «متعوّما» حديثا وعصريا، يحقق لهم مكانة في المستقبل، غير قائمة في الواقع الحاضر ولم تكن موجودة في الماضي. يكون ذلك فقط بالتطلع إلى المستقبل والانفتاح عليه وعلى وجهته الكونية والإقليمية والكف عن ترديد الشعارات التي نتجت عن حقبة سالفة ولم تتحقق في ظل وجود قوى أنتجتها، وصارت اليوم طي الماضي الذي ذهب ولن يعود أبدا.

في أواخر ستينيات القرن الماضي، ظهرت الوطنية الفلسطينية الحديثة، وازداد تأثيرها في الوسط الشعبي بشكل واسع، وخاصة بعد هزيمة عام ١٩٦٧، والتي هزمت فيها الجيوش العربية واستطاعت إسرائيل احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، فتم احتلال الضفة الغربية التي كانت تحت سيطرة المملكة الهاشمية في الأردن وقطاع غزة الذي كان تحت الإدارة العسكرية المصرية.

ولقد نشطت فصائل العمل الوطني بعد هزيمة حزيران وتحت وطأة الهزيمة دار الجدل السياسي الأيديولوجي الحاد بين الفلسطينيين عن دورهم الخاص في النضال، وحسم الجدل لصالح الوطنية الفلسطينية وتحت تأثير ذلك استطاعت حركة فتح تجنيد الآلاف من الشبان الفلسطينيين وكذلك تحول حركة القوميين العرب إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ومنذ تلك الفترة أصبحت الوطنية الفلسطينية التيار الرئيسي الكاسح في المجتمع الفلسطيني. إن وطأة حرب حزيران وهزيمة الجيوش العربية كانت بالأساس هزيمة لشعارات كانت سائدة ردحا من الزمن تبنته الفصائل والأحزاب الفلسطينية في تلك الفترة، فأحزاب القوميين العرب ونيارهم الرئيسي في فلسطين حركة القوميين العرب بزعامة جورج حبش والبعثيين الفلسطينيين كانوا يحملون شعار قومية المعركة، أي أن تحرير فلسطين يأتي من خلال الوحدة العربية والدور القومي في تحرير الأرض من الاحتلال.

وهناك تيار كان حضوره مستترا وضعيفا في أوساط الفلسطينيين كان يطرح شعار «إسلاموية القضية» فيجب الوصول إلى المجتمع العابد المتجه إلى الله تعالى ومن ثم بناء النظام الإسلامي المجتمعي، وهي

* باحث في الإسلام السياسي

فترة إعداد في أوساط الناس أي (من الفرد العابد إلى المجتمع العابد) والتهيئة المجتمعية والإعداد يكون تحت عباءة الإسلام، وهنا كانت تسعى أحزاب الإسلام السياسي من جعل المسلم العربي أو الباكستاني أو الماليزي له في فلسطين مثل ما للفلسطينيين المسلمين وأكثر من المسيحي الفلسطيني تحت تأثير الخطاب الديني التقليدي، ولم يكن هنا للوطنية ولشعاراتها وللخاص الفلسطيني أي حضور، هذا بالرغم من المحاولات التي كانت تحدث هنا وهناك .

ففي بداية الستينيات، وقبل تشكل حركة فتح بسنوات جرت محاولات بائسة لدفع الإخوان المسلمين إلى تبني النضال الوطني الفلسطيني والشروع في الجهاد ضد المحتل الصهيوني، ولكن هذه المحاولات لم تشكل الشكل الرئيسي لعمل الإخوان، ففشلت المهمة بخروج عشرات الشباب من حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة بالتحديد، والتفكير بتشكيل حركة سياسية فلسطينية جديدة تطرح الكفاح المسلح والشروع به ضد المحتل وكانت في هذا السياق نشاط بدايات خليل الوزير «أبو جهاد» في تشكيل الأتوية المقاتلة التي سرعان ما أعلن عنها وبشكل شمل مختلف مناطق الوطن، في تلك الحقبة من قطاع غزة والضفة الغربية وفي الشتات وما اصطلاح على تسميته بحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» تحت تأثيرات انتصارات الثورة الجزائرية والكوبية والفيتنامية . . الخ، وهنا بدأ العصر الذهبي للوطنية الفلسطينية وتم تنويع ذلك بدخول فصائل العمل الفدائي إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت في ذلك التاريخ أوائل السبعينيات تحت تأثير النظام الرسمي العربي .

كانت الكرامة المعركة الوطنية الأولى التي صمد فيها الفدائي الفلسطيني في مواجهة الهجوم العسكري الإسرائيلي وهنا وأمام الدعم الهائل الذي لاقاه العمل الفدائي والالتفاف الشعبي الفلسطيني والعربي تجمعت الشرعيات الفلسطينية في الشرعية النضالية الثورية والشرعية السياسية المقاومة أي التمثيل الفلسطيني المستقل ولأول مرة في التاريخ الفلسطيني المعاصر أصبح هناك ممثل شرعي للنضال الفلسطيني تم اكتسابه أولاً، بانطلاق المقاومة المسلحة، التي قامت بالعديد من العمليات العسكرية المؤذية للعدو؛ وثانياً، بإعطاء الخاص الوطني الفلسطيني أولوية في تطلع الفلسطينيين بأنفسهم لتحرير أرضهم ضمن علاقة تفاعل مع عالمهم العربي وتحالفاتهم العالمية المناهضة للاستعمار وللنظام الرأسمالي الغربي الذي يدعم دولة إسرائيل .

هذه المقدمة لا بد منها حتى ندلل على الخطأ الفادح الذي وقع فيه الإسلاميون الفلسطينيون «متمثلين في حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير في ذلك الوقت» في عدم تبنيهم للخاص الفلسطيني واستنكافهم عن الاندماج في العمل المقاوم الفدائي لمواجهة المحتل .

بقيت الصورة على هذا النحو حتى عام ١٩٨٧، عام الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي يسجل للوطنية الفلسطينية بجميع فصائلها الوطنية بأنها هي من أشعلها وتبناها .

أمام ضغط الشارع، ومتطلبات المرحلة اضطرت حركة الإخوان المسلمين إلى الالتحاق بالانتفاضة والدخول

بمواجهة مفتوحة مع الاحتلال، وبالتالي ظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى العلن في الشهر الأخير من العام ١٩٨٧ .

ويعتبر التحاق حركة الإخوان المسلمين في النضال الوطني الفلسطيني إنجازاً للوطنية الفلسطينية بانضمام قوة كانت تشكل طيلة عملها ومنذ انطلاق المقاومة الفلسطينية حتى عام الانتفاضة الأولى عنصراً كايحاً لنشاط الفصائل الفلسطينية وكانت تخوض مواجهات دامية مفتوحة مع الوطنية الفلسطينية تحت شعارات وأجندات اجتماعية فارغة كان الاحتلال يشجعها ويدعمها وكانت إسرائيل تعد سيناريوهات كي يشكل الإسلام السياسي في فلسطين بديلاً لمفاوضة للوطنية الفلسطينية و م . ت . ف .

إلا أن هذا الإنجاز التاريخي، لم يصل إلى مستوى المشاركة في التمثيل السياسي لم . ت . ف، بل أصبحت حركة حماس هي التحدي الأبرز على الصعيد الوطني لم . ت . ف، ومنافستها عن جهة التمثيل السياسي، وتمايز نفسها عن المنظمة، بحكم أن هذه المنظمة علمانية، بحسب ما جاء في النظام الأساسي لحركة حماس و«عندما يتم أسلمتها يمكن الانضمام إليها بل والسيطرة عليها ببرنامج إسلامي واضح جهادي» ،

ونعتقد هنا أن العداء للوطنية الفلسطينية بهذا الشكل التناحري الذي وصل إلى حد الاشتباك المسلح معها والانقلاب فيما بعد عليها بشكل دموي مريع كان له أسبابه والتي تمثلت في ضعف حالة الجدل الداخلي لدى الإسلام السياسي حول موضوع الهوية الوطنية والموقف منها وعدم القيام بمراجعات فكرية وسياسية لتصويب المواقف، خاصة وأنا نمر في مرحلة تحرر وطني تقتضي تعزيز الوحدة الوطنية . ويعود ذلك إلى أن حركة الإخوان المسلمين تستند إلى مرجعيات دينية سياسية متطرفة أصولية كأفكار أبو الأعلى المودودي وسيد قطب .

الانقلاب على الشرعية

في يناير من العام ٢٠٠٦، شاركت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية . وفازت بها ضمن إخفاقات متعددة أصابت الوطنية الفلسطينية في مقدمة ذلك عدم انحياز برنامج م . ت . ف، وحركة فتح، للبرنامج الوطني الفلسطيني، المتمثل بإنشاء الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها .

استفادت حركة حماس من النظام الانتخابي المختلط في فوزها غير المتوقع، فتشتت الأصوات التي عانت منها حركة فتح في انتخابات الدوائر، ونزول أكثر من مرشح يتنافسون من حركة فتح بعضهم ضد بعض، أدى ذلك إلى فوز مرشحي حماس . ويشار هنا إلى تقارب النسب في القوائم الحزبية بحسب التمثيل النسبي بين قائمة حركة فتح وحماس . الأولى نالت ٤٣، ٤١٪، والثانية نالت ٤٥، ٤٤٪، وهنا أصبحنا ولأول مرة إزاء مرحلة جديدة في نظامنا السياسي الفلسطيني القائم على التعددية السياسية والحزبية التي كفلها القانون الفلسطيني سواء القانون الأساسي أو القوانين الأخرى ذات الصلة .

لقد غدت حركة حماس ولأول مرة في تاريخنا في الحكم وشكل شعارها الإصلاح والتغيير قبولاً لدى الناخب الفلسطيني الذي كان يسعى إلى تغيير الواقع وإصلاحه، بعد سلسلة الإخفاقات التي أصابت النظام السياسي الإداري للسلطة الوطنية واتهامها بالفساد وسوء الإدارة، فبنى المواطن الفلسطيني آمالاً على هذه القوى السياسية القادمة إليه عبر الدين لعلها تساعد من الخروج من أزمات وإخفاقات الوضع الفلسطيني.

خطاب إسماعيل هنية . . . عودة للجذور

جاء خطاب إسماعيل هنية، رئيس الحكومة المقالة، في الذكرى الواحدة والعشرين لانطلاقة حركة حماس مفعماً بالشعارات والعبارات الدينية، ومن الممكن أن نلاحظ فيه موضوعين: الأول، بدء المهرجان بقسم الولاء لحركة الإخوان المسلمين، وتبعه هنية بالحديث أن حركته عمرها ليس فقط واحداً وعشرين عاماً بل أكثر من سبعين عاماً في إشارة لعمر حركة الإخوان المسلمين. الثاني، هو الحديث عن الحكم الرشيد الذي تقوم به حكومته «حكومة الأمر الواقع في غزة»

لا أحد يشكك بأن حركة حماس هي امتداد للإخوان المسلمين، بل هي على رأي أحد الباحثين تكاد تكون المثال الأكثر سطوعاً في تاريخ حركة الإخوان المسلمين بعد الاتهامات التي لازمتهم طيلة العقدين الماضيين باعتبارهم شكلوا للمجتمعات العربية قوة كبج أمام تطور ونمو الشعوب العربية وتحررها من الاستعمار، وهددوا النسيج الاجتماعي لمعظم الدول التي نشطوا فيها لأنهم لم يستوعبوا التلاوين الدينية أو العرقية أو المذهبية وحتى الفكرية والأمثلة عديدة من مصر إلى سورية إلى العراق إلى الجزائر.

ما يهمنا هنا هو أن الارتباط بحركة الإخوان المسلمين يدفع إلى «تدين» القضية الفلسطينية وإخراجها من الحالة الوطنية العربية إلى الحالة الإسلامية، أي بمعنى آخر هي نقيض لما يمكن أن نصلح عليه الوطنية الفلسطينية؛ فبرنامج م ت ف والنظام التعددي، ومبدأ تداول السلطة بشكل سلمي، واحترام حقوق الإنسان، وحق الاختلاف، واستيعاب مختلف التلاوين الفكرية، والانفتاح على العالم، كل هذا لا يمكن أن يلتقي مع برنامج الحركة التي تعتبر نفسها ولية الله على الأرض، كما صرح محمود الزهار سابقاً، وحكومتها ربانية وبالتالي كيف يخضع ولي الله للانتخابات؟ فالانتخابات بالنسبة لها مرة واحدة فقط وإلى الأبد ولابد، ذلك لأنها المطلق الذي لا يخضع للتقييم أو للمحاسبة والمساءلة.

فخطاب الحكم الذي ألقاه هنية يقدم دلالة واضحة بأن حركة حماس ومن خلفها حركة الإخوان المسلمين العالمية لا تريد مصالحة وطنية والعودة إلى الشرعية، لأنها اختارت لنفسها شرعية بعباءة إسلامية ووهم انطلاق المشروع الإسلامي من قطاع غزة الذي ما زال رازحاً تحت الاحتلال، ويعاني مشكلات متعددة وضعها لا حصر لها، فدولة الاحتلال الإسرائيلي مازالت موجودة بقوة في قطاع غزة، وإن «الدولة» التي تسعى حماس لإقامتها في غزة لا يمكن لها أن تتحقق إلا إذا كانت إسرائيل تسعى لذلك وتدعمها.

إن علاقات حركة حماس مع مكونات النظام السياسي الفلسطيني وارتباط ذلك بهاجس السيطرة الذي سعت إليه سواء على السلطة «الحكم» أو على منظمة التحرير الفلسطينية، وموضوع السيطرة على السلطة والحكم تحقق لها في غزة بسيطرة مسلحة، تفرض نفسها على المواطنين وفق إجراءات شديدة الصرامة والبأس كسلطة أمر واقع، وبعدها جاء الدور للسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية.

واجهت حركة حماس عملياً ثلاثة خيارات في تعاملها مع م. ت. ف وهي إما الانضواء تحت راية المنظمة والعمل من داخلها ومحاولة السيطرة عليها وتوجيهها بما يتواءم مع برنامجها السياسي والاجتماعي ونزع صفة العلمانية عنها كما تقول الحركة في ميثاقها. وإما العمل من خارجها وتحديها على جبهة التمثيل الفلسطيني وإعلان نفسها بديلاً عنها، وإما اختيار حل ثالث يمزج بين الخيارين السالفين، أي العمل من خارجها ولكن دون الإعلان عن أنها بديل عن المنظمة، ونعتقد أنه الخيار الذي تعمل بموجبه حركة حماس، ولكن حتى هذا الخيار اتضح معالمه وفهم من قبل قيادة فتح و م. ت. ف، أنه تحدٍ لشرعيتها وكان سبباً دائماً وحاضراً في التوتر. واتضح ذلك عندما رفضت حماس في مجمل حواراتها مع الفصائل الفلسطينية عند تشكيل الحكومة وبعدها في مبادرات المصالحة من التسليم بان م. ت. ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بحجة عدم تمثيلها فيها.

وإذا كان هاجس السيطرة على م. ت. ف لدى حركة حماس محكوماً بتعقيدات كبيرة ومرهونا، بالدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة في المرحلة المقبلة، وبحجم هذا الدور وكونها اتتلاًفاً عريضاً يضم في صفوفه مختلف الاتجاهات والتيارات الفلسطينية، وموضوع أسلمة المنظمة سيواجه بأراء ومواقف العديد من القوى والفصائل الفلسطينية ولصعوبة الانقلاب الديمقراطي وحتى العنفي في المنظمة، فلا بد لخيارها الذي تسعى إليه حماس في السيطرة أن يتجه إلى وجهة أخرى، وهذه المرة باتجاه السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أصبح هذا التوجه أكثر تجسيداً ومعقولية بالنسبة لأدوات التغيير التي تشهدها الحركة، بعد فوزها بالانتخابات الفلسطينية الثانية يناير ٢٠٠٦، الذي كان عاماً للتحويلات الكبرى في مسار السلطة.

فالصراع الداخلي حسمه هذه المرة صندوق الاقتراع، حيث تعتبر حماس أن السيطرة على السلطة ودخول الحكم لا يقيد كما يقيد حركتها في م. ت. ف صاحبة الالتزامات والاتفاقيات الموقعة مع الطرف الإسرائيلي. إلى جانب ما ينص عليه ميثاقها باعتبارها منظمة علمانية. فالسلطة الوطنية الفلسطينية والحكم شكل عنوان التحرك القادم لحركة حماس، وهنا تبرز إشكالية السؤال: الحكم يعني النظام الاجتماعي كما هو النظام السياسي، والحكم تحكمه قوانين وأعراف واتفاقيات دولية، يصعب تجاهلها والخيارات هنا دائماً تكون محدودة جداً إن لم تكن إجبارية، خاصة في الوضع الفلسطيني الاستثنائي. وتجدد الإشارة هنا أنه في بداية الحصار وفرض الشروط الإسرائيلية التي بناها لاحقاً المجتمع الدولي، كان هناك غموض حول: هل على حركة حماس أم على حكومتها أن تقر وتعترف بالشروط الدولية؟ حيث حسم الموقف الدولي باتجاه مطالبة الحكومة وليس الحركة، بنزع العنف والاعتراف بالاتفاقيات وبإسرائيل كشروط أساسية للتعامل معها.

الحرب على غزة

اختارت حركة حماس أن تدخل بمواجهة صغيرة مع إسرائيل بعدم تجديدها للتهدة إلا وفق شروط محسنة تضمن فتح المعابر وابتزاز الجانب المصري عبر تفجير الوضع الداخلي لديه من خلال نشاطات واحتجاجات حركة الإخوان المسلمين في مصر، ولكن الحركة التي أرادت القيام بابتزاز بسيط كما ذهب مشعل لدى لقائه الفرنسي مارك هالتر، وهو من أصل يهودي، فوجئت الحركة بحجم الحملة العسكرية الإسرائيلية. فكان ٢٧/١٢/٢٠٠٨، يوم بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، واستخدمت إسرائيل ما يصطلح على تسميته بقوة الردع «الهائلة والمدمرة» ضد المدنيين العزل، فكان حجم الخسائر الهائل أكثر من ١٤٠٠ شهيد معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ وأكثر من خمسة آلاف جريح، وتدمير أكثر من أربعة آلاف منزل بشكل كامل و٢٤ ألف بشكل جزئي، إلى جانب تدمير بنية السلطة الوطنية الفلسطينية من مقرات أجهزة أمنية وشرطة ووزارات... الخ، ولم تكن حركة حماس تتوقع هذا الرد الإسرائيلي بهذا الحجم المروع.

ونظرة سريعة لأبرز سمات هذه الحرب الهمجية، إنها خيضت في ظل انقسام حاد فأول مرة يخوض الفلسطينيون حرباً وهم منقسمون بهذا الشكل. لم تقم حكومة الأمر الواقع في القطاع بتهيئة المواطنين لهذه الحرب من خلال توفير الإمكانات الضرورية لحمايتهم وتعزيز صمودهم. لا الوضع الصحي كان مهيباً ولا الاقتصاد والتموين ولا الكهرباء، بحيث انه لم تكن هناك خطط للإخلاء وحماية الوثائق والأجهزة الحكومية، فكانت الضربة الأولى ضخمة وكان ضحيتها من أفراد من الشرطة الذين كانوا يداومون في مقراتهم وكأنه يوم دوام عادي، كما أن حركة حماس كانت في عزلة دولية وعربية خانقة خاصة في المحور الإقليمي باستثناء سوريا وقطر وإيران.

انتهت الحرب بقرار إسرائيلي من طرف واحد، لأسباب عديدة، وخرجت حركة حماس من الحرب، على الأقل محافظة على حكمها في قطاع غزة، فلم يكن الهدف من الحرب القضاء على حركة حماس كما قال ديسكن رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية بأن هدف العملية ليس القضاء على حكم حماس بغزة وإنما بإعادة الرشد لها ودفعها لإبرام اتفاق تهدئة طويل الأجل. ذلك لان القضاء على حكم حماس بحسب ديسكن يطرح سؤال ماذا ستفعل إسرائيل في اليوم التالي؟ هل تعيد احتلالها لقطاع غزة وبالتالي تكون أمام معضلة بأنها مسؤولة عن السكان كقوة احتلال، أم تعيدها لأبي مازن الذي بعدها سيفاوضنا على الحدود والمستوطنات والقدس ونقوي أوراقه؟

بعد الحرب الإسرائيلية المدمرة على قطاع غزة، وبعد أن جعلها الإعلام التابع لحركة حماس انتصاراً رانياً، رغم أن حماس لم تلحق خسائر موجعة بجيش الاحتلال الذي دخل غزة، ولم تفاجئنا بأي من المفاجآت التي وعدت بها، خرج خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في خطاب من الدوحة ومن ثم أعاده من دمشق بأنه "لا شرعية لأية مؤسسات أو تشكيلات تناقض الخيار الحقيقي لشعبنا وهو المقاومة، لذلك لا بد أن يعلن موعد اجتماع الأمناء للفصائل واللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف لإعادة بناء المنظمة على

قاعدة الانتخابات الحرة والاحتكام إلى الشعب والى حين أن يقر قادة المنظمة فتح الباب لحماس والجهاد وقادة المقاومة نحن سنسعى إلى تشكيل مرجعية وقيادة لقوى المقاومة في الداخل والخارج وصولاً إلى اللحظة التي تلتقي فيها البندقية مع المنظمة كما التقت عام ١٩٦٩".

وقبل هذا الموقف المعلن ورغم أهميته نشر مركز الزيتون عدة مداخلات لقادة حماس وخاصة أسامه حمدان وسامي خاطر عضوي المكتب السياسي للحركة جاء فيها كلام أكثر وضوحاً يعكس الاتجاه الذي تسير عليه حركة حماس في معركتها لاختطاف التمثيل من م. ت. ف.

فقد قال أسامة حمدان في ندوة حوارية أقامها مركز الزيتون في بيروت تاريخ ٢/٧/٢٠٠٨ "إن التغيير الذي يحصل في الساحة الفلسطينية هو بين قوة صاعدة وقوه مهيمنة، بين الجديد والقديم".

أما سامي خاطر فيقول بأن انسحاب حماس من المشهد السياسي أي "الحكم" ستكون سلبياته أكثر من إيجابياته وبالتالي المخرج هو بطبيعة الحال هنا هو التمسك بالحكم، والدعوة لأن تكون السلطة المسيطرة عليها من قبل حماس في قطاع غزة هي الممثل للفلسطينيين بدلاً من م. ت. ف التي انحرفت بحسب اعتقاده عن السبب الذي نشأت لأجله وهو التحرير.

وفي وثيقة غير رسمية معنونة بأسس وآليات على طريقة الوفاق الوطني وزعت أواسط عام ٢٠٠٨ كانت أكثر وضوحاً.

"إنه لم يكن موضوع التفاوض مع إسرائيل نيابة عن سكان الضفة وغزة أحد أهداف أو أسباب نشوء منظمة التحرير. فغزة والضفة الغربية هي مناطق مأهولة بالفلسطينيين الوطنيين الذين يستطيعون التفاوض حول هذه المناطق إن أرادوا وبكفاءة أكبر".

لاحظ حكم السكان أي حكم حماس الذي أصبح شرعياً في غزة "بحسب اعتقادهم" هو المفترض أن يفاوض لا المنظمة، وهذا يعني بدرجة أساسية تفويض القضية، فالسلطة في غزة والضفة هي حكم ذاتي للسكان لها علاقة بالمعابر وتوفير احتياجات السكان؛ أما المنظمة فتعني القضية الفلسطينية برمتها، تعني اللاجئين والقدس والدولة ومن هنا تكمن الخطورة. بالطبع هذا له ما يبرره لدى حماس؛ فما دامت لا تستطيع أن تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية فلا بأس بشطبها وتكوين مرجعية وصولاً إلى أن تكون السلطة هي من تفاوض عن الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية؛ وهذا يتوافق بالحقيقة مع مفهوم حماس لموضوع الهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل وسعيها إلى أن يكون حكمها في قطاع غزة إمارة تلتقى الدعم من العالم الإسلامي وخاصة حركة الإخوان المسلمين في العالم والتي وعدت الحركة بتقديم كافة أشكال الدعم مقابل أن تحافظ حركة حماس على حكمها في القطاع باعتباره التجسيد العملي والانجاز الأكبر للإخوان المسلمين في تاريخهم.

إن الوطنية الفلسطينية التي انطلقت وأخذت مشروعيتها منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي ما زالت

قوية وتلقى الدعم الكاسح في الشارع الفلسطيني ولها تأثير عالمي وعربي وإقليمي كبير . وتستمد وجودها وحضورها كونها واقعه تحت الاحتلال . فقبل أن تكون قومياً أو إسلامياً عليك أن تكون وطنياً أي إعطاء الخصوصية الفلسطينية دورها في التحرر والانعقاد .

في النهاية إن الصراع بين م . ت . ف . وحركة حماس على التمثيل الفلسطيني ، فشل قبل أن يبدأ لأن الوطنية الفلسطينية ذات جذور عميقة ومتأصلة في الوجدان الفلسطيني ؛ وما الإرباك الذي أصاب حركة حماس من تصريحات صحفية متضاربة هنا وهناك لهو دليل على ذلك ، فلا خيار لحركة حماس إذا أرادت أن تكون فاعلة ومؤثرة أكثر إلا بأن تكون جزءاً من الوطنية الفلسطينية ضمن نظام سياسي يحترم التعددية والرأي الآخر ويحترم الثقافات ويؤمن بالمشاركة والتعاون بدلا من الاستحواذ والهيمنة .

الهوامش

- ^١ انظر بحثنا الديمقراطية والإسلام السياسي الذي نشر في مجلة سياسات عدد ٦-٢٠٠٨ حيث ضم البحث مساحة واسعة للمراجعات السياسية - ومستوى تأثيرها بها .
- ^٢ انظر للتقارير الدولية لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ التي صدرت عن مختلف مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في قطاع غزة وخاصة تقارير مؤسسة الميزان والضمير وحقوق المواطن
- ^٣ ميثاق حركة حماس - المادة الثانية
- ^٤ حماس الفكرة والممارسة السياسية خالد الحروب الناشر . معهد الدراسات الفلسطينية - واشنطن .
- ^٥ منشورات مركز الزيتونة - بيروت
- حلقة نقاش الحوار بين فتح وحماس وآفاق المصالحة ٢-٧-٢٠٠٨ فندق كروان بلازا .
- ^٦ الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر . عبد الإله بلقزيز الناشر بيروت مركز دراسات الوحدة العربية .
- ^٧ حماس والغرب هل توجد آفاق للحوار مع محمد أبو رمان سويس أنفو - عمان ٥-٢-٢٠٠٩ .
- ^٨ خطابي مشعل في الدوحة ودمشق شباط ٢٠٠٩ .



الواقع الراهن لمنظمة التحرير الفلسطينية وعناوين التطوير وإعادة البناء المترتبة

هشام أبو غوش *

على خلفية المأزق الذي نعيشه ونتلمسه جميعا، وفي ظل الأخطار المتفاقمة التي تحيط وتتهدد كامل مشروعنا الوطني، باتت الأضواء تتركز أكثر فأكثر على واقع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وذلك من خلال مواقف متعددة أو اشتقاقات متباينة. فمن جهة، تمضي سلطات الاحتلال بعدوانها متعدد الأوجه وبمشاريعها الاستيطانية وإجراءاتها التهويدية، ومن جهة ثانية، تنكسر حالة وحيثيات الانقسام الداخلي وتداعياته منذ انقلاب حركة حماس على الخيار الديمقراطي أواسط حزيران ٢٠٠٧، كما تزداد مظاهر الترهل والضعف التي تطال مؤسسات م. ت. ف. وقواعدها أو امتداداتها من جهة ثالثة.

شهدت الآونة الأخيرة خطوات ما لجهة انتظام بعض مؤسسات المنظمة كالمجلس المركزي وحراكا أوليا يتصل بتشكيل أو اجتماعات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني، إضافة إلى تداولات غير مكتملة لإقرار نظام انتخابي لعضويته على قاعدة التمثيل النسبي الكامل. ومن جهة أخرى، طرحت مواقف تتحدث عن تشكيلات أو مرجعيات بديلة لمنظمة التحرير كما أعرب عنها السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس في مطلع هذا العام. أمام هذا كله، كيف يبدو الواقع الراهن للمنظمة ولمؤسساتها، وما هي العناوين الواقعية والممكنة موضوعيا للتطوير الضروري أو لإعادة البناء المترتبة والمنشودة؟

بداية، تجدر الإشارة إلى أن المناقشات أو الملاحظات والانتقادات لواقع م. ت. ف. ومؤسساتها لم تتوقف على امتداد مسيرتها منذ تأسيسها عام ١٩٦٤، وقد جرى طرح أو إقرار العديد من المشاريع والتوجهات ذات الصلة بضرورات الإصلاح والتطوير أحيانا، وأخرى كانت تسعى من أجل إيجاد صيغ بديلة أو موازية لها من خلال عناوين فلسطينية وبمظلات عربية وإقليمية معلنة أو غير معلنة. فتسليط الأضواء على عوامل الترهل

* عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية، عضو مجلس وطني فلسطيني

والشلل أو التهميش والاستخدام بهدف تطويرها وإصلاحها تمثل ضرورات وطنية ونضالية تزداد أهميتها والحاحيتها راهنا، وذلك لتعزيز موقعها كمثل شرعي ووحيد لشعبنا، بينما نعتقد بأن الانطلاق من نقد النواقص والعيوب لتبرير المواقف الرامية لتجزئة التمثيل أو للنيل من شرعيتها وما ارتبط أو يرتبط بذلك من صيغ أو مشاريع بديلة فهو يندرج في إطار كلمات الحق التي يراد بها باطل .

لهذا، نرى أنه من الضرورة بمكان أن نؤكد على حقيقة أن م . ت . ف . كانت ولا تزال تمثل الكيان المعنوي والهوية التي جسدت وتجسد وحدة شعبنا في الوطن وسائر مواقع اللجوء الشتات، وإن أي تجزئة أو طعن وإضعاف لشرعية المنظمة أو وحدانية تمثيلها لشعبنا إنما ينعكس سلبا على نضال شعبنا وحقه في العودة وتقرير المصير، وبالتالي على تضحيات مئات الآلاف من الشهداء والأسرى والمصابين ولمجمل الأهداف التي ضحوا من أجلها وفي سبيلها . ولكن حقيقة وحدانية التمثيل الفلسطيني وضرورات تعزيز مكانة المنظمة والارتقاء بدورها بما يمكن من مجابهة الأخطار الكبرى الراهنة والمنظورة كانت ولا زالت تتطلب مزيدا من تسليط الأضواء على الثغرات التي باتت تطل بنيتها وبرنامجه وأداء هيئاتها ومؤسساتها على أكثر من صعيد .

إذا كانت حالة الانقسام الداخلي والمأزق الوطني المتفاقم قد أسهمت في تسليط الأضواء على جوانب من مظاهر الضعف والترهل التي تعيشها أو تشهدها المنظمة ومؤسساتها، فإن ذلك يؤكد الضرورة الموضوعية والوطنية لحقيقتين متلازمتين: الأولى، تتمثل بالأهمية الاستثنائية للحافظ على م . ت . ف . كمثل شرعي ووحيد لشعبنا، والثانية تتصل بضرورة وإلحاحية التطوير والإصلاح الديمقراطي لمؤسسات المنظمة، وبما يعزز دورها وموقعها كمرجعية قيادية للشعب الفلسطيني في كافة تجمعاته، وكمرجعية وطنية عليا للسلطة الوطنية .

ولا شك أن مهام التطوير والإصلاح المتربتين تتلازم مع عناصر ومتطلبات تفعيل مؤسسات المنظمة، وبما يمثل اتجاهها ووجهة نحو خطوات واقعية وجادة لإعادة البناء الذي يعزز من مكانتها التمثيلية لعموم شعبنا والرافعة الأم لأهدافه وطموحاته الوطنية في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني الناجز في إطار دولة مستقلة على كامل أراضيها المحتلة بعدوان ١٩٦٧، بما فيها القدس العاصمة .

مداخل التطوير المترتبة

إذا كان إعلان القاهرة (آذار/ ٢٠٠٥) ومن ثم وثيقة الوفاق الوطني (حزيران/ ٢٠٠٦) قد حدّدنا بوضوح أسس الإصلاح والتطوير المنشودين، بل ومداخل إعادة البناء الديمقراطي الأشمل والأوسع للمنظمة ولمجمل النظام السياسي الفلسطيني، إلا أن المسار العملي لهاتين الوثيقتين تعثر كسابقتهما من مشاريع ومبادرات واتفاقات أخرى قد تكون أقل اكتمالا أو دقة منهما . وفيما يتعلق بمنظمة التحرير، فهناك ضرورات موضوعية ووطنية شديدة الإلحاح والأهمية للاضطلاع بجملته من المهام التي تمثل عناوين مباشرة من شأنها أن تسهم في تفعيل مؤسساتها على مستويات عدة ومتداخلة :

إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير ببرنامجهما الوطني وتكوينها الائتلافي لكي تتسع لجميع القوى والتيارات، وضمان

استقلال مؤسساتها عن أجهزة وهيئات السلطة الوطنية، والإقرار الفوري لنظام انتخابات المجلس الوطني على قاعدة التمثيل النسبي الكامل، وذلك كاستجابة لما انطوت عليه وثائق الإجماع الوطني وقرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دوراته الأخيرة، بما فيها دورة الاستقلال المنعقدة يومي ٢٢-٢٣/١١/٢٠٠٨ .

لا شك أن تفعيل مؤسسات م . ت . ف . ليس مجرد اتخاذ إجراءات تنظيمية وإدارية، بل هو في الجوهر مسألة سياسية تتعلق بالقاعدة السياسية التي تعمل بموجبها وتحتكم إليها هذه المؤسسات، إضافة لدورها على صعيد تأمين المشاركة الحقيقية في صنع وصوغ القرار الوطني . وبهذا، فإن تفعيل المنظمة ومؤسساتها يتطلب توفير جملة من العوامل المفترض أن تكون محصلة وتويجا لأي حوار وطني جاد . إن العناوين الأبرز لهذه العوامل تتمثل أولا، بإعادة تدقيق وبناء الأساس السياسي للإجماع الوطني وبما يحقق أوسع ائتلاف وطني في إطار المنظمة، وثانيا، بالعمل من أجل تصحيح بنية المجلس الوطني الفلسطيني من خلال انتخابات لعضويته على قاعدة التمثيل النسبي الكامل في الوطن وحيثما أمكن في الشتات، وثالثا، من أجل بلورة أقصى ما هو ممكن في مجال الإصلاح الديمقراطي لمؤسسات المنظمة ولآليات صنع القرار فيها، وما يتطلبه ذلك من محافظة على استقلالية هيئاتها عن أجهزة ومؤسسات السلطة .

يجاد وبلورة الوسائل الأكثر ملموسية الكفيلة بتفعيل جوهرية وموصول لدور المجلس المركزي الفلسطيني واللجنة التنفيذية، وبما يمكنهما من الاضطلاع بكامل دورهما في صنع القرار الوطني ومواكبة متطلبات متابعته . كما أن الاسترشاد بإعلان القاهرة وبعدد من الصيغ القيادية والائتلافية التي اعتمدت وتجسدت في محطات مفصلية خلال مسيرة الثورة ومنظمة التحرير من شأنه أن يحقق مشاركة وتمثيل القوى غير الممثلة في الهيئات التنفيذية للمنظمة وذلك إلى حين إجراء الانتخابات المنشودة والمقررة للمجلس الوطني وإرساء المقدمات الضرورية لإعادة بناء الائتلاف الوطني داخل هاتين المؤسستين على نحو أكثر رسوخا وأشمل تمثيلا .

الشروع الفوري في خطوات وإجراءات التفعيل لدوائر م . ت . ف . ومؤسساتها، بما فيها الاتحادات الشعبية والمهنية والنقابية الفلسطينية من أجل النهوض بدورها الوطني والاجتماعي ولتوحيد بنيتها في الوطن والشتات على أسس ديمقراطية، وعبر مؤتمرات منتخبة على قاعدة التمثيل النسبي لكي تضطلع بمهام التطوير البرنامجي المترتبة وبتجديد حيوية وفعالية قياداتها المنتخبة . فمعالجة أوضاع عدد من الاتحادات الشعبية الفلسطينية التي لم تعقد مؤتمراتها الوطنية منذ ما يزيد على عشرين عاما لم تعد تحتمل الإرجاء، وذلك ليس فقط من أجل إعادة انتخاب وتجديد قياداتها، بل وأيضا من أجل تطوير برامجها وتوحيد هيكلها وتوفير مقومات الإعداد لنهوضها على أكثر من صعيد .

اتخاذ الخطوات والإجراءات الضرورية التي من شأنها الإسهام في تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني في الشتات وفي أوساط اللاجئين عموما، وذلك على قاعدة التحركات الجماهيرية المتواترة للاجئين والتي أرسى أساسا ملموسا ومتقدما لعمل ميداني مشترك بين مختلف القوى والاتجاهات السياسية تركز حول حق العودة وعلى دعم وإسناد نضال شعبنا وصموده في وجه الاحتلال والعدوان؛ وذلك بهدف توسيع وتجديد إطلاق حركة

اللاجئين كحركة جماهيرية ومستقلة في الوطن ومختلف مواقع اللجوء والشتات .

إن خطوات ملموسة في هذا الاتجاه ترتبط عضويًا بأية جهود أو محاولات إصلاحية جادة لمنظمة التحرير ومؤسساتها، مراعين وأخذين بنظر الاعتبار أن ما يزيد على ٦٠٪ من شعبنا هم من اللاجئين .

معيقات أمام تفعيل مؤسسات المنظمة والتجديد الديمقراطي لها

بشكل عام، ليس هناك من خلاف أو تباين حول دواعي تفعيل وتطوير مؤسسات م . ت . ف . أو بشأن مبررات وضرورات الإعداد الحثيث لإعادة البناء والتجديد الديمقراطي لها . فقد مثلت المنظمة على امتداد العقود السابقة الهوية والكيان المعنوي للشعب الفلسطيني، وبخاصة بعد أن تكرر الإجماع الفلسطيني والعربي والدولي على اعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا منذ عام ١٩٧٤ . ومن على قاعدة ذلك الإجماع بوحداية وشرعية تمثيل المنظمة لشعبنا في الوطن وسائر مواقع الشتات، تحققت انتصارات هامة ونوعية لجهة الإقرار الواسع بحق شعبنا في تقرير مصيره أسوة بجمع شعوب المعمورة، كما اعتمدت سلسلة متلاحقة من القرارات الدولية والعربية التي تصب في هذا الاتجاه .

وخلال ذلك، فقد تسببت الخلافات السياسية والتنظيمية في إطار م . ت . ف . في مظاهر وأشكال متعددة للخروج عن البرامج والقواسم الوطنية المشتركة وبحالات متراكمة من الضعف أو الترهل أحيانا، ومن الشلل الجزئي والانقسام في أحيان أخرى، أو من نزعات التهميش والاستخدام في محطات متعددة أخرى . ولكنها، وبالرغم من هذا أو ذلك، فقد حافظت المنظمة على ثباتها كممثل شرعي ووحيد لشعبنا في كافة الميادين وفي مختلف المحطات المفصلية والمصيرية .

إذن، ما هي عوامل ومسببات العرقلة أو الإعاقة لمسار المشاريع والصيغ التطويرية التي تحظى بإطارها العام على إجماع أو شبه إجماع وطني؟ إنها تعود لجملة من الأسباب الذاتية والداخلية أحيانا، ولأخرى تعود لجملة موضوعية أو خارجية في أحيان أخرى .

وفي هذا السياق، لسنا بوارد الاسترسال بحيثيات العوامل الموضوعية ذات الصلة بالاحتلال أو واقع التشتيت والتجزئة التي طالت شعبنا أو ما تلا ذلك من إلحاق أو إجراءات ومحاولات طمس الهوية الوطنية . فالعوامل الداخلية، غالبا ما كان لها دور حاسم على هذا الصعيد، وهي ليست بعيدة عن تبرير أو تغطية التدخلات الخارجية التي تركت وبصماتها في سياق أكثر من محطة مفصلية خلال مسيرة الثورة ومنظمة التحرير . نشير لذلك دون إغفال لعناصر التدخل الموضوعية، وبالتالي للتأثير والتأثير بأزمات حركة التحرر الوطني العربية . فالحركة الوطنية الفلسطينية كانت ولا تزال تشكل حلقة عضوية من مجموع حركة التحرر العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام . ولهذا، فهي عرضة للعديد من العوامل والمؤثرات الخارجية ذات الصلة بالصراع في المنطقة وبامتداداته عربيا وإقليميا ودوليا .

وبالرغم من أهمية الانجاز المتمثل بتحديد الفواصل وعوامل التداخل بين الخاص والعام، أو بين ما هو "قومي" وما هو "وطني" وفق قواعد وأسس بعيدة عن الانغلاق والانعزال، فإن ذلك لم يحل دون الجنوح، من حين لآخر، لجهة سياسات أو مواقف انطوائية أحيانا، وأخرى ذات نزعات إلحاقية لدى بعض الجهات العربية والإقليمية أو التحاقية لدى بعض الاتجاهات الفلسطينية .

وإذا كان من الطبيعي أن تقع هناك تعارضات أو تناقضات ذات طبيعة سياسية وفكرية أو تنظيمية وأخرى تتصل بأساليب العمل والقيادة والتحالفات، فإنه من غير الطبيعي وغير المبرر موضوعيا أن لا يتم الاحتكام لقانون الوحدة والصراع الذي يفترض أن يحكم أي ائتلاف وطني عريض في مرحلة تحرر وطني . فقد كان الخروج عن برنامج الإجماع الوطني وعن القواسم المشتركة من أبرز العوامل الكامنة وراء العديد من المآزق الوطنية التي عانت منها الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها . وفي هذا السياق، لا يصعب تحديد الأسباب الذاتية والفئوية أو مظاهر التفرد الكامنة من وراء الإعاقات المعلنة أو غير المعلنة أمام مهمات التطوير أو التجديد الديمقراطي . كما وأن الحلول الإدارية أو تلك التي تسعى لحلول فوقية أو انقلابية لا تقود إلا لمزيد من طغيان التناقضات في صفوف الحركة الوطنية على حساب التناقض الرئيسي مع جبهة ومخططات الأعداء، مع كل ما ينطوي عليه ذلك أيضا من إعاقة وعرقلة مقصودة أو غير مقصودة للإصلاح والتطوير المنشودين .

ومن جهة أخرى لا يمكن تجاهل المصالح الفردية أحيانا والفئوية غالبا لإدامة وضع معين تحت مبررات مختلفة مع أنها تكون قابلة للحل من على قاعدة التوافق الوطني والمصلحة الوطنية . والمصالح الفردية والفئوية يمكن أن تكون متداخلة ومتوائمة مع إطار برنامجي أو سياسي متكامل في كثير من الأحيان . فقد عانت منظمة التحرير ومؤسساتها من تهميش جلي اثر تشكيل السلطة الوطنية، وذلك لصالح مؤسسات السلطة وبرامجها، وبالتالي أصابها ما أصابها من ترهل وضعف .

ولو توقعنا قليلا أمام المنظمات الشعبية الفلسطينية، فهل هناك ما يبرر غياب مؤتمرات بعضها لما يقارب ربع قرن؟ وهل هناك ما يبرر ذلك التقصير في عدم الاجتهاد أو المحاولة لبلورة خطوات ما من التطوير البرنامجي الذي بات يشكل استحقاقا وطنيا واجتماعيا في غاية الإلحاح، أو اتخاذ إجراءات ذات طبيعة ديمقراطية لتجديد قياداتها ولتوحيد بنيتها وهيكلها؟! مهما كانت التبريرات أو المبررات الموضوعية التي يمكن سوقها، أليس العامل الذاتي هو المسؤول عن ذلك أولا وأخيرا؟

وفيما يتعلق بهيئات منظمة التحرير ودوائرها، ألم يكن هناك أبداع مما كان؟ وما الذي كان ولا يزال يعيق ترجمة العديد من قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دوراته الأخيرة؟ وهل تضطلع اللجنة التنفيذية للمنظمة بدورها كمرجعية فعلية وقيادية أولى لشعبنا في الوطن والشتات؟ وهل كان هناك ما يحول دون خطوات ما من التفعيل لعدد من دوائر المنظمة الغائبة تماما والتي تعاني من شلل أو ترهل ما بعده ترهل؟ لا شك أن خطوات ملموسة كان ولا زال بالإمكان تحقيقها أو الاضطلاع بها ولو على نحو تراكمي ومتدرج، والتي ستصب في مجرى تعزيز دور المنظمة ومكانتها كممثل شرعي ووحيد لشعبنا .

للاتحادات الشعبية والنقابية الفلسطينية. الاضطلاع بهذا وذاك له ضروراته الوطنية والنضالية، ومن شأنه أن يساهم في تعزيز مكانة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد لشعبنا، كما أن من شأنه أيضا أن يوسع دائرة الالتفاف والدفاع عن شرعية ووحداية التمثيل أمام أية مواقف تسعى لإضعاف دورها أو للنيل من صفتها التمثيلية التي ترتبط عضويا وجدليا بحق شعبنا في تقرير مصيره.

لماذا يدب النفي فقط عند موقف أو تصريح مرفوض ومدان بلا شك؟ عشرات من الأسئلة والملاحظات يمكن إثارتها أو طرحها لتوضيح أن العديد من مظاهر الضعف والترهل لم تكن قدرا محتوما، وإنما تعود أساسا لرؤية أو لتصورات غير صائبة تجاه ما كان أو ما يزال مطروحا نحو المنظمة ومؤسساتها لجهة التطوير والإصلاح أو التجديد الديمقراطي، بما في ذلك صياغة العلاقات التي تضمن الاستقلالية والتكامل الضروريين لهيئات السلطة والمنظمة من على قاعدة التقييم الموضوعي لحصيلة التجربة ولآثارها خلال السنوات السابقة، كما تشمل أيضا تقييم وصياغة العلاقات المرتبة والمثلما ما بين الداخل والخارج، ومن موقع ضرورة تصحيح أي خلل في التوازن أو تهميش للخارج، وهو ما يمثل الوجه الآخر لعدم التوازن أو التهميش للداخل في مرحلة سابقة.

العبرة بالتنفيذ

على امتداد السنوات الماضية، حصل أن توافقت القوى والمحطات القيادية الفلسطينية على وثائق ومشاريع متعددة تضمنت معطيات وتحددات واضحة وملموسة لعناصر البرنامج السياسي والوطني المنسجم مع الثوابت والحقوق الوطنية الفلسطينية، بما فيها الأهداف الإستراتيجية للنضال الوطني المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإخلاء المستوطنات وتفكيك جدار الفصل العنصري وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس على جميع الأراضي المحتلة بعدوان ١٩٦٧ و صون وحماية حق العودة للاجئين تنفيذاً للقرار الدولي ١٩٤. كما تتضمن تلك الوثائق والمشاريع كون م. ت. ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والإطار الجامع والموحد لحركته الوطنية الموحدة في الوطن والشتات، وذلك تجسيدا لوحداية التمثيل الفلسطيني واستقلاله. هذا، كما نجد توافقا نظريا على الوسائل الكفاحية المتعددة، بما فيها الانتفاضة والمقاومة والعمل السياسي والدبلوماسي كوسائل وأشكال نضالية مشروعة يمارسها شعبنا كحق وواجب وطني من أجل تحقيق أهدافه الوطنية بالاستناد لصيغ وآليات متوافق عليها وطنيا.

ولكن مدى تنفيذ ما جاء في العديد من القرارات الوطنية أو ما تضمنته وثائق ومشاريع الإجماع وشبه الإجماع الوطني كثيرا ما يتسم بالضعف أو التباطؤ والانتقائية. وأمام غياب الهيئات أو الصيغ الملائمة لمشاركة جميع القوى في هيئات ومؤسسات المنظمة المعنية، أو غياب الآليات التي تكفل متابعة منتظمة للقرارات ولمسار ترجمتها، نجد أن العديد من مؤسساتنا تتخذ قرارات جيدة ومتوافق عليها، ولكنها تظل داخل الأدرج ولا تجد طريقها للتنفيذ العملي.

إن إيجاد الآليات التي تساعد على المضي بخطوات التفعيل الممكنة والمتاحة لمؤسسات المنظمة باتت تكتسب أهمية أكبر في ظل حالة الانقسام الداخلي الراهنة وأمام جملة الأخطار المحدقة بمشروعنا الوطني. كما أن إقرار الخطوات الإجرائية لتجسيد مشاركة كافة القوى الوازنة في الهيئات القيادية للمنظمة من هنا وحتى يتاح إجراء الانتخابات الديمقراطية للمجلس الوطني له ما يبرره وما يدعمه. وبالإضافة لهذا وذاك، فهناك ضرورة ملحة لانتظام عمل مؤسسات المنظمة ودوائرها دون إبطاء وللمضي سريعا بإجراءات الإعداد لمؤتمرات منتخبة



النظام السياسي الفلسطيني... تحديات متواصلة

صلاح عبد العاطي *

تمهيد

يعد مصطلح النظام من أكثر المصطلحات استخداماً في أدبيات السياسة والعلاقات الدولية في الكتابات العربية أو الأجنبية على حد سواء، وإن كان يستخدم في الكتابات بدلالات مختلفة ونحن هنا لسنا بصدد فلسفة اصطلاحية ولكننا أردنا الإشارة إلى شيوع استخدام هذا المصطلح.

وفقاً للمفهوم التقليدي كان يقصد بالنظام السياسي أشكال الحكومات المختلفة التي تباشر السلطة في المجتمعات الإنسانية وكانت دراسة النظام السياسي تتركز في تحديد شكل الدولة ونوع الحكومة ولا تتعدى البحث في مجالات نشاط السلطة والجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهذا النشاط، وبذلك يرى البعض أن النظام السياسي استخدم بدلالة القانون الدستوري تقليدياً حيث إن كل منهما تتركز الدراسة فيه على نظام الحكم من الناحية القانونية المجردة، حيث يرد الترادف ما بين النظام السياسي والحكومة. لأن الحكومة بالمعنى الواسع إن هي ألا ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة وعلى هذا الأساس فإن الأخذ بهذا التعريف يؤدي إلى انحسار أو حصر موضوعات النظم السياسية أساساً في الجانب العضوي أو الشكلي للسلطة بعيداً عن الخوض في أهداف السلطة ومجالات أنشطتها، بمعنى الاكتفاء بدراستها استناداً للنصوص الدستورية المنظمة للسلطة.

بيد أن هذا المفهوم للنظام السياسي والنظرة القانونية الضيقة قد تراجع لكون السياسية لم تعد مقرونة فقط بالقوة والعنف والإجبار، وإنما غاية السياسيين أصبحت تنصب على تعيين أهداف المجتمع كالبحت عن

* محامي، وباحث قانوني مقيم في قطاع غزة

الهيبة والنفوذ والأمن للبلاد والرفاه الاجتماعي، وهكذا نشأ المفهوم الحديث للنظام السياسي حيث إن النظم السياسية لم تعد تنفذ نشاط السلطة في الحدود الضيقة التقليدية بل أصبحت تتدخل في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وبهذا أصبح هناك تحول في المفهوم التقليدي للنظام السياسي فأصبحت الدراسة تنصب على مجالات نشاط السلطة لا شكلها فقط ولعل السبب الرئيسي في تطور مفهوم النظام السياسي هو اتساع دائرة نشاط السلطة وعملها وامتدادها إلى أمور لم تكن تتناولها سابقاً.

وهناك من يرى النظام السياسي بأنه "جزء من نظام أشمل هو النظام الاجتماعي مثل ديفيد استن الذي يعتقد بوجود علاقة تأثير متبادلة ما بين النظامين وأن محور النظام الاجتماعي هو النظام السياسي الذي يعد أكثر الأجزاء تطوراً وأكثرها تأثيراً في حياة أية دولة، أما موريس دوفرجه فيرى أن النظام السياسي يمكن تعريفه بإيجاز على أنه "حكم وتنسيق" ومن كل ما تقدم يمكن القول إن النظام السياسي عبارة عن شبكة من العلاقات السياسية بين مجموعة من الأطراف تؤدي إلى تبادل فيما بينها.

ومن الجدير ذكره أن اتساع نطاق النظام السياسي قد فرض ارتباطه بشكل مباشر بدراسة موضوع الأحزاب السياسية، فممارسة السياسة أو السلطة بشكل عام وخصوصاً عند مباشرة حق الانتخاب والاستفتاء تحتاج إلى تنظيم أو تنظيمات سياسية لتوعية المواطنين وممارسة الحريات السياسية الدستورية، وبالذات حرية الرأي والتعبير وبهذا فدون النظام الحزبي أو الأحزاب السياسية ينشأ فراغ سياسي هام وهائل ما بين السلطة والمواطن فالحزب يعمل على بلورة رأي المواطن واتجاهاته.

ويشير كل من باول والموند إلى إن دور الحزب السياسي هو دور النظام السياسي بسلطانه الثلاث وهي صنع القاعدة وتطبيق القاعدة والحكم بالقاعدة، وإن الأحزاب السياسية بوظائفها التي هي استجابة لمحيطها تساعد على تكييف ذلك النظام، وذلك بواسطة التوظيف والإعداد والتنشئة السياسية والتعبئة السياسية وتختلف من مجتمع لآخر حسب الثقافة السياسية السائدة ومستوى الوعي والنظم السياسية.

وعلى هذا الأساس فإن الأحزاب السياسية تعد من أهم ركائز النظام السياسي لكونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية فهي توفر إمكانية المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي وتجميع المصالح وتعبئتها، وأداة من أدوات التجنيد السياسي، وتساهم بإسباغ الشرعية على نظام الحكم، فواقع الحال يشير إلى أن استقرار النظم السياسية في بلدان العالم وخصوصاً لدى البلدان النامية يعتمد إلى حد كبير على قوة أحزابها وتكون العلاقة بينهما علاقة تبادلية، فقوة النظام الحزبي واستقراره يؤديان إلى استقرار النظام السياسي والعكس بالعكس.

ومن جهة أخرى فإن هناك من يربط بين نوع النظام الحزبي القائم وديمقراطية النظام السياسي من عدمها فيعد النظام السياسي ذا الحزب الواحد شمولياً، والنظام السياسي متعدد الأحزاب ديمقراطياً.

عموماً تختلف الدول في أسلوب تنظيم الممارسة السياسية فمنها من تأخذ بالنظام البرلماني كبريطانيا مثلاً

وأخرى بالنظام الرئاسي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك من يطبق النظام المختلط كفرنسا مثلاً، عدد من الدول تطبق النظام المجلسي النيابي مثل سويسرا.

نظرة على المجتمع الفلسطيني وتطور نظامه السياسي

من الصعب الحديث عن مجتمع فلسطيني واحد، بفعل التشتت، فحين وقعت النكبة وتشتت الشعب الفلسطيني لم تكن الهوية الفلسطينية (سياسياً وثقافياً) قد منحت فرصة التبلور الكامل، ولم يكن المجتمع الفلسطيني قد تواصل تماماً كمجتمع مدني موحد، ولم تكتمل عملية تشكل الشعب الفلسطيني كمجتمع موحد قبل عام ١٩٤٨، والفارقة أنها بدأت تكتمل في الشتات، لتتمحور حول كيفية صيانة نسيج المجتمع الفلسطيني من التمزق وصيانة مشروعه وهويته الوطنية، ووجوده من الاندثار، ومواجهة ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي الساعية إلى تجزئة الأرض الفلسطينية وتمزيق النسيج الاجتماعي والثقافي الفلسطيني والتحكم في مسار الفلسطينيين؛ لذا شرع الفلسطينيون في مواجهة المشروع الصهيوني، في التأكيد على هويتهم بوصفهم شعباً وله حقوق.

شكل البحث عن مقومات هذه الهوية الوطنية والتأكيد عليها وترويجها وإعادة إنتاج عناصرها واحدة من أبرز استراتيجيات الدفاع عن وجودهم، لعبت مؤسسات المجتمع الفلسطيني المختلفة، دوراً ملحوظاً في إطار البحث عن مقومات الهوية ببعديها الثقافي والسياسي، ومن ثم تطويرها والتأكيد عليها وترويجها، ولعل البداية العملية لتشكيل هوية ثقافية ووطنية للفلسطينيين بدأت مع تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وقيام المؤسسات الرسمية والشعبية التي على الرغم من ضعفها لاحقاً ساهمت مساهمة فاعلة في تثبيت الوجود الفلسطيني والكيان الفلسطينية وحماية الهوية الفلسطينية، وعندما ضعفت المنظمة تفاقم الأمر إلى الحد الذي ضعفت فيه وتمزقت فيه الهوية الوطنية إلى هويات جزئية، وبدا هذا الأمر جلياً مع صعود تيارات الإسلام السياسي وخاصة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وعدم اعترافها بالمنظمة وطرح نفسها بصيغة البديل إلى جانب ظهور إشكالية أخرى تتعلق بالمكون الإسلامي للهوية الفلسطينية وإبرازه على حساب المكونات الأخرى، وهو ما يعني أن الهوية الفلسطينية لا زالت أبعد عن النضج والاكتمال.

ومنذ توقيع اتفاق أوسلو أدخل النظام السياسي الفلسطيني الجديد «السلطة» والقديم «المنظمة» في مشكلات جديدة، حيث فقد النظام السياسي المبني على قاعدة «الوطن المعنوي» الذي شكلته منظمة التحرير معانيه التي ترسخت عبر التجربة الفلسطينية، من دون أن تنتقل هذه المعاني إلى الوطن الجغرافي المجزأ الذي ظهر بفعل اتفاقات أوسلو، ومنذ نشأة السلطة بدأت مرحلة جديدة من حياة الشعب الفلسطيني، تداخلت فيها مهام استكمال عملية التحرير من الاحتلال مع مهام عملية البناء الداخلي. فمع وصول السلطة الوطنية إلى غزة والضفة الغربية بدأت في إقامة مؤسساتها المدنية والأمنية، الأمر الذي أدى إلى إدراج تحديات البناء الداخلي على برنامج العمل الفلسطيني، ولم يغير قدوم السلطة الفلسطينية من هذه الحقيقة فالسلطة نشأت في وضع لا تحسد عليه، فهي ليست سلطة سياسية كاملة الصلاحيات بل سلطة مقيدة بشروط والتزامات تعرقل قيامها

بمهامها كسلطة سياسية. وبالرغم من أن العناصر المشكلة للنظام السياسي، بمفهومه العلمي، غير متواجدة في الحالة الفلسطينية، فإن المصطلح تم تداوله في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤.

أما قبل ذلك فكان يسود مصطلح «الكيانية السياسية» مجسدة بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن استحقاقات اتفاقات أوسلو فرضت على منظمة التحرير إعادة النظر فيما كانت تمثله وتجسده وطينا، سواء من حيث مفهوم الشعب أو مفهوم الحقوق الوطنية أو مفهوم الوطن ونطاقه؛ وعليه، فإننا نتحدث عن نظام سياسي هو دون الدولة، وليس سيد نفسه، وعن شعب خاضع للاحتلال.

فالدولة عادة ما تأتي بعد تحقق الركبتين الآخرين للدولة وهما الأرض والشعب، فهي تأتي لتمارس السيادة على الأرض والشعب. أما في الحالة الفلسطينية فقد وجدت السلطة أولاً في ظروف معقدة وبصلاحيات محدودة، ويتنظر منها استكمال عناصر الدولة، أي استكمال تحرير الأرض ولملئة شتات الشعب. هذه خصوصية لا تخلو من تناقض وتعتيد؛ ذلك أن السلطة الفلسطينية وجدت في إطار تسوية وضمن اتفاقيات تقيد تحركها وخاصة في القضايا ذات الطابع السيادي التي بات مرهونة بالموافقة الإسرائيلية، فيما الشعب يريد أن تقوم بمهمة مزدوجة مهمة سلطة وطنية تحريرية وسلطة سياسية تأسيسية، وهي مهمة صعبة إذ أخذنا بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض عمل السلطة.

فالسلطة الفلسطينية تفتقر إلى التحديد القانوني دولياً فيما يتعلق بالدولة ذات السيادة (شعب وإقليم وسلطة)، ذلك أن الأرض الفلسطينية والسلطة تخضع للاحتلال.

وقد كان لفشل السلطة الوطنية لأسباب خارجية: أهمها ممارسات الاحتلال وقوى العولمة الخليفة، فالتابع للسياسة الإسرائيلية في حربها ضد الشعب الفلسطيني، يلمس أنها تعمل على جبهتين: عسكرية لاحتلال الأرض وتدمير الإنسان، وسياسية ثقافية لهزم ذاكرة الإنسان الفلسطيني وتشويه تاريخ القضية، ليصبح الشعب الفلسطيني شعباً بلا نظام سياسي وبلا تاريخ وبالتالي بلا هوية، وعندما تنتفي الهوية الوطنية عن شعب يسقط حقه في دولة مستقلة بل يفقد حقه بالحياة، وداخلياً: أهمها الفساد وسوء الإدارة والتعسف في استخدام السلطة والفردية وعجزها عن ترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون، وبالتالي العجز عن إنتاج نظام سياسي ديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى زعزعة شعور المواطن بالانتماء للوطن والشعب، وبالتالي انتشرت الولاءات التقليدية الضيقة والأصولية الفكرية وتعززت حالة العجز والتدهور وسادت ثقافة التعصب والتطرف والعنف في التفكير والممارسة؛ لتصبح ثقافة العنف تسم طبع العلاقات السياسية والاجتماعية التي رسخت بشكل غير مسبوق خلال الانتفاضة الثانية، فقد تزايدت مظاهر الفلتان الأمني والتخلف الاجتماعي بصورة غير مسبقة، حيث تراجعت العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية القائمة على أساس المشروع الوطني والتماكك المجتمعي والعمل المنظم الفصائلي لحسابات عائلية وفئوية، وما يعنيه ذلك من بروز قيم النفاق والتفكك الاجتماعي والفوضى والفئوية والإحباط بدلاً عن قيم التكامل والتضامن والمقاومة والتوحد في الوعي الوطني والاجتماعي، وأصبحت هذه المظاهر وغيرها تهدد ليس فقط أمن المجتمع الفلسطيني،

ولكن قدرته على مواصلة معركته من أجل الانعتاق من الاحتلال وبناء المجتمع الديمقراطي.

ومما لا شك فيه أن الاحتلال والتحديات الاقتصادية والسياسية الناتجة عنه جعل الانشغال بالأمر الأمني والسياسية على رأس سلم اهتمامات أصحاب القرار في السلطة الفلسطينية، أما النظام والثقافة فقد تراجعت إلى درجة متدنية من الاهتمام، ولقد كان لغياب الاتفاق على رؤية واستراتيجيات سياسية وثقافية وتنموية اثر كبير باتجاه تراجع المشروع الوطني والنظام السياسي بشكل عام وفي مؤسسة السلطة بشكل خاص، ذلك أن اعتقاداً ساد وما زال بأن النظام السياسي هو ما تقول بها أحزاب وقوى سياسية بعينها لا نظام للمجتمع وجميع التيارات فيه، تحت مظلة يتشارك ويناضل الجميع ويختلفون ولكن النظام لا يختلف عليه، ليصبح النظام السياسي الفلسطيني متداخل مع الايدولوجيا والدعاية الحزبية والفئوية والتنظير السياسي والفكري.

وفي ظل موازين القوى الدولية والإقليمية وتأثيرها، وممارسات الاحتلال وحصاره للأراضي الفلسطينية؛ وفي ضوء عجز السلطة، وضعف بنى المجتمع المدني، وفي ظل تصارع المدارس والأفكار الحزبية والفئوية في الساحة الفلسطينية، غابت الاستراتيجيات السياسية والثقافية، وطرائق التعامل مع المحيط العربي والدولي، وكيفية استيعاب الأوضاع والمستويات الثقافية الفلسطينية في الجغرافيات المختلفة، وكيفية التعامل مع واقع الاحتلال والطرق الأقرب والأنسب للتخلص منه؛ وبالتالي برز العنف والفوضى والتعصب والانفلات الأمني كسمة أساسية من سمات هذا المجتمع، وانتشرت ظواهر النزاعات القبلية والعشائرية المسلحة والفئوية، بل ساهمت الأطر الحزبية المتداخلة مع الأطر القبلية والعائلية نفسها بوسائل العنف والسلاح، وأصبحت لهذه الأطر سلطتها المنفصلة عن إطار السلطة الوطنية؛ مما أضعف من السلطة وأوجد ازدواجية في السلطات. . . . وجرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في ظل الأوضاع التي اشترنا إليها سابقاً. . . الأمر الذي أوصل الفلسطينيين إلى حالة من التنازع على الصلاحيات في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦، كان نتيجته تعطيل وشلل النظام السياسي الفلسطيني ذو الطبيعة المختلطة «رئاسي، برلماني».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام السياسي للسلطة بعد اتفاقات أوسلو كان نظاماً رئاسياً، ثم تم التحول باتجاه النظام المختلط على اثر الضغوط الدولية، وأصبح هناك رئيس للسلطة ورئيس وزراء، وبدون تهيئة وصياغة شاملة للقانون الأساسي على قاعدة النظام المختلط، بحيث أبقى القانون على تداخل غير مريح بين صلاحيات الرئيس ورئيس الوزراء، الأمر الذي ساهم في الاقتتال والصراع على السلطة بين فتح وحماس، والذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة كسلطة أمر واقع، تبعها إعلان الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٤ حالة الطوارئ، وإقالة الحكومة القائمة في حينه، وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ، وما تبعه من رفض الحكومة المقالة قرار الرئيس الفلسطيني، واقعاً جديداً ألقى بآثاره على النظام السياسي الفلسطيني وعلى جميع مناحي حياة المواطنين، ما أفرز بدوره معوقات جديدة أمام إحداث تحولات ديمقراطية في النظام السياسي، تعيد الأمور إلى نصابها الصحيح بما يكفل ترتيبات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية تضمن تكريس سلطة عادلة وإعادة بناء الجماعة الفلسطينية بطريقة تكفل إعادة تشكيل قيم الفرد لمصلحة الشعب والمجتمع الفلسطيني، وليس لمصلحة الحزب، أو الصالح الخاص.

ولقد كان لمجمل الظروف الدولية والإقليمية والمحلية وما تحمله من مخاطر على النظام السياسي الفلسطيني والهوية الوطنية انعكاسات على المجتمع الفلسطيني في الحقول المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وثقافياً، كما كان لها نتائج وآثار ملموسة ومباشرة، كالفقر والبطالة والحرمان، والتعصب والانفلات والإقصاء وتعدد الهويات وغياب سيادة القانون والصراع على السلطة، وقد بدا ظاهراً أن المجتمع الفلسطيني يشهد حالة من الانزياح الثقافي والفكري والسلوكي لجهة غياب عوامل التوازن السياسي والاقتصادي والمجتمعي والثقافي الشامل.

فإذا ما غاب النظام السياسي الجامع واتسع الانقسام، وانتشر الفساد والاستبداد، وتزايد الفقر والفقراء، وضعفت الهوية الوطنية، وتراجعت القيم العامة، وانتهى ما يربط الناس، بحيث يزداد التفكك الأسري والتشرد الاجتماعي، كل فرد وكل جماعة أو طائفة تبحث لها عن قضية بعد أن غابت القضية العامة وبعد أن انحسر الوطن في قلوب المواطنين. ويسود الشك وتعم العدمية، وتقلب القيم، ليصبح نظام وهوية المجتمع يعتربها عوامل الضعف، بسبب، ما يولد تآكلاً في شخصية الفرد وتراجع هويته وزعزعة روح الولاء والانتماء للوطن وقضاياه.

يتم ذلك بطريقة لا شعورية، تتكرر وتزداد في المجتمع بفعل دخول عوامل خارجية تتمثل في قوى دولية إقليمية تستثمر ضعف المجتمع الفلسطيني ومحورية قضيته التي توظفها في خدمة أهدافها ومصالحها سواء الداخلية منها أو الخارجية، وبحيث ينشق الصف الوطني إلى فريقين: كل منهما يستبعد الآخر إن لم يكفره أو يخونه، وفي الحالات المتطرفة، تتحول مثل هذه النزاعات إلى نزاعات قاتلة؛ وهذا هو الحال في فلسطين حيث وصلت الأمور إلى حد القتل وتهتك النسيج الاجتماعي وتهديد السلم الأهلي، وكذا الحال في بعض بلدان المجتمع العربي، فكل فريق يدعي امتلاك الحقيقة المطلقة ويستبعد الآخر، وكل فريق يرى أنه أحق بورثة الحكم من الفريق الآخر بمفرده، فعندما ضعفت السلطة الوطنية لأسباب خارجية وداخلية تحول الصراع الثقافي إلى صراع على السلطة، صريح أو ضمني، وصل إلى حد الاقتتال بالسلح وتصفية الآخر وانقسام المجتمع، كل فريق وجد أعوانه في الخارج، والوطن هو الضحية، فأصبحت ساحة المجتمع ميداناً لصراع القوى الكبرى بالمال والسلاح، وأصبح الوطن مستباح الدم والعرض، متتهكة حرمانه، وغاب وعز الوفاق الوطني أو المصالحة الوطنية، وصمت الحوار الوطني، فالمعركة ليست معركة بريئة حسنة النية فهي معركة تمس حياة المجتمع ومصير المواطنين فيه.

وتكشف هذه المعركة عن أزمة بنيوية شاملة في النظام السياسي الفلسطيني اتخذت شكل النزاع على السلطة في الأراضي الفلسطينية طرحت أزمة المجتمع الفلسطيني والعربي والإسلامي، وليس الانقسام وعدم التجانس جديرين بالملاحظة فقط على مستوى سياسي واجتماعي، أو في بعض الطبقات الاجتماعية، ولكن ضمن الفرد نفسه بشكل خاص، هذا ما يميز المرحلة الراهنة في الحياة العربية والفلسطينية، الأمر الذي يترك خطورة بالغة علي القضية الفلسطينية، ولأن الراجح الأكبر من تأزم الوضع الفلسطيني في المحصلة هو الاحتلال الإسرائيلي.

ومن مجمل ما سبق يتبين لنا أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد عملت في بيئة سياسية معقدة فمن جهة سبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وممارساته القمعية والعدوانية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين التي طالت كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على بناء المؤسسات وتحقيق التنمية القادرة على توفير بيئة صالحة تحمي فيها حقوق الأشخاص جراء الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة وسياسة العقاب الجماعي وجرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي انتهكت بها كافة قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحتى الاتفاقات الموقعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن جهة أخرى تفاقمت حالة الخلاف السياسي بين حركتي «فتح» و«حماس»، بفعل استمرار الصراع الداخلي بينهما وازدياد وتيرة العنف السياسي والعسكري غير المسبوقة بين الحركتين المذكورتين في قطاع غزة، والتي بلغت ذروتها في حزيران ٢٠٠٧، حين سيطرت «حماس» على المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية في القطاع وفرضت سلطتها بحكم الأمر الواقع، الأمر الذي أدى إلى انقسام سياسي وجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ولعل أبرز المتغيرات التي ميزت البيئة السياسية وأثرت على أداء السلطات الثلاث ما يلي:

أولاً: تقلب النظام السياسي نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والتدخلات الإقليمية والدولية وسياسات الاحتلال الإسرائيلي، فقد تعاقبت على الحكم في الأراضي الفلسطينية عدة حكومات، هي الحكومة التي شكلتها حماس في العام ٢٠٠٦، بعد الانتخابات التشريعية الثانية حتى آذار ٢٠٠٦، وحكومة الوحدة الوطنية التي جاءت بعد اتفاق مكة في شهر شباط ٢٠٠٧، والتي أصبحت بعد إقالتها، وبمن تبقى منها من وزراء من حركة حماس، هي «الحكومة المقالة» وانحصر عملها في قطاع غزة. وحكومة إنفاذ حالة الطوارئ بتاريخ ١٧ حزيران ٢٠٠٧، والتي تحولت إلى حكومة تسيير أعمال بعد انتهاء مرحلة الطوارئ، وذلك لعدم تمكن الحكومة الجديدة من نيل ثقة المجلس التشريعي لعدم انعقاده.

ثانياً: تعمق حالة الانقسام الداخلي وتراجع الجهود الرامية لتحقيق الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية، مما أدى إلى تعزيز حالة من الانقسام السياسي والجغرافي التام بين الضفة الغربية وقطاع غزة التي بدأت بعد أحداث حزيران ٢٠٠٧، وسيطرة حركة «حماس» على المؤسسات الرسمية والأمنية الفلسطينية في القطاع، وإقالة الرئيس محمود عباس لحكومة الوحدة الوطنية وإعلانه لحالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية.

ثالثاً: أدى الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وجود سلطة جديدة في قطاع غزة تسيطر عليها حركة حماس وتقتصر صلاحيتها على قطاع غزة وتشكل سلطتها من بنية سياسية وأمنية مختلفة عما كان سائداً في الأراضي الفلسطينية سابقاً، مع استمرار عمل السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية واستمرار تحملها لجزء من مسؤولياتها في قطاع غزة عبر إصدار بعض من القرارات الإدارية، وتخصيص جزء من موازنة السلطة للقطاع ودفع الرواتب.

لقد كان لتلك المتغيرات في البيئة السياسية أبعادها الواضحة على مجمل الواقع الفلسطيني، ونجحت عن تلك المتغيرات نتائج جديدة يمكن إجمالها في زيادة الاستقطاب السياسي الحاد واللجوء إلى القوة في حسم الخلافات السياسية بين القوى الفلسطينية، والاتجاه نحو عسكرة النظام وتغليب الاعتبارات الأمنية على اعتبارات سيادة القانون وحقوق الإنسان، ومحاولة كل من طرفي النزاع استخدام بعض أحكام القانون كأداة لتبرير الممارسات والسياسات الذي يتخذها، واستخدام القانون لاعتبارات سياسية، وكذلك توجه نحو نظام التشريع الاستثنائي وتكريس نظام القوانين المؤقتة وتعطيل عمل المجلس التشريعي لأسباب سياسية فئوية، إضافة إلى وجود جهتين تنفيذيتين أحدهما السلطة القائمة في قطاع غزة، والأخرى حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية، كما أثرت سيطرة السلطة القائمة في قطاع غزة على الجهاز القضائي وتشكيل مجلس العدل الأعلى، على عمل وأداء السلطة القضائية بصورة كبيرة نتيجة حالة الانقسام والتجاذب السياسي، الأمر الذي أدى بدوره إلى مخاطر فعلية على حق المواطن الفلسطيني في التقاضي وفق النظام القانوني الفلسطيني والتشريعات القضائية ذات العلاقة.

وجاءت الحرب علي قطاع غزة لتضيف تحديات جديدة إمام الفلسطينيين، فقد طرحت الحرب والعدوان الأخير علي قطاع غزة، أسئلة حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني وأفاقه، فالقيادة الفلسطينية تواجه مجموعة من التحديات الهامة على الصعيد الداخلي، سواء فيما يتعلق بالانقسام السياسي وتداعياته على مجمل الحياة الفلسطينية، أو فيما يتعلق ببنية النظام السياسي الفلسطيني نفسه أو في العلاقة بين النظام وبين الفصائل، ولعل اخطر التهديدات التي تواجه الفلسطينيين يتمثل في تهديد شرعية التمثيل الفلسطيني والمرجعية العليا للشعب الفلسطيني المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، مما يفرض ضرورة تفعيل المنظمة ومؤسساتها ومؤسسات السلطة بعد توحيدها وتحديد الأدوار والسلطات، فالاستناد إلى مؤسسات فعالة في اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بالقضية الفلسطينية يعد هو الحل الأجدى لمواجهة المخاطر المحدقة بالمشروع الوطني والشعب الفلسطيني. وهذا يستدعي الاتجاه لحل الخلافات على أساس حوار وطني شامل يعيد ترتيب النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية تكفل مشاركة الجميع، فعلى جميع الأطراف أن تقرّ بأنها في مأزق، وأن استمرار الوضع القائم اليوم يؤثر سلباً على المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

فالقوى الفلسطينية اليوم مطالبه بسرعة بلورة تصورها السياسي للتعامل مع المرحلة وفق أولويات وطنية تهدف لتحقيق مزيد من التوافق الوطني الداخلي، وحماية الجبهة الداخلية وتصلبها في مواجهة العدوان والمخططات الإسرائيلية، مع ضرورة أن يتنبه الجميع إلي خطورة سعي الاحتلال إلى تعميق الخلافات وإقرار الأمر الواقع وتكريس الانقسام مما يدفع إلى بناء كيانات منفصلين ليرتبط كل واحد منهما مستقبلاً مع طرف عربي وفق بعض المخططات، وهو ما يمثل خطراً على القضية الفلسطينية ينبغي العمل على مقاومتها باستمرار حالة الانقسام والتنازع القائمة، وإن المسارعة في حسمها بالحوار والأطر القانونية والوطنية تعد أولوية قصوى.

فتحصين الوطن والمواطن، لا يكون، بالانقسام والانغلاق والتعصب والتفرد، بل يتطلب مواجهة الاستحقاقات التي تستلزم قبل أي شيء اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية وممثل شرعي ووحيد

للشعب الفلسطيني والعمل على إعادة بنائها وإصلاحها وضم حماس والجهاد فيها وتفعيل باقي مكونات النظام السياسي الفلسطيني.

وكذلك لا بد من مراجعة شاملة للقانون الأساسي ومعالجة الخلل في النصوص بقصد توضيح التخوم والصلاحيات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية كما لا بد من معالجة النقص في النصوص في حالة الطوارئ وفي ماهية النظام «رئاسي، برلماني، مختلط» كما أن الانقسام يستدعي تشكيل جمعية تأسيسية لإعادة العمل علي القانون الفلسطيني أو اعتماد دستور فلسطيني واضح المعالم يستفيد من التجارب السابقة ويؤسس لنظام ديمقراطي تعددي وفق مراكز واضحة تستفيد من وثيقة إعلان الاستقلال، وتضمن حلول لكل الإشكاليات القانونية التي يمكن أن يثير عدم توضيحها نزاعاً أو التباساً في السلطة إن بقي الاتفاق علي استمرارها، مع ضرورة احترام إرادة الشعب والناخبين وضمان مشاركتهم في عمليات صنع القرار والمحاسبة من خلال الحفاظ علي تداول السلطة بشكل سلمي وفق نظام انتخابي نسبي يسمح بمشاركة كافة قوي الشعب وبما يحافظ علي استمرار وجود نظام سياسي ديمقراطي يصون حقوق الإنسان ويمكن المجتمع بجميع فئاته وشرائحه من أن يواجه بثقة ويتفاعل مختاراً وبجدارة التحديات الخارجية والداخلية، ليكمل الشعب وقواه مجتمعة الطريق باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية في الاعتراف من الاحتلال، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة، وتحرير الأسرى وبناء مجتمع ديمقراطي مدني.

فالتحدي الكبير الذي يواجه الشعب الفلسطيني وهو يخوض نضالاً سياسياً وكفاحياً وعسكرياً ضمن ما هو متاح وإمكانية يجب عدم إسقاطها لصيانة حقوقه الوطنية، يتطلب من الفلسطينيين أن يحسنوا إدارة معركة الحفاظ على الهوية والوطن والمواطنين، فالساحة الفلسطينية باتت بحاجة ماسة إلى ترتيب وإصلاح أوضاعها، على قاعدة المأسسة والاحتكام للقانون والنسب التمثيلية، وتوطيد العلاقات الديمقراطية في مختلف المستويات.

هكذا يقف الفلسطينيون اليوم في مواجهة تحديات واستحقاقات مرحلة سياسية جديدة واستثنائية، مطالبين فيها بالاحتكام للقوانين والقواعد الديمقراطية. فهل يمكن أن تفتح الأطراف الفلسطينية الأفق أمام مسارات كهذه، لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وتجديد حيويته، وللاستجابة للتحديات المطروحة؟ والفلسطينيون اليوم فما بعد الحرب والعدوان علي غزة ورغم أنهم منقسمون، عليهم أن يؤكدوا أنهم كما كانوا دوماً كالعنقاء ينهضون من تحت الرماد.



النظام السياسي الفلسطيني ما بعد الحرب على غزة

أكرم عطا الله *

لا يمكن لمن كتبت له الحياة في غزة ما بعد حربها أن يصدق أن ثلاثة أسابيع من العدوان تكفي لإحداث كل هذا الدمار الهائل الذي يتجاوز منطلق الحروب، مناطق بأكملها سويت بالأرض المشهد دام بما يكفي لإحداث ندوب في الذاكرة ستحملها أجيال لعقود قادمة والأماكن التي لم تصلها أقدام الغزاة لم تسلم من القصف الجوي والبحري، فالخراب طال كل غزة ولكن المناطق التي وصلتها دبابات المحتل لم يصدق حتى أهلها أنهم كانوا هناك؛ فالمعالم كلها تغيرت والبيوت سويت بالأرض والشجر انغرس عميقاً في الأرض لدرجة أن أغصانها دفنت ولم يعد لها وجود وكأن زلزالاً كبيراً مر من هنا بما يتجاوز صور الحروب عبر التاريخ.

الحرب تفرض وقائعها وتذهب بالسياسة إلى مربع مارسمته على الأرض؛ فليس هناك حرب من أجل الحرب بل هي محرك للسياسة كما ذهب ذلك المفكر العسكري البروسي كلاوتز فيتز فالحروب تقسم التاريخ إلى قسمين، ما قبل الحرب وما بعدها لينشغل الدارسون والباحثون في قراءة واقع جديد تماماً فرضته كل حروب التاريخ، ومنها حروباً فرضت تغييرات في خرائط السياسة والجغرافيا لعقود ولقرون أيضاً.

فالحروب ليست نزهة برية أو جوية تفرضها أمزجة قادة تحركها مصالح شخصية بل هي تعبير عن مصالح شعوب ودول وخيار أخير تذهب إليه الدول بعد استنفاد كل الخيارات الأخرى، تعد لها جيّداً، تحسب بمقياس الربح والخسارة، الممكنات والمستحيلات وتضع أهدافها وتخرج بأعلى ما تملك، دماء أبنائها وتبدأ عملية تدمير الحروب فور أن تسكت المدافع وأحياناً قبلها، فلا تتحرك الدبابة قبل أن تعرف حدودها، ولا تغير الطائرات قبل أن تعرف ما الذي ستجنيه قبل الذي ستلقيه، قد تنجح وقد تفشل هذا هو مسار حروب التاريخ فلم تعد حروباً انتقامية فقد انتهى زمن قتال القبائل والعشائر الذي كانت تحركه القيم والأعراف وانتقلت

* كاتب صحفي مقيم في قطاع غزة

الحروب الحديثة إلى قتال المصالح والمكاسب .

توقفت طولها بعد ثلاثة أسابيع من الدمار والخراب والقتل الفردي والجماعي وبعد أن تجاوزت بشاعتها كل موثيق جينيف والاتفاقيات الدولية لحماية المدنيين وقت الحروب ، توقف القتال العسكري ولكن تأثيراته السياسية لم تتوقف بعد وتعكس نفسها كهزات ارتدادية نتيجة لذلك الزلزال الكبير الذي مر بغزة .

فقد وضعت هذه الحرب النظام السياسي الفلسطيني أمام تحدٍ آخر جديد كان آخر ما تحتاجه في ظل حالة الانقسام التي يعيشها ، فقد شنت الحرب على جزء من الوطن تسيطر عليه حركة أصبحت جزء من النظام السياسي منذ حوالي ثلاثة أعوام ، وقد كانت في أسوأ توقيت فلسطيني كان الوطن يشهد انقساماً هو الأسوأ منذ النكبة على وصف كثير من الباحثين ؛ وبالتالي فكان من الطبيعي أن تهتز الحالة السياسية الوطنية أثناء حرب وسط هذه الظروف ومن الطبيعي أن تترك هذه الحرب تأثيراتها على العلاقة بين القوى والأحزاب التي تشكلت بمجملها القيادة الفلسطينية وتخوض معركة التحرر الوطني ضد الاحتلال وتختلف في برامجها لدرجة شلت المشروع الوطني وأدواته المتناقضة ، ليستفرد الاحتلال بكل جزء على حدة ، إغلاق غزة ومحاصرتها وإنهاء شعبيته وتجويعه ليصبح خيار الهجرة هو الوحيد ، أو أن يدفع قطاع غزة للبحث عن حلول بعيداً عن إسرائيل عله يجدها لدى العرب أو غيرهم وإخراجه من دائرة الصراع معها ، بعد أن شكل لعقود سابقة شوكة في حلقة لدرجة البحث عن حلول منها ما بدا حلماً كان يصحوا قادة إسرائيل فيجدوا أن البحر ابتلع غزة وانتهى بالانسحاب من جانب واحد ، والجزء الآخر من الوطن من خلال تعزيز المشروع الاستيطاني ، مما يجعل من المستحيل إقامة تواصل جغرافي وحتى مواصلاتي ومصادرة الأراضي ونشر الحواجز التي تجاوزت ستمائة حاجز ، مما يجعل الحياة أيضاً مستحيلة في الضفة وكل هذا يحدث بصمت فيما الفلسطينيون مشغولون بصراعاتهم الداخلية بعيداً عن مراقبة المشروع الإسرائيلي .

فقد كان لتشتت الموقف والمؤسسة الفلسطينية ما يشجع المشروع الإسرائيلي على الاستمرار والانقضاض وكان من المفترض أن تضع الحرب الأخيرة على غزة حداً لهذا التشرذم كما كان متوقفاً وكما هو السياق الطبيعي للعمل السياسي الطبيعي ؛ ولكن لأن لم يتم ما ينبغي البحث عن مبررات ذلك الانقسام الذي وجه الضربة القاصمة للنظام السياسي الفلسطيني الذي كان موحداً منذ بداياته الأولى وضربة للمشروع الوطني .

على الرغم من العديد من القراءات التي قامت بدراسة النظام السياسي الفلسطيني الحديث والمتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية وتطورها التاريخي ، ينبغي الإشارة إلى أن هذا النظام تصعب دراسته دراسة نظرية كما الأنظمة السياسية في الكثير من دول العالم ؛ فهو نظام له خصوصية رغم تشابه السلطات من تنفيذية وتشريعية وقضائية إلا أنه نظام تميز بخصوصية في نشأته التي تركت تأثيرها عليه حتى هذه اللحظة ، تلك الخصوصية التي حكمت مسار الولادة ولازمتها فقد أنشأت هذه المنظمة خارج وطنها بعد أن أقيمت دولة يهودية ذات طابع عنصري على ذلك الوطن قامت على التطهير وطرده أبناء الشعب الفلسطيني ؛ ولم تكن المنظمة وليد تطور سياسي طبيعي فلسطيني أو تطور مؤسسات سلطوية كما الأنظمة السياسية في العالم التي تتطور بالارتقاء

الطبيعي منذ مئات السنين بل أنشئت بقرار مفاجئ وأيضاً قرار عربي في منتصف ستينات القرن الماضي وليس نتاج قرار أو بانتخابات شعبية . كان الأكثر خصوصية أن هذه المنظمة ليست مؤسسات خدمتية بقدر ما هي حركة تحرر .

فقد كلفت الجامعة العربية آنذاك المحامي الأستاذ أحمد الشقيري لقيادة هذه المنظمة التي شكلت مؤسساتها كاللجنة التنفيذية والمجلس الوطني وجيش التحرير الفلسطيني من شتات الشعب الفلسطيني ثم تبعه في قيادة المنظمة المرحوم يحيى حمودة وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، ومعركة الكرامة كانت الفصائل الوطنية التي سجلت حضوراً قوياً تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية ليتولى قيادتها المرحوم ياسر عرفات ، وهكذا بدأ فصل جديد في النظام السياسي الفلسطيني ، ليبدأ رحلة التمثيل الفلسطيني المستقل الخارج من عباءة جامعة الدول العربية والداخل إليها باحثاً عن الاستقلال في تمثيل شعبه .

ما إن يأتي العام ١٩٧٤ ، حتى تنعقد القمة العربية في الرباط لتعلن الدول العربية مجتمعة أحقية منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني وليعترف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً لهذا الشعب ، وإن كان لهذا الموقف بعده الإيجابي والسلبى : الأول في بلورة نظام سياسي وقيادة سياسة معترف بها لهذا الشعب الذي أرادت إسرائيل بقيامها تشتيته وتحويله إلى تجمعات من اللاجئين يتم متابعتهم إنسانياً من قبل الأمم المتحدة بدون قضية سياسية ، فإن الاعتراف العربي بمنظمة التحرير يعيد وضع الأمور في مسارها السياسي الصحيح لتبدأ رحلة النضال الوطني عسكرياً وسياسياً ؛ أما البعد السلبى فيتمثل بإخلاء ولو جزئي لمسئولية الدول العربية عن القضية الفلسطينية ورفع يدها عن مسؤولية التحرير في حين أن ضياع ما تبقى عن الوطن الفلسطيني عام ١٩٦٧ ، تم في ظل سيطرة دولتين عربيتين على الضفة الغربية وقطاع غزة وهما مصر والأردن ما يجعل من مسؤوليتهما أكبر تجاه أراضي ١٩٦٧ .

وفي نفس العام ١٩٧٤ ، تنعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة لينتقل النظام الفلسطيني إلى ما هو أبعد من إطاره العربي مبحراً هذه المرة في النظام الكوني ، ليذهب رئيس المنظمة بخطابه الشهير لينتهي الاجتماع الدولي التاريخي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كنظام سياسي ممثل للشعب الفلسطيني .

لم يشهد النظام الفلسطيني حالة استقرار منذ نشأته ما حرمه من التطور الطبيعي فقد خاض معارك كثيرة ، أشغلته أحياناً عن التأسيس البنوي ، سواء مع العدو الرئيسي الذي أنشأ ليكون نداً له وانشغل في معارك جانبية مع دول كان من الطبيعي أن تكون سنداً له مما أسماها معارك «استقلال القرار الوطني» محافظاً على استقلاليتها من جهة ومن جهة أخرى كان الصراع الرئيسي مع الاحتلال همه الأكبر .

فقد تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية إلى ما لا يمكن أن يتعرض له أي نظام سياسي من محاولات الشطب والإلغاء والإقصاء وطرح البدائل ، التي لم تنجح جميعها والتي كانت مدعومة من كيانات أرادت السيطرة على الفلسطينيين .

كان التاريخ الفارق في رحلة منظمة التحرير الفلسطينية حرب بيروت عام ١٩٨٢، لكن ما قبل الحرب ليس ما بعدها كما كل الحروب؛ فقد تأثرت منظمة التحرير حين خرجت من معركتها الكبيرة في ذلك العام لتنتهي بخروج المنظمة من الساحة اللبنانية إثر اتفاقية إنهاء الحرب؛ ولكن تلك الحرب وضعت المنظمة كنظام سياسي أمام ثلاث حقائق هامة وهي:

الأولى: رحلة تشتت من جديد كان عليها أن تبحث خلالها عن توزيع إمكانات قوتها على أكثر من بلد عربي يصاحبه تشتت للمؤسسات الفلسطينية بعد أن تمكنت من ترسيخ نظامها بشكل متكامل في لبنان.

الثانية: أن حرب بيروت سببها احتراك سياسي في المنطقة كان عليها أن تؤهل نفسها لخوض غمار التجربة السياسية بعد إدراكها قوة العدو، وأن الانتصار عليه لا ينبغي فقط بالمواجهة العسكرية والضربة القاضية بل بتكامل جميع أدوات الفعل الفلسطيني عسكري وسياسي وإعلامي.

الثالثة: أن على منظمة التحرير أن تبدأ بنقل ثقلها إلى الداخل وإشراك الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس في إطار عملية استكمال البناء المؤسساتي والسياسي بعد تجربة الترحال من عمان إلى بيروت، ثم ما بعد بيروت لتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية نقاباتها وتجمعاتها الجماهيرية وما أمكن من ثقل عسكري ومؤسسات إعلامية وغير ذلك. في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

ضربت إسرائيل عرض الحائط كل المبادرات السياسية وأهمها مبادرة الملك فهد بعد شعورها أنها أقصت منظمة التحرير ووجهت لها ضربة قاصمة وتعرض النظام السياسي الفلسطيني إلى محاولة تجاوزها وخلق بديل عنها من قبل قوة إقليمية عام ١٩٨٣، بعد محاولة الشطب الإسرائيلية كانت دورة المجلس الوطني في عمان عام ١٩٨٤، تمثل ذروة الأزمة للنظام السياسي الفلسطيني والتي انتهت بدورة المجلس عام ١٩٨٨، والتي سميت الدورة التوحيدية.

كان للانتفاضة الأولى الدور الأبرز في إعادة وحدة النظام الفلسطيني بعد أن ارتفع صوت الدم ليضع القيادة الفلسطينية أمام خيار الوحدة، وهذا ما كان يعتقد في الأيام الأولى من الحرب الأخيرة على غزة أن يكرر التاريخ الفلسطيني نفسه من جديد؛ ولكن الأمر اختلف هذه المرة رغم أن الدم كان غزيراً والأشلاء تناثرت في الساحات العامة إلا أن ذلك لم يقنع أطراف النزاع الفلسطيني استثمار الفرصة لإعادة الوحدة بل إن هذه الحرب من الواضح أنها زادت الهوة بين الطرفين.

بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعيد صياغة نفسها على أسس توحيدية ملتقطة لحظة تاريخية نهاية ثمانينات القرن الماضي كانت تتبلور قوة حزبية جماهيرية صاعدة أعلنت عن نفسها مطلع الانتفاضة الأولى كامتداد لحركة الأخوان المسلمين وهي حركة المقاومة الإسلامية حماس، ولم تكن جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية، بل بدت كثقل مواز لها. وبدا ذلك واضحاً حيث شكلت

فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ما أسمته «القيادة الوطنية الموحدة» لقيادة الانتفاضة فيما لم تشترك حركة حماس في هذه الهيئة وكانت فعاليات كل من القيادة الموحدة وحركة حماس ليست متكاملة بقدر ما هي متنافسة ولم تشترك حتى في إعلان أيام الإضرابات سوى في المناسبات الكبرى؛ وإلا دون ذلك فالأمر كان يبدو أن تيارين فلسطينيين يتنافسان على الساحة الفلسطينية، ولم تنجح الحوارات التي بدأت مبكراً في ضم حركة حماس لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي استضافت أولها الخرطوم قبل حوالي عقدين.

ولم تنجح تلك الحوارات حتى الآن في ضم حماس والجهاد الإسلامي إلى منظمة التحرير الفلسطينية بل إن الهوة ازدادت بين الطرفين مع التطورات السياسية اللاحقة.

تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية إلى أزمة جديدة إثر حرب العراق الأولى لتدفع ثمن موقفها المؤيد للنظام العراقي آنذاك فقد حوصرت دولياً وإقليمياً من قبل الدول العربية التي وقفت ضد السيطرة العراقية على الكويت. هذا الحصار الذي أضعف كثيراً من نفوذ المنظمة وبدت أمام أزمة تهدد وجودها وبدا كأن هناك اتجاه دولياً لتجفيفها.

وأثناء تلك الأزمة كانت قد بدأت مفاوضات سرية بينها وبين إسرائيل انتهت بإعلان اتفاق أوسلو بين الجانبين والذي أعاد الاصطفاف من جديد في الساحة الفلسطينية؛ حيث إن جزءاً من فصائل المنظمة نفسها وقف ضد الاتفاق ما أحدث شراً جديداً في النظام السياسي الفلسطيني إلى جانب الهوة السابقة لتزداد الأزمة عمقا.

وما نتج عن هذا الاتفاق هو إعادة موضوعة منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية والسماح لها بتشكيل سلطة في الضفة والقطاع بدأت في قطاع غزة. هذه السلطة التي تشكلت تحت الاحتلال في تشوه جديد للنظام السياسي وحدث التباس بين السلطة والمنظمة وضعفت المنظمة لصالح السلطة، فقد رسخت السلطة نفسها في الداخل فيما أهمل الخارج وبقيت المنظمة تمثل الفلسطينيين بشكل دبلوماسي وأحيانا حدث تنازع ما بين صلاحيات السلطة والمنظمة تمثل بأزمات بين الدائرة السياسية لمنظمة التحرير ووزارة الشؤون الخارجية كتعبير بارز لازمة الصراع الخفي بينهما، وأصبح النظام السياسي الفلسطيني موزعاً بين السلطة والمنظمة والمعارضة.

لم يشارك في الانتخابات الفلسطينية الأولى عام ١٩٩٦، سوى حركة فتح التي وقعت اتفاقيات أوسلو وفازت بتلك الانتخابات وسيطرت على المجلس التشريعي الفلسطيني وكل مقاليد السلطة التي تشكلت دون التفاهم مع المعارضة التي بدأت تتسع في الداخل وازداد الخلاف وضوحاً بين برنامجين مختلفين، وإقدام السلطة على المس بالمعارضة من خلال حملة اعتقالات عام ١٩٩٦، لتضع فراق العمل الوطني أمام أزمة ثقة قادمة وأمام فراق بدأ أنه سيلعب دوراً هاماً في الطلاق فيما بعد.

ثم اندلعت الانتفاضة الثانية في أيلول ٢٠٠٠، لتضع برنامج السلطة الوطنية ومنظمة التحرير في مأزق برنامج

المفاوضات مع عدو بدأ يمارس الإرهاب والقتل ضد الشعب الفلسطيني؛ ففي حين أن ثقل المنظمة بدا في العمل السياسي ظهر أن المعارضة الفلسطينية وضعت ثقتها في العمل العسكري مما يستجيب مع الرأي العام ويعبر عن الحالة الشعبية التي بدت أنها تخوض صراعاً دموياً مع إسرائيل .

وبينما كان الصراع يحتدم بدأت ضغوطات على السلطة الفلسطينية ورئيسها الذي يرأس منظمة التحرير من الخارج بدعوى إصلاحها، كانت تلك الضغوطات تركز على استحداث منصب رئيس وزراء للسلطة في محاولة الهدف منها هو تقليص صلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية خاصة بعد أن ادعت إسرائيل علاقته بتهرب الأسلحة لقطاع غزة وتم استحداث هذا المنصب ليضيف أزمة جديدة للنظام السياسي الفلسطيني باعتبار أن تلك الوظيفة لم تأت كاستكمال بلورة النظام السياسي وإنما كحالة فورية فرضتها الدول التي كانت تريد مصادرة دور رئيس منظمة التحرير الفلسطينية؛ والأهم أن ذلك المنصب لم يتم توضيح صلاحياته وفقاً للقانون الفلسطيني وبقية غامضة ما أفرز صراعاً لاحقاً حين كان رئيس الوزراء والرئيس من حزبين مختلفين .

وهكذا دخل النظام السياسي في أزمة هي الأضعب منذ ولادته بعد انتخابات عام ٢٠٠٦، فلم يبق الالتباس بين السلطة ومنظمة التحرير ومحاولة التنافس لأي منهما على حساب الأخرى بل زاد الأمر ضراوة الصراع داخل السلطة نفسها حين أفرزت تلك الانتخابات نتائج فوز المعارضة في المجلس التشريعي وتشكيل الحكومة وبدء الصراع مع الرئاسة .

وتلك أنتجت حالة تشوه لا مثيل لها داخل السلطة حيث الأغلبية التي شكلت الحكومة وجدت نفسها في المعارضة ولكنها لم تستطع العمل لا كسلطة ولا كمعارضة وكذلك الرئاسة التي فازت بها حركة فتح أصبحت سلطة ومعارضة ولكنها لم تعرف القيام بدور المعارضة للأغلبية ولا السلطة صاحبة الصلاحيات فزاد الالتباس أكثر مهدداً وواضعاً النظام السياسي برمته على هاوية زاد عمقها فشل حركتي حماس وفتح في الاتفاق على برنامج موحد بعد أن جرت محاولة بدا حينها أن ستنجح في إعادة تماسك النظام السياسي حين تداعت جميع القوى إلى القاهرة بداية عام ٢٠٠٥ ووقعت بعد حوار ناجح على إعادة هيكلة الحالة الفلسطينية وإعادة صياغة منظمة التحرير بما يضمن دخول حركتي فتح وحماس فيها والاتفاق على انتخابات المجلس التشريعي الثاني .

ولكن لم ينفذ من الاتفاق سوى انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، التي أفضت إلى فوز المعارضة لتبدأ رحلة الاقتتال والتي تعطل استكمال تنفيذ باقي بنود تلك الاتفاقية ومن أزمة إلى أزمة ثم الأزمة الكبرى بعد فشل طرفي الصراع في السلطة من استكمال مسيرة حكومة الوحدة التي انبثقت كنتيجة لاتفاق مكة وحفلة حوار الدم بينهما، التي انتهت بسيطرة حماس على غزة وإقصاء حركة فتح واستكمال بسيطرة حركة فتح على الضفة وإقصاء للدور السياسي لحركة حماس وإعلان الطلاق الجغرافي بين وحدتي الوطن والسياسي بين مكونات السلطة .

لقد ضعفت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأة السلطة عام ١٩٩٤، إذ سيطرت السلطة على إمكانات المنظمة وأبعدتها بشكل كبير عن إدارة الصراع والحياة اليومية للمواطنين في الداخل وشلت قدرتها على الاستمرار بالخارج وفشلت المنظمة في دور الأب المؤسس للسلطة؛ وعندما استدعت المنظمة لحسم خلافات السلطة كانت منهكة وعاجزة ومفتقدة لدورها إلى درجة الشلل ولم تستطع القيام بالدور الحيادي لأن رئيس السلطة يشغل مكانة رئيس منظمة التحرير .

لقد فشلت الفصائل المتناحرة في الساحة الفلسطينية في القدرة على تنفيذ اتفاق الحد الأدنى رغم أكثر من محاولة سواء خارجية تمثلت بالوساطات الكثيرة ووثيقة الأسرى التي كانت تشكل الممكن فلسطينياً سواء بتقاسم السلطة أو توزيع الصلاحيات وتقديم برنامج عمل وطني مشترك يجمع طاقات الشعب الفلسطيني، وانقسمت الحالة إلى برنامجين متعارضين تعثرا بسبب الانقسام واستناد كل منهما إلى جزء من الشعب الفلسطيني . وخلال ذلك كانت الحملات الإعلامية تستعر بين الجانبين في تشكيك كل منهما بعجز الآخر وعدم مشروعيته والانتهاك بالارتباط بالخارج سواء لقوى إقليمية أو دولية بحيث جرى تصوير الحالة السياسية الفلسطينية وأحزابها الرئيسية كوكلاء سياسيين وليسوا أصحاب مشروع وطني، مما قدم المشروع الوطني وقادته ونظامه السياسي بمكوناته سلطة ومعارضة - منظمة التحرير وسلطة - مجلس تشريعي ورئاسة - الكل السياسي الفلسطيني بصورة لا تليق بنضالات الشعب ولا بمستوى القضية بالمعنى الوطني والمساس بصورة التمثيل بالمعنى القانوني والسياسي .

ولأن ما قبل الحرب ليس ما بعد الحرب ولأن الزلزال العسكري يؤثر بهزاته على كل مناحي الحياة فقد تعرض النظام السياسي الفلسطيني لأزمة جديدة خلال الحرب ونتائجها؛ فقد شنت تلك الحرب على جزء من الوطن "قطاع غزة" وعلى جزء من النظام الفلسطيني "حركة حماس" ما يثير الانطباع بشكل مسيء لبقية الحالة الفلسطينية في الضفة الغربية والمنظمة والرئاسة التي عجزت عن الفعل لانعدام سيطرتها وعدم تواجدها بالميدان؛ وبدا كأن هناك فرزا ذهب إلى درجة التشكيك بدور الرئاسة وحركة فتح مما زاد الأزمة بين الطرفين .

لم تترك إسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية أية خيارات أو للرئاسة أثناء الحرب فوفقت عاجزة عن سوى الشجب والاستنكار والمناشدة؛ ولأن أسوأ ما في توقيت الحرب أنها كانت أثناء انقسام بين القوى السياسية فقد استغل كل طرف تلك الحرب لتأكيد موقفه والنيل من الآخر، فقد حاولت أطراف تحمیل حركة حماس مسئوليتها عن العدوان وحاولت أطراف أخرى النيل من موقف منظمة التحرير حين تعرضت هذه المنظمة إلى حملة هدفت إلى إخراجها من السياق الوطني، حين خرج الصراع الثانوي ليغطي على الصراع الرئيسي ما يخالف طبيعة الأشياء وقوانين التاريخ ربما بحكم تشوه الحالة الفلسطينية برمتها؛ وهذا يحتاج إلى قراءة أخرى لكن استعار الحرب بين الطرفين أثناء تدفق شلال الدم على يد العدو الرئيسي في محاولة كل منهما للقفز على الآخر واستمرار ثقافة الإقصاء وربما الحلم بالسيطرة على مقاليد السياسة الفلسطينية تمثل في استغلال لا يليق بمستوى الدم .

لقد أصيبت منظمة التحرير بالشلل وقد صدرت دعوات كثيرة لإصلاحها ذلك الإصلاح الذي أصبح ليس فقط مطلباً للفصائل خارج المنظمة، وإنما من فصائل داخل المنظمة نفسها تعيش الخلل وليست قادرة على التعايش معه.

وبغض النظر عن تلك الدعوات فإن حرب غزة كان من الطبيعي أن تستدعي استخلاص جزء من العبر كما هو مقترح، وأولها إعادة ترميم النظام السياسي فهل يمكن أن يحدث هذا؟

أثناء الحرب كانت هناك محاولة قطرية لدعوة القمة العربية للانعقاد تلك القمة التي أثير حولها جدل حضرتها جزء من الدول العربية واستنكف رئيس منظمة التحرير عن الحضور، ومثلت فلسطين ضمناً بالسيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس مما أثار خوفاً أكبر على التمثيل الفلسطيني.

لقد كانت تلك القمة تمثل أزمة الانقسام العربي الذي يعكس نفسه فلسطينياً؛ حيث إن لكل مجموعة من الاضطراب العربي تياراً صديقاً في الساحة الفلسطينية، وقد زاد هذا الانقسام من أزمة الانقسام الفلسطيني؛ وبدل أن يلعب العرب دوراً إيجابياً فإن الدور السلبي الذي عكسته حالة الاستقطاب العربي ترك تأثيرات ضارة بالساحة والسياسة الفلسطينية.

إذن فالنظام الفلسطيني أمام مفترق صعب وخيارين لا ثالث لهما، إما الحوار بما يفتح كل الملفات ومنها ملف منظمة التحرير؛ مما يعني إعادة ترميم وتمتين النظام على أسس تضمن قدرته على الاستمرار بالمشروع الوطني، ويبدو أن حالة الاشتباك الإعلامي بين الطرفين بعد الحرب واستمرار الصراع الداخلي بهذا الشكل ينالان من إعادة الوحدة ويعطيان انطباعات تشاؤمية حتى الآن على الأقل.

والخيار الثاني استمرار حالة الانقسام وتغذيتها إقليمياً وأن يذهب الانقسام إلى المدى الطبيعي له، ويتم تشكيل مرجعيات أخرى تتنازع التمثيل تؤهل لتدمير النظام السياسي والتلاعب به وصولاً إلى سحب التمثيل من الفلسطينيين لصالح أطراف قد تجد أنها ستعود بغزة والضفة إلى ما قبل العام ١٩٦٧، انتداب أو تمثيل أو غيره. وهكذا ينتهي المشروع الوطني، فهل سيسدل الفلسطينيون الستار على مشروعهم أم سيلتقطون الفرصة الأخيرة؟

لم يكن الصراع الداخلي في هذه الحرب بين حركتي فتح وحماس كما هو في حقيقته بل أثار الاستغراب مهاجمة منظمة التحرير الفلسطينية التي لم يكن جزء كبير من مكوناتها جزءاً من الصراع على السلطة وتقاسمها، فقط هو محصور بين فتح وحماس ولأن جزءاً من فصائل منظمة التحرير كان يخوض معركة الصمود في غزة بالإضافة إلى حركة حماس، وبالتالي طرح السؤال لماذا منظمة التحرير؟ الذي برز فجأة على لسان السيد أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية القيادة العامة بأن "منظمة التحرير كانت تنتظر هزيمة المقاومة لتتقضى على غزة"!

ثم تبعه إعلان السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس عن الرغبة بتشكيل مرجعية جديدة للمقاومة في غزة مما فسر لدى المراقبين بأن الأمر يذهب باتجاه جسم مواز لمنظمة التحرير وهذا يدل بشكل واضح على حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية.

وهنا يقف النظام السياسي في مرحلة فارقة من تاريخه الطويل العصيب فقد جرت مياه كثيرة في أنهار السياسة الفلسطينية ومن أزمة إلى أزمة قد يكون للنشأة غير الطبيعية سبب لذلك، وحيث إن القضية الفلسطينية شكلت على مدى العقود الماضية قضية العرب الأولى، أراد كثير من الحكام الاستقواء على شعوبهم بالورقة الفلسطينية، وأراد غيرهم تقاسم الفلسطينيين وحدانية تمثيلهم، وأراد غيرهم السيطرة عليها سواء كلية أو جزئية من خلال أحزاب فلسطينية كانت تتميز بعلاقة وطيدة مع تلك الأنظمة ولكن في كلهما لم تصل إلى درجة الشقاق والتفسخ وإن كانت أحزاب تخرج منها وأحزاب كثيرة تدخل إليها.

لكن الوهن الذي أصاب منظمة التحرير الفلسطينية في العقد ونصف العقد الأخيرين لعبت السلطة التي تشكلت في الضفة وغزة الدور الأكبر في المسؤولية عن ذلك الوهن الذي أصاب مؤسساتها وشل قدرتها وداهم تمثيلها الدولي إلا أنها بقيت البيت المعنوي الذي يمثل الشعب الفلسطيني.

ولكن هل يمكن أن يستمر تمثيلها للشعب الفلسطيني بدون حركتي حماس والجهاد الإسلامي؟ إن بقاء هاتين الحركتين خارج أطر النظام الفلسطيني خاصة بعد انتخابات المجلس التشريعي الأخيرة عام ٢٠٠٦، والتي فازت فيها حركة حماس لا يستطيع أحد الادعاء بشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني دون إشراك هذه الحركة الكبيرة التي تمثل جزءاً كبيراً من أبناء الشعب الفلسطيني؛ وبالتالي فإن كل الاتهامات التي توجهها حركة حماس للمنظمة هي اتهامات صحيحة ولكن الذهاب نحو تشكيل جسم مواز لها فهذا أمر يجعل ليس فقط الشارع الفلسطيني المنقسم أمام استدامة هذا الانقسام ولا السلطة التي تشكلت وفقاً لاتفاقيات أوسلو والتي من الممكن أن تحل حين يشعر الشعب الفلسطيني أنها لم تعد ذات جدوى أو أنها تعيق مشروع تحرره الوطني أو أنها عبء على النضال الوطني كما نرى بعض الأطراف، لكن منظمة التحرير التي تبقى هي الإطار المرجعي للشعب الفلسطيني فإن تشكيل أي أجسام أخرى ستمس بالقضية الفلسطينية برمتها والمشروع الوطني ووحدة الشعب بشكل دائم.



النظام السياسي الفلسطيني... بين واقع الحال وآفاق المستقبل

رامي مراد *

توطئة عامة

يبدو من المريب أو الغريب للوهلة الأولى أن نتحدث حول عنوان «النظام السياسي الفلسطيني»، في الوقت الذي لم يأخذ فيه هذا النظام شكله الواضح، بقيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، لها عاصمتها وسلطاتها المختلفة المنصوص عليها في الدستور، ولها آليات عملها وقوانينها، وأحزابها السياسية ومؤسساتها المختلفة التي تستكمل بناء النظام السياسي .

لكن التمعن في الحالة الفلسطينية، سيقودنا إلى أن نلاحظ أن ثمة خصوصية تحكم مسار ولادة النظام السياسي الفلسطيني . ففي الوقت الذي مازالت فيه الحالة الفلسطينية تعيش مرحلة التحرر الوطني، وتناضل لأجل الخلاص من الاحتلال والاستيطان، واستعادة الأرض الفلسطينية التي ستقام عليها الدولة المستقلة، قامت على أجزاء من هذه الأرض سلطة فلسطينية ذات بنية خاصة، باتت هي المعنية في ظل الاحتلال عن إدارة شؤون الضفة الغربية وقطاع غزة . إلى ذلك ما زالت منظمة التحرير الفلسطينية، ورغم انحسار دورها، تحتل موقعها التمثيلي الشامل للشعب الفلسطيني في مناطق تواجهه كافة، الأمر الذي اوجد علاقة معقدة ما بين المنظمة، كمؤسسة وكفصائل، وبين السلطة الفلسطينية، وكذلك ما بين المنظمة والسلطة معا، وبين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني .

من منطلق فهمنا لهذه العلاقات الشائكة، تم تناول النظام السياسي الفلسطيني بأبعاده المختلفة، وواقعه المهدد اليوم وبشكل غير مسبوق بفعل عوامل التفكك والانقسام وتراجع حاد للأفكار الوطنية التوحيدية التي عبرت

* ناشط مجتمعي، مقيم في قطاع غزة

عنها منظمة التحرير الفلسطينية عموماً، لحساب الأفكار التي تروج لعوامل التفكك والتشرد، التي تفرز مشاعر القلق والإحباط واليأس. وكتيجة حتمية لهذه الأفكار التشرذمية تعيش القضية الوطنية مرحلة فيها نوعاً من التشابه في النتائج السياسية الكارثية بين مسار الحركة الوطنية في أعقاب نكبة ١٩٤٨، بعد أن أعلنت المنظمات الصهيونية المسلحة، والأحزاب الصهيونية، قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين، مستفيدة من أمور عديدة أهمها خطة تقسيم فلسطين التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية عقدتها سنة ١٩٤٧.

رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية بالأغلبية الساحقة قرار التقسيم، على أساس أن الموافقة عليه تعني التسليم بالاغتناب الصهيوني لجزء من أرض الوطن. وكان هذا الرأي المعلن لحكومات الدول العربية السبع التي كانت قد حصلت على استقلالها، إلا أن موقفها تبدل بعد ذلك، حيث عادت فطالبت بالعودة لقرار التقسيم، بعد أن كانت إسرائيل قد أخذت أكثر من الأرض المخصصة لها، وبعد جلاء آخر جندي بريطاني عن فلسطين أدخلت مصر وسوريا والأردن والعراق جيوشها إلى فلسطين، واندلعت في منتصف أيار ١٩٤٨ الحرب العربية-الإسرائيلية. وتولت القيادة العربية العسكرية زمام المبادرة في الصدام العسكري مع الجيش الإسرائيلي. هذه الحرب التي انتهت بسط السيطرة الإسرائيلية على أجزاء من فلسطين.

كل ذلك أدى إلى عدم قيام الدولة العربية الفلسطينية، والى تشتت الشعب العربي الفلسطيني، وغياب حركته الوطنية لضع سنوات لاحقة. وتمزقت باقي الأرض الفلسطينية فضع لواء غزة إلى السلطة المصرية، في حين خضعت الضفة الغربية إلى السلطة الأردنية.

هذه الظروف التي شهدت محاولات حثيثة لضم الأرض الفلسطينية المتبقية إلى الدول العربية المجاورة، تماماً كما يجري اليوم، حيث الجدار الذي يفرض وقائع حدود دولة إسرائيل، ولا يفسح أي مجال لإمكانية الحديث عن دولة فلسطينية في أراضي عام ١٩٦٧. ومسار ما بعد أوسلو، الذي وقع عام ١٩٩٣، بين وفد من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وأعقب هذا الاتفاق حالة من الانقسام السياسي الفلسطيني الحاد، وشطب البرنامج الوطني المشترك، وانفراط عقد الائتلاف الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية؛ مما أدى إلى إضعاف الموقع التمثيلي السياسي للمنظمة. وصولاً إلى المشهد السياسي الحالي والصراعات على المصالح والصلاحيات والمحاصصة بين قطبي الصراع الفلسطيني.

كل ذلك ساهم وبشكل فاعل في انتقال الحركة الوطنية الفلسطينية من واقع الأزمة التي عاشتها، وترافقت معها منذ انطلاقتها- هذه الأزمة التي تمثلت في غياب إستراتيجية وطنية يتوحد الجميع حولها، إلى المأزق الحقيقي، المتمثل في تشرذم مجتمعنا وانكشافنا أمام العالم؛ مما فتح المجال أمام التدخلات الدولية والإقليمية وبدأ يهدد استقلال القرار الفلسطيني، وبات يهدد مجمل القضية برمتها.

كما ساهم تآكل النظام السياسي الفلسطيني في السلطة والمنظمة، والتفرد غير المسبوق للمتنفذين فيهما، إلى جانب العجز عن إصلاحهما، وإعادة بنائهما، وفق ما يتطلبه الواقع الفلسطيني اليوم، إلى تراكمية الأزمة

للمشروع الوطني، والهوية الوطنية، التي باتت مهددة بفعل تداخل العديد من العوامل أهمها وصول قوى فوق وطنية (إسلامية) إلى مراكز صناعة القرار في السلطة الفلسطينية، وعدم قدرة هذه القوى على الموازنة بين مشروعها الإسلامي الفوق وطني، وبين المشروع الوطني، إلى جانب غياب محددات واضحة ومجمع عليها للمشروع الوطني الفلسطيني بين قوى منظمة التحرير الفلسطينية.

جدور الانقسام . . . و تداعياته على المشروع الوطني الفلسطيني

أولاً، الانقسام في إطار الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية

نشطت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ على الساحة الفلسطينية المناقشات التي كانت دائرة منذ ما بعد أيلول ١٩٧٠، ودفعت بها نحو تبلور اتجاهين رئيسيين، يحد أولهما الاستفادة من الفرصة التي أتاحها الحرب لتحقيق عدد من المطالب الوطنية الفلسطينية، على أساس النضال بالتعاون مع الدول العربية والدول الأخرى الصديقة، لأخذ الحقوق الفلسطينية بعين الاعتبار أثناء مناقشة بنود التسوية. ويعترض الآخر على مبدأ التسوية من أساسه، معتبراً أن حرب تشرين، بالرغم من نتائجها الإيجابية الملحوظة، لم توفر الأساس للأمل بتحقيق منجزات وطنية فلسطينية مرضية.

دعاة الاتجاه الأول كانوا قد انتهوا إلى قناعة بضرورة التعاطي مع المرحلة في تحقيق الأهداف الوطنية، لأن موازين القوى القائمة في تطورها المنظور لا يفسح المجال للأمل بتحقيق الهدف الشامل دفعة واحدة. كان الأمل لدى هذا الاتجاه بأنه من الممكن العمل لتحقيق عدد من المطالب المحلية، وكانوا قد تلقوا وعوداً قاطعة من الإدارة المصرية، بأنها ستدعم المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة، تقام على الأجزاء من الأرض الفلسطينية التي ستسحب عنها إسرائيل بموجب التسوية. بينما تمسك دعاة الاتجاه الثاني بمطلب تحرير كامل فلسطين، أو على الأقل بمطلب الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، وسمي هذا الاتجاه «تيار الرفض، أو جبهة القوى الفلسطينية الراضة للحلول الاستسلامية». في حين أطلق على الاتجاه الأول اسم «الاتجاه الوطني، أو الثوري الواقعي».

احتمت بين الطرفين الخلاف ليفرز كتلتين تنظيميتين، الأولى تقودها حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، والثانية تقودها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وعمل كل كتلة على تثبيت وجهة نظره مستخدماً كل إمكانياته بما في ذلك تحالفاته العربية والدولية، مما جعل الكتلتين تتوزعان قوى الساحة الفلسطينية بأسرها في الأراضي الفلسطينية وفي المهجر. وساهم ذلك في مزيد من التدخلات العربية. لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الخلاف بين قوى منظمة التحرير الفلسطينية، كان دائماً حول الأفكار والرؤى لشكل الصراع، أو ماهيته ولكنه أبداً لم يكن على منظمة التحرير، وشرعيتها وتمثيلها، وكان الجميع يتفق على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي من أهم الإنجازات للحركة الوطنية الفلسطينية. وأيضاً لم تؤثر هذه الاختلافات والتجاذبات على تغيير في أولويات النضال باعتبار أن الصراع والتناقض الرئيسي هو مع الاحتلال.

ثانياً، الانقسام بين قوى منظمة التحرير الفلسطينية من جهة وبين التيارات الإسلامية من جهة أخرى

منذ أواسط السبعينيات وحتى الانتفاضة الأولى كانت مرحلة اتسمت بالتنافس والتوتر على المستوى الطلابي والنقابات، بين المجمع الإسلامي من جهة، والقوى الوطنية المتمثلة في فصائل منظمة التحرير من جهة أخرى، فالقوى المعبرة عن برنامج حركة حماس، والتي لم تكن قد انطلقت بعد، كانت خارج إطار المنظمة وترفض الاعتراف بها، كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين.

لكن ومنذ الانتفاضة الأولى وحتى أواسط بدأ الصراع على الهيمنة يأخذ شكلاً أيديولوجياً بتعبيرات سياسية، وأصبحت حماس بميثاقها الذي حدد ملامح مشروعها السياسي الفوق وطني (الإسلامي) تشكل قوة سياسية واجتماعية فاعلة، وبالتالي انتقلت من العمل الدعوي إلى حزب سياسي اجتماعي. وأطلقت على نفسها اسم حركة المقاومة الإسلامية حماس، وازداد تأثيرها على المستوى الفلسطيني بازدياد فعلها الكفاحي، بالإضافة إلى تواصل عملها الخدماتي والمجتمعي. وساعدها أيضاً شعاراتها الاجتماعية المعبر عنها بالخطاب الديني. وبدأ المد الجماهيري يتسع تحت أقدامها وكان ذلك على حساب حركة فتح وجماهيرها. مما دفعها لأن تطرح نفسها دون الإعلان عن ذلك صراحة، كبديل ممثل للمنظمة. أو على الأقل تنقص من شرعيتها التمثيلية باعتبار أن جزءاً كبيراً من الشعب الفلسطيني المتمثل بحركة حماس والجهاد الإسلامي غير منضويين تحت لواء المنظمة.

وبعد ذلك كانت مرحلة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية وفق اتفاقيات أوسلو، والتي أعادت فيها حركة فتح سيطرتها على النظام السياسي، وأحييت الآمال بقيام كيان فلسطيني تمهيداً لتأسيس الدولة الفلسطينية على أراضي ١٩٦٧، مما أعاد التفاف الناس من حولها.

لكن بقيت حماس تشكل بديلاً وقطباً آخر في الساحة الفلسطينية حمل نهج المعارضة لأسلو، وساعد حماس بوقتها أن تصدر المعارضة الفلسطينية، تراجع وضعف وانحسار قوى اليسار الفلسطيني، نتيجة لضعف موارده وخطابه غير الديني، والذي لا يشكل المجتمع الفلسطيني والعربي حاضناً ووعاءاً له، إضافة إلى محدودية عمله الكفاحي، وانشغاله بالعمل المجتمعي وفي المؤسسات الأهلية، -التي للأسف أيضاً- لم يستثمر عمله فيها ليكون أقرب إلى الناس، ويلبي حاجاتهم، بل شكل انسلخاً عن حالة العفوية الشعبية واكتفى بالتأثير على النخب الفلسطينية.

في هذا الوقت الذي استفادت حركة حماس فيه من جهودها المجتمعية والمساجد المنتشرة للوصول إلى الناس والسيطرة عليهم من خلال وعيهم العفوي البسيط. وساعدها بعد ذلك بداية انسداد آفاق الحلول السلمية مع إسرائيل، وتبدد أحلام قرب إنشاء الدولة كما وعدت المنظمة. إلى جانب اندلاع الانتفاضة الثانية، والتي جذرت فيها حركة حماس شرعيتها عبر عملها الكفاحي وخصوصاً العمليات التفجيرية داخل أراضي عام ١٩٤٨، إلى جانب استثمار حركة حماس لبعض أشكال الفساد الذي استشرى في صفوف السلطة؛ وكانت

حماس تستفيد في وقتها بمدى التداخل الكبير وعدم الفصل بين مؤسسات حركة فتح كتنظيم سياسي، وبين السلطة الوطنية الفلسطينية؛ مما دفع الناس لفقد الثقة في قيادات فتح باعتبارهم رموز الفساد، كما روجت لذلك حركة حماس في حينها. وكانت هذه الإرهاصات للسلطة وحركة فتح ومجموع اليسار الفلسطيني حصداً لحماس في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦، وشكلت منعطفاً تاريخياً في حياة القضية الوطنية ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، بدأت أشكال الصراع بين قطبي الساحة الفلسطينية يطفو على السطح، وبدأت تأخذ أشكالاً عنيفة.

هذا الاستقطاب الحاد واستجابة لتداعياته، تراجعت مفاهيم المواطنة والهوية الوطنية بما يضمن إقامة الدولة المستقلة، وتعمق الانقسام الذي وصل إلى الحسم العسكري الذي نفذته حركة حماس في قطاع غزة، والذي كان ولا يزال له بالغ الأثر على مجمل تشكل النظام السياسي الفلسطيني المهترئ أصلاً.

حيث كان الانقسام السياسي عمودياً وأفقياً، بمعنى أن المجتمع الفلسطيني انقسم عمودياً باتجاه خيارين، خيار سلطة الرئيس محمود عباس وحكومة فياض في الضفة الغربية، وخيار حكومة إسماعيل هنية في قطاع غزة. وازدادت الهوة بين الفرقاء، إلى أن اثر ذلك على بنية المجتمع الفلسطيني، فانقسم أفقياً على الصعيد الاجتماعي والثقافي، حتى وصل الأمر لتزييف وعي الناس العفوي بقضيتهم الوطنية.

تعمقت ثقافة التمييز بين قطبي الصراع والمتمثلين بحكومة رام الله ونهجها التفاوضي، والذي ساهم الاحتلال عبر قطع الطريق أمام الحلول السلمية، ووصول العملية التفاوضية إلى طريق مسدود، بهدف إضعافه على المستوى الشعبي، سواء في داخل الأراضي الفلسطينية أو المحيط الإقليمي. وبين قوى المقاومة والممانعة، والذي تقوده حركة حماس، والتي حاولت أن تجذر لهذه الثقافة، (ثقافة القطبين) عبر استثمارها لصمود أهل غزة أثناء العدوان الأخير من قبل إسرائيل على القطاع، حيث كان ولاشك إنجازاً شعبياً بامتياز تمثل بصمود أهالي غزة.

استطاعت حماس عبر وسائلها الإعلامية وسيطرتها على وعي الشارع العفوي، وعبر خطابها الأيديولوجي الديني، تصوير الانتصار في غزة، بأنه إنجاز لحلفها، وانحسار للحلف المضاد، الذي اتهمته وبشكل صريح، بالتواطؤ والتآمر على غزة. مما ساهم وساعد في ارتفاع نسبة الالتفاف الجماهيري حول حركة حماس، في الضفة الغربية والأقطار العربية والدولية، وتراجع وانحسار شعبية حركة فتح. هذا المشهد ربما لن يطول على اعتبار أن ثمة كثير من التحديات ستواجه حركة حماس على المستوى الدولي والإقليمي، مما يفتح المجال لتساؤلات الناس عن مدى الإنجازات التي حققت مقارنة بكم التضحيات الكبير جداً سواء بالأرواح أو المباني أو البنية التحتية.

أزمة التصارع على الشرعية وتفاقم المأزق الفلسطيني

نتائج الانتخابات الأخيرة، الرئاسية والتشريعية أدت إلى تكريس واقع الانقسام السياسي الراهن، والذي أنتج بدوره (شرعيتين) على مستوى المجتمع والسلطة، ومستقبل الوحدة الجغرافية والسياسية للضفة والقطاع؛ شرعية حركة فتح المتمثلة في رئيس السلطة، وشرعية حركة المقاومة الإسلامية حماس المستمدة من المجلس التشريعي، ونشأ تناقض في البرنامج السياسي لكل منهما.

الرئيس محمود عباس يود الإستمرار في مسار العملية السلمية، والذي لن يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية إلا وفق الاشتراطات الإسرائيلية، ولقد سعى عبر تكتيكات وجهود حثيثة من تقريب حماس من تلك الرؤية. وبالفعل قدمت حماس بعض التنازلات التي تقاطعت بمساحة هامة مع برنامج السلطة المتمثلة في حركة فتح، كما اتضح ذلك في اتفاق مكة وقبول حماس بدولة على أراضي الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، إلا أن هذه التنازلات لم تستطع أن تقنع فيها حماس الرباعية ليقبلوها كشريك سياسي فلسطيني.

في الجانب الآخر كانت رغبة حماس في المحاصصة وفي استكمال التفاهات ذات العلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، رأت حماس أن الوقت في هذه الظروف أصبح مناسباً جداً لدخولها إلى منظمة التحرير لتبرر شرعيتها وأيضاً ستكون قادرة الآن أكثر من أي وقت سابق على أن تضفي صبغتها على المنظمة بحكم قوتها الجماهيرية والمستندة إلى نتائج الانتخابات التشريعية. ولكن رفض حركة فتح المهيمنة على المنظمة وقرارها، وتعطيل الإصلاحات المتعلقة بالمنظمة، استجابة ربما لضغوط عربية ودولية، وعدم جاهزية حركة فتح لتقاسم السلطة والمنظمة مع حركة حماس، أجاج الصراع مرة أخرى، بل وفاقمه، مما دفع حماس لتنفيذ الحسم العسكري والسيطرة على قطاع غزة لفرص شرعيتها باعتبارها سلطة أمر واقع على مساحة مهمة من فلسطين، مستثمرة نتائج الانتخابات.

وبالعودة إلى أزمة الشرعيات والتمثيل، لا بد أن نعرج في هذا الإطار على أن شرعية منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيلها للكيان الفلسطيني كانت على الدوام محل استهداف من قبل إسرائيل، وحاولت إسرائيل جاهدة إضعاف مؤسسات المنظمة وخلق الكثير من البلبلة حول شرعيتها، للهروب من استحقاق وجود قضية وطنية لكيان فلسطيني من حقه إقامة دولته المستقلة.

حماس ومنذ انطلاقتها كانت ترفض أن تكون جزءاً من منظمة التحرير، ومع نمو قوتها على حساب تراجع قوة فتح أصبحت حماس تطرح نفسها بديلاً واقعياً يستمد شرعيته من الفعل الكفاحي والالتفاف الشعبي حولها، وهذا ما عبر عنه خطاب خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس عقب الهجوم على غزة، من خلال تأكيده على ضرورة إنشاء مرجعية تمثل قوى المقاومة والممانعة الفلسطينية، وإن منظمة التحرير عبارة عن الشماعة التي يعلق عليها التنازلات - بحسب تعبيراته -، لكن اصطدم ذلك بالعديد من التصريحات الراضية لذلك، فضلاً عن أن إنشاء بديل للمنظمة لن يكون بالأمر السهل، لاسيما في ظل رفض التعاطي مع حركة حماس على المستوى الدولي.

السيناريوهات المحتملة

يعتبر العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة جزءاً أو حلقة من سلسلة حلقات في إطار مشروع متكامل، يهدف هذا المخطط الذي كان الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة جزءاً منه، إلى فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وإنهاء ما تبقى من فرص لقيام دولة فلسطينية مستقلة، يصل الأمر في نهاية المطاف إلى ربط غزة بمصر، وما يتبقى من الضفة بالأردن.

رفض مصر والسلطة السير باتجاه تحقيق هذا المخطط، كان سبباً في تعطيله حتى الآن. وبالتالي كان العدوان على غزة ليضغط على مصر والسلطة الفلسطينية لإضعاف موقفهما، وأيضاً كان ضغطاً على حركة حماس لتقبل بتهدئة وفق المعطيات الإسرائيلية.

تحاول إسرائيل وبشكل غير مباشر الضغط باتجاه فتح معبر رفح، مع إصرارها على إنهاء ملف الجندي جلعاد شاليط، حتى لا تخرج داخلياً، بيد أن إسرائيل تريد الضغط على مصر لفتح معبر رفح حتى تتخلص بعد ذلك من ارتباطها بقطاع غزة وقذفه ككرة ملتهبة في أحضان مصر.

هذا السيناريو يتقاطع نسبياً مع ما تسعى إليه حركة حماس من ترسيخ واقعها في قطاع غزة، ليكون نقطة الانطلاق لمشروعها الإسلامي الفوق وطني.

إسرائيل حققت جزءاً مهماً من أهدافها بالهجوم على قطاع غزة، تمثل في إقناع العالم بأنها لم تخض حرباً ضد الشعب الفلسطيني، بل ضد حماس، حيث اقتضت الحرب ضد غزة وبقية الضفة تأخذ دور المتفرج. أيضاً إسرائيل كرس واقع الانقسام بين الضفة وغزة على المستوى الشعبي علاوة على المستوى السياسي، وهذا ما ظهر أثناء وبعد العدوان من تصاعد وتيرة الاتهامات المتبادلة. لا يمكن التغاضي عن إنجاز إسرائيل بتحويل نظرة العالم من القضية الوطنية الفلسطينية إلى قضية مقتصرة على قطاع غزة، ومن يحكم غزة ومستقبلها السياسي.

في ضوء ذلك يمكن توقع بعض من السيناريوهات تتعلق بمستقبل المشروع الوطني برمته وهي على النحو التالي:

السيناريو الأول: تأييد حالة الفصل بين شطري مشروع الوطن، بمعنى أن تستقر الأمور لحركة حماس لحكم غزة وتستقر الأمور لحركة فتح لحكم الضفة الغربية، وهذه رغبة خفية لغالبية أطراف الصراع، ونعتقد أن هذه الأطراف ستبدأ تدريجياً بالتعامل مع حركة حماس كسلطة في غزة ضمن شروط، وقد يبدأ هذا التعامل تحت شعارات الوضع الإنساني للسكان وعدم تحويل القطاع لسجن كبير، والتعامل مع الواقع، وعدم التحيز في التعامل مع طرفي الصراع الفلسطيني... الخ. وهذا يتطلب تثبيت التهدئة بين إسرائيل وحركة حماس على حدود قطاع غزة، وربما تكون هدنة ضمنية والاتفاق على صفقة مع حماس لإطلاق الجندي جلعاد شاليط، وفي نفس الوقت ستبدأ إسرائيل بقطع علاقاتها تدريجياً مع القطاع وانتقال الدور لمصر.

المراجع

- الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٦٤ - ١٩٧٤)، مركز أبحاث منظمة التحرير، ١٩٨٠.
- التحرر والتحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، رام الله، ١٩٩٨.
- العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية للضفة الغربية وقطاع غزة، د. خليل الشقاقي، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، ١٩٩٤.
- الأبعاد السياسية والقانونية في خطة شارون للفصل أحادي الجانب، مركز الدراسات الجماهيرية، غزة، ٢٠٠٤.
- عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، تيسير محيسن، مقابلة شخصية، ٢٩/١/٢٠٠٩.
- حرب غزة وإعادة تشكيل الشرعية، موقع انترنت مجلة كرنيجي، عمران الرشوق، ٢٠٠٩.
- أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة، د. إبراهيم أبراش، مقابلة شخصية، ٣٠/١/٢٠٠٩.

السيناريو الثاني: العودة للحوار، إن كان الاحتمال السابق مرفوضا وطنيا بغض النظر عن إمكانية تحقيقه عمليا فالبدل هو محاولة التجاوب مع الدعوات المطالبة بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ١١ حزيران ٢٠٠٧، عن طريق الحوار. هذا الخيار وإن كان هو المفضل لدى غالبية الفلسطينيين إلا أن المراهنة على نجاح الحوار يكتنفها كثير من الشكوك، فقد سبق أن تجاوز الطرفان في عشرات بل مئات من جولات الحوار في القاهرة ومكة وغزة وقبلهما في السودان وأماكن أخرى وفي ظل ظروف أفضل من هذه الظروف، ولم تُنجز الحوارات إلا تفاهات ورقية لم تحل أي من الإشكالات العميقة للخلاف بين الطرفين. ورغم ذلك ربما تدخلات خارجية وخصوصا من مصر وجامعة الدول العربية قد تهيئ الظروف لنجاح المبادرات الحالية، لاسيما بعد الهجوم الأخير على غزة، والمؤكد أن هذه المبادرات أو المحاولات لإنهاء حالة الانقسام ستواجه مخاضا عسيراً وربما تفشل في نهاية المطاف. ليس لغياب الإرادة بالتوافق بين الطرفين فحسب، بل لأن القوى الخارجية ستمارس ضغوطاً على طرفي الحوار لإفشاله، والكل يعلم بأن القوى السياسية الفلسطينية هي لاعب صغير بالرغم من كونها صاحبة القضية في مقابل اللاعبين الكبار سواء كانوا إسرائيل والولايات المتحدة أو دولا عربية وإقليمية أخرى.

السيناريو الثالث: من التقسيم إلى التقاسم، فيما أن السيناريوهات السابقة تتراوح ما بين الممكن المرفوض والصعب المحبب والمقبول، وحيث إن الأمر يبقى مفتوحاً لكل احتمال، هناك سيناريو يمكن اللجوء له والتعامل معه وطنياً إن فشلت الحوارات في التوصل للنتائج التي أشرنا إليها - وهنا نؤكد بان هذا ليس خيارنا ولكنه خيار يمكن التفكير به إن أغلقت كل الأبواب - ونقصد بذلك إن كان الفصل أمراً مرفوضاً على الفلسطينيين، يمكن أنذاك تحويل التقسيم إلى تقاسم؛ والتقاسم يعني التفاعل والمشاركة في الإعداد للمشروع الوطني ضمن المعطيات المفروضة، وهذا يحتاج لوقف كل عمليات التحريض، من تكفير وتخوين، ووقف عمليات التصفية المنهجية من كل طرف للطرف الآخر، تصفية حركة حماس في الضفة وتصفية حركة فتح في قطاع غزة. ومساعدة كل طرف للآخر في أن يستكمل مهامه حسب ظروفه ومعطياته وعلاقاته لتصفية الاحتلال، وما بعد زوال الاحتلال يمكن البحث في صيغة توحيدية.

ندرك تماماً بان هذا الخيار قد يكون الأصعب والأكثر إثارة للجدل، ولكن يمكن التعامل معه مرحلياً لتجنب مخاطر التقسيم النهائي، وهناك أمور كثيرة يمكن تقاسمها بالتشارك وتوزيع الأدوار؛ واستمرار الحوار قد يكون مفيداً في هذا السياق.

للأسف هذه السيناريوهات تتراوح ما بين المستحيل والصعب والمرفوض، والأخطر في ذلك أن نجاح أي سيناريو لا يتوقف على الإرادة الفلسطينية فقط بل يحتاج إلى إجازته من إسرائيل وأطراف عربية وإقليمية متعددة.



الأمن والسلام بعيون إسرائيلية

محمد فياض صلاحات *

الأمن، ولا شك ضرورة حياتية لتحقيق الطمأنينة والاستقرار والتطور والتنمية لدى الأفراد والجماعات البشرية. والشعور بالأمن يتولد لدى الفرد أو المجتمع عند الإحساس أنه بمنأى عن التهديد الناجم عن أخطار قائمة أو محتملة، داخلية أو خارجية.

وحتى يتسنى للفرد أو المجتمع الإحساس بالأمن لا بد من إزالة أسباب الأخطار المحدقة به أو القائمة في أعماقه. ومن هنا، فانه من الأهمية بمكان البحث عن أسباب عدم الشعور بالأمن لدى الفرد أو المجتمع حتى وإن توافرت وسائل دفع الأخطار التي تهدده ولاسيما الخارجية منها.

ولادة غير طبيعية

إسرائيل، ككيان أقيم على أرض فلسطين، بل وفي قلب الوطن العربي، انبثقت إلى حيز الوجود بشكل غير طبيعي، وذلك بالقوة وبقرار من دول إمبريالية تلاقى مصالحها ووجهات نظرها الإستراتيجية، والإيديولوجية إلى حد ما، مع الصهيونية، وزرعت على أنقاض شعب آخر هو شعب فلسطين الذي تضرب جذوره في أعماق التاريخ منذ آلاف السنين وحتى قبل أن يظهر بني إسرائيل أو اليهود في التاريخ البشري بآلاف السنين أيضاً.

وهذا الكيان توافرت له أسباب الحياة بفضل الدعم والمساندة غير المحدودين من الدول الإمبريالية المنتصرة في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وبسبب الضعف الذي كان يعاني منه الشعب الفلسطيني والعربي والمسلم

* باحث في قضايا المجتمع الإسرائيلي

إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب وتقسيم أراضيها بين المنتصرين في هذه الحرب .

ومن هنا، فقد لاقت الصهيونية الدعم السياسي والذي تمثل بقرار الأمم المتحدة بإقامة دولة إسرائيل . والبشري والذي تمثل بتسهيل هجرة اليهود من أوروبا وأمريكا وأصقاع الأرض الأخرى إلى فلسطين . والعسكري والذي جاء بتوفير السلاح بأنواعه من قبل الدول المؤيدة لفكرة قيام دولة إسرائيل؛ والجماعات والتنظيمات المسلحة الصهيونية على الأرض الفلسطينية . وكذلك حرمان الشعب الفلسطيني من أسباب الدعم التي لو توافرت له لكان صمد ودافع عن وطنه، الأمر الذي أدى إلى فرض قيام كيان استيطاني إحلالي تفرغ على جزء كبير من أرض فلسطين التاريخية . وقد أخذ هذا الكيان بالتوسع العسكري حتى تم التوقيع على اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٨ ، بعد قتل وتشريد آلاف الفلسطينيين والاستيلاء على ممتلكاتهم وتحويلهم إلى لاجئين .

لم يقف الأمر، كما هو معلوم، عند هذا الحد بل إن العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، قد أدى إلى وقوع كامل أرض فلسطين التاريخية، إضافة إلى سيناء والجولان، في قبضة إسرائيل .

وإذا كانت حرب ١٩٤٨، قد هدفت إسرائيل منها إلى فرض وجودها، فإن حرب عام ١٩٦٧، قد هدفت إلى تثبيت هذا الوجود . وكانت حروب إسرائيل اللاحقة تهدف إلى توسيع الكيان وتثبيت أركانه وفرض الهيمنة الإقليمية أيضا .

نزعة انعزالية

وكيان مفروض، رفضت إسرائيل الانصياع إلا لما تراه وتحلم به، بل ولم تفكر بأن تصحح في المستقبل جزءا من المنطقة التي زرعت فيها، وهذا ما عبر عنه بن غوريون بقوله: «نحن شعب أوروبي، وهذه المنطقة موجودة بالصدفة إلى جانبنا، ولكننا لسنا جزءا منها»^١ .

وإزاء ذلك لجأت إسرائيل إلى القوة والتوسع لفرض هيمنتها على المنطقة، الأمر الذي جعل منها كيانا ومجتمعاً عسكرياً، وبعبارة أخرى جيش له دولة . وأصبح الجيش الإسرائيلي هو «درع داوود» الذي يحمي الدولة ويضمن استمرار بقائها، ولم تكن هناك حاجة ماسة إلى الكثير من «حكم سليمان» في إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي^٢ .

لم يتم بناء القوة العسكرية الإسرائيلية لتأمين الدفاع عن السيادة اليهودية، كما يرى الإسرائيليون، وإنما أيضا كأداة لوضع علاج لعدة أمراض من أمراض الأمة اليهودية، على حد تعبيرهم . فقد أرادوا للمؤسسة العسكرية أن تكون وعاء لصهر الجاليات اليهودية التي تم تجميعها، لتثقيف الجهلاء، ولتكون مصدر تطور تربوي وتكنولوجي^٣ . فالجماعات البعيدة عن المركز في الدولة تحتاج إلى الاندماج في المجتمع وعلى قدم المساواة^٤ . وكذلك فإن الرغبة في الخدمة في الجيش ظلت مقياسا في التمييز بين الأشخاص الجيدين وغير

الجيدين، فالمجتمع الإسرائيلي لا يوازي بين ما يمكن أن يسهم به سائق إسعاف وما يقوم به مجند إلزامي^٥ .

لا شك أن الجيش كلما كان جيشا وحسب كان تأثيره في الحياة المدنية أقل، وكلن هذا الرأي، وهذا التوجه، يصعب على الإسرائيليين قبوله^٦، ذلك لأن قوة الجيش الإسرائيلي هي الضمان الرئيسي لأمن إسرائيل^٧، كما يؤمن الإسرائيليون . ومن بين الأسباب الداعية لاستعداد أفراد المجتمع الإسرائيلي للبقاء في الجيش؛ أن هذا الجيش يتيح أحيانا العمل في مشاريع متقدمة أو هامة أكثر من تلك القائمة في الصناعة المدنية^٨ .

ومن هنا، فإننا أمام كيان يمجّد القوة والعنف ويعتبر الجيش فيه أسمى مؤسسات المجتمع لأنه يقوم بأكثر من مهمة الدفاع عن الكيان . وهكذا، فنحن أمام كيان هو في حقيقته كيان عسكري، كما عبر عن ذلك اسحق مردخاي بقوله: «في أوقات الطوارئ وإزاء تهديدات واضحة للجميع، فإن جميع الإسرائيليين، مدنيين وعسكريين يتركون خلافات الرأي بينهم جانبا ويتجنّدون كرجل واحد للدفاع عن الدولة، وحتى في ظروف الهدوء في المنطقة فإن إسرائيل تضطر للعمل بموجب قاعدة: الذي يرغب في السلام لا بد أن يستعد للحرب»^٩ .

علاقات عسكرية - عسكرية

ليس من الغريب في كيان قام بالشكل الذي قامت به إسرائيل أن يكون هناك ارتباط وثيق، بل وتداخل، بين السياسة والجيش، وأن تحيط الانتصارات التي حققها الجيش الإسرائيلي في حروبه القادة العسكريين الإسرائيليين بهالة من الكاريزما بحيث أصبح ينظر إلى القيادة العسكرية الإسرائيلية على أنها الوحيدة التي تمثل المصلحة القومية العليا، بل والحريصة عليها، في الوقت الذي أصبح ينظر فيه إلى القيادات المدنية المنتخبة على أنها تمثل مصالح آنية^{١٠} . وبناء على ذلك، فقد أصبح هناك ميل غريزي لدى وزراء الحكومة والجمهور العادي لتقبل وجهة نظر وآراء الاستخبارات العسكرية وكأنها شريعة موسى القادمة من سيناء، ناهيك عن الجيش وأفكاره، لأن الزي العسكري أصبح هو الذي يصنع الإنسان لدى الجمهور الإسرائيلي .

ولهذا، فإنه لم يعد هناك فصل بين السياسة والعسكري في ذهنية وعقلية الجمهور الإسرائيلي، وكأنهم ينسون أن رؤساء هيئات الأركان وكبار ضباط الجيش والجزالات ما هم إلا سياسيون في زي عسكري . فباراك الذي عارض اوسلو، مثلا، كان رئيسا لهيئة الأركان ثم نزع ملبسه العسكرية ليقاتل على الحلبة السياسية . وشاحك الذي دعم عملية السلام اجتاز الخطوط بسرعة وانتقل للبرهنة على دعمه للعملية السلمية في المجال المدني والسياسي، وكذلك موفاز وفلناني وداني ياتوم وعموس جلعاد الذي كان يغذي حكومات إسرائيل بالمعلومات حول ميول السلطة الفلسطينية في العقد الأخير، وهو الذي بلور التقسيم والرؤية الاستخباراتية حول ما يحدث في العراق^{١١} . وفي الماضي أسس بعض القادة العسكريين الإسرائيليين أحزابا سياسية مثل ديان (حزب رافي)، شارون (حزب سلام صهيون)، يغال يادين (حزب الحركة الديمقراطية) وغيرهم^{١٢} .

ينص القانون الأساسي في إسرائيل على أن القيادة العليا هي لحكومة إسرائيل جميعها، ووزير الدفاع يمارس مهامه بتفويض من الحكومة. ولهذا، فإن معظم وزراء الدفاع يرون أنفسهم كممثلين للمؤسسة الدفاعية مقابل النظام السياسي. كما أن عدم وجود قائد أعلى للجيش وعد وجود حدود واضحة للسلطة بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان خلق ظروفًا مواتية لرئيس الأركان لزيادة تأثيره على الحكومة^{١٣}. ومن هنا، فإن المقولة المشتركة التي يتفق عليها ضباط الجيش هي: السياسة الخارجية يجب أن تخدم السياسة الدفاعية^{١٤}.

أمن القوة

لم تشمل العسكرية الجوانب السياسية في المجتمع الإسرائيلي وحسب، ولكنها شملت جوانب المجتمع الأخرى بما في ذلك الثقافة والاقتصاد والصناعة وغيرها. ولما كان الاستناد إلى القوة في فرض الوجود، فإن التفوق على الخصم في مجال هذه القوة أصبح لا مفر منه لاستمرار هذا الوجود. ولهذا، لم تلجأ إسرائيل إلى بناء الجيش القوي وعسكرة المجتمع بل ورأت أن تفوقها النوعي يكون بكميات الأسلحة الضخمة والصناعة المعقدة والثقافة العسكرية التي ترى في التدريب والطاقة البشرية النوعية والقدرة على الصمود أهمية توازي أهمية السلاح^{١٥}.

وفي مجال الردع استندت إسرائيل إلى بناء قوة نووية ضخمة وحافظت على سياسة التعقيم في هذا المجال لأن من سمات السلاح النووي أنه سلاح سيكولوجي يهدف إلى الردع وإعطاء صورة عن التفوق العسكري. وهذان المرتكزان لهما أهمية دائمة في تجسيد الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية^{١٦}. بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة التعقيم النووي أتاحت لإسرائيل منع حدوث نقاش جماهيري داخلي حول هذه السياسة، فالقرارات المتعلقة في هذا المجال تتخذها مجموعة قليلة من صانعي السياسة وربما لم يكن معظم أعضاء الحكومة مشاركين في هذا السر^{١٧}.

ويرى الخبراء الإسرائيليون أن قدرة إسرائيل على توجيه الضربة النووية الثانية، والمعروفة باسم «الرد الانتقامي بعد الدمار» تهدف إلى ضمان أن إسرائيل وبعد أن تمتص الضربة الأولى تستطيع أن ترد بسلاح نووي وتبيد الخصم المهاجم. وهذه القدرة، كما يرى الإسرائيليون المختصون، تشكل قاعدة التوازن في التهديد النووي^{١٨}.

بالإضافة إلى ما سبق في بناء القوة، لجأت إسرائيل إلى توفير الدعم الخارجي القوي بشكل ثابت لا يتزعزع، وذلك لتعزيز أمنها وهيمنتها ولتحقيق المزيد من الطمأنينة لها. وقد وضع بن غوريون الاستناد إلى الدعم الخارجي لإسرائيل من الولايات المتحدة على سلم أولويات إسرائيل، حيث رأى أن مصلحة إسرائيل الأساسية تكمن أولاً في وجودها ثم في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية^{١٩}، ولا غرابة إذا ما ظل الإسرائيليون الآخرون ينظرون بذات العين التي نظر منها بن غوريون. فأمر أورو، يرى أن قوة إسرائيل

تعزى إلى منظمين يهوديتين هما: الجيش الإسرائيلي، والايك (اللوبي اليهودي في واشنطن). فالايك، شأنه في ذلك شأن جيش جنوب لبنان، يعمل في الساحة الأمريكية كمشيخا تقيم علاقة مع إسرائيل، وهو متوائم مع الروح العامة لتوجهات الحكومة الإسرائيلية^{٢٠}. الولايات المتحدة، كما يرى يونيل ماركوس، المحلل العسكري الإسرائيلي، تجلس على خزينة الأموال ولديها القدرات التكنولوجية، ولا يمكن لإسرائيل ردع استراتيجي دونها^{٢١}.

ولاستشعار المزيد من القوة للإحساس بمزيد من الأمن شرعت إسرائيل في استيطان المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، واستقدمت إليها قوة بشرية من المهاجرين ملتزمة جزءاً كبيراً من الأراضي الفلسطينية، وكان وراء مشروعها الاستيطاني ثلاثة اعتبارات هي:

أولاً، الاعتبار الاستراتيجي: وذلك لتكون المستوطنات القائمة ورقة رابحة بيد إسرائيل عندما يكون هناك حل سياسي في المستقبل تتحدد من خلاله حدود إسرائيل.

ثانياً، الاعتبار الردعي: فقد أقيمت كثير من المستوطنات كخطوة عقابية وردعية في أعقاب أعمال «إرهابية» فلسطينية، وفي ذلك رسالة موجهة إلى الفلسطينيين مفادها: إذا لم تمتنعوا عن الأعمال «التخريبية» ضد إسرائيل فإنها ستقيم مستوطنات دائمة بالقرب منكم وبذلك نقلل مساحة المنطقة التي سيتم التفاوض بشأنها في المستقبل. ومن خلال هذا الطرح يبدو واضحاً أن لغة القوة والهيمنة هي اللغة التي تتعامل بها إسرائيل مع خصومها وأعدائها الذين هم جيرانها دون مراعاة لأي أعراف دولية.

ثالثاً، تجسيد حلم «أرض إسرائيل الكاملة»: وهذا الاعتبار سعى إلى تجسيده حزب الليكود منذ توليه السلطة في إسرائيل عام ١٩٧٧، حيث لجأ إلى إقامة الكثير من المستوطنات الجديدة وبذرها في كل منطقة حتى لا يبقى مكان أو إمكانية لإقامة وحدات حكم ذاتي فلسطيني ولتغيير الطابع الفلسطيني للمنطقة^{٢٢}.

مما تلجأ إليه إسرائيل دائماً لتأكيد قوتها واستشعار الأمن لديها وكجزء من إستراتيجيتها العسكرية، توجيه الضربات الاستباقية ونقل المعركة إلى أرض أعدائها، وذلك لإبقاء هذا العدو ضعيفاً بحيث لا يتسنى له أية فرصة لاستجماع قواه بشكل يهدد أمن إسرائيل واستقرارها. ولهذا، فهي تعمل أيضاً على إبقاء هذا العدو ممزقاً وضعيفاً، وتتخذ كافة الوسائل لاختراقه والإبقاء عليه مشلول القوى.

وحول رؤية إسرائيل للعالم العربي وكيفية التعامل معه في المستقبل، يمكن الاستشهاد هنا بما قاله شارون في محاضرة ألقاها في صيف عام ١٩٨٠، في مركز الدراسات العسكرية في تل أبيب ونشرت في صحيفة معاريف بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨١، فهو يرى أن إسرائيل تصل بمجالها الحيوي أطراف الاتحاد السوفيتي (السابق) شمالاً، والصين شرقاً، وإفريقيا الوسطى جنوباً، والمغرب العربي غرباً. فهذا المجال عبارة عن مجموعات قومية واثنية ومذهبية متناحرة.

ففي باكستان شعب البلوش وفي إيران يتنازع على السلطة كل من الشيعة والأكراد وهناك أيضا المسألة الأرمنية. أما العراق فمشكلاته تدرج في الصراع بين الشيعة والسنة والأكراد، في الوقت التي تواجه فيه سوريا مشكلة الصراع السني العلوي. وفي لبنان انقسام بين عدد من الطوائف المتناحرة، والأردن مجال خصب لصراع فلسطيني بدوي. وكذلك الأمر في الإمارات العربية الشرقية حيث يكثر الشيعة من ذوي الأصول الإيرانية. وفي مصر يكمن جو من العداء بين المسلمين والأقباط. أما السودان فحاله مستمرة من الصراع بين الشمال المسلم والجنوب الوثني. والهوة بين العرب والبربر أخذت في الاتساع في المغرب^{٢٣}.

إزاء هذه الرؤية وهذه الصورة التي رسمها شارون، فإن إسرائيل تعمل على تنفيذ برنامج تفتيتي في تبقى هي الأقوى. فقد جاء في دراسة حول إستراتيجية إسرائيل في الثمانينيات من القرن الماضي، نشرتها مجلة إيمونيم (الحقيقة) في عددها الصادر في صيف عام ١٩٨١، أنه «في المدى البعيد لا يستطيع العالم العربي البقاء ببيئته الحالية في المناطق المحيطة بنا دون تقلبات فعلية. فالعالم العربي الإسلامي مبني كبرج ورفي مؤقت شيده أجناب (فرنسا، وبريطانيا في العشرينيات) دون اعتبار لإرادة السكان وتطلعاتهم. فقد قسم هذا العلم إلى تسع عشرة دولة مكونة من الأقليات والطوائف المختلفة التي تناصب العداء بعضها بعضا. وهكذا، فكل دولة عربية إسلامية تتعرض اليوم لخطر التفتيت الإثني الاجتماعي في الداخل لدرجة أن بعضها تدور فيه الآن حروب أهلية»^{٢٤}.

لا شك أن التفتت في العلم العربي والإسلامي يعزز من قوة إسرائيل في الوقت الذي يضعف فيه من قوة خصومها، ولهذا فإنه ليس من المستغرب أن تحاول إسرائيل إشعال الفتنة الداخلية بين السكان (المواطنين) في كل دولة عربية، أو إسلامية، وتتمنى أن تفتت هذا الوطن إلى اثني عشر وطوائف متصارعة حتى تبرر وجودها كدولة إثنية يهودية، كما ترى نفسها، وحتى تبقى هي الأقوى والمهيمنة على هذه الأشلاء المتناثرة والمتصارعة.

سلام القوة

لم يكن السلام مع الجيران يوما يحتل مكانا متقدما على سلم أولويات إسرائيل. فالسلام مع العرب جاء في المقام الثالث يتقدمه وجود إسرائيل فالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبار السلام مع جيران إسرائيل العرب مصلحة أساسية لإسرائيل هو نظرة خاسرة، كما يرى بن غوريون الذي لم يؤمن يوما بالشرق الأوسط الجديد الذي تندمج فيه إسرائيل مع جيرانها العرب^{٢٥}، لأنه يعتبر الإسرائيليون شعبا أوروبيا.

وهكذا، فإن إسرائيل لا تعتبر السلام هدفا أو ضرورة حيوية لها، فالآخرون هم الذين يتوجب عليهم أن يطلبوا السلام مع إسرائيل لأنها هي الأقوى وتستطيع بقوتها أن تفرض على الآخرين ما تريد، وهذا ما عبر عنه موته غور بعد زيارة السادات للقدس، حيث قال: «إن قوتنا العسكرية هي التي دفعت السادات إلى اختيار طريق المفاوضات وليس الحرب، ولهذا فليس هناك إنجاز أعظم للقوة العسكرية من عدم الحاجة إلى استخدامها». وجددير بالذكر أن غور كان يعتقد في بادئ الأمر أن زيارة السادات إلى القدس ما هي إلا عملية مضللة يتوجب على إسرائيل الحذر منها^{٢٦}.

المعارك التي خاضتها إسرائيل ضد جيرانها لم تكن إلا لفرض شروطها على المنطقة، وهذا ما أشار إليه رفايل ايتان خلال حرب عام ١٩٨٢، حين قال: «إن معركتنا هي من أجل أرض إسرائيل وليس معركة على بيروت أو من أجل المسيحيين، ونحن نستطيع أن نملئ شروطنا من موقف قوي»^{٢٧}، وهكذا، فإن «إسرائيل لا تصنع السلام بل تمنحه للآخرين» كما يؤكد نتنياهو^{٢٨}. وهذه الرؤيا تقوم على فرضية أن العلاقات بين أية دولة عربية والولايات المتحدة يجب أن تمر عبر إسرائيل. وهذا المنطق يعكس العلاقة العضوية بينهما، ويعكس في الوقت ذاته هشاشة وتشردم الجانب العربي في الصراع. فأية مفاوضات يمكن أن تكون بين الجانب العربي والإسرائيلي؟ وما الذي يمكن أن تتمخض عنه في ظل ميزان قوة كهذا؟ وما الذي يمكن أن يجعل القوي يتوقف عند حد معين طالما ظل الضعيف على ضعفه؟

التهديد المقلق

الاحطار أو التهديدات الجديدة التي تطلق إسرائيل في محيطها الاستراتيجي الجديد والتي حلت محل التهديدات التقليدية رتبها العميد احتياط شلوم بروم (وهو من المبادرين إلى تفاهات جنيف) كما يلي: تهديد الإرهاب، وتهديد السلاح الاستراتيجي: الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل^{٢٩}. ولا غرابة إذا ما كان التهديد الديمغرافي مركز الصدارة هنا، وذلك لأنه يهدد الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، وهذا الطابع الذي يرى كل الصهاينة ضرورة المحافظة عليه لأن الصهيونية وعدت منذ تأسيسها بإقامة دولة يهودية محضة غير مشوبة بالأغيار. فبن غوريون عندما رأى أنه لا بد من الاختيار ما بين وحدة البلاد دون دولة يهودية وبين دولة يهودية دون وحدة البلاد اختار الدولة اليهودية دون وحدة البلاد^{٣٠}.

صمود الفلسطينيين على أرضهم وتناميهم الطبيعي ينظر إليه الإسرائيليون لخطر يهدد ليس فقط الطابع اليهودي للدولة وإنما وجودها أيضا. وقد عبر عن ذلك أيهود اولمرت بقوله بأن إسرائيل تقترب من اللحظة التي يتزايد فيها عدد الفلسطينيين المقتنعين بأن ليبرمان هو في مصلحتهم إذ يقول لا مكان لدولتين بين النهر والبحر، وأن كل ما يريدونه هو الحصول على حق الانتخاب وفي اليوم الذي سنخسر فيه كل شيء^{٣١}.

وهكذا، فإنه إذا ما أضحي التعايش مع الفلسطينيين على رقعة أرض واحدة خطرا لا تحمد عواقبه، كما يرى الإسرائيليون، وبات طردهم من أرضهم مستحيلا، فإنه لم يبق إلا الانفصال عنهم وتقييدهم بقيود تقيدهم ضعفاء وضمن الهيمنة الإسرائيلية.

كان قادة حزب العمل من أمثال باراك ورامون وبن إليعزر، هم الذين بادروا إلى فكرة الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكان باراك هو الذي حول فكرة الفصل هذه إلى رؤية سياسية عندما رفع شعاره «هم هناك ونحن هنا». ولكن هذا الشعار سرعان ما تحول إلى «هم هناك ونحن هنا وهناك» كما أشار الصحفي الإسرائيلي جدعون ليفي الذي يردف قائلا بأن الفلسطينيين أصبحوا محبوسين في غيتوات خلف جدار عازل الذي يقيمه شارون بينما الإسرائيليون يواصلون البقاء على جانبي الجدار الذي يفصل بين الفلسطينيين والفلسطينيين^{٣٢}.

مثل هذا التفكير وهذه النزعة ليست لدى بعض الحاخامات المتطرفين بل لدى الكثيرين جدا في إسرائيل، سواء المتدينون أم العلمانيون. والسؤال الذي يطرح نفسه دوما هو: كيف يمكن تحقيق السلام والأمن مع من يفكر تجاه أصحاب الأرض الحقيقيين، كما تدل كل شواهد التاريخ؟ وهل يثمر القتل والتدمير والكرهية والأحقاد وفقدان الأمل بالسلام والأمان؟

أن مثل هذا التفكير وهذا التدمير لا يؤدي إلا إلى ازدياد قناعة الآخر المعتدى عليه والمهضومة حقوقه بأن هذا المعتدي لا يريد سلاما أبدا، وإنما سيطرة وهيمنة، وان فرض الاستسلام لا يؤدي إلا سلام وأمن حقيقي، ولا يسمى سلاما. وما كان الفناء مصير أي شعب في العالم عبر التاريخ، بل إن الذي لا يستفيد من التاريخ وحق الآخر في العيش بأمن وسلام هو الذي ستجري عليه سنة التاريخ. ومن أراد لنفسه شيئا عليه أن لا يحرم الآخرين منه حتى يتسنى له الحصول عليه، هذا هو منطق الحياة وسنة التاريخ.

إنها عقلية الغيتو التي أخذ الإسرائيليون الصهاينة يطبقونها على الفلسطينيين كما كانت لديهم حيث كانوا يعيشون في أوطانهم في الغرب الأوروبي قبل قدومهم إلى فلسطين. إن هذا يمكن أن يحقق لهم الهيمنة والسيطرة ويجعلهم يستشعرون المزيد من القوة ويتيح لهم قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية. ولكن هذا لا يمكن أن يجعلهم يستشعرون الأمن والسلام حقا؟ وهل يمكن لمن يحرم غيره من الحياة الكريمة والأمن والسلام أن ينعم بالسلام والأمن والطمأنينة؟

قوة السلام وسلام القوة

إن السلام والأمن والاستقرار ينبع من قوة السلام وليس من سلام القوة. ففي الأولى اعتراف بالآخر وبحقه في الوجود وإمكانية إقامة علاقات معه على مختلف المستويات في العلاقات الإنسانية. أما الثانية، أي سلام القوة، فليس فيها اعتراف بوجود الآخر وإنما تحكم بمصيره حسب هوى ونزوة المهيمن الطاغى. فهو الذي يفرض كيفية التعامل مع هذا الآخر من خلال ما يفرضه عليه وما يقرره فيما يتعلق بمصيره.

إسرائيل لا تزال تتعامل بمنطق القوة مع الآخر، وهذا ما يفسره كثرة حروبها مع المحيطين بها، وتستخدم كل أشكال العنف والقسوة والتدمير والإرهاب، لتفرض شروطها عليهم إن استطاعت، وحررت تموز ٢٠٠٦، ضد اللبنانيين خير دليل على ذلك، ناهيك عن حروبها منذ تأسيسها، ولعل الحرب الأخيرة التي دمرت البنى التحتية والبيوت التي تظلل الفلسطينيين في قطاع غزة ومئات القتلى والجرحى من النساء والأطفال وغيرهم هي خير دليل على المنطق الذي تتحاور فيه إسرائيل مع جيرانها ولغرض ما تراه مناسبا لها.

ولعل ارتفاع أسهم اليمين الإسرائيلي، واليمين المتطرف على وجه الخصوص، لدى الجمهور الإسرائيلي، يدل على مدى تأصل نزعة الهيمنة والسيطرة والاستخفاف بالآخر لدى هؤلاء. وليس أدل على ذلك من الدعم الذي تلقاه الجيش الإسرائيلي في أعمال القتل والتدمير التي قام بها في قطاع غزة في حربه التي بدأت في نهاية العام الماضي، بل قام حاخامات كثيرون بتوجيه تعليمات للجنود الإسرائيليين بممارسة القتل والتدمير ضد الفلسطينيين مبررين ذلك بفتاوى توراثية. وليس من الغريب أن توزع منشورات على الجنود الإسرائيليين تدعوهم «للحفاظ على أرواحهم وأرواح أصدقائهم وأن لا يعبأوا بالسكان المحيطين بهم لأن هؤلاء غير أبرياء» كما يرى هؤلاء الحاخامات. فهؤلاء الآخرون يجب أن لا يستفيدوا «من قلب إسرائيل الواسع الرحيم»^{٣٣}.

هذه القسوة ضد الآخر الفلسطيني ليست نزوة عابرة بل نابعة من إيمان عميق بالتفكر لهذا الآخر وعدم الاعتراف بأي حق له في الوجود. وهذا ما عبر عنه أحد كبار حاخامات إسرائيل وهو الرابي أفنير حيث يقول: «يمكن مقارنة فلسطيني اليوم بفلسطيني الماضي، فهؤلاء الآخرون لم يكونوا أصليين بل كانوا غزاة قادمين من أرض أجنبية، حيث غزوا أرض إسرائيل، وهي ليست لهم، وادعوا ملكيتها سياسيا، وها هي اليوم المشكلة ذاتها تتكرر. فالفلسطينيون اليوم يدعون أنهم يستحقون دولة عربية أو فلسطينية هنا داخل حدود بلادنا، مع أن معظمهم جدد في بلادنا وقدموا إليها في وقت قريب من حرب الاستقلال»^{٣٤}.

الهوامش

- ^١ صحيفة القدس، ٢٥/١/٢٠٠١، عن صحيفة هآرتس
- ^٢ جونثان ماركوس، سياسة إسرائيل الدفاعية على مفترق طرق استراتيجي. Washington Quarterly، شتاء ١٩٩٩.
- ^٣ الوضع الأمني الإسرائيلي، ترجمة محمد فياض صلاحات، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس. كانون الأول، ١٩٩٩. ص ٢١.
- ^٤ المصدر السابق، ص ٢٦.
- ^٥ المصدر السابق، ص ١٦.
- ^٦ المصدر السابق، ص ١٩.
- ^٧ المصدر السابق، ص ٩٦.
- ^٨ المصدر السابق، ص ٩٨.
- ^٩ المصدر السابق، ص ١٤٠.
- ^{١٠} بركات، نظام محمود، "النخبة العسكرية الإسرائيلية ودورها ١٩٤٨-١٩٧٤"، شؤون فلسطينية، عدد ١٣٥، ١٩٨٣، ص ٦٤-٦٣.
- ^{١١} عوزي بنزيمان: "الايديولوجيا العامل الحاسم في مواقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية"، ٨/١٢/٢٠٠١، صحيفة الايام.
- ^{١٢} Jansen, K Michael, Dissonance In Zion, London: zed Books, Ltd, ١٩٨٧، p ٤٥.
- ^{١٣} Horowitz, Dan Moshe Iissak, Trouble in Utopin, State University of New York, ١٩٨٩، pp ٢٢١-٢٢١
- ^{١٤} Jansen, Op cit, p ٤٦.
- ^{١٥} الوضع الأمني الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.
- ^{١٦} المصدر السابق، ص ٨٣.
- ^{١٧} المصدر السابق، ص ٧٨.
- ^{١٨} المصدر السابق، ص ٨٣.
- ^{١٩} صحيفة القدس، مصدر سبق ذكره.
- ^{٢٠} الوضع الأمني الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.
- ^{٢١} الوضع الأمني الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.
- ^{٢٢} غازيت، شلومو، مغتصبون في المصيدة، إسرائيل، تل أبيب، ١٩٩٩، ص. ص ٢٧٤ - ٢٧٥.
- ^{٢٣} محمد السماك، "تواصل النكبات: كيف يؤثر على الهوية العربية" الأيام، ١٦/١٢/٢٠٠٣.
- ^{٢٤} المصدر السابق.
- ^{٢٥} القدس، مصدر سبق ذكره.
- ^{٢٦} معاريف، ١٤/٤/١٩٩٨.
- ^{٢٧} بن تسفي، شموئيل، الصراع العربي - الإسرائيلي فترة حرب لبنان ١٩٨٢-١٩٨٥ "جفعات حبيبا، ١٩٩٤، ص ٤٢.
- ^{٢٨} تسفي بارئيل، إسرائيل لا تزال تغمض عينها عن التغيرات الإستراتيجية في المنطقة" الأيام عن هارتس، ١٢/١/٢٠٠٤.

قوانين وتشريعات

شارك في تحرير هذه الزاوية المحامي رياض عيسة



الآليات القانونية لمساءلة قادة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائم الحرب *

ناصر الرئيس **

١ . تقديم

شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ ٢٧/١٢/٢٠٠٨، في تنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق على قطاع غزة أسمتها «الرصاص المسبوك»، والتي ابتدأت بقصف جوي واسع النطاق استهدف أغلب مقار الشرطة الفلسطينية ومقار حركة المقاومة الإسلامية حماس ومقار الوزارات والمؤسسات المدنية، والأحياء السكنية ودور العبادة والمدارس والجامعات والطواقم الطبية . وهو ما أسفر عن سقوط أكثر من ألف قتيل وجرح وإصابة أكثر من أربعة آلاف فلسطيني بجراح وحروق مختلفة، علماً بأن أغلب ضحايا اليوم الأول كانوا من قوى الشرطة المدنية وغيرها، الذين استهدفهم القصف الجوي خلال حفل تخريج في أكاديمية الرئيس عرفات .

وفي مساء يوم السبت الموافق ٣/١/٢٠٠٩ أعلنت سلطات الاحتلال عن الشروع في بدء تنفيذ هجومها البري على قطاع غزة من عدة محاور، والذي تم التمهيد له بقصف بري وجوي وبحري مكثف للمحاور التي اختيرت لتقدم القوات البرية، علماً بأن الفترة الزمنية المحددة للهجوم البري كما هو واضح من تصريحات رئيس دولة إسرائيل ورئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع غير محددة، بل من الممكن لها أن تطول وأن يشارك فيها عشرات الآلاف من أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلي مما يعني استمرار سفك الدم الفلسطيني .

ولعل من أهم الجرائم المرتكبة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تنفيذ مختلف مراحل هذا العدوان ما يلي :

* ورقة قدمها الباحث في ندوة نظمها مؤسسة الحق بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٩
** محامي وباحث قانوني، مقيم في رام الله

- تعمد قتل المئات من المدنيين جراء القصف العشوائي للأحياء السكنية، فضلاً عن الاستهداف المباشر للأشخاص .
- إسقاط وتغيب مبدأ التمييز بين الأشخاص المدنيين والعسكريين والممتلكات المدنية والعسكرية حال تنفيذ قوات الاحتلال لقصفها الجوي والبري والبحري على القطاع .
- بث الذعر في نفوس المدنيين، سواء بالتهديد المباشر أو من خلال الإعلان الصريح عن عدم وجود مناطق آمنة .
- الإعلان عن عدم الإبقاء على الحياة، جراء الإعلان الصريح عن استهداف وقتل كل الأفراد المنتمين لحركة المقاومة الإسلامية حماس من عسكريين وسياسيين .
- استخدام الأسلحة والقذائف والموارد التي من شأنها إحداث إصابات وآلام لا مبرر لها، جراء استخدام القذائف الفسفورية الحارقة والخانقة .
- الاستهداف المباشر لأفراد الخدمات الطبية ووسائل النقل الطبي والمخافي .
- تهديد سكان الأراضي المحتلة والضغط عليهم للإدلاء بمعلومات عن القوات المسلحة للمقاومة، وعن وسائل الدفاع التي تستخدمها .
- منع دخول المواد الغذائية والامدادات الطبية للمناطق الفلسطينية لقطاع غزة .
- رفض السماح للطواقم الطبية بالوصول لمناطق الجرحى والمرضى والمصابين .
- استهداف المدارس والمؤسسات التعليمية والجامعات والمساجد .
- منع إخلاء الجرحى والمصابين .
- استهداف المقابر .
- قصف وتدمير مئات المنازل انتقاماً من السكان المدنيين .
- القصف العشوائي للممتلكات المدنية والمحمية .
- النقل والترحيل الجبري لمئات الأسر الفلسطينية من مناطق سكنهم الى غيرها من مناطق القطاع بحجة حماية أمنهم .
- تدمير وتخريب البيئة الفلسطينية، جراء استخدام الاسلحة الفسفورية وغيرها من الأسلحة المشابهة .

٢ . أحكام القانون الدولي الإنساني التي خالفها المحتل

يمكننا في هذا الصدد حصر وتحديد أحكام لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣١٨ (د-٢٩) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ وغيرها من موثيق القانون الدولي الإنساني التي انتهكتها وخالفت مضمونها صراحة دولة الاحتلال الإسرائيلي جراء عدوانها المسلح غير المشروع على قطاع غزة المحتل، بالنقاط التالية:

■ انتهاك صريح لنص ومضمون الفقرة (ز) من المادة ٢٣ من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب لعام ١٩٠٧، التي تدعي دولة الاحتلال باحترامها وتطبيقها استناداً لطبيعتها العرفية الملزمة، جراء قصف

- وتدمير الممتلكات العامة والخاصة .
- انتهاك صريح لنص المادة ٢٥ من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ التي حظرت مهاجمة أو قصف المدن أو القرى والمسكن والمباني غير المحمية أي كانت الوسيلة المستعملة .
- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة ٥٦، جراء استهداف الممتلكات التعليمية والأثرية والفنية والعلمية والمساجد .
- انتهاك صريح لنص المادة "١٨" من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي حظرت الهجوم على المستشفيات المدنية .
- انتهاك لنص مضمون المادة الثالثة والثلاثين من ذات الاتفاقية التي تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم
- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة ٢٧ والمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، جراء جرائم العقوبات الجماعية وأعمال الاقتصاص الجاري ارتكابها في الاراضي الفلسطينية المحتلة .
- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، جراء عمليات الهدم والتخريب غير المبررة للملكيات الفلسطينية العامة والخاصة، التي شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدميرها وتخريبها على نطاق واسع منذ بدء العدوان .
- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة جراء إجبار السكان على النزوح والانتقال القسري من مناطق سكنهم المستهدفة الى مناطق أخرى .
- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة ٥٠ والمادة ٥١ و٥٢ من بروتوكول جنيف الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٧٧، الذي نص على حصانة السكان المدنيين وعدم تأثر صفتهم المدنية بوجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدني، كما أكد على حظر استهداف المدنيين وحظر شن الهجمات العشوائية أي تلك التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد، أو التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن حصر أثارها أو من شأنها أن تصيب الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين، أو الأعيان المدنية دون تمييز، أو تنفيذ عمليات متوقع أن تؤدي إلى خسائر في الارواح المدنية أو تؤدي الى تدمير الممتلكات المدنية .
- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة ٥٤ من البروتوكول التي حظرت بشكل كلي تجويع المدنيين ووضعهم في ظروف معيشية صعبة .
- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة ٥٥ من البروتوكول التي حظرت استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة أو بقاء السكان .
- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة ٧١ من البروتوكول التي ألزمت الأطراف المتحاربة باحترام وتسهيل مهمة أعمال الغوث ونقل وتوزيع إرساليات الغوث، وضرورة احترام وتجنب استهداف العاملين الذي يؤدون واجباتهم في هذا الشأن .
- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة ٧٩ من البروتوكول التي اكدت على وجوب حماية الصحفيين الذين يباشرون مهمات مهنية خطيرة في مناطق المنازعات المسلحة باعتبارهم أشخاصاً مدنيين .

٣. المسؤولية الدولية الناشئة عن ممارسات دولة الاحتلال الإسرائيلي

يترتب على انتهاك دولة الاحتلال الإسرائيلي لقواعد واحكام القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن انطباق مدلول أحكام وقواعد القانون الدولي لجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية على الممارسات والانتهاكات السالفة للمحتل الإسرائيلي، إثارة المسؤولية الدولية لدولة الاحتلال عن هذه الجرائم والانتهاكات وهي بالاستناد لأحكام وقواعد القانون الدولي مسؤولية ذات طبيعة مزدوجة، إذ هي مسؤولية مدنية من جانب وجنائية من جانب آخر.

٣, ١. المسؤولية المدنية لدولة الاحتلال

بالرجوع لأحكام وقواعد القانون الدولي الخاصة بخرق وانتهاك أشخاص القانون الدولي لالتزاماتهم الدولية وإرتكابهم لأعمال غير مشروعة بموجب أحكام وقواعد هذا القانون، نقف على أن أحكام القانون الدولي، قد ألزمت الطرف الذي أضر بالغير بواجب ومسؤولية العمل على إزالة ووقف آثار خرقه وانتهاكه لأحكام وقواعد القانون.

وبشأن تطبيق الأوضاع السالفة على صعيد الشعب الفلسطيني الذي تضرر من المخالفات والجرائم التي تمثل خرقا وانتهاكا واضحا وصريحا لالتزامات دولة الاحتلال الإسرائيلي الناشئة عن أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي بوجه عام، يمكننا القول بأن قيام مسؤولية إسرائيل القانونية في هذا الشأن تقتضي:

وقف دولة الاحتلال الإسرائيلي لممارساتها غير المشروعة:

وذلك من خلال امتناعها عن المواصلة والاستمرار في ارتكاب عدوانها المسلح غير المشروع على قطاع غزة.

إعادة الحال الى ما كان عليه (التعويض العيني):

وهذا ما يقتضي ضرورة قيام دولة الاحتلال بإعادة الأوضاع في قطاع غزة الى الأحوال التي كانت عليها قبل ارتكاب العدوان، وبعبارة أخرى يعني هذا الشرط أو القيد، ضرورة أن تعود دولة الاحتلال الإسرائيلي بوضع الإقليم الفلسطيني وممتلكات سكانه وأوضاعه الديمغرافية والجغرافية في الحال الذي كان عليه قبل شروعه في تنفيذ واقتراف عدوانها المسلح أي إلى الأوضاع التي كان عليها القطاع يوم ٢٦/١٢/٢٠٠٨.

٣, ١, ٣. التعويض المالي

بالنظر لاستحالة إستعادة سكان الأراضي المحتلة لوضعهم السابق أي لما كان عليه الحال قبيل تنفيذ إسرائيل لعدوانها، جراء قتل وجرح الآف الفلسطينيين وتدمير وإتلاف آلاف المنازل ومساحات شاسعة من

أراضيهم وممتلكاتهم وما عليها، يصبح الحل القانوني الأمثل والواجب تطبيقه في مثل هذه الأحوال، دفع دولة الاحتلال الإسرائيلي لمبالغ مالية لجميع من تضرر من انتهاكاتهما في هذا المجال، كتعويض مالي عن هذه الأضرار على أن تراعي فيما تقدمه من مبالغ ضرورة ووجوب أن تكون عادلة ومنصفة، كما يجب ان تراعي هذه التعويضات كافة الأضرار التي لحقت بسكان الأراضي المحتلة وممتلكاتهم العامة والخاصة، سواء ما كان منها مباشراً أي ظاهراً وواضحاً ومحدداً، أو ما كان منه غير مباشر أي ما قد تظهر آثاره ونتائجه بعد حين كما هو الحال مع الأضرار التي قد تلحق بالبيئة والتناسل والصحة جراء الغازات والاسلحة الفسفورية*١.

ولعل الملاحظ بهذا الشأن تحجب أعضاء المجتمع الدولي وحتى الطرف الفلسطيني الحديث عن مسؤوليات المحتل المدنية (التعويض المالي) وضرورة ملاحظته لتحمل كافة الاضرار المدنية الناشئة عن إخلاله بالتزاماته القانونية، *٢* وهو الأمر الذي يريح المحتل ويعفيه دوماً من تحمل التبعيات المالية لجرائمه، لهذا يجب ان لا يتم إغفال هذا الجانب في الجرائم الناشئة عن العدوان الإسرائيلي، وغيرها من الجرائم والانتهاكات، بل يجب الضغط والتحرك الفلسطيني والعربي والدولي الجاد لالزام إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها المدنية وتحمل تعويض الضرر الذي لحقته بالمدينين والبنى التحتية والممتلكات المحمية.

وبالطبع إن تنفيذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمتطلبات السالفة كتعويض عن انتهاكها وإخلالها بالمواثيق والاتفاقيات الدولية يعد إجراء وعملاً لا بد من تنفيذه إستناداً لقواعد القانون الدولي العام ولأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحالات الاحتلال، لا يمكن له أن يعفي دولة الاحتلال الإسرائيلي من قيام المسؤولية الجنائية للأفراد الذين أمروا أو خططوا أو نفذوا مجموع الانتهاكات والتصرفات التي تعتبر جرائم بمقتضى قواعد القانون الدولي العام والإنساني.

مسؤولية إسرائيل الجنائية

الى جانب حقوق الطرف الفلسطيني المدنية، يترتب على تصنيف وإدراج الكثير من الممارسات الإسرائيلية المرتكبة خلال العدوان ضمن الأعمال والتصرفات المكيفة بكونها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، إثارة حق الطرف الفلسطيني والدول الاطراف في اتفاقية جنيف الرابعة والمجتمع الدولي في الملاحقة والمساءلة الجنائية للأفراد الذين أمروا أو خططوا لإرتكاب هذه الجرائم وأيضاً أولئك الذين ارتكبوا ونفذوا هذه الجرائم على صعيد الإقليم الفلسطيني المحتل.

وبالرجوع لأحكام ومبادئ قواعد القانون الدولي العام ولأحكام القانون الدولي الإنساني الخاصة بالاحتلال الحربي، نجد تأكيد كل من المادة ١٤٦ من إتفاقية جنيف الرابعة والمادة ٨٨ من أحكام بروتوكول جنيف الأول المكمل لإتفاقيات جنيف الأربع، على حق الأطراف التي تضررت من اقتراف الغير لجرائم دولية بحقها، في ملاحقة الأمرين بارتكاب هذه الجرائم ومرتكبيها ومساءلتهم كمجرمي حرب أمام محاكمها الوطنية.

كذلك أكدت على هذا الحق وضمنته أيضا المادة السادسة من ميثاق محكمة نورمبرغ بقولها «... ويسأل الموجهون والمنظمون والمحرضون والمتدخلون «الشركاء» الذين ساهموا في وضع أو تنفيذ مخطط أو مؤامرة لإرتكاب أحد الجنايات المذكورة أعلاه عن كل الأفعال المرتكبة...».

ومن هذا المنطلق يحق للجانب الفلسطيني استنادا لقواعد وأحكام قانون الاحتلال الحربي وقواعد قانون النزاعات الدولية المسلحة القيام بملاحقة جميع الأشخاص الذين أمروا بارتكاب هذه الجريمة، سواء كانوا عسكريين أو ساسة ورجال دولة، وليس هذا فحسب بل ينسحب هذا الحق على جميع الأشخاص القائمين على تنفيذ هذه الجريمة عمليا على صعيد الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤ . أدوات المساءلة الجنائية لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

أثار موضوع الملاحقة الجنائية لمجرمي الحرب الإسرائيليين الكثير من الإشكاليات على صعيد المجتمع الفلسطيني وحتى على الصعيد الدولي، بل أظهرت النقاشات المتعلقة بهذا الموضوع حجم الخلط الكبير في تحديد المرجعيات الدولية المختصة بنظر الجرائم المرتكبة من الإسرائيليين.

فهناك من ينادي بالتوجه الى محكمة العدل الدولية، وهناك من يطالب السلطة الفلسطينية بالانضمام الفوري لمحكمة الجنايات الدولية لكي يستطيع ان يتدخل ويحرك الدعاوى ضد الإسرائيليين.

لاشك بأن فهم المرجعيات الدولية المتعلقة بالمساءلة والملاحقة الجنائية لمجرمي الحرب وغيرها من الجرائم الدولية، يمثل الخطوة الأولى والأساسية في تجسيد وتحقيق هذا التوجه، ولهذا نرى ضرورة وأهمية توضيح مختلف الأبعاد المتعلقة بهذا الجانب، كي نسهم في تحديد الاتجاه السليم لجميع الجهات المعنية بالملاحقة والمساءلة الفعلية لمجرمي الحرب الإسرائيليين، غير أنه قبل توضيح الوسائل والأدوات الدولية القائمة والمتاح منها لمحكمة ومساءلة المجرمين نرى أن نوضح بأن محكمة العدل الدولية الكائن مقرها في لاهاي، هي محكمة حقوقية ولا اختصاص لها مطلقا في المساءلة والملاحقة الجنائية لمجرمي الحرب، وإنما ولايتها قاصرة على الفصل في المنازعات الحقوقية المدنية التي تثور بين الدول، ولهذا لا يحق لغير الدول التوجه إليها، كما قد تمارس إلى جانب وظيفتها القضائية مهمة الإفتاء أي إصدار الفتاوى والتفسيرات القانونية المتعلقة بتفسير نصوص الاتفاقيات أو مبادئ وأحكام القانون الدولي في حال توجه إليها أي من الدول أو الهيئات الدولية الأخرى.

٥ . طرق وأدوات المساءلة الجنائية لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

يتضح من الممارسة الدولية ومن أحكام المواثيق الدولية المعنية بالمساءلة الجنائية لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة وجود ثلاث أدوات قانونية للمساءلة هي:

١, ٥ . تشكيل مجلس الأمن الدولي لمحكمة جنائية خاصة

تتسم المحاكم الجنائية الخاصة بكونها محاكم جنائية مؤقتة أي محددة من حيث المدة الزمنية، وقاصرة في ولايتها على محاكمة مجرمي الحرب أو الجرائم الدولية في نزاع محدد بذاته وتقتصر على أشخاص من جنسيات محددة، ومن السوابق الدولية في هذا الشأن، لجنة المسؤولين التي اختصت بمساءلة مجرمي الحرب في الحرب العالمية الأولى، ومحكمة نورمبرغ ١٩٤٥م ومحكمة طوكيو ١٩٤٥م التي اختصت بمساءلة ومحكمة مجرمي الحرب الالمان واليابانيين في الحرب العالمية الثانية، ولقد تشكلت هذه المحاكم بناء على اتفاق بين الدول المنتصرة بالحرب.

وفي اعقاب قيام الأمم المتحدة أصبح مجلس الأمن الدولي استنادا لصلاحياته ومسؤولياته الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة المالك الأصيل لصلاحية تشكيل هذه المحاكم، حيث أنشأ مجلس الأمن الدولي استنادا لهذه الصلاحية كلاً من المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة بمقتضى قراره رقم ٨٠٨ في العام ١٩٩٣ لكي تتولى التحقيق والمحاكمة للمتهمين بارتكاب الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في أراضي يوغسلافيا السابقة، كما أنشأ المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا بمقتضى قراره رقم (٩٥٥) في عام ١٩٩٤، لكي تتولى إجراءات التحقيق والمحاكمة فيما يخص جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت في رواندا، كذلك أنشأ مجلس الامن بمقتضى قراره رقم ١٦٦٤ المحكمة الخاصة ذات الطابع الدولي لمحكمة المتهمين باغتيال رئيس وزراء لبنان*٣.

كذلك اصدر مجلس الأمن أكثر من قرار بشأن محاكمة مجرمي الحرب كما هو الحال بشأن قراره رقم ١٥٩٣ الخاص بمحاكمة مجرمي الحرب في دارفور، وقراره رقم ١٣١٥ الخاص بمحاكمة مجرمي الحرب في سيراليون وغيرهما من القرارات.

إمكانية تشكيل مجلس الأمن الدولي لمحكمة جنائية خاصة بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين

لاشك بأن هذا الخيار غير ممكن لإدراكنا اليقيني بأن الولايات المتحدة ستجهض أي مشروع قرار قد يحال لمجلس الأمن بهذا الشأن، إذ ستلجأ الولايات المتحدة الى استخدام حقها في النقض للحيلولة دون تحقيق ذلك، ولعل في تاريخ تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية مع القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية على صعيد المجلس ما يحمل دلالة قاطعة وأكيدة على حتمية هذه النتيجة.

٢, ٥ . إحالة مجلس الأمن الدولي للوضع في قطاع غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية

يحق لمجلس الأمن الدولي استنادا لصلاحياته المنصوص عليها في الباب السابع، وأيضا استنادا للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن يحيل للمحكمة أي جريمة داخلية في اختصاصها بغض النظر عن

عضوية الدولة في نظام المحكمة .

فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث .

وعليه إذا أحال مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة جريمة أو أكثر من الجرائم الداخلة باختصاص المحكمة، وبهذا الصدد يجوز للمجلس أن يحيل ما يراه من جرائم بغض النظر عن عضوية الدولة في نظام المحكمة، كما يحق مدعي عام المحكمة من تلقاء ذاته تحرك هذه الدعوى .

ولاية هذه المحكمة

فهنا كما هو ثابت من النظام الأساسي تمارس هذه المحكمة ولايتها فقط على الدول الاطراف في نظامها الأساسي، سواء كانت هذه الدول هي الدولة التي وقع في إقليمها السلوك المجرم، أو كانت هذه الدول الطرف هي الدولة التي يعتبر الشخص المتهم بالجريمة أحد رعاياها .

وفي حال الاستثناء يمكن لولاية المحكمة ان تمتد لتشمل الدول غير الاطراف فيها وذلك ما قد يتحقق في حالتين هما :

- قبول الدولة غير الطرف في النظام الأساسي رضائيا ممارسة المحكمة لاختصاصها وذلك بموجب إعلان يودع لدى مسجل المحكمة .
- ان تمارس المحكمة اختصاصها على الدولة غير الطرف قسرا ودون رضاها، وذلك في الأحوال التي يقرر خلالها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إحالة الجرائم المرتكبة من رعايا هذه الدولة أو على إقليمها إلى المدعي العام ٤* .

إمكانات مقاضاة الفلسطينيين لمجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية

كما سبق أن أسلفنا أسلفنا يمكن تحريك الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية الدولية بطلب من اي من الجهات التالية :

- الدولة من الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة .
- الدولة من غير الأطراف التي تودع إعلان لدى مسجل المحكمة، تقرر بمقتضاه بقبول ممارسة المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث .
- الإحالة من مجلس الأمن،
- تحرك مدعي عام المحكمة من تلقاء ذاته .

وبصدد تطبيق هذه الاوضاع على الواقع الفلسطيني يمكن القول بأن تقدم الفلسطينيين بطلب لتحريك الدعوى

ولقد مارس مجلس الأمن فعليا هذه الصلاحية بمواجهة السودان، وذلك في أعقاب تسلم المجلس لتقرير لجنة التحقيق التي شكلها بمقتضى القرار رقم ١٥٦٤ للتحقيق في الأوضاع بدارفور، إذ قرر المجلس بعد استلامه لتقرير اللجنة الصادر في كانون الثاني ٢٠٠٥، إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي قبلت بدورها هذه الإحالة من خلال إعلان النائب العام في المحكمة الجنائية الدولية السيد لويس مورينو أوكامبو بتاريخ ٦ حزيران ٢٠٠٥، عن شروع المحكمة مباشرة التحقيق في جرائم دارفور .

إمكانية إحالة مجلس الأمن الدولي للوضع في قطاع غزة الى المحكمة الجنائية الدولية

قد لا يختلف الوضع في هذه الحالة عن الوضع السابق، لكون قرارات مجلس الأمن المتعلقة بموضوع الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، يجب ان تتخذ استنادا لاحكام الفصل السابع، وهنا بلاشك سيصبح هذا الخيار أيضا غير ممكن لإدراكنا اليقيني والقاطع بأن الولايات المتحدة لن تدخر جهدا في سبيل إجهاض أي مشروع متعلق بأحالة الانتهاكات والجرائم المرتكبة من الإسرائيليين لمحكمة الجنايات الدولية .

٣, ٥ . المقاضاة أمام المحكمة الجنائية الدولية

دخل ميثاق محكمة الجرائم الدولية حيز النفاذ في ١/٧/٢٠٠٢، ويبلغ عدد الدول التي صادقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حوالي ١٠٦ دولة منها أربع دول عربية هي الأردن وجيبوتي وجزر القمر واليمن . وهناك تسع دول عربية وقعت على النظام الأساسي ولم تصادق عليه بعد وهي : الجزائر والبحرين ومصر والكويت والمغرب وسلطنة عمان والإمارات العربية وسوريا والسودان، هذا وتختص محكمة الجنايات الدولية بنظر أربع جرائم هي :

- جريمة الإبادة الجماعية .
- الجرائم ضد الإنسانية .
- جرائم الحرب .
- جريمة العدوان (لم يتم تعريف هذه الجريمة من قبل الدول الاطراف في الميثاق ولهذا لاتزال هذه أركانها قيد البحث لحين التوصل الى اتفاق وتوافق عليها مستقبلا) .

وتباشر هذه المحكمة النظر في الدعوى المتعلقة بالجرائم المختصة بها حال تلقيها لشكوى من أي من الجهات التالية :

- الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة .
- الدول غير الأطراف التي تودع إعلانا لدى مسجل المحكمة، تقرر بمقتضاه بقبول ممارسة المحكمة اختصاصها

الجناية أمام المحكمة الجنائية أمر في غاية الصعوبة بل والاستحالة للأسباب التالية :

■ لا يعتبر الفلسطينيون دولة طرفاً بالنظام الأساسي لمحكمة الجزاء الدولية، كما لا يعتبر الإسرائيليون أيضاً دولة طرفاً ولهذا لا يحق للمحكمة من حيث المبدأ النظر في الجرائم المرتكبة من قبل رعاياهم أو الواقعة على أقاليمهم .

■ لا يستطيع الفلسطينيون وضع إعلان لدى مسجل المحكمة، بشأن قبول فلسطين لولاية المحكمة، إذ إن تقبل المحكمة من الفلسطينيين مثل هذا الإعلان لكون الشخصية القانونية الدولية الممنوحة بمقتضى القانون والممارسة الدولية لمثل الشعب الفلسطيني أي منظمة التحرير الفلسطينية، شخصية أدنى من الشخصية الممنوحة للدول، لكون الأرض الفلسطينية لم تزل أرضاً محتلة، ولم يزل الاحتلال يمنع الفلسطينيين من ممارسة السيادة على أراضيهم، ولهذا لا تمتلك منظمة التحرير الفلسطينية أو فلسطين، ٥* استناداً لهذا الواقع والوضع، الأهلية القانونية الممنوحة للدول بشأن إبرام المعاهدات الدولية أو الانضمام للمعاهدات الدولية التي تحصر عضويتها صراحة بالدول فقط .

وبالنظر لكون المحكمة الجنائية مقتصرة في عضويتها على الدول وفق المفهوم القانوني الذي يعنيه هذا الوضع، فهنا لن يقبل من فلسطين كما هو ثابت من ميثاق المحكمة مثل هذا الإعلان .

لو سلمنا جدلاً بقبول المدعي العام الدولي لصك الاعتماد فهنا يمكن للمتهم أو الشخص الذي يكون قد صدر بحقه أمر بالقبض أو أمر بالحضور أو الدولة التي لها اختصاص النظر في الدعوى ان تطعن بصحة هذا الصك وقيمتها القانونية وبالتالي بعدم اختصاص المحكمة استناداً للوضع الفلسطيني في تحريك الدعوى .

لعل أهمّ مما سبق وجود العديد من الإشكاليات والثغرات القانونية التي تضمنها النظام الأساسي والتي ستحول دون شك بين هذه المحكمة وإمكانية محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، ليس على صعيد الجرائم المرتكبة في قطاع غزة الآن وإنما بمواجهة الجرائم السابقة والمستقبلية التي قد ترتكب من الإسرائيليين ومن هذه المعوقات :

■ عدم سريان الميثاق بأثر رجعي على الجرائم المرتكبة قبل تاريخ نفاذ الميثاق وأيضا قبل انقضاء ستين يوماً على تاريخ انضمام الدولة للمحكمة، ولهذا في حال انضمام إسرائيل لهذه المحكمة، لا يحق للمحكمة النظر بأي جريمة ارتكبت قبل انقضاء ستين يوماً على التاريخ اللاحق لانضمامها (المادة ١٢٦). إلا إذا قبلت ذلك طوعاً وبما لا يعود إلى ما قبل دخول المحكمة حيز النفاذ. وذات الأمر ينطبق على الفلسطينيين فلو سلمنا جدلاً بقبول صك الانضمام من الفلسطينيين، فلن يسري الميثاق علينا قبل انقضاء شهرين على تاريخ وضعنا لصك الانضمام، ولهذا لا يحق للمحكمة ان تنظر في أي جريمة ارتكبت على اراضيها قبل هذا التاريخ، إلا اذا وافقنا بمقتضى صك الايداع على ولاية المحكمة وصلاحتها بنظر الجرائم التي وقعت بأثر رجعي .

■ نصت المادة /١٧/ من النظام الأساسي على أن المحكمة الجنائية الدولية لا تحل محل الاختصاصات القضائية الوطنية، وإنما تتدخل حصراً حينما لا تتوافر لدى الدول الرغبة في الاضطلاع بالتحقيق والمقاضاة أو القدرة على ذلك، ولهذا تعتبر هذه المحكمة مكملّة للقضاء المحلي وليست بديلاً عنه في محاكمة مرتكبي الجرائم الداخلة في اختصاصها .

■ يحق لمجلس الأمن أن يطلب توقف المحكمة عن البدء أو المضي في التحقيق أو المقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثني عشر شهراً، ويمكن له أن يجدد هذا الطلب متى شاء وبشكل متكرر، ما يعني استحالة شروع هذه المحكمة بالتحقيق والمقاضاة الفعلية إلا إذا كان هناك إرادة ورغبة من الدول الأطراف في المجلس .

■ لا يستطيع المدعي العام استناداً للمادة ١٥ من النظام الأساسي، الشروع في إجراء التحقيق، إلا بعد الحصول على إذن من الدائرة التمهيدية للمحكمة ويمكن لهذه الدائرة بعد دراستها للطلب وللمواد المؤيدة له أن تأذن بالبدء في إجراء التحقيق، أو أن تقرر رفض ذلك .

■ حجية وسمو القضاء الداخلي على المحكمة بحيث لا تستطيع المحكمة أن تنظر في قضية أي متهم منظورة أمام القضاء الداخلي أو صدر بها قرار إدانة أو برأته المحكمة، إلا إذا كانت المحاكمة صورية أو لم تتم المحاكمة وفق معايير النزاهة والاستقلال .

■ يجوز للدولة أن تمتنع عن مساعدة المحكمة وتقديم الوثائق أو كشف أية أدلة إذا ما كانت هذه الأدلة تتعارض مع أمنها الوطني .

■ يحق للدولة الراغبة في الانضمام، استناداً للمادة ١٢٤ التحفظ على سريان الاختصاص الخاص بجرائم الحرب لمدة سبع سنوات لاحقة على انضمامها للميثاق، ولهذا إذا ما انضمت إسرائيل للميثاق يمكنها ان تستخدم هذا النص لضمان، عدم ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين .

ولهذا نرى بأن المحكمة الجنائية الدولية وإن كانت خطوة هامة على صعيد خلق قضاء جنائي دولي دائم إلا انها بحاجة لوفقات جادة لتصويب الكثير من الثغرات والنقائص القانونية التي اعترت ميثاقها، لضمان فاعليتها وقدرتها على تحقيق العدالة والانصاف وملاحقة ومساءلة مرتكبي الجرائم الدولية، وليس هذا فحسب بل كان لبعض الممارسات الدولية أثرها السلبي على مدى جدية ومكانة هذه المحكمة، وخصوصاً ما تعلق منها بإصدار مجلس الأمن القرارين رقم ١٤٨٧ و ١٤٢٢ المتعلقين بإستثناء الجنود الأمريكان والعاملين في قوات حفظ السلام الدولية من المثول أمام هذه المحكمة، لتنظيم الولايات المتحدة والتأكيد على عدم خضوعها لهذه المحكمة، كما وقعت ٤٠ دولة اتفاقات ثنائية مع الولايات المتحدة لمنح الأمريكيين حصانة بوجه الملاحقة الجنائية .

ولهذا تقتضي الصعوبة العملية التي تقف بوجه الفلسطينيين أمام التوجه لهذا الجسم الدولي، فضلاً عن

المعوقات التي قد تحول دون ممارسة هذه المحكمة لاختصاصها بمواجهة مجرمي الحرب الإسرائيليين، أن يتم البحث في الامكانيات المتاحة والعملية على صعيد ملاحقة ومساءلة مجرمي الحرب وهو ما يمكن له أن يتحقق باعتقادنا فقط في استخدام القضاء المحلي للدول الاطراف في اتفاقيات جنيف الأربع .

٤, ٥ . محاكمة الدول لمجرمي الحرب الإسرائيليين أمام محاكمها الوطنية

ستناول هذا الوضع بشيء من التفصيل عند الحديث عن آليات المساءلة المتاحة دوليا لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين .

٦ . كيف يمكن للفلسطينيين ملاحقة ومساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين

بعد هذا الاستعراض لآليات المساءلة والملاحقة الدولية لمجرمي الحرب يمكننا القول بأن الآلية المتاحة والممكنة للفلسطينيين، تنحصر بلا شك باستخدام الولاية الجنائية للدول الأطراف باتفاقية جنيف الرابعة، ويرجع الأساس القانوني في استخدام هذه الآلية الملزمة والواجبة التطبيق والتفعيل في مجموع الالتزامات القانونية التي القتها اتفاقية جنيف الرابعة وأحكام بروتوكول جنيف الأول المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع على عاتق الدول الأطراف فيها، ولعل أهم هذه الالتزامات :

تأكيد مضمون المادة الأولى من إتفاقية جنيف الرابعة على تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال، بمعنى أنه يجب على جميع الدول الاطراف في هذه الاتفاقية أن تحترم هذه الاتفاقية وليس هذا فحسب بل على الدول الاطراف في هذه الاتفاقية واجب ومسؤولية العمل الفاعل والجاد لما تراه مناسباً لحمل أي دولة اخلت بهذه الاتفاقية على التراجع والتوقف عن ذلك . وبالنظر لكون إسرائيل دولة طرفاً في هذه الاتفاقية فهنا من واجب الدول الاطراف فيها أن تتحرك بشكل جدي لاجبار إسرائيل على احترام هذه الاتفاقية والالتزام ببئودها وأحكامها المتعلقة بحقوق السكان المدنيين وضمانات حمايتهم .

الزمت المادة ١٤٦ من الإتفاقية الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يأمرهم باقتراح إحدى المخالفات الجسيمة للاتفاقية .

كما ألزم ذات النص كل طرف في هذه الاتفاقية بملاحقة المتهمين باقتراح المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وتقديمهم الى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم، وله أن يسلمهم إلى طرف متعاقد آخر لمحاكمتهم .

كذلك ألزمت اتفاقية جنيف الرابعة كل طرف متعاقد في هذه الاتفاقية باتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية .

ألزم بروتوكول جنيف الأول المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع، بمقتضى المادة السادسة والثمانين الدول الاطراف فيه بواجب ومسؤولية التدخل لقمع الإنتهاكات الجسيمة التي قد ترتكب واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات الأخرى للاتفاقية والبروتوكول .

وبصدد تطبيق مضامين النصوص والالتزامات السالفة على الوضع في فلسطين، يمكننا القول بأن الدول الأطراف في إتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكول جنيف الأول المكمل لها، ملزمة استنادا لأحكام وقواعد هذه الاتفاقية بواجب العمل على التدخل الجاد بمواجهة التجاوزات الإسرائيلية الناشئة عن العدوان، سواء على صعيد ملاحقة ومحاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب، أو على صعيد وضع التدابير الجماعية التي تكفل وقف هذه الانتهاكات وإجبار اسرائيل على الإلتزام الفعلي بما تضمنته اتفاقيات تقنين قواعد القانون الدولي الإنساني من قواعد وأحكام في علاقاتها وممارساتها على صعيد الاراضي الفلسطينية المحتلة .

وإستنادا لما سبق أن قلناه بخصوص العدوان والمخالفات والجرائم الجاري القيام بها وتنفيذها على صعيد الأراضي الفلسطينية المحتلة، يمكننا القول بأن هذه المساءلة قد تتم واقعيا إذا ما وجدت الارادة العربية والفلسطينية الفعلية والجادة ويمكننا في هذا الشأن ختم هذه الورقة بالتوصيات والمقترحات التالية لتفعيل وتجسيد هذه الآلية :

■ مطالبة الدول الاطراف باتفاقية جنيف الرابعة بواجب تحمل مسؤولياتها القانونية الخاصة بملاحقة ومساءلة جميع الأشخاص المسؤولين عن اقتراح هذه الجريمة سواء تمثل دورهم في الأمر بارتكاب هذه الجرائم أو التحريض على ارتكابها أو تنفيذها وارتكابها، وبهذا الصدد نرى ضرورة :

■ شن حملة عربية فلسطينية بهدف عقد مؤتمر دولي للدول الاطراف باتفاقية جنيف الرابعة لبحث مسؤولياتها والتزاماتها القانونية الناشئة عن ارتكاب دولة الاحتلال الإسرائيلي لمجموعة من الانتهاكات الجسيمة لاحكام الاتفاقية، فضلا عن بحث هذه الدول لوسائل الضغط والتدخل التي يجب أن تقوم بها بمواجهة الانتهاكات الاسرائيلية .

■ هناك البعض من هذه الدول التي قبلت بفتح ولايتها الجنائية لملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب، غير أنها وضعت الكثير من الشروط التي قد تحول دون ذلك، كجنسية المتضرر و جنسية المجرم وموضوع الحصانة وغيرها من الشروط الشكلية، وبهذا الصدد أرى أن يتم رفع قضايا أمام قضاء هذه الدول لإلزامها على أعمال وتفعيل التزاماتها الاتفاقية وبالتالي إلزامية فتح قضائها الداخلي أمام ملاحقة ومساءلة مجرمي الحرب في دولة الاحتلال الإسرائيلي .

■ إلزام الدول العربية بفتح ولايتها الجنائية لمساءلة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، لتشجيع الغير على أخذ هذه الخطوة وأيضا لأثر ذلك النفسي على الإسرائيليين والفلسطينيين .

■ تحرك الجهات الرسمية العربية والفلسطينية باتجاه مطالبة مجلس الأمن الدولي بالتدخل استنادا لصلاحياته الأساسية في حفظ الأمن والسلم الدولي في مواجهة خرق وتجاوز اسرائيل لأحكام الميثاق الدولي، ومطالبته بتشكيل محكمة جنائية خاصة ورغم صعوبة هذه الخطوة، سنتعكس بشكل إيجابي على الأوضاع

٧. الخاتمة

وفي الختام نتوجه بهذه الرسالة لمجرمي الحرب الإسرائيليين، مستمدين مضمونها وفلسفتها من رسالتهم التي أطلقوها اثناء محاكمة أدولف إيخمان الذي خطفته أجهزة الأمن الإسرائيلية من إحدى دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين) وقدم للمحاكمة أمام المحاكم الإسرائيلية في العام ١٩٦١ لاشتراكه في أعمال الإبادة التي تعرض لها اليهود على يد النظام النازي، فقد قال النائب العام الإسرائيلي في مرافعته أثناء المحاكمة (ليس هناك تعويض أو غفران لما ارتكب من فظائع وكل ما نأمل فيه أن يكون الأبناء مختلفين عن الآباء أما بالنسبة للأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم لا يمكن الصفح عنهم).

ونحن كنشطاء وكمؤسسات حقوق إنسان فلسطينية نرفع صوتنا عالياً بالقول ليس هناك غفران عما ارتكبه المحتل الإسرائيلي من فظائع وجرائم وسنبقى مصرين على حق شعبنا الفلسطيني في تقديم هؤلاء المجرمين للعدالة فلا مجال للصفح عنهم ونسيان جرائمهم وألم ومعاناة ضحاياهم.

في الأراضي الفلسطينية.

- تشكيل لجنة لبحث إمكانية دفع مؤسسات حقوق الانسان الدولية وهيئات التضامن مع الشعب الفلسطيني والنقابات المهنية الأجنبية لتبني قضايا ورفعها أمام محاكمها الوطنية، استناداً للالتزامات دولها الناشئة عن اتفاقية جنيف الرابعة.
- إن طرح موضوع الملاحقة بحد ذاته سيخلق حالة من الرعب لدى القادة والساسة مما سينعكس وقائياً على ممارسات وتصرفات غيرهم، مما قد يقلل من الانتهاكات والجرائم، وبالتالي قد يساهم هذا الإجراء برفع قدر لا بأس به من المعاناة عن الفلسطينيين.
- إمكانيات النجاح في هذا الموضوع جيدة بدليل نجاح مؤسسة الحق وبعض المؤسسات الفلسطينية رغم شح إمكانياتها في اجبار العديد من قادة الاحتلال على الهروب من بعض الدول ومغادرتها كما هو الحال مع وزير الدفاع السابق موفاز وألموغ اللذين أجبرا على مغادرة الأراضي البريطانية، كما تم إجبار بعض الشركات كما هو الحال مع شركة هونيكن، وشركة أوربية خاصة بصناعة الأبواب على إقفال مشاريعها في مستوطنة بركان.
- هناك إمكانية لرفع بعض القضايا امام قضاء بعض الدول التي يمتلك قضاؤها اختصاصاً على بعض الجرائم الدولية ومنها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- كل ما سبق يحتاج إلى جهد وتوثيق دقيق وتكييف قانوني وإثبات للقصد الجنائي في ارتكاب الجرائم الأمر الذي يعني بأن الموضوع ليس تصريحات اعلامية أو قناعات هذا الشخص أو ذاك.



فترة ولاية الرئيس الفلسطيني بالنص القانوني

رامز أحمد العايدي *

مقدمة

إن الحالة برمتها، وبخاصة القانونية والسياسة في فلسطين تعتبر حالة فريدة ومحيرة؛ فما إن نصل إلى نقطة توافق واضحة المعالم حتى تنسحب الحالة أدرجها إلى الضبابية والخلاف.

لقد حقق الشعب الفلسطيني إنجازات كبيرة على الصعيد السياسي والديمقراطي عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة، أنعشت الحالة العامة في فلسطين، ولكننا رجعنا إلى حالة التشرذم مرة أخرى مع غياب الحياة النيابية في المجتمع الفلسطيني؛ فلقد شلت أحد أهم أركان الحكم والاستقرار، وأصبح القانون يتخبط بصورة واضحة.

وليس خفياً على أحد أن الحكومة الفلسطينية الحالية قد مرت بأزمات قلبية متلاحقة كادت تؤدي بحياتها السياسية والفعالية، بدءاً بالانتهاكات الصهيونية لحصانة أعضاء المجلس التشريعي، مروراً بالاعتقالات والاعتقالات الصهيونية، وانتهاءً بالانقسام والانفصال الحاصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد مارس الرئيس محمود عباس صلاحياته كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ تاريخ ٩/١/٢٠٠٥، حيث تم انتخابه رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن انتخابات حرة ومباشرة حصل فيها على ٣٢,٦٢٪ من الأصوات.

واليوم نقف أمام خلاف سياسي وقانوني، يظهر في صورة التصارع على قانونية فترة ولاية الرئيس محمود

* حاصل على شهادة الدكتوراة في القانون

عباس، وبخاصة بعد أن اصدر رئيس ديوان الفتوى والتشريع في السلطة الفلسطينية بتاريخ ٢٨/٠٦/٢٠٠٨ فتوى قانونية تقضي بتمديد فترة الرئاسة للرئيس محمود عباس، وتنتهي بالتزامن مع انتهاء ولاية المجلس التشريعي، وأعلنت حركة حماس انتهاء فترة ولاية الرئيس محمود عباس في وقت لاحق، وهذا جاء حسب نص قانوني أيضاً يقضي بانتهاء مدة رئاسته مساء يوم الخميس ٨/١/٢٠٠٩.

البيئة سالفة الذكر تؤكد على وجود خلط قانوني واضح المعالم، بين وجهتي النظر السابقتين بما يخص فترة ولاية الرئيس في الحالات المختلفة، الأمر الذي يزيد شق العصا الفلسطينية قسوة ويعرقل وجود حالة سياسية صحية لتداول السلطة، ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن أول انتخابات فلسطينية عامة جرى عقدها استناداً إلى قانون الانتخابات الفلسطيني السابق رقم ١٣ للعام ١٩٩٥ وتعديلاته والذي تم إلغاؤه بموجب نص المادة (١١٦) من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات.

البحث الحالي يهدف إلى إمطة اللثام عن الغموض الحاصل حول فترة ولاية الرئيس، كما يهدف إلى دراسة الوضع القانوني ضمن البيئات المختلفة التي تحيط بالموضوع مع إيضاح وجهة نظر القانون نصاً لما تقتضيه الظروف الراهنة.

وتكمن أهمية البحث في الحاجة الحقيقية للفهم الصحيح للحالة القانونية لفترة انتهاء ولاية الرئيس دون تحيز، وذلك بالرجوع إلى نصوص المواد الدستورية بالدرجة الأولى، والتي يتضمنها مشروع المسودة الثالثة لدستور دولة فلسطين الصادر في ٩ مارس ٢٠٠٣ وتعديلاته لسنة ٢٠٠٥ م، وقانون الانتخابات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ م، والقوانين المعدلة له رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ م.

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث وخاتمة وقائمة مصادر ومراجع، ويتناول المبحث الأول الخلفية النظرية حول الدستور وحالات الضرورة، والمبحث الثاني يتكلم عن الخلفية القانونية للخلاف القائم حول فترة رئاسة محمود عباس، والمبحث الثالث يعالج الرأي القانوني اللازم اتباعه لتجاوز الأزمة، ويحتوي على الخاتمة وبعض التوصيات مذيبة بقائمة من المصادر والمراجع.

المبحث الأول: خلفية نظرية:

تطبيقاً لمبدأ سمو الدستور، نركز إلى المادة السادسة من القانون الأساسي التي جاءت بعنوان أساس الحكم، والتي تنص على أن «مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص».

نستفيد من هذا النص أن الدستور يعد القانون الأسمى في الدولة، وهو الوثيقة التي تفصل السلطات، وتوضح عمل كل سلطة منها، وتقيد بشكل عقلائي العلاقة بين القائمين على السلطة العامة وبين الشعب،

بههدف صون الحقوق والحريات العامة والفردية، وتراقب أداء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

كما أن الدستور ينظم العملية الانتخابية، والصلاحيات المناطة بكل جهة اعتبارية، وكيفية تداول السلطة، وطرق الرقابة على أداء السلطات، لهذا يعتبر الدستور المحدد الأساسي لتصرفات السلطة التشريعية؛ حيث إنه يرسم الإطار العام للمبادئ والقواعد التي في حدودها يجب سن القوانين والتشريعات، بما لا يتعارض مع الأسس العامة التي تضمنها الدستور، ويعمل على تحجيم إرادة الحاكم التي تظهر من خلال أداء السلطة التنفيذية، وتمنعه من تجاوز سلطاته أو التعسف في استعمال تلك السلطات، وأخيراً فإن الدستور يبين بشكل واضح الدور الذي يلعبه القضاء عن طريق تولي هذه السلطة الرقابة على السلطات الأخرى، ويفصل في الخلافات التي تقوم بينها حال التصارع على الصلاحيات أو تداخلها ويتصدى لجميع التصرفات التي تشكل مخالفة للدستور.

بناء على ما سبق استحق الدستور وبجدارة حق التمتع بالسمو على باقي القوانين السارية في الدولة، ومن باب أولى اللجوء إليه في كل الأمور التي تتعلق بالحياة السياسية في الدولة، ليكون الفيصل في حل الخلافات والتناقضات.

وعلى الرغم من أن الدستور يتمتع بحق سمو إلا أن هناك استثناء يرد على مبدأ سمو الدستور، بموجب هذا الاستثناء يعطل تطبيقه جزئياً لحماية الدولة والمجتمع في الأوقات العصبية التي تمر بها، ويعرف هذا الاستثناء في فقه القانون بنظرية الضرورة، وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة في الأوقات العصبية التي تمر بها الدولة.

نظرية الضرورة تؤكد على أن المبادئ الدستورية شرعت لتعمل في ظل الاستقرار والثبات السياسي والاقتصادي، أي ضمن الظروف العادية في الدولة، فإذا تعرضت الدولة لخطر جسيم أو ظروف استثنائية (كحرب خارجية أو داخلية مثل العصيان المسلح أو عمليات إرهابية منظمة أو عصفت بإقليم الدولة مظاهرات عنيفة غير سلمية أو مرت بأزمة اقتصادية أو كوارث طبيعية أو وباء عام)، قد تهدد كيان الدولة والمجتمع، هنا لا تعد القواعد الدستورية والقانونية كافية أو ملائمة لمواجهة الخطر بما تتضمنه من قيود على إرادة السلطات العامة، وما تتيحه من حريات واسعة للمواطنين. مما تضطر معه السلطات العامة ووفق شروط وقيود قانونية اتخاذ تدابير استثنائية ولو أدى ذلك إلى الخروج على مقتضى القواعد الدستورية، بما في ذلك تقييد الحريات العامة بالقدر اللازم لمواجهة الخطر ودفع ضرره العام، ولقد أورد الدستور الفلسطيني هذه الحالات، وكانت شروط إعلان حالة الطوارئ واضحة المعالم.

كما نجد أنه من الضرورة توضيح الحلول النظرية لمشكلة تنازع القوانين لما لها تأثير في فض الخلاف القانوني القائم، وهذا بالاعتماد على مبدأ عدم رجعية القوانين ومضمونه عدم سريان أحكام القانون إلا على الوقائع التي وقعت في ظله، أي ما وقع من بدء تاريخ العمل بالقانون، أي لا يمتد أثرها إلى الوقائع التي حدثت قبل ذلك التاريخ.

إن «أحكام القوانين لا تسري إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا تنعطف آثارها على ما يقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك مع عدم جواز انسحاب تطبيق القانون الجديد على ما يكون قد انعقد من تصرفات أو تحقق من أوضاع قبل العمل به».

المبحث الثاني : خلفية قانونية :

أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد مرت بفترات عصبية، وخلافات حزبية كانت نتيجتها تناقرا في الرأي السياسي أدى إلى شطر الوطن إلى قسمين، وتفشي حالة من الضبابية القانونية، وعلى الرغم من كل ما عصف بالوضع الفلسطيني، والبعد المكاني بين الضفة وغزة إلا أن الدستور الموحد للسلطة الوطنية الفلسطينية لسنة ٢٠٠٣ يبقى الفيصل في حل جميع الخلافات التي نص عليها.

في الفترة السابقة توسعت دائرة الجدل حول مسألة انتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقد امتدت إلى سوء استخدام وتوظيف القانون بشكل عام والقانون الدستوري بشكل خاص، قصداً أو بغير قصد.

من يحترم القانون وسيادة القانون عليه أن يحتكم للدستور كسيد للقوانين، والذي جاء في بابه الثالث تحت عنوان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في المادة (٣٦) أن مدة رئاسة السلطة الوطنية هي المرحلة الانتقالية، ويتم انتخاب الرئيس بعد ذلك وفقاً للقانون.

ونستفيد من هذا النص، أن ولاية عباس لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية تدوم ما دامت المرحلة الانتقالية، وهذا النص القانوني جاء موثقاً في متن الدستور، غير أنه في العام ٢٠٠٥ م طرأ على الدستور عدد من التعديلات لبعض الأحكام وخاصة للمادة (٣٦) - أي المادة السابقة نفسها - ولقد جاءت المادة المعدلة لتنص على أن «مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات، ويحق للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية على أن لا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين ويسري هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية».

والسؤال الفيصل هنا هل يسري القانون ٢٠٠٥ المعدل للمادة (٣٦) على محمود عباس أم أنه جاء تمهيداً لمن بعده ممن سوف يتولون هذا المنصب حتى ولو لم تنته المرحلة الانتقالية؟ وما هي النصوص الدستورية التي تنطبق على هذه الحالة؟ نعتقد أن الخلاف القائم قد بدأ من الإجابة عن هذا السؤال.

هنا نجد أن رئيس ديوان الفتوى والتشريع في السلطة الفلسطينية، وعند إصداره قراراً بتمديد فترة الرئيس محمود عباس قد أجاب بلغة قانونية صحيحة، حيث تبدو مقنعة واعتمد على ثلاثة مصادر قانونية مهمة، فقد اعتمد على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، حيث أورد منه ما يثبت أن ولاية المجلس التشريعي تم تحديد بدايتها مع انتخابات المجلس، بعكس ولاية الرئيس التي لم تحدد بدايتها لأنها جاءت استكمالاً لفترة

الرئاسية السابقة، كما اعتمد رئيس الديوان على قانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات والذي يثبت دستورية المصدر الأول، وأخيراً أن عباس تم انتخابه حسب القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ وليس حسب القانون ٢٠٠٥ المعدل وهنا لجأ لمبدأ عدم سريان القانون بأثر رجعي.

وبناء على المصادر القانونية الثلاثة السابقة خرج رئيس ديوان الفتوى والتشريع في السلطة الفلسطينية برام الله بنتيجة مفادها، أن مدة الولاية المحددة بأربع سنوات والواردة في قرارات لاحقة لانتخاب الرئيس الحالي لا تنطبق على الرئيس أبو مازن، بمعنى أن انتخابه لم يتم وفقاً للقانون الانتخابي الحالي وإنما تم وفقاً للقانون الأساسي لعام ٢٠٠٣ لذا يسري عليه القانون الأخير.

وهنا قد نعتقد أن القانون الدستوري قد قال كلمته بهذا الشأن، لما اعتمد عليه رئيس ديوان الفتوى والتشريع في السلطة الفلسطينية من نصوص لا يجوز التشكيك في مصداقيتها، والتي نتيجتها أن مدة الرئيس محمود عباس في رئاسة السلطة الوطنية حسب النصوص الدستورية التي اعتمدها رئيس الديوان تحدد بالمرحلة الانتقالية، ولا يمكن أن نحدد فترة بداية لولايته، لتنصيبه في هذا الموقع أثناء المرحلة الانتقالية كما لا يمكن أن نحدد فترة نهاية لولايته لعدم معرفتنا متى سوف تنتهي هذه المرحلة.

كما أن الدستور قد نص على أن مدة ولاية الرئيس يمكن أن تنتهي إما بانتهاء المرحلة الانتقالية أو بالوفاة أو بفقدان الأهلية أو بالاستقالة المقدمة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني إذا قبلت بأغلبية ثلثي أعضائه، ونجد أن الحال القانوني هنا لا يتطابق مع الواقع.

كما أن أمانة سر منظمة التحرير الفلسطينية، وفي مذكرة قانونية أعدتها وأعلن عنها في ٩/١٠/٢٠٠٨، كانت قد استندت إلى قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات العامة، الذي ينص على إتمام الاستحقاقين الرئاسي والنيابي بالتزامن، وهنا تتأكد فكرة التمديد للرئيس محمود عباس حتى موعد الانتخابات التشريعية المقبلة، أي حتى ٢٥/١/٢٠١٠ ويكون ذلك من الناحية القانونية بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في آن واحد بناءً على القانون، وهذا الرأي نجد أنه أكثر ملائمة للواقع ويحقق روح الدستور والتوازن بين الآراء المتناقضة.

إن الأخوة في حركة فتح قد دعموا حجتهم القانونية بالاستناد لتحديد بدء ولاية الرئيس مع بداية ولاية المجلس التشريعي الذي تم انتخاب أعضائه بناءً على قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات وبناءً على المرسوم الرئاسي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحديد عدد النواب في الدوائر الانتخابية والذين سوف تنتهي مدتهم القانونية في المجلس التشريعي بتاريخ ٢٥/١/٢٠١٠ وحينها فقط تصبح انتخابات الرئاسة متزامنة مع انتخابات المجلس استحقاقاً لا بد منه.

وفهم هذا النص على أن الانتخابات الحالية التي بصدها النزاع يسري عليها قانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ م بشأن

الانتخابات، والقاضي بأن تكون فترة ولاية الرئيس عباس محددة بأربع سنوات تبدأ من لحظة إعلان النتائج، والانتخابات القادمة يسري عليها القانون الذي ينص على التزامن.

وهنا تظهر مشكلة حقيقية في الفارق الزمني إن طبقنا القانون القاضي بتحديد فترة الرئاسة بأربع سنوات تبدأ من لحظة إعلان النتائج، والمشكلة هنا تكمن في الفارق الزمني بين فترة ولاية التشريعي وفترة ولاية الرئاسة بعام واحد يكون فيها منصب الرئيس شاغراً ليتم بعدها تطبيق القانون القاضي بالزامن، كما أن رئيس المجلس التشريعي يحق له أن يشغل هذا المنصب بشكل مؤقت فقط لمدة ٦٠ يوماً، وعليه لا يوجد أمامنا مخرج سوى تقديم أو تأخير أي من الانتخابات لتتم حالة التوافق.

إلا أن الإخوة في حركة المقاومة الإسلامية حماس كان لهم رأي مغاير لوجهة النظر السابقة والتي ظهرت من خلال تصريح للدكتور أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي بالإجابة، الذي مفاده أن مسألة الانتخابات الرئاسية استحقاق دستوري وقانوني لا بد من الوفاء به، فإذا انتهت ولاية الرئيس في ٨ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩، فإن على الرئيس أن يقدم استقالته ليتولى رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك الرئاسة لمدة ستين يوماً يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للسلطة الوطنية، ويتولى د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة هذا المنصب إن بقي د. عزيز الدويك محتجزاً في سجون الاحتلال.

نجد أن وجهة نظر الإخوة في حركة المقاومة الإسلامية حماس حقيقية ودستورية إن استندنا إلى قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤ الذي أصدره الرئيس المؤقت روجي فتوح بتاريخ ١/١٢/٢٠٠٤ وقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ م بشأن الانتخابات إن تم تحديد تاريخ لبدية فترة الرئيس محمود عباس.

ولم تنته هنا حجة الإخوة في حركة المقاومة الإسلامية حماس بل دعمت موقفها القانوني من خلال إصدار المستشار محمد عابد رئيس ديوان الفتوى والتشريع المعين من قبل الحكومة الفلسطينية في غزة، بياناً بتاريخ ٢٩/٠٦/٢٠٠٨ طعن فيه بالرأي الصادر عن المستشار عبد الكريم أبو صلاح، الذي صدر بتاريخ ٢٨/٠٦/٢٠٠٨ أي بفارق يوم واحد، ودعا المستشار محمد عابد الرئيس محمود عباس "لعدم الالتفات لمثل هذه البيانات والآراء والفتاوى المريبة والغريبة وتجاهلها، والنأي بنفسه وبمؤسسة الرئاسة عن تجاوز أحكام القانون الأساسي." وخلص المستشار عابد إلى رأي قانوني، جاء فيه:

١. لا يجوز لأي تشريع عادي سواء قانون الانتخابات أو غيره مخالفة النصوص الدستورية.
٢. إن مدة الولاية الرئاسية منصوص عليها دستورياً، ومنحها يكون بالانتخابات كحق للمواطنين، ولا يجوز الاعتداء على الحقوق الدستورية في الانتخاب.
٣. تمديد ولاية الرئيس يحتاج لإجراء تعديل دستوري يغطيه، وهذا معقود لمثلي الشعب "الكتل البرلمانية".

هنا أيضاً نجد أن وجهة النظر سالفة الذكر قانونية ومقنعة، إذا ما استندنا إلى بعض القوانين وأعفلنا بعضها

الآخر، وكملخص عام يشخص هذا الصراع الدستوري القائم يجدر القول إن القضايا الدستورية جميعاً والكبيرة بخاصة يجب أن تناقش بشمولية وعمومية ويجب عدم إغفال أي نص قد يتعارض مع روح الدستور أو يؤثر على الحكم في قضية ما كما يجب والحكم بحيادية كاملة والتحيز فقط لصالح القانون للخروج من عنق الزجاجة، كما لا يجب استبعاد الظروف الداخلية والخارجية العامة المحيطة بالدول وتهيئة الجو الصحي لتطبيق القانون.

المبحث الثالث: الرأي القانوني اللازم لتجاوز الأزمة

تتزامن انتهاء ولاية الرئيس محمود عباس مع عدد من الظروف السياسية المعقدة، أولها العدوان البربري الصهيوني على غزة، وثانياً وجود إدارة أمريكية جديدة في البيت الأبيض، وثالثاً وجود حكومة إسرائيلية جديدة مقبلة، وأخيراً لا توجد بيئة وطنية متوافقة بين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وذلك يعني أن المرحلة القادمة مرحلة حرجة لا يرسم معالمها المجتمع الفلسطيني وحده، ولكن يتشارك فيها عدد كبير من الأطراف بعضها يسعى لخلق الفوضى في بنية المجتمع الفلسطيني. ومن الواضح أن المعطيات السابقة لا توفر البيئة السياسية الصالحة لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعبر عن إرادة الناخبين.

كما أنه مما لا شك فيه أن الحالة القانونية في فلسطين تمر بحالة هذيان لا يجعلها متزنة وعقلانية؛ فجميع القوانين والقرارات التي صدرت من قبل الرئيس وصادق عليها المجلس التشريعي تعتبر قانونية بلا نزاع وهذه القرارات تنحصر في القرارات الصادرة منذ اليوم الأول الذي تولى فيه أبو مازن منصب الرئيس وحتى تاريخ ١٤/٦/٢٠٠٧ أي قرار إعلان حالة الطوارئ الذي لم يستكمل شروطه المفروضة، مثل: تحديد المدة والهدف والمنطقة الشاملة للقرار، والدعوة لانعقاد المجلس التشريعي للمصادقة، وأخيراً النشر في الجريدة الرسمية مما يسقط هذا القرار من دائرة الشرعية.

كل ما سبق يشكك في دستورية القوانين والقرارات الصادرة عن مؤسسة الرئاسة التي صدرت بعد تاريخ ١٤/٦/٢٠٠٧، والذي أدى إلى سريان القوانين الصادرة عن مؤسسة الرئاسة في الضفة الفلسطينية دون سريانها على قطاع غزة، والذي أدى في المحصلة لوجود تنازع دستوري وصدور عدد كبير من القوانين والتشريعات لا تتصف بالمشروعية.

وعليه لا يجوز هنا الأخذ بقرار الرئيس في القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة كسند قانوني وهذا لصدوره بعد أحداث حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ وسيطرة حركة حماس سيطرة كاملة على قطاع غزة.

وللإجابة عن التساؤل المركزي في هذا البحث والذي يقول هل يسري القانون ٢٠٠٥ المعدل للمادة (٣٦) على محمود عباس أم إنه جاء تمهيداً لمن بعده ممن سوف يتولون هذا المنصب حتى ولو لم تنته المرحلة الانتقالية؟ نجيب بأننا يجب أن نرجع لنص القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ وكل القوانين التي صدرت قبل ١٤/٦/٢٠٠٧

واكتملت جميع شروط سريانها، ونستثني ما جاء بعد هذا التاريخ لعدم قناعتنا بدستوريته ونذكر من هذه المواد:

القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ برمته لأن ما جاء بعده من قوانين معدلة قد استند للمبادئ العامة لهذا الدستور.

عاجت المادة (٢) من قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ مسألة ولاية الرئيس في الفترة التي سبقت انتخاب المجلس التشريعي الثاني وأنها وضع انتقالي استثنائي، وأنه بقراءة هذه المادة «نجد أنها تحدثت بشكل قطعي عن أن تاريخ احتساب مدة ولاية السيد الرئيس يبدأ من تاريخ انتخاب المجلس التشريعي الجديد وتنتهي هذه الولاية بتاريخ انتهاء ولاية ذلك المجلس لتكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية التالية مترامنة.» ولقد تم تحديد المدة بأربع سنوات.

تحدثت المادة (٧) من قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ عن الدعوة للانتخابات وتنص على أن «يصدر الرئيس خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ انتهاء مدة ولاية المجلس مرسوماً رئاسياً يدعو فيه لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الأراضي الفلسطينية، ويحدد موعد الاقتراع، وينشر في الجريدة الرسمية ويعلن في الصحف اليومية المحلية».

يستفاد من هذا النص أن الرئيس وقت إعلانه لهذا المرسوم يجب أن يكون على رأس عمله، وينسحب مع انسحاب المجلس التشريعي أي أن الولاياتين تنتهيان في نفس الفترة الزمنية وعلى الرئيس أن يعلن أنه بعد ثلاثة أشهر ستنتهي فترة ولايته وولاية المجلس التشريعي بالتزامن ليتم عقد انتخابات رئاسية وتشريعية حسب نص القانون.

حسنت المادة (١١١) من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات مسألة الفترة الزمنية للرئاسة التي سبقت الانتخابات التشريعية الثانية بشكل قطعي بحيث تكون مترامنة مع الانتخابات التشريعية، حيث نصت على أن «تجري الانتخابات الرئاسية القادمة بحلول نهاية الدورة التشريعية لأول مجلس تشريعي ينتخب بعد نفاذ أحكام هذا القانون المعدل ووفقاً له.»

خلاصة هذا الرأي تفيد بعدم مشروعية إعلان حالة الطوارئ إذ إنها لم تستكمل شروطها لذا لا يمكن عدها نافذة، إلا أننا لا يمكن أن نتغاضى عن مبدأ عدم رجعية القوانين وعدم سريان أحكام القانون إلا على الوقائع التي حدثت في ظله، وعليه نجد أن ولاية الرئيس محمود عباس تمتد إلى نهاية ولاية المجلس التشريعي الحالي، وأن الفترة الزمنية التي سبقت الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦ يجب اعتبارها فترة مكتملة للولاية الرئاسية السابقة، وأن الانتخابات الرئاسية المقبلة يجب أن تكون مترامنة مع الانتخابات التشريعية.

إن رفضنا الرأي السابق قد يؤدي إلا أن يزداد الأمر تعقيداً، لأننا بالضرورة يجب أن نركز إلى سند قانوني

ودستوري آخر للخروج من الأزمة ولم يبق أمامنا غير الولوج من باب نصوص المواد الدستورية التي يتضمنها مشروع المسودة الثالثة لدستور دولة فلسطين الصادر في ٩ مارس ٢٠٠٣، والذي يقضي بأن فترة الرئاسة تمتد ما امتدت المرحلة الانتقالية بناء على نص المادة (٣٦) التي تؤكد «أن مدة رئاسة السلطة الوطنية هي المرحلة الانتقالية، ويتم انتخاب الرئيس بعد ذلك وفقاً للقانون» وهذا يعني أن ولاية عباس ستكون شرعية وتنقضي ولاية المجلس بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١٠، وبهذا نكون قد دخلنا في منعطف دستوري وديمقراطي خطير ينزع أسس الديمقراطية من يد الشعب في الحق في اختيار ممثليه ونكون هنا أقرب إلى الحكم الملكي أو الوراثي.

التوصيات

من الواضح أن الأزمة الراهنة التي تعيشها السلطة الوطنية الفلسطينية هي أزمة سياسية تلازمها أزمة دستورية، قد تشعبت جوانبها لتمتد إلى حياة المواطن الفلسطيني وتزيد كاهله ثقلًا.

والحقيقة الواضحة تؤكد أن الحوار السياسي بين حركتي حماس وفتح وكافة القوى السياسية الفلسطينية، واحترام نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير ٢٠٠٦، ورفع الدستور إلى المكانة التي يستحقها والاحتكام له، سيؤدي إلى تفتت الأزمة السياسية وتبعاً الأزمة الدستورية، للوصول إلى هذا الهدف يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار عدداً من التوصيات التالية:

- تعديل مواد الدستور بما يتوافق مع البيئة الداخلية والخارجية للوضع الفلسطيني.
- اللجوء للقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية كمرجع لجميع الأطراف والتعديلات التي جاءت عليه واتصفت بالقانونية.
- الإقدام على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية إما مبكرة أو متزامنة وهذا في حال تهيؤ الجو العام لإجرائها.
- تشكيل حكومة تضمن في ثناياها ضم جميع أطراف المجتمع الفلسطيني.
- التوجه لمعالجة الخلافات الداخلية دون وساطة من أي أطراف خارجية.
- بما أن منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والحاضنة لجميع فصائله وقواه؛ لذا يجب التوجه لإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيلها لتكون جسماً جامعاً لكل القوى السياسية على الساحة الفلسطينية، وتكون منظمة التحرير الفلسطينية بهيأتها الجديدة هي الحكم في الخلافات السياسية كي لا تؤثر هذه الخلافات على الوضع القانوني.

الخاتمة

إن كان الدستور بخير فإن الأمة بخير وإن أصاب الدستور الوهن فهذه كارثة، فأى مصيبة هي نعمة إذا ما قورنت بإصابة الدستور بالخلط واللغظ وعدم الفهم، وما نحن بصدده من كارثة دستورية يتلخص في النظرة الضيقة للمسائل الدستورية، والتحدث بلغة التفرد، وعدم تفهم المعنى الحقيقي لمبدأ التداول السلمي للسلطة بين الأحزاب.

إن صيانة مبدأ سمو الدستور واحترامه لن يتحقق إلا في حال وجود حوار جاد بين الحركتين الأكبر شعبية في فلسطين حركتي حماس وفتح، لإنجاح سبل حل الأزمة الداخلية حلاً شاملاً والتي ستشهد معها حلاً للأزمة الدستورية القائمة وغيرها من الأزمات الأخرى العالقة.

المصادر والمراجع

- مشروع المسودة الثالثة لدستور دولة فلسطين تتضمن جميع التعديلات حتى تاريخ ٤ مايو ٢٠٠٣ . رام الله : المجلس التشريعي الفلسطيني .
- القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٥ م صدر في مدينة غزة بتاريخ : ١٣ / ٨ / ٢٠٠٥ .
- قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات العامة صدر في مدينة غزة بتاريخ : ١٨ / ٦ / ٢٠٠٥ .
- موسوعة الأحكام العربية [http : //www . mohamoon - ju . com](http://www.mohamoon-ju.com) .
- قرار الرئيس في القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة الصادر بتاريخ ٢ / ٩ / ٢٠٠٧ .

تغيير



أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على نظم الحياة

حسن شاهين *

شهد صباح يوم السبت ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، بداية واحد من أشرس وأقسى الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ احتلال القطاع عام ١٩٦٧، فكان عدواناً شاملاً بكل المقاييس، استمر لما يزيد على ثلاثة أسابيع متواصلة، استخدم جيش الاحتلال خلالها كافة قطاعاته الحربية من سلاح الجو والبحرية والمشاة والمدرعات والمدفعية والفرق الخاصة والمظليين. وقد تعمد الاحتلال في عدوانه إحداث دمار هائل في مدن وبلدات وقرى ومخيمات القطاع، ووصل حجم بطشه بالمدنيين وبمقدراتهم الاقتصادية والمعيشية خلال الحرب إلى مستوى يشير بوضوح إلى أنهم كانوا هدفاً صريحاً لأكثره الحربية.

لقد مر قطاع غزة خلال الأعوام الثمانية الماضية في ظروف وأوضاع أقل ما يقال عنها إنها غير عادية، ودخل القطاع خلالها مراحل متعددة لكل منها سماتها وقوانينها، وشهدت ساحته السياسية تغيرات وانقلابات مذهلة من حيث جذريتها وتسارعها، فمن سلطة مستبدة تحكم قبضتها على الشاردة والواردة في المجتمع، مروراً بانتفاضة غلب عليها الطابع المسلح، تراجعت خلالها سيطرة السلطة على الأوضاع الداخلية لصالح بروز قوة المنظمات السياسية وأذرعها المسلحة والمليشيات المنبثقة من جسم أجهزة الأمن الرسمية، مروراً بمرحلة فلتان أمني فقد خلالها المواطن الفلسطيني في غزة الحد الأدنى من الشعور بالأمن، إلى انتخابات أفضت إلى نجاح حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، وكان انقلاباً في المشهد السياسي الفلسطيني بكل المقاييس، وتبع ذلك قيام حركة حماس بتشكيل حكومة فلسطينية تتناقض في برنامجها مع الإطار السياسي للسلطة الفلسطينية والمتمثل باتفاقيات أوسلو، ونشأ نظام سياسي للسلطة الفلسطينية برأسين: المجلس التشريعي-الحكومة ومؤسسة الرئاسة، وشهدت هذه المرحلة صراعاً سياسياً بين رأسي الحكم تطور في حالات كثيرة إلى جولات من الاقتتال الداخلي الدموي، وترافق ذلك مع حصار اقتصادي ومالي على

* ناشط مجتمعي، مقيم في قطاع غزة

الحكومة الفلسطينية من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي . وكان إجهاز حركة حماس على خصمها المترشح بالضربة القاضية في جولة الاقتتال الأخيرة (١٢-١٤/٦/٢٠٠٧) وإحكامها السيطرة على مؤسسات السلطة وأجهزتها المدنية والعسكرية في قطاع غزة بشكل كامل إيداناً بانتهاء هذه المرحلة وبدء مرحلة حكم حماس لقطاع غزة ، والانقسام السياسي الفلسطيني . وقد تميزت هذه المرحلة بالتشديد الإجرامي للحصار الإسرائيلي والدولي والعربي على القطاع وسكانه ، قابله حماس بمزيد من القمع الداخلي والتعدي على الحريات العامة بشكل غير مسبوق في زمن السلطة السابقة وربما حتى في زمن الاحتلال .

لعل قطاع غزة هو المنطقة الوحيدة في العالم التي تعرض سكانها لهذا المستوى من الحصار والعزل والقمع والتكثيف ، ليس في السنوات الأخيرة فحسب ولا بعد الانقسام ولا في العدوان الإسرائيلي الأخير ، بل طوال ما يزيد على (٦٠) عاماً .

لقد تعرض المجتمع الفلسطيني خلال عام ونصف بعد الحسم العسكري لحركة حماس ، لضرب كافة قطاعاته المجتمعية ، الاقتصادية والخدماتية والصحية والبنى التحتية ، فتوزعت الغالبية العظمى من قواه العاملة ما بين البطالة والمقنعة ، وتوقفت أكثر من ٩٠٪ من المصانع في القطاع عن العمل وما بقي منها يعمل بشكل جزئي ، ولحقت بالمزارعين الفلسطينيين خسائر كبيرة بعد أن منعهم الاحتلال من تصدير منتجاتهم وأوقف دخول الأسمدة والمبيدات والبذور الزراعية ، كما واجه سكان القطاع أزمة حقيقية في نظم الحياة المختلفة من المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات . ولنا أن نستنتج من استعراض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة عشية العدوان الإسرائيلي أن مجتمع القطاع قد أنهك بفعل الحصار والانقسام ، وشهدت كافة أجهزة المجتمع وبنائه ومؤسساته ونظمه تراجعاً مخيفاً كان يحتاج المجتمع الفلسطيني لسنوات لتجاوز آثاره دون واسطة العدوان الإسرائيلي الأخير .

العدوان الإسرائيلي على غزة . . . كارثة إنسانية وتدمير لمقومات الحياة

جاء العدوان الإسرائيلي بعد تهدة استمرت ستة أشهر ، بين حركات المقاومة في قطاع غزة ودولة إسرائيل - بدأت في ١٩ حزيران ٢٠٠٨ وأعلن عن انتهائها في ١٩ كانون الأول ٢٠٠٨ - ، وكانت التهدة مخيبة لأمال الفلسطينيين حيث لم تزد البضائع التي كانت تدخل إلى القطاع على حوالي (٦٠) شاحنة في اليوم إلا في حالات نادرة ، بينما كان المعدل قبل الحصار يتراوح بين (٣٠٠) إلى (٣٥٠) شاحنة ، وكان هذا المعدل في حينه غير مرض ولا يعبر عن الاحتياجات الفعلية للقطاع ، كما فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على دخول العديد من السلع الأساسية مثل الوقود والأسمتت ومواد البناء والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات المختلفة والآلات والمكينات الصناعية والأجهزة الالكترونية ، وأجهزة الكمبيوتر والشبكات الالكترونية ومتعلقاتها؛ الأمر الذي تسبب في شلل شبه تام في حركة قطاع البناء .

فقد أُلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية وحدها خلال العدوان حوالي ألف طن من القنابل والصواريخ

بأنواعها هذا دون حساب ما أطلقته المدفعية والبدبابات والمشاة والبحرية من ذخيرة (بحسب القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي) ، وكانت الأهداف التي أمطرت بهذا الكم الهائل من المتفجرات في جلها مساكن مدنية ومنشآت تجارية وصناعية وأراض زراعية ومؤسسات مدنية حكومية وغير حكومية وأماكن عبادة؛ مما خلف مأساة إنسانية فظيعة في قطاع غزة ، هذا الجيب الصغير (٣٦٠ كيلو متراً مربعاً) المكتظ بالسكان (٤١٦٥٤٣ ، ١ مليون نسمة ، بكثافة سكانية تقترب من ٤٠٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد)^٢ .

لقد استمر العدوان الإسرائيلي على القطاع حوالي (٢٣) يوماً ، حيث أعلنت إسرائيل وقفاً أحادياً لإطلاق النار فجر يوم الأحد ١٨ / ١ / ٢٠٠٩ ، وسحبت دولة الاحتلال قواتها المتوغلة في القطاع خلال ثلاثة أيام بعد ذلك التاريخ ، مخلفة وراءها حصيلة مرعبة من الشهداء والجرحى ، وإن تفاوتت التقديرات النهائية لعدد الشهداء والجرحى فإن جميعها تشير إلى أن العدد قد تجاوز (١٣٠٠) شهيد ، و(٥٣٠٠) جريح . كما ألحقت أضراراً هائلة بمساكن المواطنين والمرافق العامة والمنشآت الخاصة الصناعية والتجارية ، وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تدمير أكثر من (٤٠٠٠) منزل بشكل كامل وتضرر أكثر من (١٧،٠٠٠) منزل بشكل جزئي ، وقد تم خلال العدوان تدمير المئات من المنشآت التجارية والصناعية ، وتجريف آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية .

واقع الوظائف الحياتية في قطاع غزة بعد العدوان

أولاً ، المياه :

عانى سكان قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي من نقص حاد في المياه التي تصل إلى المنازل ، حيث قامت قوات الاحتلال بتدمير وتجريف العديد من شبكات المياه بما فيها الخطوط الرئيسية ، علاوة على تدمير عدد من آبار المياه التي تزود العديد من قرى وبلدات ومدن القطاع بالمياه ، وقد تسبب ذلك في انقطاع المياه عن المناطق السكنية لأيام طويلة خلال العدوان ، ما اضطر الكثير من الناس إلى شراء المياه التي تباع بواسطة شاحنات نقل المياه ، حيث وصل سعر المتر المكعب (١٠٠٠ لترات) من المياه غير الصالحة للشرب ، والتي تستعمل للاستخدام المنزلي ، من (٦٠) إلى (٧٠) شيكلا ، بينما كان سعره في الأوقات العادية لا يتجاوز (٣٠) شيكلا ، وهو سعر مرتفع جداً بالنسبة للأسر الفلسطينية الفقيرة في القطاع ، وقد اضطر المواطنون للوقوف في طوابير طويلة لشراء مياه الشرب أمام الدكاكين والمحال القليلة التي كانت تفتح أبوابها خلال ساعات النهار^٣ .

وبحسب مصلحة مياه بلديات الساحل ، وهي المؤسسة المسؤولة عن إدارة قطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة ، فقد قامت قوات الاحتلال خلال العدوان بتدمير الخط الناقل بين آبار المغرقة ومدينة النصيرات بعد قصف الطيران الحربي الإسرائيلي لجسر الزهراء في النصيرات الذي يمر الخط بمحاذاته ، وتسبب انقطاع الخط في حرمان حوالي (٣٠٠٠٠) مواطن في مدينة النصيرات من التزود بالمياه . كما أقدمت قوات الاحتلال على تدمير بئر الإدارة شرق مدينة جباليا واستشهاد مشغل هذا البئر الذي يزود حوالي (٢٥٠٠٠) مواطن

بالمياه . كما تعرض بئر الشيخ عجلين للقصف الإسرائيلي وهو يغذي منطقة جنوب غرب تل الهوا والتي يقدر عدد سكانها بحوالي (٤٠٠٠٠) نسمة . يضاف إلى ذلك تدمير خط رئيسي يربط مدينة غزة بأبار مياه تقع شمال المدينة، وهي تنتج حوالي (٤٠٪) من مجموع المياه التي تصل إلى مدينة غزة وبالتالي حرمان حوالي (٢٠٠,٠٠٠) نسمة من سكان مدينة غزة من مياه الشرب^٤ .

طبقاً لمصلحة بلديات الساحل، فإن (٥٠٪) من سكان القطاع تحصل على المياه لمدة تتراوح بين (٦) إلى (٨) ساعات كل يومين، و(٣٠٪) من السكان تصلهم المياه مرة واحدة كل ثلاثة أيام، و(١٠٪) مرة واحدة كل خمسة أيام، و(١٠٪) لا تصلهم المياه ويعتمدون على شاحنات نقل المياه، وبخاصة في مناطق شرق جباليا، وبيت لاهيا، وجحر الديك، والقرارة .

واليوم مازالت عشر آبار مياه لا تعمل نتيجة تعرضها لأضرار جراء العدوان الإسرائيلي، بالإضافة إلى أربع محطات ضخ (ثلاثة في غزة وواحدة في بيت حانون)، وما زالت بعض خطوط المياه الثانوية لا تعمل في المناطق التي تعرضت لأقصى الضربات في شمال القطاع وشرق مدينة غزة .

ثانياً، الكهرباء :

قدرت شركة توزيع الكهرباء الأضرار التي لحقت بشبكاتها جراء القصف أو التخريب الإسرائيلي بحوالي (١٠) ملايين دولار، حيث قام الاحتلال بتدمير أجزاء كبيرة من خطوط الكهرباء وإعطاب عدد من المحولات، وكانت الكهرباء عنوان مشكلة حقيقية للمواطن الغزي منذ قصف محطة توليد الكهرباء في منتصف عام ٢٠٠٦، وتفاقت الأزمة بشكل كبير قبل ثلاثة أشهر من العدوان عندما أوقفت إسرائيل إدخال الوقود الصناعي اللازم لتشغيل محطة التوليد، وكانت الكهرباء لا تصل بانتظام إلى معظم مناطق القطاع، وكانت تنقطع ساعات طويلة خلال اليوم تصل إلى (١٦) ساعة في بعض المناطق في مدينة غزة .

وأثناء العدوان انقطع التيار الكهربائي بشكل كلي عن المناطق التي كانت تتعرض لاجتياح إسرائيلي بسبب تخريب دبابات الاحتلال وجرافاته الضخمة لكامل البنية التحتية في المناطق التي كانت تدخلها، كما انقطعت الكهرباء عدة أيام عن معظم أجزاء مدينة غزة وشمال غزة، وصلت في بعض الأحياء ستة عشر يوماً متتالياً وفي أحياء أخرى اثني عشر يوماً .

لقد كانت شركة الكهرباء قبل العدوان بالكاد تستطيع إصلاح الأعطال التي تلحق بشبكة الكهرباء بسبب عدم توافر قطع الغيار بعد حوالي ثمانية عشر شهراً من الحصار المشدد على قطاع غزة، وهي اليوم عاجزة عن إصلاح واستبدال العديد من المحولات وخطوط الكهرباء بعد الدمار الكبير الذي لحق بشبكاتها ومحولاتها، حيث تعتمد على القيام ببعض الإصلاحات المؤقتة لاستمرار عمل الخطوط؛ وهذه الإصلاحات تؤدي إلى فقدان ما بين (٢٥٪) إلى (٣٠٪) من القدرة الفنية لهذه الخطوط . وقد أعلنت الشركة أنها لن تتمكن من

إصلاح الأجزاء التي دمرت كلياً وبالتالي لن تستطيع إيصال الكهرباء إلى المناطق التي تغذيها تلك الأجزاء من الشبكة حتى يسمح بإدخال قطع الغيار اللازمة إلى قطاع غزة^٥ .

ثالثاً، الصرف الصحي :

تعالج مصلحة بلديات الساحل في قطاع غزة حوالي (١٠٥) ملايين متر مكعب من المياه العادمة سنوياً، وقد اضطرت في بداية عام ٢٠٠٨ - بسبب انقطاع التيار الكهربائي ساعات طويلة وتقليص الوقود بعد قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بذلك ومصادقة المحكمة الإسرائيلية العليا عليه^٦ - إلى ضخ حوالي (٦٨) مليون متر مكعب من المياه العادمة غير المعالجة في مياه بحر غزة، وتراجعت حدة هذا المشكلة بعد أن بدأ تهريب الوقود عبر الأنفاق . وخلال العدوان عادت هذه المشكلة إلى الظهور، واستأنفت المصلحة تحويل المياه العادمة غير المعالجة إلى بحر غزة، وهو أمر سينعكس مستقبلاً على صحة المواطنين الفلسطينيين من سكان القطاع حيث يعتبر شاطئ البحر متنفسهم الوحيد .

وتشير المعاينة الأولية لشبكة الصرف الصحي في المناطق التي كانت عرضة للاجتياح البري الإسرائيلي، إلى أن تدمير شبكات المياه والصرف الصحي فيها قد تسبب في تسرب مياه الصرف الصحي واختلاطها بخطوط مياه الشرب التي يعاني جزء منها أصلاً من تهتك ورشح نتيجة عدم صيانتها بشكل دوري لعدم توافر قطع الغيار بسبب الحصار الإسرائيلي . وتقدر خسائر شبكات الصرف الصحي جراء العدوان الإسرائيلي (١,١٥٠,٠٠٠) دولار^٧ .

رابعاً، الغذاء :

يتلقى حوالي (٨٨٪) من سكان قطاع غزة معونات غذائية من الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي، وعاش سكان القطاع خلال الحرب أزمة غذاء حقيقية، بسبب عدم توافر السيولة النقدية، حيث جاء العدوان في وقت لم يتلق فيه آلاف الموظفين الحكوميين روايتهم لعدم توافر السيولة في البنوك، كما تعطلت آليات توزيع المساعدات الغذائية من قبل الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي إلى حد كبير خلال أيام العدوان، علاوة على شح السلع الغذائية في الأسواق وبشكل خاص الطحين، واضطر الفلسطينيون من سكان القطاع إلى الوقوف في طوابير يصل طولها إلى (١٠٠) متر في بعض الأحيان أمام المخازن من أجل الحصول على ربة خبز واحدة لا تكفي احتياجات أسرهم الغذائية .

نتائج التقرير

إن حجم الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، كشف زيف الادعاءات الإسرائيلية بأن المستهدف من الهجوم هو حركة حماس ووقف الصواريخ، فما علاقة هذا الهدف بقطع الكهرباء والمياه

الهوامش

- ^١ الدكتور ماهر الطباع مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية بغزة، تقرير على موقع الجزيرة نت: تقييم فلسطيني سلبي لنتائج التهدة على سكان قطاع غزة، ٢٤/١٠/٢٠٠٨.
- ^٢ الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- ٢٠٠٧.
- ^٣ يعتمد معظم سكان غزة على شراء المياه المفلترة لتأمين حاجتهم لمياه الشرب، فالمياه التي تصل عبر الحنفيات تعتبر غير صالحة للشرب بسبب ملوحتها وارتفاع نسبة النترات فيها
- ^٤ مصلحة بلديات الساحل، بيان صحفي بعنوان «مصلحة المياه تدعو مواطنين قطاع غزة لترشيد استهلاك المياه لكي تكفي لكافة مواطنين قطاع غزة»، ١٠/١/٢٠٠٩.
- ^٥ لقاء أجراه الباحث مع المهندس مجدي ياغي، المدير في شركة توزيع الكهرباء، ٤/٢/٢٠٠٩.
- ^٦ مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: تقليص قوات الاحتلال لإمدادات الوقود والكهرباء وأثره على الصحة العامة وصحة البيئة في قطاع غزة، أيار ٢٠٠٨.
- ^٧ مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: أثر العدوان الإسرائيلي على خدمات الصرف الصحي في قطاع غزة، شباط ٢٠٠٩.

وإمدادات الغذاء عن مليون ونصف المليون إنسان في قطاع غزة، وكيف يمكن تبرير قتل وإصابة الآلاف من الأبرياء وتدمير أكثر من (٢٠٠٠٠) منزل كلياً أو جزئياً، ومئات الكيلومترات من الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي؟

لقد كشف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عن عدم توافر خطة طوارئ لدى الحكومة في غزة، وانعكس ذلك على سوء إدارة الوظائف الحياتية والمعيشية للمجتمع الفلسطيني في القطاع في ظل العدوان، فعلى الرغم من الدمار الذي أصاب شبكات الكهرباء والصرف الصحي والمياه والاتصالات بفعل القصف والاجتياح الإسرائيلي، إلا أن هذا لا يبرر حالة الشلل شبه التامة التي أصابت تلك النظم أثناء الحرب؛ فقد تعرضت مناطق شاسعة من قطاع غزة لانقطاع متواصل في المياه والتيار الكهربائي والاتصالات استمر لأيام دون أن يصلح للخلل، أو حتى دون أن تكون هناك خطط طوارئ للتعامل مع مثل هكذا وضع.

الأزمة الغذائية التي ظهرت أثناء العدوان هي في جزئها الأكبر نتيجة للحصار الإسرائيلي على القطاع، لكن يجب عدم إغفال عامل مهم، وهو غياب مفهوم الأمن الغذائي عن الخطط الحكومية، وهو أمر جديد قديم، غاب عن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة قبل الانقسام، ولم تتجاوزه حكومة حماس، فهي لم تضبط سوق السلع الغذائية في زمن الأزمة وبرز الاحتكار والتلاعب في الأسعار بشكل بشع أثناء العدوان؛ كما أنها من جهة أخرى لم تتعامل مع ما يمكن أن يتوافر من سلع وبضائع عبر الأنفاق بمسؤولية والجميع يعلم أن كل ما يدخل عبر الأنفاق يتم بعلم ومشاركة الحركة وحكومتها، فكان عليها أن تعمل على ضمان دخول كميات من المواد الغذائية الأساسية والأدوية وتخزينها، عوضاً عن تدفق مئات السلع الكمالية طوال شهور عبر الأنفاق؛ ففي الوقت الذي افتقد فيه الفلسطينيون رغيف الخبز، كانت رفوف المحال والبقاليات في القطاع ممتلئة بأصناف الشوكولاتة والبسكويت المهربة عبر الأنفاق.

لا بد من العمل بأسرع وقت وكأولية تفرضها الاعتبارات الإنسانية قبل أي شيء آخر، في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال من مساكن وطرق ومصانع وورش صناعية، وإعادة تأهيل البنية التحتية، فمن الشائن أن يرتبط توفير مقومات الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة لسكان غزة بأجندات واشترطات سياسية.



الأداء الإعلامي خلال الحرب على غزة جهود وعقبات وحرريات

خليل الشيخ *

كيف أدار الإعلام الفلسطيني الحركة الإعلامية أثناء الحرب على غزة؟ وهل نجح هذا الإعلام في نقل الحقائق وفضح الجرائم الإسرائيلية بما يحقق عدالة القضية ويقنع العالم بأن الحرب على غزة هي حرب عدوانية غير متكافئة؟ كيف تصدى الإعلام الفلسطيني للحرب النفسية والكلامية الإسرائيلية، وما مدى نجاحه أو فشله في ذلك؟ وهل يمكن القول إن الإعلام الفلسطيني كان إعلاماً مقاوماً ومؤثراً أم ناقلاً للأحداث فقط؟ هل حقق الإعلام الاكتفاء الشامل من الأخبار والتقارير، وأين أصابت أو أخفقت الإذاعات المحلية في تغطيتها المباشرة والآنية للأحداث؟ ما مدى تمتع الأداء الإعلامي بحرية الكلمة والرأي، وهل أجواء الحرب غيّبت الحريات الصحافية؟

كل هذه الأسئلة وغيرها أجاب عنها عدد من خبراء الإعلام والصحافيين العاملين في الحقل الإعلامي فكان التقرير التالي:

يقول الإعلامي والكاتب الصحفي موسى أبو كرش: إن الإعلام الفلسطيني عمل بكل طاقته وجهده خلال فترة الحرب على غزة، من أجل توصيل الحقائق للجمهور ومعظم جهوده تكللت بالنجاح، لكنه أشار إلى أن الدم المسفوح في غزة كان أكبر بكثير من الأداء الإعلامي الممارس على أرض الواقع.

وأضاف: إنه وعلى الرغم من هذه الجهود، لم يرتق مستوى الأداء الإعلامي المحلي إلى مستوى العالمية، مرجعاً ذلك إلى غياب الخطاب الإعلامي الموحد والقادر على إقناع المجتمع الدولي بعدوانية إسرائيل وتعمد جيشها على شن حرب شاملة على المدنيين في غزة.

* صحفي مقيم في غزة

قال أبو كرش: إن الإعلام الفلسطيني يواجه أزمة حقيقية تتعلق بعدم قدرته على بيان نوع لغته الموجه للعالم، معتبراً أن هذه الأزمة جعلت الإعلام المحلي يفشل في مخاطبة المجتمع الدولي، في الوقت الذي تمكن فيه الإعلام الإسرائيلي من الوصول إلى المجتمع الدولي، وتوظيف مجريات الأحداث لصالح دولة الاحتلال، وتصوير الحرب على غزة بأنها حرب بين قوتين متساويتين ومتكافئتين.

وأضاف: إن الإعلام لاسيما المتعلق بوسائل الإعلام المسموعة محلياً لم يكن مقاوماً، بل كان إعلاماً تحريضياً على الصمود والثبات، ولم يكن ينقل الأحداث بشكل موضوعي، موضحاً أن لهذا النوع من الوسائل الإعلامية مشكلة تتعلق باللغة المقدمة، وهو يتجسد بإعلام فصائلي لا يستطيع نقل حقيقة الأحداث بقدر قدرته على نقل ونشر جهود الفصائل ومدى مكاسبها.

واعتبر أن بعض المذيعين ووفقاً لثقافتهم وانتماءاتهم كادوا أن يجروا المستمعين لهذه الإذاعات إلى صراعات داخلية وفئوية، وإبعادهم عما يدور من أحداث دموية وعدوانية إسرائيلية، مشيراً إلى أن ذهابنا إلى المعركة ونحن منقسمون داخلياً ترك آثاراً سلبية على نجاح الإعلام المسموع في نقل الحقائق، وكان يجب أن نعلن توحدنا سياسياً وإعلامياً فور بدء المعركة.

فيما يتعلق بحرية الإعلام والكلمة أشار أبو كرش، إلى أن الإعلام الأجنبي غير المحلي استطاع أن يحدث نقلة هامة في ممارسة حرية التعبير والكلمة خلال نقله للأحداث الجارية على أرض غزة، كما استطاع هذا الإعلام حشد الرأي العام العالمي لصالح الشعب الفلسطيني، وتعرض المدنيين للعدوان الإسرائيلي البشع، خصوصاً ما مارسته قناة الجزيرة الفضائية التي استثمرت احترامها ومكانتها في تحقيق الأهداف الإعلامية ومواجهة الحرب الكلامية الإسرائيلية.

واستطرد: يمكن القول إن حرية الكلمة والتعبير كانت ممارسة أثناء الحرب إلى حد ما، لكن ممارسة هذا الحق في العمل الإعلامي بشكل عام تحتاج إلى أجواء ومناخ ديمقراطي، وهو ما كان غائباً أثناء الحرب على غزة.

من جانبه قال الدكتور أحمد حماد أستاذ الإعلام المساعد في جامعة الأقصى بغزة: إن الإعلام الفلسطيني لعب دوراً محورياً خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، خصوصاً في ظل غياب الإعلام الأجنبي الذي خضع للتعطيم الإعلامي الشديد الذي مارسته إسرائيل خلال الحرب، عندما أغلقت منافذ قطاع غزة أمام الصحفيين الأجانب بهدف عدم تمكنهم من فضح جرائمها.

ورأى أن إسرائيل ركزت كثيراً على الدور الإعلامي في حربها على غزة، من خلال استخدام كل إمكاناتها الإعلامية منذ شهور عدة قبل بدء الحرب، في إطار خطة إعلامية موازية للاستعداد والهجوم العسكري، لتهيئة المناخ لدى وسائل إعلامها بغرض تهيئ عمل هذه الوسائل وتسويغها لتبرير جرائمها ضد المدنيين المخالفة للشرايع الدولية، وقانون الحرب.

وقال: ركزت إسرائيل على الدور الإعلامي في حربها التي تشنها اليوم على الشعب الفلسطيني بذريعة محاربة الإرهاب وهي التي أطلقت إمكاناتها الإعلامية منذ شهور قبل الحرب ضمن خطة إعلامية تتوازي مع الاستعداد العسكري تمهيداً لاجتياح غزة وذلك تهيئة للمناخات الإسرائيلية، وتسويغ عمل وسائل الإعلام الإسرائيلية في تغطية حربها على غزة، وتبرير ما تقتتره من جرائم وحشية خلافاً لأحكام وقواعد إعلامية راسخة.

ورأى الدكتور حماد في سياسة إسرائيل الإعلامية تغييراً كبيراً لحرية الكلمة والتعبير لدى هذه الوسائل الإعلامية، لكنه في المقابل أشار إلى أن وسائل الإعلام الفلسطينية مارست إلى حد ما حرية الكلمة عبر تغطيتها للجرائم الإسرائيلية.

وتابع: يمكن القول إن قطاعات عريضة من الإعلام الأوروبي والأميركي الذي يهيمن على اللوبي الصهيوني سارت في ركب الإعلام الإسرائيلي، والتي أخذت تفسح المجال للرواية الإسرائيلية في الحرب على نقيض الرواية الفلسطينية التي جرى اختزالها وتهميشها ومن دون أي تناول للضحايا من الأطفال والنساء والأبرياء.

وقال: وعلى الرغم من هذا الحصار على المعلومة الإعلامية إلا أن الصحفيين الفلسطينيين، لاسيما مراسلي الفضائيات العربية، تمكنوا من كسر هذا الحصار الإعلامي، حيث كانت التغطية لما يحدث في القطاع من جرائم حرب بشعة وعمليات تدمير واسعة النطاق، تغطية مؤثرة وكانت صاحبة الفضل الكبير لأن يشاهد العالم أجمع صور الفظاعة التي ارتكبتها الآلة الإسرائيلية العابثة بكل القيم والمثل النبيلة.

واعتبر الدكتور حماد أن وسائل الإعلام المحلية وبخاصة الإذاعات المحلية والمواقع الالكترونية، مارست دوراً مشهوداً في هذه التغطية الإعلامية للعدوان الإسرائيلي، حيث ساهمت بدرجة كبيرة في سرعة نقل الحدث، إضافة إلى تنبيه المواطنين حول مجريات الأحداث.

لكنه رأى أن بعض الإذاعات المحلية استخدمت أسلوب المبالغة والتهويل، على حد قد يصل إلى عدم المصدقية في نقل بعض الأحداث، الأمر الذي أثر على صحة الأنباء التي وردت إلى المستمع.

واختتم الدكتور حماد قوله بأن مدى نجاح الإعلام في إدارة الحرب، غالباً يؤثر بشكل كبير في نجاح الحرب ذاتها، وتمكنها من تحقيق أهدافها.

أما الإعلامي والكاتب في صحيفة الأيام الفلسطينية، حسن جبر، فاعتبر أن تغطية تجربة الحرب على غزة، كانت تجربة جديدة بالنسبة لأغلب الصحفيين الفلسطينيين، إلا أنهم أدوا دوراً هاماً فيها، موضحاً أنهم تأقلموا بسرعة مع الظروف الصعبة التي مر بها قطاع غزة، وسارعوا ببث الصور وكتابة التقارير بكل اللغات، والتي غطت جميع جوانب العدوان الإسرائيلي.

وقال: إن ظروف الحرب التي فرضت على الصحفيين الالتزام بمكاتبتهم وأماكن عملهم، سادها الكثير من المخاطرة عندما كانوا يضطرون إلى الخروج لمواقع التغطية رغم قساوة الأوضاع، وهو ما أوقع خمسة شهداء من بين هؤلاء الصحفيين، بالإضافة إلى جرح آخرين، خلال عمليات استهداف واضحة لهم.

ورأى جبر أن الاحتلال عمد إلى استهداف الصحفيين خوفاً من تسجيل نجاح آخر لهم، في مجال نقل وفضح الإجرام الإسرائيلي للعامل، مسترشداً على ذلك بحوادث استهداف طاقم تلفزيون أبو ظبي والصحفيين الذين كانوا يعملون فوق برج الجوهرة وسط مدينة غزة. وأضاف: أن وسائل إعلام ومؤسسات حقوقية تحدثت في سياق الحرب حول عملية استهداف لصحفيين أثناء ممارسة عملهما خلال الحرب على غزة.

واتفق جبر مع الدكتور حماد في رؤيتهما حول تعمد إسرائيل التغطية على جرائمها في غزة عبر منع دخول الصحفيين الأجانب، الذين غابوا عن ميادين القتال، معتبراً أن ذلك انتهاك كبير للحريات الصحفية، ومنع حرية الكلمة والتعبير، بهدف إخفاء مدى بشاعة الجرائم المرتكبة، إلا أن الصحفيين المحليين تمكنوا من تعويض ذلك بمختلف الوسائل.

الصحفي جبر رأى أيضاً أن التغطية الإعلامية فيما بعد انتهاء الحرب على غزة أخذت شكلاً ومضموناً مختلفاً حيث انطلقت الطواقم الإعلامية إلى الميادين، ومواقع القتال سابقاً، والمناطق المدمرة، لنقل وتغطية ما جرى من أحداث عدوانية، شملت قصص الإعدام والقتل والتدمير.

وقال أيضاً: إن هذه التغطية لم تكن فقط بالنقل المباشر، بل تعدتها لمحاولة وصف الحرب وأحداثها الدامية، ونقلها على ألسنة شهود عيان مروا بتجارب قاسية خلال الحرب.

ورأى أن الأداء الإعلامي المحلي والأجنبي كرس جهوده في نقل هذه الأحداث على مستويات مختلفة، وبحسب تخصص الإعلاميين السياسية، الاقتصادية والأمنية، مشيراً إلى أن هذه التغطية انتشرت بأقوى صورها المتمثلة في القصة الصحفية والتقارير الشاملة.

«لم تكن تجربة سهله على الصعيد الشخصي، فمن المعلوم أن وسائل الإعلام في الدول المتقدمة تمتلك مراسلين خاصين بالحروب لديهم الخبرة والدراية الكافية في كل ما يتعلق بالحروب وأنواع الأسلحة المستخدمة فيها، وطبيعة الإصابات، ولكن الوضع هنا كان مختلفاً، فقد فرضت الحرب نفسها على الصحفي، فأصبح بين عشية وضحاها مراسلاً حربياً يعرف أسماء الصواريخ وأنواع الأسلحة البشعة التي تستخدمها قوات الاحتلال».

هكذا بدأ محمد عرب الذي عمل مراسلاً صحفياً لإذاعة القدس المحلية خلال الحرب، حديثه حول تجربته الشخصية في تغطية أحداث الحرب على غزة.

وأضاف: إن طبيعة عمله لاسيما مع إذاعته لم تكن كمراسل إخباري، بل كان مذياعاً ومحراً، لذا واجهت صعوبة في التأقلم مع أجواء العمل كمراسل في بداية الحرب.

وتابع عرب حديثه: ما أود الإشارة له حول التغطية الصحفية المحلية إبان فترة الحرب، هو دور الإذاعات المحلية في إيصال المعلومة للمواطن الفلسطيني، حيث شكلت الإذاعات بمختلف ألوانها وانتماءاتها المصدر الأول للخبر المقدم للمستمع المحلي الذي لا يملك أي وسيلة أخرى لمتابعة الأحداث الجارية، وبخاصة مع انقطاع التيار الكهربائي فترات طويلة، والتحليق المتواصل لطائرات الاستطلاع التي تؤثر على النقاط إشارة القنوات الفضائية، فكانت الإذاعات المحلية مصدر المعلومة الأول والأخير.

لم ينف الإذاعي عرب ما قاله أبو كرش في سياق التقرير وهو وقوع بعض الأخطاء في عمل الإذاعات المحلية، وانساقها لأن تكون إعلاماً تحريضياً، وقال: لا أنكر وقوع بعض الأخطاء، وتحول بعض الإذاعات لمنابر غير وطنية.

حيث قال إن بعض المراسلين والمذيعين تناولوا نسخة عن المنشورات التي ألقته الطائرات الإسرائيلية، وقروها على أسماع المواطنين، وذلك ما اعتبره خطأ فادحاً كرس الحرب الكلامية التي شنتها إسرائيل بشكل مواز للحرب العسكرية.

وتابع: من بين هذه الأخطاء أيضاً الفهم الخاطيء للتنافس على السبق الصحفي، حيث نظرت بعض الإذاعات إلى نشر هوية الشهيد وتفصيل الهجوم الإسرائيلي، على أنها سبق صحفي كبير، الأمر الذي أوقعها في خطأ كبير، حيث بشاعة الإجرام الإسرائيلي كانت أكبر بكثير من التعرف بسرعة على هوية الشهيد، وكذلك المبالغة في تفاصيل الهجوم.

واستعرض عرب في سياق تجربته بعض المشاهد الدامية التي عاشها خلال فترة الحرب، لاسيما مشاهد أطفال قتلوا بالصواريخ والقذائف، وقال: «لن أنسى أياً منها وكان أصعبها تلك اللحظات التي توجهت فيها إلى مسجد الشهيد إبراهيم المقادمة في بيت لاهيا، وقمت بالاتصال بالإذاعة لتقديم رسالة أولية عن القصف، حيث لم أصمد أمام بشاعة تلك المشاهد فبكيت بحرقة على الهواء مباشرة، وبكى معي المذيع».

ختاماً يجب أن نؤكد على ضرورة أن ينتقل الأداء الإعلامي الفلسطيني من حالة نقل الأحداث والتأثر بها، إلى حالة صناعة الخطاب الإعلامي الواضح والمؤثر على الرأي العام العالمي بعدالة القضية وشرعية حقوق الشعب الفلسطيني، وبشاعة الاحتلال وجرائمه.

وبدا واضحاً أن حالة الانقسام الداخلي خلقت انقساماً عربياً، عكسا بدورها انقساماً إعلامياً ممارساً على الأرض في المستويين المحلي والعربي؛ مما ترك آثاراً سلبية على معنويات مواطني غزة، ممن انساقوا لمتابعة وسائل



المغاربة في إسبانيا: حلم تعايش أم واقع؟

حفصة أفيلال* وناتلي رباص**

كانت أوروبا، وما زالت، حلما يراود الكثير من المغاربة الذين قرروا الهجرة، سواء نحو إسبانيا أو أقطار أوروبية أخرى، وكثير منهم راهنوا على هذا الحلم ولكنهم لم يستطيعوا تحقيقه.

يبرز هذا التقرير أن إسبانيا تمثل واجهة للمهاجرين بفضل إمكانيات التسوية القانونية التي يمنحها هذا البلد، وبفضل شبكات التواصل والتعاون بين المغاربة المستقرين هناك والوافدين، خصوصا العاملين منهم بالأسواق الموسمية أو الأسواق الإثنية كما يصفها بعض الباحثين في مجال الهجرة. وسوف نركز هنا على وضعية العاملين منهم في هذا المجال.

يتوقف قرار هجرة المغاربة إلى إسبانيا في كثير من الحالات على قرار فردي، أو بالتشاور مع الزوجة أحيانا، لكنه يكون في حالات أخرى قرارا فرديا ذا غايات عائلية.

وبقطع النظر عن يتخذ في النهاية قرار الهجرة فإن المعني به يبقى الرجل فقط، بينما يمكث الأبناء في الوطن مع الأم.

إسبانيا هي مقصد كثير من المهاجرين غير الشرعيين (من يعيش بعضهم بوثائق مزورة)، وينتهي المطاف بالعديد منهم في ضواحي المدن الكبرى المفتوحة، كبرشلونة مثلا، حيث يمكن فيها العثور على عمل.

ولا تزال الهجرة المغربية إلى إسبانيا، في جوهرها، هجرة أبوية إذ يهاجر الرجل وحده، ثم تلتحق به المرأة من

*باحثة وناشطة حقوقية، مقيمة في المغرب
**باحثة اجتماعية إسبانية مقيمة في المغرب

إعلام بحسب انتماءاتهم الحزبية، الأمر الذي خلق سؤالا محيرا: من المنتصر ومن الخاسر في تلك الحرب؟

ويمكن القول إن الإعلام الفلسطيني الذي اجتهد كثيراً في الحفاظ على حرياته الإعلامية والصحافية، استخدم الكلمة والصورة في إدانة إسرائيل وجرائم حربها في غزة، لكنه فشل في مجارة الإعلام الإسرائيلي الذي لم يكن نزيهاً ولا مستقلاً كما ادعى دائماً، بل تحول هذا الإعلام إلى أداة أخرى لقتل الفلسطينيين، ودافع بشراسة عن جرائم قادة جيش الاحتلال.

خلال عملية قانونية تسمى «جمع شمل الأسرة»، ولعل في ذلك تفسيراً للضعف تمثيل المرأة في عالم الأعمال وسوق الشغل بعد وصولها إلى إسبانيا.

الحديث عن الهجرة يجعلنا نتوقف عند موضوع الإقصاء الاجتماعي الذي يعانيه الكثير من المهاجرين بإسبانيا وخصوصاً المغاربة. إن عملية اندماج العاملين منهم في الأسواق الموسمية الإسبانية تتم بشكل خاص، وذلك لتواجدهم في منظومة اقتصادية مختلفة عن الاقتصاد المهيمن في المنطقة، وتسم أعمالهم بتنوع كبير من حيث مصادر توفير المنتجات وتعدد قنوات توزيع البضائع؛ إذ يقوم التجار بالتبادل داخل أسواق غير نظامية تقوم على مساحات شاسعة، تسمح بتواجد جميع أشكال البضائع من مختلف بقاع العالم يسوقها تجار متجولون.

إن غالبية المستجوبين في بحثنا هذا هم رجال ذوو مستوى تعليمي يتراوح بين الابتدائي والجامعي، إضافة إلى من لم تسمح لهم الفرصة أو الظروف للتعلم؛ وقد تمكننا من استجواب سيدة واحدة فحسب، بسبب قلة النساء العاملات في الأسواق أو بسبب رفض الرجال مشاركة المرأة في العمل.

ويغلب على مواصفات الطبقة الاجتماعية للمستجوبين طابع عدم التحديد وغموض المعالم، وكثيراً ما يشير المستجوبون إلى مفهوم الطبقة الاجتماعية المحددة بأنها «من درجة مهاجر» والواقع أن بعضهم ينتمي لعائلات الطبقة المتوسطة، والبقية من الأسر الفقيرة.

ويميل المهاجرون، عموماً، إلى تغيير الطبقة الاجتماعية بعد الهجرة فمعظمهم لا يقيس الطبقة الاجتماعية على أساس المعايير المتصلة بمؤشرات التعليم والأجور أو الوظيفة، بل من خلال الهجرة.

تتسم العلاقات المهنية داخل الأسواق الموسمية هذه بتعددتها، إذ يجذب بعض التجار العمل بمفردهم، أو اللجوء إلى طلب المساعدة من دون التعاقد مع العامل. ويفضل آخرون، من ذوي الأعمال التجارية الأكثر تماسكاً، الاستفادة من خدمات أحد أفراد الأسرة أو الزملاء.

ومن اليسير ملاحظة الغياب شبه التام لتوظيف المرأة بسبب عدم الثقة في شخصيتها، أو لوجود أفكار سلبية عن قدراتها؛ مما يبرز العقلية الذكورية بين المهاجرين المغاربة والاختلاف بين الجنسين في مجال الأعمال التجارية بسبب النظرة السلبية للمرأة التي تعتبر غير جديرة بالثقة ولا يعتمد عليها، بالإضافة إلى النظرة الدونية التي يوح بها أو يضمها غالبية المستجوبين والتي تعود إلى الطبيعة البيولوجية للمرأة وخاصة المرأة المغربية.

إن التمييز في حق المغاربة في إسبانيا، وانتشار نعت «المورو» على نطاق واسع، يلعب دوراً مهماً في تنمية مشاريع المهاجرين وخصوصاً في الأسواق الموسمية كرد على هذا الإقصاء.

حالة الإقصاء الاجتماعي ليست متوقعة فقط على غياب المساواة الاجتماعية وإنما أيضاً على مكانة المهاجر

في المجتمع الإسباني؛ إذ يرى بعض المستجوبين أن الحالة الاجتماعية تسهل الاندماج في المجتمع الإسباني بمساعدتها على تحسين الوضع الاجتماعي الخاص بهم، لأنها تقدم مساهمة قيمة لاقتصاد الدولة فضلاً عن التأثير الإيجابي في اندماج الأطفال في المدارس.

ويثبت تحليل الحوارات التي تم توثيقها أن غالبية المهاجرين يعتبرون احترام العادات والتقاليد المغربية العربية منها أو الأمازيغية مرادفاً للمحافظة على أسس الدين الإسلامي، وهو ما يعتبرونه صعباً في بيئة يلاحظون فيها غياباً للعامل الديني.

ويعتبر الحفاظ على اللغة والدين من جهة، والقبول بالمعايير الاجتماعية العامة للمجتمع الإسباني من جهة أخرى، من أصعب المعادلات بالنسبة لغالبية المهاجرين المغاربة، وينعكس ذلك في بعض التغييرات في العلاقات، وإدخال بعض القيم كقبول الاختلاف والمساواة بين الجنسين مثلاً.

لا يستفيد معظم المستجوبين من أي دعم اجتماعي أو قروض مصرفية؛ نظراً لتعدد بعض الإجراءات الإدارية أو رفض فكرة القرض بسبب اختلاف في تأويل النصوص الدينية المنظمة للمعاملات المالية، وإصرار معظم الآراء الدينية المنتشرة على أن احتياجات الفرد المسلم يجب أن تغطي بطريقة شرعية، وأن القروض المصرفية ذات الفائدة، قلت أو كثرت، محرمة في الشريعة الإسلامية.

ولا شك أن الدين يعتبر من أكثر المواضيع حساسية في المقابلات، مما يجعل أغلب المستجوبين يلتزمون التحفظ الشديد إزاء مواضيع تعد من «المحرمات» أو التابوهات في المجتمع المغربي وبين المهاجرين المغاربة عموماً، ولا يدخر معظم المستجوبين حماسة في الإصرار على نضجهم الديني والتأكيد أنه لم يطرأ أي تغيير على عقيدتهم.

يحيط بالأسواق الموسمية عدد من المطاعم التي تستقبل عدداً كبيراً من الزبائن، وإن كان الأمر يقتصر على الزبون المغربي أو الجزائري كما في حالة عبد الغني، صاحب أحد المطاعم، الذي يكاد اتصاله بالإسبان يكون معدوماً طوال اليوم، ولا تختلف عنه حالة عبد الكبير الذي يؤكد أنه غير مندمج في المجتمع الإسباني ولكنه مندمج في السوق.

غالبية الإجابات تشير إلى أن الاندماج مرادف للاستلاب التام والاستيعاب، وتعتقد أن السياسات الحالية لا تساعد على الاندماج الحقيقي.

وفي هذا الصدد، هناك طرق مختلفة للتماسك داخل مجتمع المهاجرين، سواء على المستوى المهني أو على مستوى العلاقات الأسرية والاجتماعية، وبخاصة في مناسبات محددة مثل الأعياد الدينية إذ يبحث المهاجر المغربي على الاحتفال بها لتعويد أبنائهم على الثقافة الأصلية لأبائهم.

تعتبر المدرسة همزة وصل بين الآباء، والأبناء والمؤسسات؛ إذ هي مكان مركزي لإقامة علاقات اجتماعية واكتساب المهارات وتطوير الوعي والمعرفة للأطفال، وتجمع المدارس الإسبانية حاليا أطفالا من خلفيات متنوعة. وقد أعرب الآباء المستجوبون عن قلقهم بشأن تعليم أطفالهم في هذا الجو المتعدد الثقافات، كما يرون أن تكوين أبنائهم سوف يقتصر فقط على التدريب المهني ويترحون مسألة العلاقات بين أبنائهم والأطفال المهاجرين أكثر من غيرهم من الأطفال الإسبان، وهو ما يفسر بوضوح تعقيد مسألة الاندماج إذ يظل الأطفال في نهاية المطاف جزءا من مشاريع آبائهم مدرجين في عملية الاندماج هذه.

يطرح الانعزال الاجتماعي والمدرسي مشكل الانعزال المكاني. وبالتالي، فبعض المستجوبين يرون في الانعزال السكني ميزة كبيرة، على الرغم من كونهم على علم بمدى الإقصاء الذي يعيشونه؛ فبعض التجارب السلبية للتعايش مع السكان المحليين وبعض الممارسات العنصرية، جعلت هؤلاء يفضلون الذهاب إلى مناطق يتركز فيها المهاجرون، وبخاصة المغاربة.

غير أن الشباب لا يخفون معارضتهم لوجهة النظر هذه حول سبل التكيف مع هذا المجتمع الجديد، حيث يعتبرون أنه من الممكن التعايش مع الأسبان، فعلاقتهم مع السكان المحليين تميل إلى أن تكون أكثر قوة. وبالنسبة لهم فمؤشرات الاندماج هامة للغاية لأنها توضح آراءهم الخاصة في مسألة التعايش.

أشار المستجوبون إلى أن الإسبان أكثر فردية ولكنهم أيضا أكثر «أدبا» من المغاربة، وأنهم معتادون أكثر على علاقات عاطفية أقل رسمية وأكثر عرضة للتقلبات، وهي الصورة النمطية التي تأخذ بعين الاعتبار عند تقييم سلوك الإسبان (العلاقات الشرعية واستهلاك الأغذية الحلال هو ما نعتبره سلوكا مشتركا بين أعضاء الجالية المغربية في المهجر).

إن الرؤية التي يبديها المهاجرون حول المواطنين الأسبان والأجانب متنوعة جدا وتختلف بين اللاتيني والباكستاني والصيني وشمال-الأفريقي. وتعتقد الأغلبية أن المهاجرين القادمين من أمريكا اللاتينية مقبولون أكثر بكثير من قبل المجتمع الإسباني ولديهم المزيد من الفرص لتحقيق الاندماج الاجتماعي اعتبارا لعامل اللغة والدين، كما أن مجموعات أخرى، كالباكستانيين والصينيين على سبيل المثال، مقبولون أيضا لروح المنافسة التي لديهم ولرؤوس الأموال التي يستقدمونها من بلدانهم. أما بالنسبة للمغاربة، فالمستجوبون يعتقدون أنهم سيفقدون هويتهم أمام الباكستانيين الذين يحافظون جيدا على جذورهم. وفي بعض المقابلات يبرز بوضوح تصنيف المهاجرين بين أفضل أو أسوأ، وتأتي الأفضلية تحديدا على أساس الجنسية.

نستخلص من بحثنا هذا أن الاندماج الاجتماعي يستجيب لإستراتيجية تعتبر الاستقلال الاقتصادي شرطا أساسيا لتفادي الإقصاء، وفرصة مفتوحة لاستبعاد المهاجرين المغاربة من الإقصاء الذي يعيشونه في الأسواق الموسمية.

إن هذا النوع من المشاريع الاقتصادية لا يعتبر حلا «موحدا» بالنسبة لجميع المقاولين المغاربة وذلك لأنه في

بعض الحالات تكون مشاريعهم ذات أهداف محددة، خلافا للمشاريع الأخرى التي تأتي كرد فعل على حالة من التهميش والاستبعاد الاجتماعي والحرمان من الوصول إلى الموارد الأساسية.

إن الشبكات الاجتماعية لها أهمية خاصة وذلك للدور الذي تلعبه في تسهيل عملية الوصول إلى بلد الهجرة والسكن والعمل والتوظيف، وتعمل هذه الشبكات أيضا كمصدر أساسي للمعلومات فيما يخص تنظيم المشاريع وكذلك في مجال التدريب والتكوين.

إن الأعمال التجارية «العرقية» تخضع لعاملين رئيسين: أولهما الحاجة إلى تجنب التمييز في سوق العمل، إضافة إلى سلسلة كاملة من العقبات التي يواجهها المهاجرون أثناء البحث عن وظيفة معينة.

تعتبر المرونة والطابع غير الرسمي في كثير من الأحيان، من السمات الأساسية في هذا النوع من الأسواق حيث يغلب عليها الطابع غير الرسمي وهو نتاج لسياق يسمه عدم الاستقرار الاقتصادي.

«الرفيق» هو تسمية تأتي كإجابة مشتركة للعديد من التساؤلات حول العلاقات التجارية حيث إن العلاقات والمعاملات بالمثل هي العلاقات العرقية، لذلك فإن العرق يمثل شكلا من أشكال التكيف مع السوق والمجتمع، ومع ذلك فإن العلاقات في تدفق مستمر مع الجميع، مع السكان الأصليين والمغاربة والإكوادوريين وغيرهم من المهاجرين مثل الأفارقة، سواء الزبائن منهم أو التجار.

إن العلاقات التجارية لها دور هام في توسيع وتسهيل التعامل، حيث تصبح لا غنى عنها على الرغم من تعددها فهي متداخلة بشكل كبير وتعرض لتسلسل هرمي واضح.

إن المصدر الرئيسي للتضامن هو أساسا الأسرة أو أولئك الذين يتحولون إلى أقرباء وعائلة من خلال دورهم في الأعمال التجارية.

يبقى التمييز بين الجنسين حادا وصارما في هذا النوع من الأعمال؛ لأن الطابع الأبوي للأسر طور نوعا من الأعمال التجارية القوية تتكفل بها السلطة الأبوية.

وختاما، يجدر الذكر أننا نميز بين ثلاثة أجيال مختلفة في تاريخ الهجرة المغربية لإسبانيا - الرجال الذين وصلوا في السبعينيات والثمانينيات والشبان والشابات الوافدين حديثا، وفي نهاية المطاف الأطفال، إذ إن كل جيل منهم له مميزات مختلفة ومعاناة مشتركة: التمييز.

تغامة



الآخر في شعر محمود درويش

علي خليل حمد *

١ . مقدمة

يوجد أكثر من معيار في تحديد مفهوم الآخر؛ فقد يكون هذا المعيار اللغة، أو الدين، أو القومية، أو الجنسية، أو اللون، أو العرق، أو النوع الاجتماعي، أو مهنة الحياة، أو غيرها .

وفي الواقع تنقسم البشرية إلى جماعات متنوعة الهوية، بحسب اشتراك الجماعة الواحدة منها في بعض المعايير السابقة التي تفرد بها عن غيرها؛ وليس في هذا التنوع أي ضرر، بل ربما كان فيه الخير كله إذا تلاقحت الجماعات معاً في العمل لصالح النوع الإنساني؛ ولكن الضرر كل الضرر يتحقق إذا اعتقدت إحدى هذه الجماعات تفوقها على غيرها، وتملكتها العصبية الذميمة التي تجعلها تستبيح الجماعات البشرية الأخرى دون وازع .

وكما هو الحال عند الجماعات، كذلك يغلب في حالة الفرد أيضاً أن تتعدد الانتماءات أو الهويات؛ وذلك بانتمائه إلى طبقة، ولغة، ونوع اجتماعي، ومهنة حياة، ودين، وهوية محددة؛ وفي هذا التعدد، إذا تناغم داخليا وخارجيا، الخير كله للفرد والجماعة؛ ولكن الضرر كل الضرر يتحقق إذا طغت إحدى هذه الهويات على غيرها لديه، وحاولت الاستحواذ على الهويات الأخرى والحط من شأنها؛ وفي ذلك يقول «أمارتيا سن»، المفكر البنغلاديشي:

«يروج المروجون لوهم الهوية المنفردة باعتبارها هوية وحيدة تحجب كل الانتماءات الأخرى، وعندما تعطي هذه الهوية شكلاً مئبلاً للقتال، كي تتمكن من أن تهزم أي تعاطف إنساني أو مشاعر شفقة فطرية قد تكون

* عضو هيئة تحرير «تسامح»، كاتب وباحث وتربوي مقيم في نابلس

موجودة على نحو طبيعي في النفوس . والنتيجة قد تكون عنفاً عارماً داخل الوطن ، أو إرهاباً وعنفاً مرواغاً ومدمراً في مستوى كوكب الأرض .

ولكن ، من هو الآخر بالنسبة للمثقف الإنساني؟

الآخر ، هنا ، مفهوم واسع يشمل جميع أشكال التعصب / الانتماء سواء أكان مستنداً إلى الدين ، أو الجنس ، أو اللغة ، أو القومية ، أو اللون ، أو أي شكل آخر .

وليس المثقف الإنساني شخصاً لا هوية أو انتماء له ؛ إذ لا يوجد أحد مجرداً من الانتماءات ، ولكنه لا يرى في انتمائه أو انتمائه عائقاً للتفاهم مع الآخر المختلف ؛ والمثقف الإنساني ، بصفته إنسانياً ، يدرك أن الثقافة أو التربية هي المسؤولة عن هيمنة أحادية الهوية وعن التعصب ، وأن هذه الهيمنة لا تعود إلى خصوصية معينة لهذه الهوية أو تلك ، ومن ثم فإن المثقف الإنساني لا يرغب في ممارسة العنف مع الآخر المختلف ، بل يتعامل معه بالحوار ، وبأقصى درجة ممكنة من درجات التسامح ، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

ولقد كان محمود درويش شاعراً فلسطينياً علمانياً إنسانياً ؛ فكان الآخر بالنسبة له متعدداً ؛ ولكنه تركّز بحسب بيئته وظروفه الخاصة في عدد معين من أشكال الآخر : الآخر الديني ، والآخر السياسي ، والآخر القومي ، والآخر الشخصي ، فضلاً عن الآخر العام ، مما ستحدث عنه بقدر من التفصيل فيما يأتي .

٢ . الآخر الديني

يتجلى التسامح ، تجاه الآخر الديني ، عند محمود درويش ، وهو العلماني المخلص لعلمانيته ، في استخدامه الرموز والتعبيرات الدينية لمختلف الأغراض في شعره ؛ وقد أشار حلمي سالم (٢٠٠٠ ، ص . ١٤٣) إلى تجليلين بارزين للتسامح الديني عنده ، وهما :

تنوّع المصادر الدينية في تجربته الشعرية (التناصّ الديني) .

تفريقه بين اليهودية كدين سماوي ، والصهيونية كعقيدة دنيوية سياسية ، مع توضيحه ما تحرّه الصهيونية على اليهودية من جرائم وخراب .

يجد القارئ تفصيلاً وافياً للتناصّ الديني عند محمود درويش ، لدى سحر سامي (٢٠٠١) ؛ غير أننا سنكتفي هنا ببعض الأمثلة .

التناصّ الديني

مع القرآن الكريم قوله في قصيدته " طريق دمشق " من ديوان محاولة رقم ٧ ، حيث نجد ثلاثة تعبيرات قرآنية :

"أعدّ لهم ما استطعت . .
وينشقّ في جثتي قمر . . ساعة الصفر دقت
وفي جثتي حبة أنبتت للسنابل
سبع سنابل ، في كل سنبل ألف سنبل . . "

ومع العهد الجديد ، حيث نجد الشاعر متماهياً ، في حالات كثيرة ، مع شخصية المسيح ؛ ومن ذلك قوله في قصيدة " إذا كان لي أن أعيد البداية " من ديوان " حصار لمدايح الهجر " :

"كلوا من رغيقي
اشربوا من نبيذي
ولا تتركوني
على شارع العمر وحدي
كصفافة متعبة . "

ومع العهد القديم ، نجد يقول في قصيدة " بحر النشيد المر " من ديوان " حصار لمدايح البحر " ، حيث يقوم التناصّ مع بعض البنى الشكلية في سفر التكوين :

"ويكون - بحر ، ويكون - بر
ويكون - غيم ، ويكون - دم ، ويكون - ليل
ويكون - قتل ، ويكون - سبت
وتكون - صبرا . "

اليهودية لا الصهيونية

لا يجد محمود درويش أي حرج في الحديث بإيجابية عن اليهودي كإنسان ، بخلاف الحال مع اليهودي الصهيوني المغتصب للأرض والذي يريد أن يقيم وجوده وسعادته على حساب الإنسان الفلسطيني .

نجد هذه الثنائية : اليهودية / الصهيونية ماثلة في عدة قصائد لمحمود درويش ، ومنها قصيدته المغناة " ريتا " التي يقول فيها :

"بين ريتا وعيوني بندقية

والذي يعرف ريتا ينحني
ويصلي لإله في العيون العسليّة .

وفي سياق هذه الثنائية أيضا، وفي محاولة لتفكيكها، يتغلغل محمود درويش، كما تقول سحر سامي (ص . ١٢٥) «داخل خطابهم الديني بدءاً من النص (التلمود) ومروراً بدورة من الطقوس والممارسات من البكاء على حائط المبكى [البراق] وإتباع الأساليب الصهيونية من إخفاء دمعة مزيفة كخطوة في الصعود نحو الفكرة السياسية في مطاردة الفلسطينيين حتى آخر قطرة في دمه للاستيلاء على أرضه، ثم العودة إلى التلمود وإيجاد شرعية لذلك السطو». ومثال ذلك قوله في قصيدة «بحر النشيد المر» من ديوانه «حصار لمدايح البحر»:

«يخرج الفاشي من جسد الضحية
يرتدي فصلاً من التلمود: اقتل - كي تكون

.....

وهنا يجدر بنا الانتقال إلى الآخر التالي .

٣ . الآخر القومي

الآخر القومي هو الصهيوني، المغتصب للأرض والحقوق، والجنرال، والجلاد، والسجان، والمحتل، والعنصري الذي يسد جميع أبواب التفاهم مع الإنسان الفلسطيني .

لا ينكر محمود درويش تعرّض الآخر القومي للاضطهاد والتنكيل من قبل النازية، وكثيراً ما يسميه الضحية، بهذا المعنى، ومن ذلك قوله، في ديوانه «حالة حصار»، مخاطباً الجندي الإسرائيلي المحتل، الذي يقتل أطفال الفلسطينيين:

«إلي قاتل: [لو تأملت وجه الضحية
وفكرت، كنت تذكّرت أمك في غرفة
الغاز، كنت تحرّرت من حكمة البندقية
وغيرت رأيك، ما هكذا تستعاد الهوية!

وهو لا يقتل هذا الطفل فحسب، بل يقتل أيضاً التفاهم الإنساني الحي بين الشعبين في المستقبل، كما يقول محمود درويش، في «حالة حصار» أيضاً، مستعيداً قصيدته القديمة «ريتا» بطريقة مختلفة:

«إلي قاتل آخر: [لو تركت الجنين
ثلاثين يوماً، إذا لتغيرت الاحتمالات:

قد ينتهي الاحتلال ولا يتذكر ذلك
الرضيع زمان الحصار،
فيكبر طفلاً معافى، ويصبح شاباً
ويدرس في معهد واحد مع إحدى بناتك
وقد يقعان معاً في شباك الغرام
وقد ينجبان ابنة [وتكون يهودية بالولادة]
ماذا فعلت إذا؟
صارت ابنتك الآن أرملة
والحفيدة صارت يتيمة؟
فماذا فعلت بأسرتك الشاردة
وكيف أصبت ثلاث حمائم بالطلقة الواحدة؟

والضحية - أي ضحية النازية - هي العذر الأول أو المسوّغ الأول الذي يقدمه الآخر القومي لاستغلال بيت الشاعر وممتلكاته دون حق؛ ويقول في ذلك محمود درويش، في قصيدته «عندما يتعد» من ديوانه «لماذا تركت الحصان وحيداً»:

«في كوخنا يستريح العدو من البندقية،
يتركها فوق كرسيّ جدّي . ويأكل من خبزنا
مثلما يفعل الضيف . يغفو قليلاً على
مقعد الخيزران . ويحنو على فرو
قطتنا . ويقول لنا دائماً:
لا تلوموا الضحية!

بيد أنه يوجد عذر آخر يقدمه الآخر القومي لانتهاك حقوق الشاعر وشعبه في الحياة، وهو فكرة امتلاك الحضارة ونشرها، التي يتذرع بها منظرو الاستشراق؛ وهنا يحاور محمود درويش هؤلاء انطلاقاً من المنظور الإنساني الشامل وتاريخية الحضارة نفسها؛ يقول محمود درويش في ذلك، في «حالة حصار»:

«إلى شبه مستشرق: [ليكن ما تظن
لنفترض الآن أنني غيبي، غيبي، غيبي
ولا ألعب الجولف .
ولا أفهم التكنولوجيا
ولا أستطيع قيادة طائرة!
ألهدأ أخذت حياتي لتصنع منها حياتك؟

لو كنت غيرك، لو كنت غيري
لكنا صديقين يعترفان بحاجتنا للغباء
أما للغبيّ، كما لليهوديّ في
«تاجر البندقية» قلب، وخبز
وعينان تغروران

٤ . الآخر السياسي

من الممكن تعرّف آراء محمود درويش واتجاهاته السياسية في القضية الفلسطينية، من خلال علاقته بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تجلّت بوجه خاص في صياغته لخطاب الرئيس الراحل عرفات أمام الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، وإعلان الاستقلال عام ١٩٨٨؛ ولا يغير من ذلك شيئاً خلافه مع م. ت. ف. عام ١٩٩٣ مع رفيقيه إدوارد سعيد وشفيق الحوت بشأن اتفاقية أوسلو بين المنظمة وإسرائيل .

قد تكون القصيدة الآتية، من ديوانه «حالة حصار»، قريبة جداً من تمثيل وجهة نظره تجاه الآخر السياسي :

«واقفون هنا . قاعدون هنا . دائمون هنا .
خالدون هنا . ولنا هدف واحد واحد :
أن نكون .

ومن بعده نحن مختلفون على كل شيء :
«ستحسن صنعاً لو اخترت يا
شعبي الحيّ رمز الحمار البسيط»
ومختلفون على كلمات النشيد الجديد
«ستحسن صنعاً لو اخترت أغنية عن زواج الحمام»

بيد أن هذه التقبليّة للآخر لم تتمتع بالبقاء في السنوات الأخيرة، واعتلت اعتلالاً شديداً، كما يتبين في «قصيدته» «أنت منذ الآن غيرك» التي كتبها في حزيران ٢٠٠٧ بعد الانفصال، وفيها يقول بما يذكر بالوهن الذي أصاب المتنبي من جراء الحمى :

«لولا الحياء والظلام، لزرت غزّة، دون أن أعرف الطريق إلى بيت
أبي سفيان الجديد، ولا اسم النبي الجديد!
ولولا أن محمداً هو خاتم الأنبياء، لصار لكل عصاة نبيّ، ولكل
صحابي ميليشيا!
أعجبنا حزيران في ذكراه الأربعين؛ إن لم نجد من يهزمنا ثانية

هزمتنا أنفسنا بأيدينا لئلا ننسى!

٥ . الآخر الشخصي

يتجلى حضور الآخر الشخصي في شعر محمود درويش، في عدد من الثنائيات: «الوطن- المنفى»، و«البيولوجيا- الأيديولوجيا»، و«الواقع - اللغة»؛ وهي ثنائيات يتجاوز المكوّنات المتخالفان في كل منها تجاوراً طباقياً، بحيث يتحرك كل منهما دون أن يلغي الآخر؛ ويعكس ذلك ما في هوية الشاعر من تعدّد، وتسامح أو قبول للاختلاف؛ وهو ما نجده عند إدوارد سعيد في حديثه عن ذاته بقوله (حمد، ٢٠٠٧، ص. ٣٣):

«أرى إلى نفسي كتلة من التيارات المتدفقة. أوثر هذه الفكرة عن نفسي على فكرة الذات الصلدة، وهي الهوية التي يعلّق عليها الكثيرون أهمية كبيرة. تتدفق تلك التيارات مثلها مثل موضوعات حياتي، خلال ساعات اليقظة، وهي، عندما تكون في أفضل حالاتها، لا تستدعي التصالح ولا التناغم . . . لا تتحرك بالضرورة إلى أمام، وإنما قد يتحرك واحداً ضد الآخر، على نحو طباقني ولكن من غير ما محور مركزي . . . إنه ضرب من ضروب الحرية، على ما يحلو لي أن اعتقد . . . والواقع أنني تعلمت، وحياتي مليئة إلى هذا الحد بتنافر الأصوات، أن أوثر ألا أكون سوياً تماماً وأن أظل في غير مكاني .»

يرد مصطلح الآخر الشخصي، صريحاً، في قصيدة محمود درويش «لا تعتذر عما فعلت» في ديوانه المعنون بالعبارة نفسها؛ وفيها تتجسّد الثنائية الأولى، أي الوطن- المنفى، حيث يقول:

لا تعتذر عما فعلت- أقول في
سريّ . أقول لآخري الشخصي :
هاهي ذكرياتك كلها مرثية :
ضجر الظهيرة في نعاس القط/
عرف الديك/
عطر المرثية/
قهوة الأم/
الخصيرة والوسائد/
باب غرفتك الحديدي/
. . .

الأشقاء الثلاثة، والشقيقات الثلاث،
وأصدقاؤك في الطفولة والفضوليون :
«هل هذا هو؟»
. . .

همست لآخري، «أهو
الذي قد كان أنت . . . أنا؟» فغضَّ
الطرف . والتفتوا إلى أُمِّي لتشهد
أنني هو . . . فاستعدت للغناء على
طريقتها: أنا الأم التي ولدته،
لكن الرياح هي التي ربته .
قلت لآخري: لا تعتذر إلا لأملك!

ونجد مثلاً للشائبة الثانية - البيولوجيا والأيدولوجيا - في قصيدته «أما أنا فأقول لاسمي»، من ديوانه «لا
تعتذر عما فعلت» أيضاً:

«تجلس امرأة مع اسمي دون أن
تصغي لصوت أخوة الحيوان
والإنسان في جسدي، وتروي لي
حكاية حبها، فأقول: إن أعطيتني يدك
الصغيرة صرتُ مثل حديقة . . . فتقول:
لست هو الذي أعنيه، لكنني أريد
نصيحةً شعرية .»

وفي القصيدة نفسها أيضاً:

«وينظر قارئ
في اسمي، فيبدي رأيه فيه،
أحب مسيحه الحافي، وأما شعره الذاتي في
وصف الضباب فلا!»

كما نجد مثلاً للشائبة الثالثة - الكينونة واللغة - في قصيدته «قافية من أجل المعلقات»، من ديوانه «لماذا تركت
الحصان وحيداً، حيث يقول:

«فلتتصر
لغتي على الدهر العدو، على سلاطيني،
علي، على أبي، وعلى زوال لا يزول
هذه لغتي ومعجزتي . عصا سحري .
حدائق بابلي ومسلتي، وهويتي الأولى،

ومعدني الصقيل»

ونجد مثل ذلك في قصيدته «إلى سليم بركات»، من ديوان «لا تعتذر عما فعلت» في حوار فكري معه، حيث يقول:

« . . . أنت الآن
حرٌّ، يا ابن نفسك، أنت حرٌّ
من أبيك ولعنة الأسماء . . . /
باللغة انتصرت على الهوية /
قلت للكردي، باللغنة انتقمت
من الغياب .»

٦ . الآخر العام

بالرغم من حضور البعد الإنساني، في وقت مبكر، في أشعار محمود درويش، مقترنا بأيدولوجيته اليساريّة،
وتماهيه مع الشعراء المدافعين عن حقوق الإنسان، وبخاصة الضعفاء والمهمّشين من الناس في مختلف أرجاء
العالم، مثل: نيرودا، ولوركا، وناظم حكمت وغيرهم، إلا أن هذا البعد - الإنساني - ازداد اتساعاً وعمقاً
في قصائده الأخيرة، كما يتبين في ديوانه . . . كزهر اللوز أو أبعاد .»

كان إدوارد سعيد، المفكر والناقد الأدبي الكبير، قد أشار إلى تميّز محمود درويش في هذا الجانب الإنساني،
مقارناً إياه بالشاعر الإيرلندي «بيتس»، من حيث تطور الموقف السياسي لكل منهما، وبين أنه في حين بدأ
كلا الشاعرين بكتابة الأشعار الوطنية النضالية، انتهى الأمر ببيتس في أواخر أيام حياته إلى تمجيد الفاشية
والديكتاتور الإيطالي موسوليني، واتجه محمود درويش، في المقابل، إلى كتابة الشعر الإنساني مختلفاً بذلك
تماماً عن بيتس .

والأمر الذي ينبغي أن يفهم في دراسة البعدين الوطني والإنساني في شعر محمود درويش، هو أنهما كانا
متلازمين، وبقيا متلازمين؛ ولكن الاختلاف بين البدايات والنهايات إنما كان في الاتساع والعمق الحاضرين
في أشعاره لهذا الجانب أو ذاك في الحالين .

ويتضح هذا التطور من قوله في بداية مسيرته الشعرية في قصيدته «سجل أنا عربي»:

«أنا لا أكره الناس
ولا أسطو على أحد
ولكني

إذا ما جعت أكل لحم مغتصبي .»

إلى قوله فيما بعد، في ديوانه «محاولة رقم ٧»:

«أحبّ البحار التي سأحب
أحبّ الحقول التي سأحب
ولكن قطرة ماء بمنقار قبرة في حجارة حيفا
تعادل كل البحار
وتغسلني من ذنوبي التي سوف أرتكب
أدخلوني إلى اللجنة الضائعة
سأطلق صرخة ناظم حكمت:
آه يا وطني!»

بيد أنه في الوقت الذي أخذت فيه العولمة وثقافة السوق وأيديولوجية ما بعد الحداثة، تواصل محاولاتها القدرة لتذير الجمهور الإنساني، وتفكيك أواصر المحبة والتعاطف بين الجماعات والأفراد من الناس - في هذا الوقت يقف الشاعر محمود درويش وقفة المثقف الإنساني النبيل، ويذكر كل إنسان بهويته الإنسانية، ومسؤوليته تجاه إخوانه من البشر الذين انتهكت حقوقهم، وتجاه بيئته وواجهه تجاهها أيضا، ليقول في قصيدته الرائعة «فكر بغيرك» التي افتتح بها ديوانه «كزهر اللوز أو أبعد»:

«وأنت تعدّ فطورك، فكر بغيرك
«لا تنس قوت الحمام»
وأنت تخوض حروبك، فكر بغيرك
«لا تنس من يطلبون السلام»
وأنت تسدّد فاتورة الماء، فكر بغيرك
«من يرضعون الغمام»
وأنت تعود إلى البيت، فكر بغيرك
«لا تنس شعب الحيام»
وأنت تنام وتحصي الكواكب، فكر بغيرك
«ثمّة من لم يجد حيزاً للمنام»
وأنت تحرر نفسك بالاستعارات، فكر بغيرك
«من فقدوا حقهم في الكلام»
وأنت تفكر بالآخرين البعيدين، فكر بنفسك
«قل: ليتني شمعة في الظلام»

المصادر

- سامي، س. (٢٠٠١). أكثر من سماء: تنوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- سالم، ح. (٢٠٠٠). الحداثة أخت التسامح: الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- حمد، ع. خ. (٢٠٠٧). التسامح في فكر إدوارد سعيد. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.
- درويش، م. (٢٠٠٤). الأعمال الجديدة - محمود درويش. بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر.
- ديوان أبي الطيب المتنبي.
- شلحت، أ. (٢٠٠٨). شاعر الأوديسا الفلسطينية: محمود درويش في مرآة الإعلام الإسرائيلي. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.



واقع المكتبات القانونية الأكاديمية في فلسطين في الفترة ما بين ١٩٩٤ - ٢٠٠٧

ليانا قويدر *

مقدمة

إثر النكبة الفلسطينية في عام ١٩٤٨، عاشت المكتبات الفلسطينية بشكل عام، والقانونية منها، على وجه الخصوص، انتكاسات كبيرة وتراجع حاد بفعل ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي إزاءها؛ من مصادرة وإتلاف مجموعات كبيرة من مقتنياتها؛ مما أدى إلى إضعاف بعضها وزوال بعضها الآخر.

وحتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، لم تكن هناك مكتبة قانونية أكاديمية حسب مفهومها الحالي، إلا أنه وعندما شرعت بعض الجامعات الفلسطينية بتدريس مادة الحقوق، أصبح هناك حاجة لإنشاء وتطور مكتبات قانونية متخصصة في هذا المجال.

يقاس نجاح أية مكتبة بمدى مواءمتها وتوافقها مع متطلبات وحاجات المجتمع الذي تقوم على خدمته، وهذا الهدف الرئيس الذي تسعى إليه المكتبة القانونية في السعي إلى توفير كوادر مكتبية قانونية مدربة، وخطط تتوافق مع البرامج الأكاديمية لكليات الحقوق، وأدوات ومقتنيات وبيئة مكتبية مهيأة، وتحديث أساليب البحث بالسرعة التي تتطور بها تكنولوجيا المعلومات. والواقع أن مكتباتنا القانونية تتفاوت نسبياً في كفاءة تطورها وخدماتها. ويظهر ذلك من خلال القدرة على تلبية احتياجات قطاع المستفيدين لكل مكتبة قانونية على حدة، حسب قدرات ومهارات الكادر الذي يعمل فيها، وعدد ونوعية وتنوع المقتنيات التي تحتويها، والأجهزة والوسائل التي تستخدمها، مما يؤثر على طبيعة وجود خدماتها.

* مكتبة معهد الحقوق، جامعة بيرزيت

تحاول هذه الورقة الوقوف على المستوى الذي يجب أن تكون عليه خدمات المكتبة الأكاديمية القانونية، حيث تشير البيانات الإحصائية عندنا إلى التنامي في أعداد الطلبة المتحقين بكليات الحقوق، إذ بلغ عددهم حتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حوالي ٢٥٦٩ بينما بلغ عدد الكتب حوالي ٣٤٨٢٧ كتابا كما هو مبين بالجدول اللاحق. والسؤال هنا هو: هل هذه الأرقام تتوافق مع أبسط معايير المكتبات العربية أو الدولية؟

تسعى الورقة إلى معرفة نقاط القوة في العلاقة بين خدمات المكتبات القانونية ومستخدميها؛ بهدف تعزيزها وتطويرها، والوقوف عند نقاط الضعف؛ لمعالجتها وبحث إمكانيات وسبل تحسينها لمواءمتها بين أعداد الطلبة المتحقين بكليات الحقوق والخدمات التي من المفترض أن تقوم بها.

أهمية الورقة

تكمن أهمية موضوع الورقة في تسليط الضوء على التطور الذي حصل للمكتبات القانونية الأكاديمية في فلسطين منذ تولي السلطة الفلسطينية لمهامها وحتى اليوم، والدور الذي تلعبه هذه المكتبات في مساندة العملية التدريسية، وأهميته للبحث القانوني على اختلاف أشكاله وفئاته، الأمر الذي ينعكس إيجابا على تعزيز المهنة القانونية كافة، ناهيك عن الدور الذي تلعبه المكتبة القانونية في إحداث التوعية الجماهيرية، وبخاصة في مجال تحقيق وحماية حقوق الإنسان وتعزيز مبدأ سيادة القانون. وكذلك تتجلى أهمية الموضوع في التعرف على المشكلات والتحديات التي تواجه المكتبة القانونية الفلسطينية، الأمر الذي يساهم في الوصول إلى حلول علمية وعملية لتجاوز هذه التحديات.

المنهجية المتبعة

تعد المكتبات القانونية الفلسطينية حديثة النشأة، الأمر الذي يجعل مقارنة أوضاعها وخططها وإنجازاتها مع المكتبات الأخرى في فلسطين أمراً صعباً، لهذا لم تبين الورقة المنهج المقارن، بل تقوم على المنهج الوصفي، بوصف الوضع كما في البيانات الواردة من مسؤولي المكتبات، مثل استخدام أسلوب الاستبيان بهدف جمع المعلومات التي تساعد في التعرف على مقتنيات المكتبات المستهدفة التقليدية والالكترونية منها، ساعات العمل الأسبوعي فيها، مدى استيعابها لأعداد الطلبة من حيث حجم المكان الذي تشغله، الأجهزة التي تحتويها والخدمات التي تقدمها، مستوى العاملين المؤهلين فيها ومدى مطابقتها للمعايير الدولية للمكتبات القانونية.

نطاق الورقة

ينحصر نطاق هذه الورقة من واقع المكتبات القانونية في أربع جامعات فلسطينية، تمنح درجات أكاديمية مختلفة في القانون، وهي:
■ مكتبة الحقوق في جامعة بيرزيت

- مكتبة جامعة القدس / أبو ديس
- مكتبة جامعة النجاح / نابلس
- مكتبة الجامعة العربية الأمريكية / جنين

ونظرا للظروف الصعبة التي تعانيها غزة لم نتمكن من الوصول إلى الجامعات العاملة هناك وشمل مكتباتها في هذه الورقة، والمتمثلة في مكتبات جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى.

نظرة عامة

خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٨ وحتى بداية التسعينات شهدت المكتبات الفلسطينية بشكل عام وضعاً متدهوراً، وكان للمكتبات القانونية نصيب من هذا التدهور، يتمثل في مكتبة قصر العدل ومكتبة نقابة المحامين النظاميين في مدينة القدس. حيث صودرت ونقلت بعض مقتنياتها إلى مؤسسات إسرائيلية، وبعضها دمرت باجتياحاتهم وعمليات مدهاماتهم. (راقية أبو غوش . واقع المكتبات القانونية)

وحتى العام ١٩٦٩ لم يكن هنالك أية مكتبة قانونية تنطبق عليها معايير المكتبات، بل كانت مجرد مجموعات قانونية في مباني المؤسسات التابعة لها، باستثناء مكتبة مؤسسة الحق التي أنشئت في عام ١٩٧٩، والتي شكلت تلك الفترة المتنفس الوحيد والمصدر الأساسي للمعلومات القانونية في فلسطين؛ إذ لعبت دوراً هاماً في رصد المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الاحتلال، كما عملت على تجميع المصادر المحلية والدولية، نظمها وربتها وبتتها للجمهور المعني في هذا المجال، وما زالت هذه المكتبة حتى يومنا هذا تقاوم الممارسات الإسرائيلية، تساند العملية البحثية رغم تعرضها إلى عقبات ومضايقات كثيرة وكبيرة كان آخرها عام ٢٠٠٢، حيث تعرضت للمدهامات والانتهاكات والتدمير، ثم استعادت قواها لتبقى من المكتبات القانونية الرائدة في فلسطين.

كذلك لم تستطع المكتبة القانونية الفلسطينية، ونظراً للاحتلال المتعاقب عليها، من تجميع مصادرها القانونية بشكل يضمن المحافظة عليه من الضياع ونقله للأجيال المتعاقبة، فهنالك إرث قانوني وقضائي عثماني وبريطاني وأردني ومصري وإسرائيلي، بالإضافة إلى الأنظمة الدينية والقضاء العشائري والعرف، وهذا الإرث مدون في عدة لغات هي: التركية القديمة والانجليزية والعبرية بالإضافة إلى العربية، والتي احتوت على مصطلحات قانونية تختلف تبعاً للنظامين اللاتيني والانجلو سكسوني، إلى أن جاءت السلطة الوطنية؛ الأمر الذي هيا بيئة مناسبة للمكتبات الفلسطينية للبدء بتجميعها (غسان عبد الله، تعليم القانون في فلسطين).

تطور المكتبات القانونية في فلسطين في الفترة ما بين عام ١٩٩٤ - ٢٠٠٧

بعد استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها في عام ١٩٩٤ شهدت فلسطين انطلاقة في تطور المكتبات

القانونية، ففي عام ١٩٩٧ تقرر إنشاء مكتبة المجلس التشريعي في رام الله، تلاها مكتبة التشريعي في غزة. وفي نفس العام تم إنشاء مكتبة الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، وهناك العديد من المكتبات التابعة للمنظمات الأهلية، والتي لا يتسع بنا المقام للحديث عنها في هذه الورقة.

إن سن القوانين والتشريعات وإنشاء مجلس القضاء الأعلى وإصدار الوقائع الفلسطينية والدوريات القانونية، ورصد الانتهاكات وتجاوزات الاحتلال لحقوق الإنسان، وتعدد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وازدياد حركة النشر في مواضيع القانون والقضاء من خلال أوراق العمل والأبحاث وأطروحات الرسائل الجامعية والتطور الهائل في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء بنك معلومات قانوني وقضائي متطور هو المقتضي - منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - منذ العهد العثماني حتى الآن، الذي عمل على إنشائه معهد الحقوق في جامعة بيرزيت واهتمام الدول المانحة بدعم سيادة القانون، كل هذا أدى إلى تطوير المكتبات القانونية وإغنائها بالمصادر العلمية والمعلوماتية. (غسان عبد الله).

أما على صعيد المكتبات الأكاديمية القانونية، والتي ينحصر موضوع الورقة بها، فقد شهدت فلسطين حركة تأسيس وازدهار، مع ظهور كليات الحقوق، وانطلاقة التعليم القانوني، توج ذلك بإنشاء مكتبات جديدة وتطوير المكتبات الجامعية في المجموعات القانونية، ففي عام ١٩٩٢ أنشئت كلية الحقوق الفلسطينية التي انضمت إلى جامعة القدس / أبو ديس عام ١٩٩٥، تلاها إنشاء جامعة الأزهر في غزة عام ١٩٩٣، كما صدر قرار عام ١٩٩٣ يقضي بإنشاء مركز الحقوق في جامعة بيرزيت والذي تحول عام ١٩٩٧ إلى معهد الحقوق، وفي عام ٢٠٠٤ بدئ تدريس الحقوق في جامعة بيرزيت في كلية الحقوق والإدارة العامة والعلوم السياسية، وفي العام ١٩٩٥ تم إنشاء كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية بمدينة نابلس. وفي عام ٢٠٠٢ افتتحت كلية للحقوق في الجامعة العربية الأمريكية.

أنواع المكتبة القانونية

تعد المكتبات القانونية في العالم عنصراً أساسياً في تعزيز الوصول إلى العدالة واحترام مبدأ سيادة القانون. إن المكتبات القانونية تؤمن بهذا المفهوم وتنتمي إلى أحد المحاور الأساسية التي يقوم عليها علم المعلومات وتدخل بالتحديد تحت قطاع المكتبات المتخصصة، فهناك عدة أنواع للمكتبات القانونية يمكن تقسيمها إلى:

- **مكتبات المؤسسات المهنية:** وهي المكتبات التابعة للنقابات والجمعيات الخاصة بمهنة المحاماة، وتمتاز بالمجموعات المساندة لممارسة المهنة، مثل مكتبة نقابة المحامين النظاميين.
- **مكتبات المحاكم:** وهي الملحق بالمحاكم على اختلاف مستوياتها وتعتبر معيناً للقضاة والمحامين والباحثين في الوصول إلى المعلومة القانونية. مثل مكتبة محكمة الصلح في رام الله.
- **مكتبات المجالس التشريعية والأعمال البرلمانية:** تقوم بخدمة عضو البرلمان وفريق الباحثين معاونين للعضو، واللجان والدوائر القانونية، مثل مكتبة المجلس التشريعي الفلسطيني.

■ **المكتبات القانونية التابعة للمؤسسات الحكومية:** وهي المكتبات الملحق بالهيئات والإدارات الحكومية أو التنفيذية للدولة ذات العلاقة بالقانون، وغالبا ما تمتاز مجموعاتها القانونية بارتباطها بنشاط وطبيعة عمل الهيئة الأم.

■ **مكتبات معاهد الأبحاث:** وهي المكتبات التابعة للمراكز والمعاهد البحثية، تمتاز مجموعاتها باهتمامها على الأدوات المرجعية الهامة، ومجموعات القوانين والتشريعات القديمة والحديثة.

■ **المكتبات القانونية الأكاديمية:** وهي التي تقوم على خدمة احتياجات كليات القانون من مصادر المعلومات المختلفة، وعلى خدمة الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين، وهي مرجعية هامة للمشرعين والقضاة والمحامين والإدارات الحكومية. وتنقسم إلى نوعين هما:

■ **المكتبة الأكاديمية العامة:** يتوافر بها وحدات أو أقسام للقانون، تمتاز مجموعاتها بشموليتها لجميع فروع القانون. منها مكتبة جامعة بيرزيت العامة، ومكتبة جامعة النجاح الوطنية، ومكتبة الجامعة العربية الأمريكية في جنين.

■ **المكتبة الأكاديمية المتخصصة:** وهي المكتبة التابعة للكلية أو المعهد في الجامعة، وتمتاز بمجموعاتها الشاملة للموضوعات القانونية وأيضاً للموضوعات المتقاطعة مع القانون والتي تدرس في الكليات المختلفة؛ مثل التجارة والعلوم السياسية والإدارة العامة والدراسات المعاصرة، منها: مكتبة معهد الحقوق في جامعة بيرزيت ومكتبة القانون في جامعة القدس / أبو ديس.

تشير البيانات التي جمعتها الباحثة أنه ورغم حداثة المكتبات القانونية الأكاديمية، إلى وجود نقاط قوة في المكتبات القانونية، وكذلك نقاط ضعف في مواطن كثيرة.

ويمكن إجمال نقاط القوة بالآتي:

- إن المكتبات القانونية الأكاديمية في فلسطين تطورت بشكل متواز مع تطور كليات القانون، وبالتحديد بعد عام ١٩٩٤ بالتزامن مع تدريس القانون في الجامعات الفلسطينية.
- إن ظروف الإغلاق القسري للمناطق وبالتحديد في فترة الانتفاضة الثانية منذ عام ١٩٩٩، أدت إلى التفكير للوصول والتواصل مع الباحثين من خلال خدمات عن بعد، حيث إن المكتبات الأربع تقوم على تأدية هذه الخدمة من خلال مواقعها الإلكترونية.
- إن المكتبات الأربع، وفقاً للمعايير الدولية، تصلح لأن تكون مكتبات مع بعض التفاوت.
- إن إحدى المكتبات (مكتبة حقوق بيرزيت) تحتوي على حوالي ١٥٠ عنوان دورية قانونية وبالنص الكامل، استخلصت من قواعد بيانات تشترك مكتبات الجامعة بها.
- إن إحدى المكتبات القانونية (مكتبة حقوق بيرزيت) توفر أهم قاعدة بيانات قانونية عالمية.
- هنالك تجهيزات معقولة في ثلاث مكتبات تمكنها من أداء خدماتها بشكل جيد.
- إن المكتبات الأربع تبني الأنظمة العالمية في الفهرسة والتصنيف كنظام ديوي العشري ونظام الكونغرس

- هذه المكتبات لا يتجاوز الـ ٥٨ دورية قانونية وباللغتين العربية والإنجليزية، وهذا الرقم متواضع جدا.
- نقص واضح في قواعد البيانات القانونية، والتي تعتبر من أهم المصادر الحديثة الموفرة للتشريعات والأحكام القضائية والتي تعتبر أساسا في التدريب على القانون.
- في الجامعات الأربع التي شملتها الاستبانة لم يكن بين طواقم العاملين في مكتباتها أي موظف متخصص في علم المكتبات.
- مساحة مكتبة معهد الحقوق في جامعة بيرزيت ومكتبة القانون في جامعة القدس غير كافية ولا تنطبق عليها المعايير الدولية ذات العلاقة، حيث إن أعداد الطلبة في تزايد.

التحديات والعقبات

- محدودية استخدام المكتبات القانونية نظرا لعدم فتح المكتبات الأكاديمية ساعات أكثر، مما يشكل عائقا في إنجاز الأبحاث والتقارير والرسائل الجامعية (بشكل عام: البحث واستخدام المكتبة).
- عدد الحواسيب المتوافرة بشكل عام في المكتبة القانونية الأكاديمية غير كافية للباحثين.
- عدم توافر أماكن مخصصة للدارسين والباحثين من قضاة ومحامين يتلاءم ومتطلباتهم البحثية.
- هنالك العديد من العقبات المادية والبيئية لعدم توافر موازنة محددة لبعض المكتبات القانونية يحد من إمكانية تقدم وتطور مكتبات الحقوق.
- نقص حاد في قاعات الدراسة والحيز المحدد لرفوف المكتبة.
- عدم مراعاة المعايير الدولية للمكتبات القانونية في اقتناء المجموعات، بالنسبة لأعداد الطلبة والهيئة التدريسية، وكذلك الخدمات المقدمة، والعاملين في المكتبة مما يؤثر على الخدمات المعلوماتية.

- العالمي، كما تتبع المقاييس العالمية في الفهرسة.
- إن المكتبات الأربع تعتمد على الحاسوب في أعمالها الإدارية والفنية والبحثية.
- يوجد لكل مكتبة موقع إلكتروني يمكن الدخول إلى الفهرس والبحث من خلاله عن بعد، مما يعطي المجال للطلاب والباحث معرفة مكان وجود المعلومة.
- تقوم المكتبات محل الورقة بخدمات معلوماتية تقليدية ومتطورة كالإعارة والاستنساخ والمسح الضوئي وتدريب الباحثين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والإجابة عن الاستفسارات بالوسائل التقليدية، بواسطة التكنولوجيا المتطورة إلا أن هنالك ضعفا في الاستخلاص والتكشيف.

خدمات متطورة

- كما ذكر سابقا إن المكتبات الأربع تقدم خدمات تقليدية بالتوازي مع الخدمات الالكترونية مثل خدمات البحث من خلال الانترنت والإجابة عن الاستفسارات عن بعد بواسطة الموقع الإلكتروني، إلا إن هناك مكتبة (حقوق بيرزيت) تتميز بشكل أكبر في تقديم خدماتها ومن هذه الخدمات المميزة: إدخال نظام التصوير الضوئي وبث المعلومات عبر الإنترنت.
- حفظ أوراق ومعلومات وحجز مقالات مساندة للمساقات على ملفات إلكترونية خاصة، وتزويد الطالب بها.
- تحويل ١٠ كتب نادرة غير متوافرة في الأسواق إلى كتب إلكترونية، يمكن الاستفادة من معلوماتها على مدار الساعة.
- توفير قواعد بيانات عالمية مثل الـ Westlaw، swets journals، والتي تحتوي على مئات العناوين من الدوريات القانونية وبالنص الكامل.

إن التطور المميز الذي تقوم به هذه المكتبة أحدث تغييرا نوعيا وملحوظا على طبيعة الخدمات التي تقدمها إلى فئة المستفيدين، مما أدى إلى إرغامها على مد خدماتها إلى جميع المناطق في فلسطين وخارج البلاد رغم قلة عدد الكادر المتوافر بها.

نقاط الضعف

- عدد ساعات الدوام الرسمي التي تكون فيها المكتبة مفتوحة أمام جمهور الطلبة والباحثين خلال أيام الأسبوع توحى بأن المكتبة لا تعطي الطالب حقه من الوقت الكافي في استخدام المكتبة خاصة لطلبة الدراسات العليا وطلبة الدبلوم حيث إن أغلبهم ملتزمون بعملهم الرسمي.
- نقص في مقتنيات المكتبة، القانونية أو المجموعات في أقسام المكتبة الأكاديمية العامة، فقد بلغ مجموع الكتب القانونية في المكتبات الأربعة مجتمعة حوالي ٣٤٦٥٧؛ أي لم تعد مجموعاتها من الكتب الـ ١٠٠٠٠٠٠. هذا الرقم يصنف في الدول على أنه من المكتبات الصغيرة.
- أما من حيث الدوريات المحكمة الجارية وبالأخص العربية هنالك ضعف شديد، حيث إن مجموعها في

التوصيات

على صعيد جمعية المكتبات

تشكيل لجنة للمكثبيين القانونيين تنبثق عن جمعية المكتبات الفلسطينية ، وأن يكون من مبادئها :

- العمل على ضمان الحماية الكاملة لحقوق الإنسان والتركيز على حرية الحصول على المعلومات القانونية و الخدمات المعلوماتية . وحفظ ونشر المعلومات للمصلحة العامة .
- أن يكون للجنة المكتبات القانونية دور حيوي في إعلاء معايير المهنة وأدائها وحماية معلوماتها من الانتهاكات .
- التعاون مع المؤسسات الحكومية التي يتوافر بها مكتبات قانونية وغيرها لتعتبر مكملة في تعزيز العملية التعليمية ومساندة البحث العلمي .
- العمل على تدريب مكثبيين قانونيين مؤهلين وتوعيتهم بكيفية تزويد المعلومات كواجب أخلاقي .
- العمل على تطبيق المعايير الدولية فيما يتعلق بالمجموعات والمباني والأجهزة والمساحة المخصصة للرواد .

على صعيد المكتبات الأكاديمية

- تطوير مقتنيات المكتبة المطبوعة والالكترونية بما يتناسب والبرامج الأكاديمية لكليات الحقوق .
- على المؤسسات المشرفة على المكتبات القانونية أن تراعي وتحترم دور المكتبات والمعلومات القانونية والتي أنشئت لمساعدة المجتمع القانوني في مهمتهم بتعزيز دور سيادة القانون ، وتعزيز حق الفرد في فهم حقوقه وواجباته .
- لكل فرد الحق في طلب المساعدة من أية مكتبة ، للحصول على المعلومات البحثية التي يريدها ، في الوقت والزمن المناسب له .
- تكفل المؤسسة توفير التمويل الكافي والموارد اللازمة لتقديم الخدمات المعلوماتية القانونية .
- العمل على ترويج المعلومات التي تساعد الجمهور في فهمه لحقوقه وواجباته بمقتضى القانون .
- العمل على التعاون الحقيقي بين المكتبات لتكون مكملة وليس مكررة بعضها لبعض .
- مساعدة ومتابعة المكتبات القانونية بتطوير مكتباتها بقواعد بيانات قانونية حديثة للوصول إلى المعلومات في أي مكان وفي الزمن المناسب للباحث .

على صعيد «افلا»

- المساهمة في تدريب كوادر مكتبية فلسطينية شابة من خلال حضور مؤتمرات دولية وعمل ورشات عمل في فلسطين وإتاحة الفرص لمنح درجة ماجستير في الخارج .
- العمل معاً على استرجاع مصادرها من المكتبات الإسرائيلية التي صودرت خلال فترات الاحتلال ، لأن هذه المصادر من حق المكتبات الفلسطينية الاحتفاظ بها ونقلها للأجيال القادمة .

ندوة العدد

إشكالية التمثيل الفلسطيني في ضوء إفرازات الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة

طاهر تيسير المصري

عقد مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بتاريخ ٩/٢/٢٠٠٩، وبحضور مجموعة من السياسيين والأكاديميين الفلسطينيين، حلقة نقاش حول إشكالية التمثيل الفلسطيني في ضوء إفرازات الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وفيما يلي إجمال للمداخلات والأفكار التي طرحت ونوقشت في هذه الجلسة.

افتتح الدكتور إياد البرغوثي مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان حلقة النقاش بمداخلة تحدث فيها عن أهمية هذا النقاش وضرورته، وأضاف أنه كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف)، وبخاصة بعد تصريحات رئيس المكتب السياسي لحركة حماس التي تحدث فيها عن ضرورة إيجاد جسم يمثل المقاومة الفلسطينية، هذه التصريحات التي فهمت من قبل البعض وفسرت على أنها دعوة لإنشاء جسم تمثيلي بديل عن م. ت. ف.

التكهنات حول تآكل دور المنظمة بدأت تظهر مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، وكثر بعدها الحديث في أن السلطة الفلسطينية هي التي بدأت عمليا تأخذ دور م. ت. ف، وأن المنظمة في أحسن أحوالها أصبحت أداة في يد السلطة، تغييها متى تشاء وتستحضرها متى كان ذلك ضروريا للسلطة نفسها.

أكثر المدافعين عن م. ت. ف، يقولون بأنها البيت المعنوي للفلسطينيين، وآخرون يرون عكس ذلك، وبخاصة لأن دور م. ت. ف، في السنوات الأخيرة قد أخذ يخبو، وهذا أحدث فراغا في التمثيل الفلسطيني. ومن هنا جاءت تصريحات مشعل والتي يمكن تفهمها في إطار أن الطبيعة لا تحب الفراغ وأن أحدا ما سوف يملؤه،

وعلى م. ت. ف، أن تقوم بهذا الدور وتعيد بناء نفسها بحيث تعبى هي الفراغ الذي أحدثته قبل أن يقوم أحد آخر بذلك .

من هذه المقدمة المختصرة أقترح أن تكون محاور النقاش حول مصادر شرعية م. ت. ف، وما الذي كان من هذه المصادر وما الشيء الذي بقي منها؟ هل ما زالت م. ت. ف، ممثلة للمشروع الوطني الفلسطيني؟ هل ما زال هناك مشروع وطني فلسطيني محدد المعالم وواضح ومتفق عليه حتى تمثله م. ت. ف؟

أطرح هذه الأسئلة لأنني شاهدت مؤخرا على إحدى الفضائيات العربية مقابلة مع أحد الأكاديميين المصريين المعروفين تحدث فيها عن الصراع الغزي - الإسرائيلي، أي أن الصراع العربي - الإسرائيلي أخذ يتآكل ليتحول من صراع عربي - إسرائيلي إلى صراع فلسطيني - إسرائيلي ثم إلى غزي - إسرائيلي، وقد يتآكل أكثر فيصبح صراع حارتي - إسرائيلي .

كيف أثر الانقسام الفلسطيني على م. ت. ف، والتمثيل الفلسطيني إجمالاً؟ عبر تاريخها تبذلت م. ت. ف، ونجحت في كل المرات أن تكون بديلة لنفسها وتقدر على الاستمرار والبقاء، لكن الظروف الآن تبذلت ويبدو أن المنظمة وصلت إلى مأزق ليس من السهولة الخروج منه كما في المرات السابقة .

قد نستطيع في هذه الجلسة وضع بعض الأفكار والاقتراحات تساعد النقاش الدائر حول إصلاح م. ت. ف، واسمحوا لي، قبل فتح باب المداخلات، أن استبق الأمور وأقول إن أحد أهم المداخل لإصلاح م. ت. ف، هو فصل رئاسة المنظمة عن رئاسة السلطة .

المداخلات

د. عبد المجيد سويلم: أرى أن الحديث عن إصلاح م. ت. ف، شيء والحديث عن منظمة بديلة شيء آخر مختلف كلياً، ويجب الاتفاق على هذه النقطة المنهجية، لأن هاتين مسألتان مختلفتان وغير قابلتين للتداخل لأن أي تداخل بينهما يضر بهذا النقاش ويجعله أمراً غير مجد .

أنا لا أستطيع فهم الحديث عن أن م. ت. ف، يكمن أن تكون «مزبوطه» عندما تكون «كاملة الأوصاف» بمعنى أنها ستكون ممثلة للفلسطينيين، المنظمة ليست مؤسسة كما يحلو للبعض وصفها. م. ت. ف، هي هوية الشعب الفلسطيني، والذي لا يدرك هذا لا يمكن له فهم أهمية الكيانية والهوية بالنسبة للشعب الفلسطيني. بمعنى آخر الذي لم يبذل جهداً في تكوين كيانية الشعب الفلسطيني يمكن له أن يضحى بهذه الكيانية بكل سهولة. وعلى الذين ساهموا في صنع هذه الكيانية أن لا ينجروا أو يتسرعوا في التساوق مع الدعوات التي تصدر من أجل إيجاد بديل عن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وأعني هنا م. ت. ف.

الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني هي م. ت. ف، ولكنها ناقصة بعض الحركات الفلسطينية؛ وهذا لا يعيها ولا ينقص من تمثيلها لكل الشعب الفلسطيني، المنظمة ليست مجموعة من الدوائر والشخصيات والهيكل بل هي هوية وكيان الشعب الفلسطيني .

القيمة التاريخية لم. ت. ف، تكمن في نقلها الحقوق الفلسطينية من الأمانى إلى الواقع السياسي، وتحويل الحقوق الفلسطينية إلى التزام قومي ودولي، بحيث إن الذين اعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية هم أكثر من الذين اعترفوا بإسرائيل. وهذا يؤكد على أن م. ت. ف، هوية وليست فقط مجموعة من الدوائر والشخصيات والهيكل، ومن هنا أؤكد أنه ليست هناك علاقة بين التمثيل السياسي للمنظمة والعمل على إصلاح هيكلها ودوائرها .

من جانب آخر هناك تهميش ومحاولات استخدام من قبل السلطة الفلسطينية لم. ت. ف، وهذا غير مقبول، وفيه احتواء وتقزيم لدور المنظمة التي تمثل أهداف وطموحات الشعب الفلسطيني، ومن المفترض أن السلطة الفلسطينية هي إحدى أذرع م. ت. ف، لأن أجندها هي أكبر بكثير من أجندها الفلسطينية. لكن واقع الحال أن م. ت. ف، تمول من قبل السلطة الفلسطينية. الحل هنا يكمن في أن تعود م. ت. ف، لأخذ دورها من جديد، وأن تأخذ السلطة دورها وحجمها الصحيح، وهذا هو المضمون الأعمق لعملية الإصلاح في المنظمة .

دون ديمقراطية لا يوجد حل في الساحة الفلسطينية، الحل الديمقراطي قد يكون أحياناً ناقصاً أو معجزاً، لكن يجب أن يكون جوهره ديمقراطياً وليس استيلائياً أو إدعائياً ودون محاصصة، ويجب الفصل بين م. ت. ف، بما تمثله وبين السلطة الفلسطينية وما تمثله في الواقع السياسي الفلسطيني. هناك إمكانية لإصلاح م. ت. ف، من خلال وثائق تناولت هذا الموضوع مثل وثيقة القاهرة ٢٠٠٥، وغيرها من الوثائق .

أريد التأكيد على أن الهوية الفلسطينية مستهدفة في هذه المرحلة، وعنوان هذه الهوية هي م. ت. ف؛ ومن هنا فانا لا أفهم تصريح خالد مشعل الذي جاء بعد تصريح أحد قادة الإخوان المسلمين في الأردن في السياق نفسه، أنا لا أفهم ما هي علاقة حركة الإخوان المسلمين بنضال الشعب الفلسطيني وهي حركة مستجدة جداً على النضال الوطني الفلسطيني .

لا يجوز التنكر لمئة عام من النضال الوطني الفلسطيني، فإذا كانت حركة الإخوان المسلمين لديها رغبة في تصفية حساباتها مع الوطنية العربية فلتفعل ذلك بعيداً عنا ويجب أن لا يدفع الشعب الفلسطيني دمه ثمننا لحسابات بعيدة عن مصالحه وآماله .

إيهاب يونس: أريد أن أسأل سؤالاً ذا علاقة بالجمع والعمل الوطني الفلسطيني: لو لم تكن هناك م. ت. ف، التي ولدت في العام ١٩٦٤، ما الذي كان يمكن أن يحدث للشعب الفلسطيني؟ الجواب هو: مجموعة

من اللاجئين المشتتين ذوي ولاءات متعددة منقسمين على أنفسهم، دائرة من الضياع والتشتت، وعدم وجود هوية وطنية تجمعهم وعدم وجود ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني .

هذه هي قيمة م. ت. ف، أخذت الحق في تمثيل الشعب الفلسطيني بشكل واضح ومحدد، بغض النظر عن برنامجها، ولكن من حيث المبدأ هي المعبرة عن الهوية الوطنية الفلسطينية، وهذا يجب أن يدافع عنه وأن يكون الجميع حريصا عليه، ويجب أن تتمسك به جميعا في مواجهة أية محاولة لإعادة تدويب هوية الشعب الفلسطيني .

أنا مع القول بأن م. ت. ف، شيء، والإصلاح شيء مختلف؛ ويجب أن يكون هذا واضحا في أذهان كل الغيورين على هوية وكيانية الفلسطينيين، حيث لا يجب أن يتم التفريط بالمنظمة وضربها تحت عنوان وضع المنظمة سيء في هذه الأيام. لا شك بأن الانقسام الفلسطيني أثر وسيؤثر بشكل سلبي على م. ت. ف، وربما يكون القادم في المستقبل أخطر عليها. في تاريخ م. ت. ف، كانت هناك صراعات عديدة، ولكن كل هذه الصراعات كانت داخل المنظمة وفي إطارها وليست عليها، وإذا ما استمر هذا الانقسام الفلسطيني الحالي ستزداد الأخطار على مسألة تمثيل م. ت. ف، للشعب الفلسطيني، لأن المؤتمر الذي عقد في قطر في أثناء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة له أهداف أبعد مما تم الإعلان عنه من قبل المنظمين والحضور .

هاني المصري: برنامج المقاومة التي تبنته م. ت. ف، هو الذي أعطى المنظمة شرعيتها، وحين تخلت عنه ولم تعد تمارسه فقدت جزءا مهما وأساسيا من هذه الشرعية، هذا هو حجر الزاوية في موضوع الشرعية من عدمها .

بقدر ما تمثل م. ت. ف، مصالح الشعب الفلسطيني وبرامجه وأهدافه وآماله وهويته بقدر ما تكون تستحق الشرعية، وإذا لم تصعد حركة حماس لممارسة هذا الدور الذي قصرت فيه المنظمة ستصعد حركة غيرها لتسد هذا الفراغ .

القضية ليست حركة حماس أو غيرها، فمن غير المنطقي أن نصف الشعب الفلسطيني يؤيد حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهما خارج المنظمة، وتكون م. ت. ف، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فهذه المنظمة ليست حركرا على أحد والقائمون عليها لا يمتلكون «طابو» بامتلاكها. وحتى لا يفهم أحد من كلامي أنني أدعو إلى ازدواجية التمثيل أو إقصاء أحد على حساب الآخر أقول بضرورة الشراكة السياسية بين الجميع .

كيف يمكن أن تمثل م. ت. ف، الشعب الفلسطيني ونصف هذا الشعب يؤيد آخرين خارج إطار المنظمة، وهذا الكلام حول أن نصف الشعب الفلسطيني يؤيد حركتي حماس والجهاد الإسلامي تؤكد استطلاعات الرأي الأخيرة، قد يفرح هذا البعض وقد يزعج آخرين ولكن هذه حقيقة يجب أن نعترف فيها .

نحن نريد الإجابة عن سؤال: هل نريد شراكة سياسية بين الجميع أم لا نريد؟ والجواب عن هذا السؤال مهم من أجل مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، وعدم الإجابة عنه فيه ضياع للمستقبل الفلسطيني بكل جوانبه . الجواب صعب جدا وبخاصة وأنه يتعلق بالشراكة بين اتجاهين: إسلامي لا يؤمن بالشراكة، وآخر مهيمن على المنظمة وملحق به الفصائل الأخرى بعيدا عن مبدأ الشراكة السياسية الحقيقية . يجب استغلال التعددية في الساحة الفلسطينية من أجل خلق شراكة حقيقية لأن بديل ذلك معروف سلفا وهو الإقصاء والهيمنة التي تقود الشعب الفلسطيني برمته نحو الدمار والهلاك .

منذ عشرات السنين نتحدث عن ضرورة إصلاح م. ت. ف، ولكن هذا لم يتم حتى الآن؛ والتأخير في انجاز هذه الخطوة المهمة لم يأت من فراغ، فهناك عناصر مؤثرة ونافذة في المنظمة لا تريد الإصلاح، بل تريد أن تبقى على مشاكل م. ت. ف، التي تعمقت وأصبحت واضحة بعد تأسيس السلطة الفلسطينية حيث تحولت المنظمة إلى بند مالي في ميزانية السلطة، وهذا يعني تهميش دور المنظمة وتفزيها . وأعتقد أن هذا كان مقصودا فهناك من كان في القيادة الفلسطينية يؤمن أن اتفاق أوسلو سيقود بعد عدة سنوات إلى دولة، فكان مطلوب تجميد دور م. ت. ف، لحين أن يتم الاتفاق النهائي وتأتي المنظمة، في دورها الأخير، وتوقع باسم الشعب الفلسطيني على هذا الاتفاق، وينتهي هذا الدور . لم ينجح اتفاق أوسلو وبقيت المنظمة على حالها يتم استحضارها عندما يكون ذلك ضروريا لتمرير سياسة ما ثم تعود إلى سباتها .

كان هناك تصور عند أوساط قيادية فلسطينية أن التسوية والدولة على الأبواب، حتى جاءت انتفاضة أيلول ٢٠٠٠، وقالوا إنها ستستمر عدة أسابيع وبعدها ستكون الدولة، وكانت بعض القيادات تؤمن بهذا بشكل عميق . ثم جاء وعد بوش بدولة مع نهاية ٢٠٠٨، وأمنت هذه القيادات بهذا الوعد الذي لم يتحقق، ما يعيننا في النتيجة النهائية أن حل الدولة ليس على الأبواب، والحل ليس بقريب .

اتفاق أوسلو قسم الشعب الفلسطيني، وليس الانقلاب أو الحسم العسكري، الذي قسم هذا الشعب؛ ما حدث في غزة في حزيران ٢٠٠٧، كان نتيجة لاتفاق أوسلو، هذا الاتفاق الذي فصل الأرض عن السكان، وهو الذي أشعر اللاجئين بأن ليس لهم شيء في هذا الحل .

أوسلو لم يقدر إلى دولة فلسطينية، الحل الذي تطرحه إسرائيل، في أحسن صورته، هو عبارة عن كتونات منفصلة، وهذا لا يتماشى مع أهداف م. ت. ف، التي قامت وأخذت الشرعية على أساسها، وحتى تعود المنظمة فاعلة وممثلة حقيقية لهذا الشعب يجب عليها أن تغير هذا الطريق، بالإضافة إلى خطوات باتجاه الشراكة السياسية .

لغاية عام ٢٠٠٤، كانت حماس تريد أن تشكل منظمة بديلة، وكانت عندما تدخل في حوار مع م. ت. ف، تطرح شروطا تعجيزية واعتراضية كثيرة بهدف عرقلة هذه الحوارات . لكن بعد فشل حل أوسلو وغياب الرئيس عرفات وتفشي الفساد في مؤسسات السلطة والمنظمة، وبعد أن توصلت حماس لقناعة بعدم السماح، لا عريا

ولا دوليا، بإقامة منظمة بديلة أو موازية، غيرت حماس من تكتيكاتها وأصبحت تريد السيطرة على م. ت. ف. ومن هنا فإن تصريح خالد مشعل جاء في سياق تشكيل منظمة «جديدة» ولم يقل منظمة «بديلة»، وأطلق هذا التصريح من باب الضغط، فحسب مشعل إذا لم تدخل حماس المنظمة ستفعل كما فعل من قبلنا العديد من التنظيمات: جبهة الرفض، جبهة الإنقاذ، التحالف الديمقراطي، تحالف الفصائل العشرة، وغيرها. وهذه الأشكال أو التحالفات ليست انشاقا أو بديل بل هي سعي للتأثير في م. ت. ف.

عندما تعجز حماس عن الدخول في م. ت. ف، قد تعمل على تشكيل منظمة جديدة، ولكنها لن تستطيع إنجاح هذا الجسم، بل ستقضي على المنظمة القائمة وسنذهب بعدها إلى الفوضى وتبرز البدائل الإسرائيلية لأننا لسنا دولة مستقلة ذات سيادة فهناك العامل الإسرائيلي، والأردني، والمصري، ومحور الاعتدال ومحور الممانعة، فهذه كلها عوامل تؤثر في المعادلة الفلسطينية بشكل كبير ومباشر وقوي.

في النهاية، أقول لحركة حماس إنه يجب عليها أن تؤمن بمبدأ الشراكة السياسية، وأقول للمنظمة أن تعود إلى البرنامج الوطني المقاوم، وقتها يمكن الحديث عن شيء جديد من الشراكة في الساحة الفلسطينية، وبدون هذا ستذهب القضية أدراج الرياح ويذهب معها المشروع الوطني والهوية.

فريد مرة: أي حديث عن بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية مرفوض شعبيا ووطنيا، أقوال خالد مشعل: «نحن نريد البيت الفلسطيني»، تعني أنه يريد م. ت. ف، ولكن هو لا يريد مؤسساتها ولا يعترف بشرعيتها، لذلك أقوال محمود الزهار التي تحدد الاختلاف مع م. ت. ف حول البرنامج، تأتي في السياق نفسه عندما تتحدث حركة حماس عن المنظمة.

الضعف الذي أصاب م. ت. ف، قديم وكانت حركة حماس والسلطة الفلسطينية معنيتين بإضعاف المنظمة، وكل له أسبابه. السلطة الفلسطينية تريد م. ت. ف، «شكلا» من أجل استكمال التسوية، وحماس تريد السيطرة عليها، فضعف المنظمة تاريخيا لم يقل حماس كما أنه لم يقلق السلطة الفلسطينية.

حين أهملت م. ت. ف، مهمة التحرير، وذهب برنامج المنظمة نحو التسوية، أوجدت فراغا في هذا الجانب، ومن الطبيعي أن يأتي من يملأ هذا الفراغ بحركة مقاومة جديدة، بغض النظر عن أهداف ونوايا وعلاقات وامتدادات هذا الحركة.

يكن القلق من «حركة المقاومة الإسلامية» في أنها ليست حركة تحرر، وليس هناك ما يدل في تسميتها على ذلك. التباين بين حركة حماس وم. ت. ف، واسع. المنظمة ثبتت الهوية الوطنية الفلسطينية ونقلت الحالة الفلسطينية من حالة اللاجئ إلى الوجود السياسي، واسمها في النهاية يدل على هدفها. المنظمة تعني الإدارة والهيكلية، والتحرير هو الهدف والدور، الفلسطينية تعني الهوية الوطنية. بينما لا يوجد في أدبيات حماس شيء يتحدث عن تثبيت الهوية الوطنية الفلسطينية، وحركة حماس لا تعترف بالإنجازات التي حققتها م.

ت. ف، والدليل على ذلك أن إسماعيل هنية في أولى خطابه بعد أن استلمت حماس السلطة قال: «من هنا بدأ التاريخ الفلسطيني»، ونفس مضمون هذه العبارات ردها خالد مشعل في أكثر من مناسبة.

الخطأ الأكبر في حين تناول موضوع م. ت. ف، هو قضية الهيمنة عليها واستخدامها وتهميش دورها، كان ذلك وسيبقى حتى لو سيطرت حماس على هذه المنظمة، فنظرة حماس للمنظمة لا تختلف كثيرا عما هو موجود حاليا، الكل يريد استخدام المنظمة في تمرير سياساته فقط. ومن هنا فإن الصراع الآن ليس على تفعيل المنظمة وتفعيل دورها، وإنما على من يستخدم شرعية المنظمة لتمرير سياساته. أي أن الصراع على من يمتلك القرار باسم المنظمة. إن المقلق من دخول حركة حماس في المنظمة تكمن في أنها لا تريد البناء على الإنجازات السابقة للمنظمة.

تيسير الزبيري: الموضوع المطروح يستحق نقاشا هادئا ومعقفا بعيدا عن الانفعالات، ما لفت نظري هو وجود إطارين للتغيير المنشود عند الإخوة في حركة حماس: تغيير يتحدث عن هيكليتها ولا شرعية مؤسساتها ومجلسها الوطني ولجنتها التنفيذية، ويعبر عن هذا التوجه بشكل واضح وصريح القيادي في الحركة محمود الزهار والذي قال بشكل واضح إن الهدف هو تغيير البرنامج، وهنا تكمن الخطورة.

المعظم متفق على أن هناك إشكاليات عديدة داخل هياكل المنظمة، فمثلا: لا أحد يعرف عدد أعضاء المجلس الوطني، المجلس المركزي لم يطرأ عليه تجديد منذ زمن، اللجنة التنفيذية فقدت نصف أعضائها بسبب الوفاة، يمكن وضع عشرات العيوب الأخرى على الهيكلية وهذا كلام مقبول، لكن عندما يقال إن الموضوع هو تغيير برنامج م. ت. ف، فهذا كلام خطير وغير مقبول ويدخلنا في منطقة الخطر على المشروع الوطني برمته.

برنامج م. ت. ف، هو برنامج التمثيل الفلسطيني وإقامة السلطة الوطنية عام ١٩٧٤، وهو حق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وحق اللاجئ بالعودة، وإعلان الاستقلال عام ١٩٨٨. عندما حصل انفصال في الإجماع الفلسطيني حصل أوسلو، الذي هو حالة شاذة في الوضع الفلسطيني.

كنا نقول: عندما استفردت حركة فتح، وهي التنظيم الفلسطيني الأكبر، في القيادة السياسية، وأصبحت تشكيلة الهيئات الفلسطينية من لون واحد دخلنا في أوسلو وما تبعها من اتفاقات وصولا إلى أنابوليس، وصلنا إلى هذه الحالة من الانقسام والضياع.

منظمة التحرير الفلسطينية مشروع جمال عبد الناصر عندما كان يستعد لمعركة وأراد أن يكون للفلسطينيين دور هامشي (مجموعات رصد) ولم يكن يعتقد أن المنظمة ستكون ممثلا شرعيا ووحيدا وتبني الكفاح المسلح. تطورت المنظمة وخرجت من الطوق والوصاية العربية وأخذت شرعيتها من برنامجها الكفاحي التحرري ومثلت الفلسطينيين أينما كانوا، أطر المنظمة وهيكلاتها لم تبني بناء على الانتخابات لظروف موضوعية لها علاقة بالدول التي تستضيف جزءا كبيرا من اللاجئ الفلسطينيين.

منظمة التحرير الفلسطينية لم تبدل نفسها وإنما تطورت بين الأعوام ١٩٦٤ حتى الآن؛ والتطور الأهم كان عام ١٩٧٤، والاتفاق عليه ١٩٧٩، ومن ثم عام ١٩٨٨، بعد هذا التاريخ حصلت انتكاسة وتم استخدام المنظمة بشكل يقزم دورها، وأصبح فيها أناس متنفذون لديهم وهم بأن المنظمة كانت تصلح لمرحلة ثورية، والآن مرحلة إقامة دولة.

المطلوب الآن هو العمل وفق أسس جديدة تكفل شراكة سياسية حقيقية لكل فصائل العمل الوطني، ولا ضير من فحص إمكانيات إجراء انتخابات للمجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي، يجب العمل على إصلاح المنظمة والحفاظ عليها كممثلة للشعب الفلسطيني، وهذا مسؤولية وطنية ملقاة على عاتق الجميع.

د. أمين دراغمة: سأحاول أن أجب عن بعض الأسئلة التي طرحت في التقديم وأثناء المقابلات، ومن ثم سأطرح وجهة نظر شخصية، بصدق وصراحة وبكل موضوعية، قريبة من وجهة نظر حركة حماس.

بداية أعتز بهذا الجو الديمقراطي الذي يوفره مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان وأتمنى أن تسود أجواء مماثلة في جميع المحافل الفلسطينية، وأن تبادل وجهات النظر ونختلف ولكن أن نخرج في نهاية المطاف بنتيجة عملية.

لا يوجد أحد، بما فيهم حركة حماس، ينكر على م. ت. ف، تاريخها ونضالاتها، وقد طرح في برنامج حماس معالجة لهذه المسألة وصانت الحق لأهله من خلال إدراج مادة في ميثاق حماس تتحدث عن م. ت. ف وتاريخها والعلاقة معها. حماس عندما انطلقت في الانتفاضة الأولى لم يكن في وادها أن تهيمن على المنظمة، ودعت من قبل المرحوم أبو عمار للدخول فيها، لكن الظروف لم تكن مواتية لأنها حركة فتية ولم يكن في برنامجها في حينه مطروحا موضوع الانضمام إلى م. ت. ف، وللدرد على تشكيك الأخ بمنهج حماس الانفصالي واستشهاده بعدم انضمام حماس في بداية الانتفاضة الأولى إلى القيادة الموحدة للانتفاضة أريد من الأخ أن يرجع إلى بيانات القيادة الموحدة وكيف كانت حماس تنهم بأنها صنعة الاحتلال، وأنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل هذه المرحلة. ولكن لاحقا حصل تطور جديد في البرنامج الوطني وتم صياغة اتفاق القاهرة.

أنا أحاول أن أفصل بين تاريخ م. ت. ف، قبل أو سلو وبعدها، وأنا اتفق معكم بأن المنظمة هي بيت معنوي للفلسطينيين جميعهم ولها إنجازات وتاريخ رغم المآخذ على ديمقراطيتها وبناء مؤسساتها وفسادها، كل ذلك كان قبل أو سلو، وبعده أو سلو لم يعد هناك منظمة حيث أصبحت أداة من أدوات السلطة الفلسطينية. ولم يعد لدى الشعب الفلسطيني في الشتات أي مؤسسة تمثله وترعى مصالحه وتتابع قضاياها ومشاكله.

فإذا كان الحديث عن هوية فلسطينية فعليك الحديث عن هوية تمثل مجموع الشعب الفلسطيني، وهذه الهوية تأخذ شرعيتها من الشعب أولا قبل أن تأخذها من العرب والآخرين. والمنظمة أخذت شرعيتها من العالم

العربي قبل أن تأخذها من برنامجها الكفاحي والنضالي، وبعدها أخذت شرعيتها من الشعب الفلسطيني من خلال برنامج المقاومة وبعدها تعاملت معها الأنظمة العربية بهدف تطويعها من أجل الخروج بحل سلمي للقضية الفلسطينية ينهي الصراع مع إسرائيل.

الآن، وفي الواقع العملي وبعيدا عن التجاذبات الحزبية، م. ت. ف، لم تعد تمثل مجموع الشعب الفلسطيني سواء في البرنامج أو في المؤسسات، وبعدها الانتخابات التشريعية الثانية أعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بأن أعضاء التشريعي سنعتبرهم أعضاء جدد في المجلس الوطني وهذا يعني أن الإصلاح سيكون بناء على الموجود «ببجره وعجره» وهذا غير معقول ولا هو مقبول.

كشكل ومسمى يوجد منظمة، ولكن كواقع هل يوجد فعل لهذه المنظمة؟ وبغض النظر عن تصريحات خالد مشعل حول المنظمة، أنا أرى أن هذا التصريح فعل شيئا جيدا بأن أعاد الأهمية لم. ت. ف، وبدأ الحديث من جديد عن ضرورة تصحيحها وإحياء دورها. ولكن يبقى السؤال: كيف يكون ذلك؟ هل يكون من خلال المسيرات وتعطيل عمل المؤسسات في الوطن؟ هذا عمل غير مفهوم ولن يعيد شيئا للمنظمة، إن عملية بعث المنظمة من جديد يتم بوسائل أخرى معروفة لدى الجميع.

أخيرا، حركة حماس موافقة على دخول م. ت. ف، وفق اتفاق القاهرة ٢٠٠٥، ووثيقة الوفاق الوطني، وهنا أريد أن أسأل من يتحمل مسؤولية ضياع الوقت منذ ٢٠٠٥، ولغاية الآن، وأحداث غزة ٢٠٠٧، التي ذكرت كمعطل من خلال المداخلات لم تكن عائقا لأنها جاءت بعد الاتفاق بعامين.

الانقسام الفلسطيني لم يأت من فراغ، وحركة حماس تقبل بأي لجنة تحقيق فلسطينية أو عربية أو حتى دولية محايدة وعادلة للتحقيق في أسباب الانقسام، جامعة الدول العربية شكلت لجنة تحقيق والسلطة الفلسطينية لم تتعامل مع هذه اللجنة واعتبرتها تدخلا في الشأن الفلسطيني. وراء أحداث غزة ليست حماس، وهذا ما كشفتته مجلة فانتا فير الأمريكية والتي تحدثت الرئيس الأمريكي بوش أمام القضاء، وقالت بأن هناك وثائق رسمية لدى المجلة تثبت ضلوع الإدارة الأمريكية في أحداث غزة، كان هناك مخطط للانقلاب على حركة حماس وإنهائها بالقوة، وتم تدريب عناصر فلسطينية لتنفيذ ذلك، حركة حماس تقبل بالتحقيق في هذه الأحداث؛ فهي مرحلة تاريخية مهمة ومن حق الشعب الفلسطيني أن يعرف حقيقة ما حصل في حزيران ٢٠٠٧.

إذا أردنا إصلاح المنظمة علينا الالتزام بالاتفاقيات الفلسطينية - الفلسطينية وعلى رأسها اتفاق القاهرة ٢٠٠٥، ووثيقة الوفاق الوطني، ويجب إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، وبعدها يكون هو سيد نفسه في تشكيل الهيكليات والمرجعيات والبرامج وغيرها من الأمور.

د. عبد الرحمن التميمي: أرجو أن يتسع صدر الجميع لما سأقول، أنا في تقديري أن المحرك الرئيسي الآن

لموضوع المنظمة في العقل الباطني الفصائلي الفلسطيني والمثقفين وغيرهم هو الخوف من سيطرة حماس على م. ت. ف، وليس حرصا على المشروع الوطني. والذي يدفني للحديث في هذا الاتجاه هو أنه لفت انتباهي وجود كتلة انتخابية تسمى نفسها «كتلة العشائر والمثقفين»، والآن نحن الفصائل والمثقفين.

افتراض أن المستقبل المتخيل في أفضل حالته لمنظمة التحرير الفلسطينية سيكون حسب ذهنية «المثقف والعشائري» في نظام المحاصصة، حماس تأخذ ما يرضيها وفتح تأخذ ما يرضيها، كذلك باقي الفصائل. ولكن بعد هذا وقبله لا أحد يتحدث عن ضرورة إصلاح المشروع الوطني؛ المهم ليس البيت «المنظمة» بل المهم السكان «الفصائل» وهم غير قادرين على الإصلاح، العشائر تدافع عن مضاربهها ولا تدافع عن الوطن. هذه الفصائل لم تدافع، في المرحلة الأخيرة، عن المشروع الوطني الفلسطيني وإنما دافعت عن مصالحها وما زالت، والذي استفزها أن خالد مشعل «لم يمس على الدب وإنما وخزه».

المشكلة الأخرى أن مكونات م. ت. ف، يجب أن تعكس مكونات البرنامج الوطني النضالي التحرري، بمعنى أن هناك برنامجا من يوافق عليه فليدخل في المنظمة، ومن لا يريده فليذهب إلى حاله. وهنا يظهر سؤال هل يوجد برنامج وطني تحرري الآن؟ على الفصائل أن تجيب عن هذا السؤال، وسؤال آخر ينتظر الإجابة وهو: هل نحن بحاجة إلى معبد «منظمة» جديد، أم نحن بحاجة إلى رب «ميثاق وطني» جديد؟

منذ أن قامت م. ت. ف، كانت المقاومة هي عمادها، ومن هنا فإن القول بان المنظمة بحاجة إلى إصلاح هو تحجج عليها، الذي بحاجة إلى إصلاح هو مكونات هذه المنظمة فإذا صلحت هذه المكونات صلحت م. ت. ف، برأيي يجب أن تخرج قوى مجتمعية جديدة تقوي هذا الإصلاح فالقوى الحالية يبدو أنها غير قادرة أو غير معنية بهذه العملية.

د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم: المشكلة عندنا في فهمنا للمصطلحات وتفسيرنا لها، فكل شخص أو فصيل يفسرها حسب مصالحه ورغباته وسياساته. فعلى سبيل المثال كيف يفهم كل واحد من الوحدة الوطنية، هل إذا لم نتقاتل بالسلح يعني وجود هذه الوحدة؟ أم إذا لم نختلف يعني وجود وحدة وطنية؟

نريد تغيير العقلية وطريقة التفكير، نريد الاتفاق على برنامج وطني واحد، وبعدها لكل واحد منا خياره بماذا يؤمن أو لا يؤمن، فالأساس الاتفاق حتى نستطيع أن نخرج من حالة الضياع.

عمر شحادة: ما جرى في غزة عكس الواقع السياسي الفلسطيني، حيث رأينا تقدم تيار الإسلام السياسي وتراجع دور م. ت. ف، والذي أحدث فراغا في الساحة الفلسطينية تسعى حماس لسده، وهذا من حق أي تنظيم سياسي.

محاولات الإصلاح للمنظمة، والتي جرت قبل اوسلو، كانت على قاعدة ديمقراطية في إطار برنامجي

تنظيمي متفق عليه، ومن هنا كانت عمليات الإصلاح لا تظهر للمراقب على أنها ذات جدوى، لكن هذا الإصلاح هو ذو بعد تخطيطي وقانوني وشرعي.

مصادر الشرعية لم. ت. ف، تمثلت في مقاومة الاحتلال والسياسات الداعمة له، واستطاعت المنظمة أن تنتزع التمثيل من أيدي الدول العربية. والمصدر الثاني لهذه الشرعية وحدانية تمثيل م. ت. ف، للشعب الفلسطيني.

الاهتزاز الذي حصل في برنامج م. ت. ف، يتمثل في الأمور التالية:

الأول: البرنامج السياسي وكان ذلك بعد اوسلو وظهر الانقسام، وتخلينا عن فلسطيني الشتات وأجلنا قضيتهم إلى أجل غير معلوم، المنظمة أنشأت السلطة الفلسطينية والأخيرة انتزعت التمثيل السياسي منها.

الثاني: الصيغة الائتلافية التنظيمية التي كانت في م. ت. ف، وكانت تنال احترام الجميع، لكن هذه الصيغة ضربت بعد اوسلو، وضربت أو عطلت معها مؤسسات المنظمة، وبقي من م. ت. ف، الإنجاز التاريخي وهو أيضا قابل للنضوب.

في الواقع الحالي المعيش نحن بحاجة إلى نوعين من التغيير: الأول يتمثل في الانتقال من الانقسام إلى الوحدة، والثاني هو الانتقال من الاقتتال إلى الحوار على قاعدة برنامج واضح. ودون ذلك لا أمل يرتجى من المنظمة، رغم تقديسنا لها، وإذا بقي هذا الوضع على حاله ستندثر م. ت. ف، وسيضيع المشروع الوطني.

عمر عساف: منظمة التحرير الفلسطينية لم تقم من فراغ بل جاءت على أنقاض حكومة فلسطينية (حكومة عموم فلسطين) التي تآكلت محليا وعربيا هي والهيئة العربية العليا التي ظلت تناكف المنظمة حتى مطلع الستينيات، وقامت المنظمة وتطورت وفق معادلة الاستجابة والاحتواء، استجابة للنهوض الفلسطيني الذي تمثل في الكفاح المسلح الذي كانت قد بدأت بمجموعات فلسطينية عديدة، ومن أجل احتواء هذا النهوض كان تشكيل م. ت. ف، ولا يمكن الفصل هنا ما بين شكل ومضمون المنظمة، التي أخذت شرعيتها من برنامج المقاومة والتحرير، وفي حينها أيضا لم تقم المنظمة بمعزل عن التأثيرات الإقليمية العربية وبشكل خاص النظام الأردني الذي اشترط التدخل في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني وكان له ما أراد، حيث عين حوالي نصف أعضاء المجلس في حينه.

وإذا كانت المسألة الديمقراطية هي الأساس فقد غابت الديمقراطية عن المنظمة منذ تشكيلها حتى يومنا هذا، فقد كان رئيس اللجنة التنفيذية هو الذي يعين أعضاء اللجنة التنفيذية، ولم يختلف الدفع كثيرا حين دخلت الفصائل المسلحة للمنظمة سنة ١٩٦٩ وأصبحت هي التي تعود إذا حلت مسألة المحاصصة والتوافق محل المسألة الديمقراطية فأعضاء المجلس الوطني لا يتم انتخابهم وكذلك الأمر في أعضاء المجلس المركزي وأعضاء اللجنة التنفيذية الذين يتم التوافق عليهم قبل الشروع في أعمال المجلس الوطني في إطار اجتماعات قادة

الفصائل أو القيادة الفلسطينية، وتكون جلسات المجلس الوطني مجرد مهرجانات لترسيخ اتفاقات المحاصصة التي تجري وراء الكواليس، هذا ليس جديداً بل جرى منذ أربعين عاماً حتى يومنا هذا .

ربما شهدت بعض الاتحادات الشعبية وتحديداً الطلبة بعض مظاهر التنافس لكن هذا أيضاً لم يستمر طويلاً . وخضعت كل الاتحادات الشعبية التابعة للمنظمة للمحاصصة وتغييب قواعدها عن المشاركة والفعل فيها وهذا جعل هذه الاتحادات مجرد واجهات سياسية لا دور قطاعي لها من جهة وجعل قياداتها متكلسة لا تجديد فيها على مدى عقود عدة من جهة أخرى وغيب مؤتمراتها الدورية من جهة ثالثة .

لعل احد انعكاسات غياب الديمقراطية في م . ت . ف ، وهيئتها هو غياب الديمقراطية في الفصائل المكونة لم . ت . ف . فما دام الأصل غير ديمقراطي فإن الفروع تسير وفق ذات النهج مع استثناءات قليلة ممن رحم ربي .

اليوم أين هي المنظمة ألم تضعها السلطة على الرف أو في الدرج لاستخدامها عند الحاجة أو نفيها كما حصل مع الهيئة العربية العليا . أين هي الآن المنظمة التي يدعو سكرتير لجنتها التنفيذية علنا بإسقاط حق اللاجئين حسب وثيقة جنيف التي حاول وفريقه تمريرها . من هنا شخص في هذا المنصب لا يمكن أن يمثل تطلعات وآمال الشعب الفلسطيني والتي تشكل م . ت . ف ، الممثل الشرعي له ، وهذا من شأنه أن يعزز الشرخ بين المنظمة والشعب ويقدم الذرائع لكل من يسعى للتطاول على المنظمة واستهدافها .

أنا أعتقد أن أسهل الطرق لتجاوز الأزمة الراهنة في الساحة الفلسطينية هي طريق العودة إلى الوثائق التي أجمع عليها وأعني هنا وثيقة الأسرى واتفاق القاهرة ٢٠٠٥ ، ويجب مراجعة كل ما حصل خلال السنوات الماضية ونشر النتائج ليتحمل كل مسؤولية في أحداث وتعميق حالة الانقسام الراهنة .

ليعرف الشعب الفلسطيني الحقيقة . إصلاح م . ت . ف ، يتم عبر طرق ديمقراطية فهي بحاجة إلى إصلاح حقيقي في كل هيئاتها قائم على أساس الشراكة السياسية المستندة إلى أساس ديمقراطي وإلى ممارسة الديمقراطية الفعلية والتسليم بإمكانية تداول السلطة بشكل سلمي .

د . أحمد مصلح : يمكن الحديث عن السلطة والمنظمة في إطار النظام السياسي . والنظم السياسية في العالم تحتاج إلى شرعية لوجودها ، وهي تقوم إما على أساس الشرعية القانونية الدستورية «الانتخابات» حيث يفتح باب التنافس على أصوات الناخبين بين الأحزاب وبناء على البرامج السياسية المطروحة ، أو على أساس شرعية قائمة على القوة والأمر الواقع ، وهو ما نحن عليه في هذه المرحلة ، بحيث استعدنا موضوع الشرعية الدستورية واستبدلنا بها شرعية القوة وفرض الأمر الواقع ، وهذا واضح عبر ما جرى من اقتتال وفرض واقع الانقسام بين الضفة وغزة .

أما موضوع المنظمة فهي غير موجودة عمليا لا في الضفة ولا في غزة ، الآن القائم حاليا في الضفة وغزة هو

السلطة الفلسطينية وسلطة حماس وحتى قبل الانقسام كانت المنظمة مغيبة ولم يبق منها إلا موضوع التمثيل الخارجي ، الذي يتمثل بوحداية التمثيل لها أمام العالم ؛ والصراع القائم الآن هو على هذا التمثيل بعد أن تم تقسيم الوطن والتمثيل في الداخل ، وهناك من يعتقد عدم إمكانية إعادة الأمور إلى ما قبل حزيران ٢٠٠٧ ، حيث تم التأسيس لنظامين مختلفين ، من حيث (المؤسسات ، البرامج ، الأهداف ، التوجهات) : واحد في الضفة الغربية وآخر في قطاع غزة .

وما جرى ويجري من تنافس في المؤتمرات العربية التي عقدت في إثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة يبين أن الصراع الفلسطيني لم يعد صراعا داخليا فقط وإنما صراع إقليمي ؛ فكل طرف يحاول تثبيت الأقرب له في التمثيل الخارجي . طرف يحاول تثبيت م . ت . ف ، وآخر يحاول تثبيت حماس على حساب الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني تحت شعار المقاومة .

وبالرغم من أهمية المقاومة كشعار إلا أنني أعتقد أنه ليس بعدا رئيسا بالرغم من تكرار الحديث عنه ، فالحديث عن التهدة واتفاق الفصائل عليها كمصلحة وطنية يعني أن المقاومة هي مجرد أداة للصراع على السلطة وكسب الشرعية .

ومن ثم نحن أمام خيارين : الأول ، الرجوع إلى المسار الديمقراطي أي الانتخابات ، وهنا يختار الشعب الحزب والبرنامج الذي يعتقد أنه الأفضل ، وهذا من شأنه أن يخرجنا أيضا من موضوع السيطرة على م . ت . ف إذا شملت الانتخابات مؤسساتها ؛ والثاني ، أن يبقى الصراع صراع البلطجة قائما على الأرض ، ويتكرس تقسيم الوطن إلى أوطان وينتهي المشروع الوطني وينتهي معه موضوع التمثيل الخارجي ، لأن نهاية هذا الخيار هو إلحاق غزة بمصر ، وإلحاق الضفة بالأردن .

محمود بحيص : إذا أردنا الحديث عن المشروع الوطني يجب أن نتحدث مع حماس بوضوح ، وللأسف جميع القوى الوطنية لم تفعل هذا ، ولم تسأل حماس : ما هو مشروعها وإلى أين هي ذاهبة؟ هناك مشروعان مختلفان في الساحة الفلسطينية ، وهذا كان واضحا في الانتفاضة الأولى وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية ، ولم يلتفت أحد إلى أن مشروع حماس يتعارض مع المشروع الوطني الفلسطيني ، والكل يتحمل مسؤولية ما حصل .

حماس حصلت على السلطة بوسيلة شهد العالم كله على نزاهتها وديمقراطيتها ، ولكن حماس انقلبت على ذاتها ، وهنا مهما ساق من مبررات لهذه الفعلة فهي لن تستطيع تبريرها وطنيا . هناك مشروعان في الساحة الفلسطينية ولا يمكن أن يلتقيا ، مشروع حماس ومشروع المنظمة .

وللخروج من هذا المأزق هناك وثيقتان تخدمان هذا الغرض وهما وثيقة القاهرة ٢٠٠٥ ، ووثيقة الأسرى . ويجب أن تقتنع حركة حماس بأن الشراكة السياسية هي الطريق الأوحى لإنهاء الانقسام .

علي حسونة: حركة حماس لا ترغب في إصلاح المنظمة، نحن فرحون بنظام المحاصصة، وكذلك ستكون حركة حماس، تعودنا هذا النظام وتعودنا أيضا نظام الهيمنة في م. ت. ف، واكتفينا بتسجيل الملاحظات وهذا لن ولم يحدث أي تغيير ايجابي في هياكل م. ت. ف. التغيير والإصلاح لن يكون دون ضغط شعبي حقيقي، ولن يكون إلا ضمن آليات واضحة وبرنامج واضح.

مع انتهاء المداخلات قدم مدير الجلسة شكره للحضور، وأضاف أن هذا النقاش مهم جدا وضروري البناء عليه، لكن هناك مشكلة منهجية عند الحديث عن حركة حماس، حماس بداية نشأتها أين كانت تريد أن تذهب، وأين هي الآن، وفي أي اتجاه قد تذهب لاحقا؟ هذا يعتمد على العديد من العوامل، وعامل الايدولوجيا هنا ليس هو الوحيد الذي يرسم الطرق للحركة. ومن هنا فإن أحد أهم أخطاء السلطة الفلسطينية يكمن في أنها ذهبت إلى مقاطعة حركة حماس منذ البداية، وكان ممكنا من خلال حوار معها (بعد فوزها في الانتخابات) أن يكون الأمر مختلفا عما هو عليه الآن. حصار حركة حماس هو الذي أرجعها إلى الايدولوجيا باتجاه حركة الإخوان المسلمين العالمية.

هناك أمام المواطن العربي مشروعان واضحان: واحد إسلامي وآخر مشروع أنظمة، ولا يوجد خيار ثالث قائم أمام المواطن، فهناك حاجة فعلية لظهور تيار ديمقراطي يمثل خيارا ثالثا.

TASAMUH

Tolerance

RCHRS
Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

24th Issue, 7th Year, March 2009

Chief Editor

Prof. Iyad Barghouti

Editorial Committee

Rima Nazzal

Samih Muhsin

Ziyad Othman

Talal Okal

Ali Khalil Hamad

Salah Soubani

Periodical Quarterly Journal
concerned in
Tolerance and Human Rights

